شؤون فلسطينية

١٦٠ ـ ١٦١ تموز/آب (يوليو/أغسطس) ١٩٨٦

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **عبدالمعطي ابو زيد**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بـريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبـا ٦٠ دولاراً □ في الولايـات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

لورد كارادون لـ شؤون فلسطينية :

شرط السلام والاستقرار دولة فلسطينية مستقلة

أجرى اللقاء: أحمد سيف

لورد كارادون (هيو ماكينتوش فوت Hugh Mackintosh Foot) .

منذ حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، برز اسم هذا الرجل في منطقة الشرق الاوسط. فهو الذي صاغ قرار مجلس الأمن الشهير الرقم ٢٤٢، وذلك في اثناء تأديته عمله مندوباً لبريطانيا في هيئة الامم المتحدة.

القرار لم ينفذ. وهو، لغاية الآن، يخضع لتفسيرات متباينة؛ وبه ما زال يرتبط كثير من التطورات في المنطقة.

كان لورد كارادون على صلة مبكرة بالقضية الفلسطينية. فقد امضى قرابة عشر سنوات في خدمة الانتداب البريطاني. يعرف فلسطين: قراها وأهلها: ويتكلم بعض العربية بلهجة نابلسية.

لقد جاوز السبعين من العمر الآن. ذاكرته ما تزال عامرة. غير انه لا يميل، بل لا يرغب في سرد بعض ما شهده وعاصره، لأن ما حدث لفلسطين ولاهلها ـ كما يقول ـ كان «فظيعاً»، بل «مخجلاً».

صارت التفاصيل لا تهمه، مع انها الغاية التي سعينا من اجلها اليه. غاية الفلسطيني الذي اكتوى بنار السياسة البريطانية مرتين: الاولى يوم ساهمت بريطانيا العظمى في تسليم فلسطين للصهيونيين؛ والثانية في القرار ٢٤٢ الذي ولد غير قابل للتطبيق، وما يزال كذلك.

صاحب القرار وصائغه ـ الذي يقف الآن خارج امكان صياغة القرارات، واصبح همه ـ كما يقول ـ بذل ما يمكنه من جهد لتحقيق وفرض العدالة في فلسطين ـ يدلي بشهادته، هنا، باقتضاب، ويعتقد بضرورة اصدار مجلس الامن الدولي لقرار جديد، يعالج الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية و «يضمن للفلسطينيين حقهم في وطن مستقل وخاص بهم».

□ لورد كارادون، اسم اشتهر في الشرق الاوسط بسبب ارتباطه بقرار مجلس الامن

الدولي الرقم ٢٤٢، الذي تناول المسألة الفلسطينية من جانب معين. هذا القرار ما يزال، في الواقع، موضع جدل واسع، وسبباً في خلافات شديدة في ما بين الاطراف المعنية بالصراع في المنطقة ؟

– في الحقيقة، لو وضع هذا القرار موضع التنفيذ، ونفذ، لتغيرت وجهة الصراع العربي – الصهيوني تغيراً تاماً. أعني لو ان اسرائيل التزمت، ونفذت ذلك القرار، لتجنبت المنطقة كل الحروب التي وقعت فيها، وكل المآسي التي حلّت منذ ذلك التاريخ. ولكان ممكناً، في وقت لاحق، ايجاد حل ملائم للقضية الفلسطينية.

□ كيف سيتحقق ذلك، والقرار لم يتناول سوى جزء صغير من المشكلة الكبيرة والاساسية ؟

– هذا صحيح. ولكننا في القرار ٢٤٢ لم نعالج وضع القضية الفلسطينية، ولا مستقبل المنطقة. نحن، فقط، تعاملنا مع نتائج الحرب. ولم يكن في الوارد، أيضاً، ايجاد حل يسري على المدى الطويل. وما نص عليه القرار كان واضحاً، وهو: على الاسرائيليين ان ينسحبوا من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وكان ينبغي ان ينسحبوا. فالانسحاب يجب ان يتم، سواء الآن أو في المستقبل.

□ لقد كان للاسرائيليين تفسير مختلف، في ما يتعلق ببعض البنود. فعبارة «الانسحاب من الاراضي المحتلة» فُسِّرت بـ «الانسحاب من اراضٍ محتلة» ؟

– حسناً. لقد حاول الاسرائيليون ان يلعبوا لعبةً الحمقى. القرار كان واضحاً. قلنا فيه ان على الاسرائيليين ان ينسحبوا من الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧. هل هذا يعني كل تلك الاراضي ؟ نعم، انه يعني ذلك.

□ عشرون عاماً مرت على اصدار القرار المذكور حتى الآن. وعلى الرغم من انه لم يحقق اية نتائج بعد، فانه ما يزال يحظى باهمية بالغة وترتبط به غالبية تحركات التسوية الجارية بصدد المنطقة ؟

– اهمية القرار تكمن في ان مجلس الامن الدولي وافق عليه بالاجماع. الادارة الاميركية صوتت مع القرار في ذلك الوقت. وعلى الرغم من ذلك، فالادارة الاميركية اليوم لا تريد له ان يخرج إلى حيز التنفيذ، ولا تريد تطبيقه.

□ الادارة الاميركية تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بأن تعترف بهذا القرار، في حين تتجاهل، عن قصد، قرارات الامم المتحدة الاخرى الخاصة بالقضية الفلسطينية ؟

– أولاً، على الاسرائيليين ان ينسحبوا، وبعد ذلك يمكن لـ م.ت.ف. ان تعترف بالقرار. اما التجاهل الاميركي لقرارات الامم المتحدة الاخرى بشأن القضية الفلسطينية، فهذا واقع وصحيح، ومن شأنه، ايضاً، ان يعرقل امكانية التوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

□ تقول قيادة م.ت.ف. انها تعترف بالقرار ٢٤٢ في حال عدّل، أو تعترف بأي قرار جديد يتضمن اقراراً بالحقوق الفلسطينية. هل تعتقد انت بضرورة تعديل القرار، أو ترى ضرورة اصدار قرار آخر بديل ؟

– ينبغي اصدار قرارات جديدة تعالج الوضع برمته. قرارات تتضمن: ضمان أمن اسرائيل، ومنح الحرية للفلسطينيين.

□ «منح الحرية للفلسطينيين» تعبير مطاط ويمكن اخضاعه لتفسيرات عدة ؟

ـ حقهم في تقرير المصير. حقهم في وطنهم.

□ «وطن» ؟

ـ نعم. دولة فلسطينية مستقلة. وربما بشكل من اشكال الارتباط، أو الزمالة، او الصداقة، مع الأردن؛ وانما ضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

□ وهل تعتقد بان اصدار قرار، أو قرارات جديدة تتضمن ما اشرت اليه، أمر ممكن في الوقت الراهن ؟

ـ الواضح، راهناً، ان الموقفين، الاميركي والاسرائيلي، يشكلان عقبة كبيرة على طريق التحرك السلمي. غير ان اصدار قرار جديد يعالج الجوانب المتعددة للقضية، يجب ان يكون الهدف الدائم.

□ معظم الاطراف المعنية بالصراع يرى في مؤتمر دولي، المكان الافضل للبحث في مشاكل المنطقة، ماذا يرى لورد كارادون ؟

ـ انا معتقد بأهمية مجلس الامن الدولي، وبتأثيره، وبما يصدر عنه. وعلى اساس قرار جديد يصدره المجلس يمكن ان تلتقي الاطراف في مؤتمر دولي. ووجهة نظري تنطلق من اقتناع بضرورة اعطاء المؤتمرين أساساً ايجابياً ينطلقون منه لحل الازمة. وهذا «الاساس الايجابي» هو ما يمكن للقرار الجديد ان يقدمه.

□ كيف يمكن لمجلس الامن ان يصدر قراراً من هذا النوع، في ظل الموقف الاميركي الراهن، والذي اشرت اليه للتو ؟

ـ ان مجلس الامن يتحمل مسؤولية مباشرة ازاء الاوضاع العالمية برّمتها. وقضية الشرق الاوسط احدى اهم ـ ان لم تكن الأهم على الاطلاق ـ القضايا في العالم. ومن أجل ذلك، ينبغي الضغط على الأميركيين، وفي هذا المجال يتحمل العرب مسؤولية خاصة. انا اعرف ان الموقف الاميركي محبط ومخيِّب. وهذا الموقف هو السبب الرئيس الذي يجعلني مقتنعاً بضرورة التوجه الى مجلس الامن الدولي من اجل قرار جديد. ولا اعتقد بان قراراً من هذا النوع بالأمر المستحيل، لا سيما ان وجود «الروس» والبريطانيين والفرنسيين سوف يفسح في المجال لممارسة بعض التأثير. وفي المؤتمر الدولي يجب ان يحضر الفلسطينيون والاسرائيليون، إذ يجب ان يدلي الجميع بما لديهم، ويجب، أيضاً، ان يُصغى إلى الجميع، فهذا هو الطريق الصحيح.

□ إلى اين يتجه الوضع في الشرق الاوسط، وكيف تُقوِّمه ؟ وماذا تعتقد باستطاعة العرب ان يقدموه ؟

ـ المؤشرات تدل إلى ان الامور تتجه نحو الحرب. ان ما حدث، ويحدث، من ظلم وقتل، لهو خطأ كبير. ففي رأيي انه يمكن حل القضية الفلسطينية بدون وقوع حرب. لذلك ينبغي، بل يجب، علينا ان نعمل لتفادي المزيد من الويلات والحروب التي تلحق الضرر بالجميع، وخاصة بالفلسطينيين. اما العرب، فلقد حان الوقت لأن يتخذوا موقفاً موحداً يساعد في حل القضية ويخلص الفلسطينيين من معاناتهم. لقد كانت خلافات العرب في ما بينهم مأساة لهم ودمرت مصالحهم. واتفاقهم في موقف موّحد يقدم للحل خدمة كبيرة.

□ لا يغيب عن بالنا ان بريطانيا تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الفلسطينيين والوضع الفلسطيني الحاضر. ونلاحظ، في الزمان الراهن، ان سياسة حكومة السيدة مارغريت تاتشر

الشرق أوسطية أقرب إلى الموقف الاسرائيلي منها الى الموقف العربي ؟

ـ لسوء الحظ، ان حكومتنا الحالية تبعت، خلال السنوات الاخيرة، وما تزال تتبع، سياسة الادارة الاميركية. وهو وضع خاطئ بلا ادنى شك. اذ يجب ان تبني بريطانيا سياسة خارجية مستقلة. وبدلاً من ان يُترك الاميركيون، او اتباعهم، منفردين في الميدان، فان باستطاعة بريطانيا التحرك وتقديم اقتراحات على نحو ما كان يحدث في السابق.

□ لدى استعراض السياسات البريطانية عموماً، التي يتحكم بدفتها في العادة اما المحافظون او العمال، نجد الفروق التي تميزها ضئيلة، خاصة لدى اقترابها لملامسة النواحي العملية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ؟ ليس ذلك فحسب، بل ان دول الغرب الرأسمالية، بشكل عام، تتجاهل قضية الفلسطينيين ولا تسعى، جدياً، إلى حلها على اسس عادلة ؟

ـ ثمة في الحزبين، العمال والمحافظين، مشاعر توضح الحاجة إلى حل يشمل قضية الفلسطينيين. لكن يمكن تبين هذه المشاعر بشكل اوسع واكثر في حزب العمال منها في حزب المحافظين.

اما الغرب، عموماً، فموقفه سيئ. وقد ازداد سوءاً في اعقاب ما حدث مؤخراً بين الولايات المتحدة الاميركية وليبيا، الى درجة اصبح الغربيون فيها مهيئين لأن يقولوا: «انظروا، كلهم ارهابيون». هذا امر رهيب، لانه ليس حقيقة. ان ما يحدث في منطقة الشرق الاوسط ينبغي ان لا يكون مجانياً، فهناك ثمن لكل شيء. وعلى الغرب ان ينظر إلى الشرق الاوسط، وان يساهم في حل قضية الفلسطينيين؛ لان ذلك من شأنه، أيضاً، ان يساعد في احلال السلام والاستقرار العالميين.

□ أود لو نعود إلى الوراء. إلى مرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين. الى السياسة البريطانية في فلسطين في تلك المرحلة ؟

ـ كانت السياسة البريطانية العامة، في ذلك الوقت، تنحصر في مساعدة اليهود لتأسيس وطن لهم في فلسطين. ومن المؤسف القول ان ذلك تحقق دون اعتبار حق الفلسطينيين.

□ وكانت لك تجربة خاصة في فلسطين. عشت فيها طويلاً، ورافقت تطورات القضية منذ بداياتها. وكما ترى الآن، فان الغرب يحيط مسألة قيام دولة فلسطينية بشكوك عديدة. ثمة اعتقادات قائمة على مبررات واهية. منها، مثلاً: الدولة ستكون مكاناً للارهاب. ومنها: الفلسطينيون لا يستطيعون تدبر امورهم... ؟

ـ ذهبت إلى فلسطين خلال العام ١٩٣٠. كنت في الحادية والعشرين من عمري. فيها نشأت، وتربيت، وتعرفت على الناس واحببتهم.

اعرف كل قرية في فلسطين، واعرف الفلسطينيين جيداً: شعب محب للسلام، مثقف، جاد، نشيط، يتميز بالشجاعة.

لقد تعرض الفلسطينيون الى ظلم كبير. وهم يستحقون وطناً خاصاً بهم. وهم، أيضاً ـ في اعتقادي ـ يستطيعون ادارته بشكل جيد. كذلك، يمكنهم اقامة علاقة جيدة مع الأردن، وربما تدبروا امورهم في اقامة علاقات مع اسرائيل.

لا ادري لماذا ينكر على الفلسطينيين كل شيء، على النحو الحاصل الآن ؟

أمنيتي الوحيدة هي ان الشيء الوحيد الذي يجب ان يكون ذا قيمة يكمن في مساعدة

الفلسطينيين للوصول الى هدفهم.

□ وهل ترى امكان تحقيق هذا الهدف مستقبلاً ؟

ـ ان شرط احلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم هو اعتبار الحقوق الفلسطينية والاعتراف بها.

وما دام السلام هو هدف تسعى البشرية إلى تحقيقه، فان الحقوق الفلسطينية ستكون موجودة فيه.

ان الصراع في هذه المنطقة يتهدد السلام في العالم، لان ليس هناك اوضاع في منطقة اخرى اكثر خطورة على مستقبل البشرية من تفاعلات الاوضاع في الشرق الاوسط.

الحل، إذاً، هو في منح الفلسطينيين حق تقرير المصير، الذي يتضمن حقهم في وطنهم الخاص بهم.

الحرب على المخيمات
محاولة قتل شاهد عيان

أحمد شاهين

للمرة الثالثة خلال عام تشن ميليشيا حركة «امل» حرباً على المخيمات الفلسطينية في لبنان. ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٥، بدأت «امل» معاركها الاولى ضد مخيمات اللاجئين في بيروت، وانتهت بتوقيع «اتفاق دمشق» بينها وبين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، برعاية سوريا، لضمان امن المخيمات. ثم عادت «امل» فشنت معاركها التالية في أواخر آذار (مارس) ١٩٨٦، والتي توقفت، أيضاً، برعاية دمشق؛ ثم تجددت في حزيران (يونيو) ١٩٨٦. اما الشعار الاساسي الذي رفعته «امل» في حربها ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، فهو «ان لبنان لم يعد يحتمل ما يتعرض له من قبل اسرائيل، وعلى الفلسطينيين الكفّ عن استخدامه لمقاتلة اسرائيل منه. فليقاتلوها من على أراضيهم المحتلة».

ولا يشذ تصرف «امل» عن النسق الرسمي العربي الذي بدأ منذ العام ١٩٧٠ باغلاق الحدود في وجه المقاومة الفلسطينية التي لم تأل جهداً لايجاد ثغرات تخترق منها الحدود المغلقة لتقاتل عدوها الصهيوني، ولتبقي قضيتها في واجهة الحدث السياسي في الشرق الاوسط.

فلسطين: قضية لا قضيتان

تحاول بعض الاطراف المعنية بالقضية الفلسطينية، من غير الفلسطينيين، الفصل بين وجهي القضية الفلسطينية، فتتحدث عن مشكلة الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧، وعن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عن فلسطين في حرب ١٩٤٨. وترى تلك الاطراف امكان حل الشق الاول من هذه القضية بالوصول الى تسوية مع اسرائيل سلمياً، عبر تنفيذ قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢، حيث بعد ذلك يمكن التحدث عن الشق الثاني من المسألة الفلسطينية، أي مشكلة اللاجئين. لكن منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبت صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فلسطينياً وعربياً ودولياً، ترى في تجزئة القضية الى شقين مسخاً لها وتحويلها من قضية شعب الى قضية «اراض»، حيث بعد حل

شؤون فلسطينية، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/أغسطس) ١٩٨٦

الشق الاول منها، حسب تصنيف تلك الاطراف «مشكلة الاراضي»، يصبح ممكناً حل الشق الثاني بتعريبه، أي بما يعرف في مصطلحات السياسة «البلقنة». وتعرف قيادة م.ت.ف. أن حل الشق الثاني سينتهي، في أحسن الاحوال، بالتوطين وتذويب الشخصية الفلسطينية، خاصة ان الحلول المطروحة لانهاء الشق الاول تفيد بارضاخ الاراضي الفلسطينية التي قد يشملها الحل، ومن عليها، لاطراف غير فلسطينية؛ بمعنى ان الحل كيفما كان شكله لن يشكل جغـرافيـا لاحتضان الكيانية الفلسطينية. لذا كان رفض م.ت.ف. للقرار ٢٤٢ ومعركتها السياسية مع الاطراف التي حاولت قسرها على القبول به معركة مع مشروع تجزئة القضية الفلسطينية «التي لا تقبل القسمة» ـ حسب قول ياسر عرفات.

امـا الجانب الآخر في هذه القضية الشائكة، فهو ان الفلسطينيين بقدر ما يحمّلون الاسرائيليـين مسـؤوليـة سلب أرضهم، فانهم يحمّلون الحكومات العربية مسألة ضياع كيانهم. ويرون ان على الحكومات العربية، على الاقل، ان تسمح لهم باستخدام اراضيها للنضال ضد عدوهم الصهيوني، وهذا اضعف الايمان.

لكن الحكومات العربية تختلف ترتيبات اولويات سياستها عن ترتيبات اولويات السياسة الفلسطينية، على الرغم من تكرار تصريحات زعمائها بأن «القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى». ولا ادل على ذلك من مقارنة قرارات القمم العربية حول وجوب فتح الحدود امام الفلسطينيين مع ما كان يجري، وما زال، على ارض الواقع، حيث الحدود مغلقة، مما اضطر المقاتل الفلسطيني الى اللجوء لاستخدام البحر ممراً لقتال عدوه على ارض فلسطين.

وكمـا يقال: «من يأكل العصي ليس كمن يعدّها». ولذا كان بالضرورة ان تكون ريادة النضال الفلسطيني المعاصر من نتاج المخيمات الفلسطينية. وما زال أبناء المخيمات، حتى الآن، لافتقارهم الى الجغرافيا ـ الوطن، هم المعنيون بعدم تجزئة القضية الفلسطينية، وهم، بالضرورة، مضـطرون للبقـاء في موقـع الريـادة من خارج فلسـطين حتى يمتلك الداخل الفلسطيني الوعي والقدرة الكافيين لتسلم راية الريادة. ولذا ما زال المخيم الفلسطيني، أينما وجـد، هدفاً للوحشية الاسرائيلية، وما زال، أيضاً، بؤرة تفريخ المقاتلين الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته مخرزاً يذكر العرب بواجبهم تجاه قضية فلسطين، وكابوساً يؤرق رقاد زعمائهم.

ولذا كانت، وما زالت، إعادة المخيم الفلسطيني، ومن ثم القضية الفلسطينية، الى ملف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، هدفاً اسرائيلياً.

شاهد عيان مسلح

نشأ المخيم الفلسطيني كمحصلة لمجريات نكبة العام ١٩٤٨، وكان شاهداً على العسف الصهيوني والعالمي، من جهة، وعلى العجز العربي، من جهة أخرى؛ وشكل وصمة ـ جرحاً اقلق الكيانات العربية، من جهة، وحرك «الكومون» النضالي الفلسطيني، من جهة أخرى، وظل مشكلة من غير حل، على الرغم من كثـرة المقترحات والمشاريع التي قدمت في المحافل الدولية والعربية لمحو المخيم ـ الظاهرة.

وتحت رماد الهزيمة في العام ١٩٤٨، كمنت جمرات الجرح الفلسطيني حتى اواسط الستينات، فاستعاد الشعب الفلسطيني روحه النضالية وبرزت الى السطح حالة تحدّ لم يقتلها الوقوف الطويل امام مكاتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وكان المخيم

الفلسطيني الرحم الذي ولد حالة التحدي تلك، الرافضة لوضعية اللجوء والمشاريع المبنية عليها (التوطين)، المطالبة بالحق المشروع للشعب، أي شعب، في الوطن وتقرير المصير. وللفلسطينيين وطن محتل، بغض النظر عما اذا اطلق عليه المحتل صفة غير صفته، واسكن فيه بشراً غير شعبه. فزيمبابوي الحالية كانت تحت سلطة المستعمرين البيض، روديسيا، واسرائيل الآن لا يعني انها ليست فلسطين.

وهكذا، كانت انطلاقة الثورة الفلسطينية في اواسط الستينات ـ كما يقول صلاح خلف (ابو اياد) ـ اثباتاً للعدو الصهيوني ان الشعب الفلسطيني موجود، وقفاز تحدّ في وجه الحكومات العربية التي انشغلت عن فلسطين بقضاياها ومصالحها القطرية. ونضيف: وكانت دعوة للفلسطينيين كي يأخذوا قضيتهم بيدهم.

ولذا، كانت الحرب على المخيم الفلسطيني تختزن دوافع ومصالح الاطراف المتضررة من احياء القضية الفلسطينية بما هي قضية شعب. بعضهم يرى فيها نقيضه (اسرائيل)، وبعضهم يرى فيها عبئاً لا طاقة له على احتماله، فتهرّب من «عبء» التنطح الى «عبء» دعمها، ثم الى «عبء» لجمها، ومنه الى «عبء» طمسها. وتاريخ الحرب على المخيم الفلسطيني طويل، وتعددت ادواتها بتعدد الجهات المتضررة، مع اختلاف الدوافع.

دوافع اسرائيل

من المعروف ان المستوطنين اليهود حلّوا على أرض فلسطين محل ابنائها مستخدمين كافة الوسائل التي سمحت لهم الظروف بها لتفريغ الارض من سكانها، بما في ذلك اللجوء الى الابادة الجسدية، واقاموا دولتهم على الجزء الذي استطاعوا تفريغه من سكانه الذين حملوا، بعد النكبة، اسم «اللاجئين»، وآوتهم الجغرافيا العربية فيما عرف باسم «المخيمات» التي رعتها هيئة الامم المتحدة بما اطلق عليه الفلسطينيين اسم «الاعاشة»، وبمشاريع للتوطين قبلها بعض الاطراف العربية ورفضها البعض الآخر، كل بدوافعه، وحاربها الفلسطينيون بالمطلق، وظلت، بموقف الفلسطينيين هذا منها، مشاريع على الورق.

ولذا، رأى الاسرائيليون، بنهوض المخيم الفلسطيني، نقيضهم، ودفعوا توصيف اهداف الثورة الفلسطينية الى نهايته وقالوا عنها «انها مشروع لتدمير دولة اسرائيل». ولذا كان الرد الاسرائيلي على المشروع الذي يضمر التدمير البدء بعملية مستمرة لتدمير اسس المشروع بما في ذلك الحجارة التي تحتضن بين جدرانها القائمين على المشروع. واتخذ التدمير الاسرائيلي شكل الابادة للجنس الفلسطيني، من جهة، وطرح مشاريع تبدو في مظهرها انسانية لانهاء ظاهرة المخيم الفلسطيني عبر اسكانه موزعاً في الاحياء السكانية الاخرى، أي الغاء الترابط الشعوري والنفسي بين الفلسطينيين بما يساعد على اضمحلال الشعور بفلسطينيتهم.

ولم تقلل المشاريع الفلسطينية التي طرحتها الثورة الفلسطينية لحل قضية فلسطين من عدائية الاسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني. فالدولة الديمقراطية العلمانية رأى فيها الاسرائيليون نهاية دولة اسرائيل بما هي دولة لليهود. ومشروع السلطة الوطنية على جزء من فلسطين رأوا فيه ارضية لتطلع فلسطيني نحو استكمال مشروع الدولة الفلسطينية. ومشروع دولة فلسطينية ذات سيادة على جزء من فلسطين رأوا فيه شرعية لكيان يحد من تطلعات كيانهم الى استكمال مشروعه على كامل أرض فلسطين. ولذا كانت الاستنتاجات الاسرائيلية

هي الحرب على الفلسطينيين بالمطلق. وكما يقول احد الاسرائيليين: «بيننا وبين الفلسطينيين لا خيار؛ اما نحن، واما هم».

وبقدر ما استخدمت اسرائيل الوسائل التي في يدها لضرب الفلسطينيين، لجأت، بالتوازي، الى استعداء الحكومات العربية على الفلسطينيين من خلال اللجوء الى الاعتداء على أراضي تلك الحكومات، من جهة، والضغط على مصالحها من خلال «الحلفاء» المشتركين بينها وبين تلك الحكومات، من جهة أخرى، وربط ذلك بما تقوم به تلك الحكومات من أعمال تؤدي الى لجم النشاط الفلسطيني ضد اسرائيل.

ونستطيع الجزم بان اسرائيل فشلت، حتى الآن، في تحقيق اهدافها من حربها المعلنة على الشعب الفلسطيني. حتى ان رئيس حكومة اسرائيل الحالية، شمعون بيرس، اقر، في المؤتمر الاخير لحزب العمل الاسرائيلي، بـ «ان الفلسطينيين شعب»، كما ان الفلسطينيين استطاعوا اختراق الاسرائيليين وتمكنوا، بنضالهم العنيد، من دفع فئات اسرائيلية الى رفع شعارات الدعوة الى «التعايش بين الشعبين» والبحث في حلول تطوي صفحة المأساة الفلسطينية.

وبقدر ما فشل الاسرائيليون في طمس الجنس الفلسطيني وقضيته، بقدر ما نجحوا في استعداء العرب على الفلسطينيين. والنجاح الاسرائيلي على هذه الجبهة مرتبط بتوفر مصالح ودوافع لدى العرب تتقاطع مع المصالح الاسرائيلية. ولولا ذلك، لما كان ممكناً تحقيق مثل هذا النجاح الذي يصح فيه القول: «وظلم ذوي القربى أشد مضاضة».

اولويات السياسة العربية: حفظ الكيان

شكلت اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ اعترافاً من قبل الحكومات العربية التي وقعت عليها، آنذاك، بوجود اسرائيل كأمر واقع، وتلك كانت «بذرة» التعارض بين الفلسطينيين والحكومات العربية التي حاول بعضها الذهاب بتلك الاتفاقيات نحو السلام مع اسرائيل التي رأت، حسب تعبير دافيد بن ـ غوريون، «ان اتفاقيات الهدنة كافية الآن». وشكلت عدوانيتها ضد البلدان العربية المجاورة لها الارضية التي عليها استمر الشعور العربي في نظرته اليها كجسم غريب يهدد المنطقة، ومن ثم استمرار شعار التبني العربي لقضية فلسطين. فبعد الاتصالات العربية ـ الاسرائيلية، عبر اميركا، في بداية الخمسينات، للتوصل الى تسوية سلمية، تجددت المشاعر العربية بالتهديد الصهيوني للكيانات العربية منذ ١٩٥٥، بعد الهجوم الاسرائيلي على ثكنة مصرية في قطاع غزة، والهجوم الاسرائيلي على مركز التوافيق السوري. وشهدت المنطقة العربية، منذ ذلك التاريخ، نهوضاً وطنياً وحدوياً، تمثل في المواقف الداعمة لثورة الجزائر ومصر الناصرية بعد حرب السويس (١٩٥٦)، تُوِّج بالوحدة السورية ـ المصرية العام ١٩٥٨. هذا النهوض أحيا الامل الفلسطيني «بالحل العربي» لقضية فلسطين. لكن امل الفلسطينيين خاب بانفصال سوريا عن مصر في اواخر العام ١٩٦١، الذي عبر، موضوعياً، عن حالة رسوخ الكيانات العربية كدول ـ مجتمعات، لكل منها مصالحها الخاصة. وترافق ذلك بالاعلان، عربياً وفلسطينياً، عن «الخصوصية الفلسطينية» وضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني للدفاع عن قضيته. وحل شعار «التضامن العربي» محل شعار «الوحدة العربية».

مما تقدم، ودون الخوض في التفاصيل، واستنتاجاً مما استتبع، جاءت السياسة العربية تجاه اسرائيل محكومة برد الفعل على السياسة الاسرائيلية المترابطة، استراتيجياً، بالسياسة الكونية للامبريالية الاميركية التي توضعت على محيطها وبالتماس معها دول العالم الثالث، غير الشيوعية، المستقلة حديثاً، ومنها الدول العربية. وعليه، كانت حتى سياسة رد الفعل للحكومات العربية مقيدة بحكم مصالحها ككيانات. وصار الفلسطينيون، حسب نظرة تلك الحكومات، احدى ادواتهم في مجابهة الفعل الاسرائيلي.

على سبيل المثال، بررت اسرائيل حشودها على الجبهة السورية في أيار (مايو) ١٩٦٧، ومن ثم الحرب التي شنتها في وقت لاحق من ذلك العام، بالعمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت تنفذها المقاومة الفلسطينية من الاراضي السورية. وكان رد الفعل العربي، بعد الهزيمة، اطلاق يد المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل. وحين طرحت مشاريع للتسوية السلمية بين اسرائيل والدول العربية (منها مشروع روجرز) كان رد الفعل العربي تقييد ولجم النشاط الفلسطيني من الاراضي العربية التي استعادت دولها قوة مؤسساتها العسكرية، بل ذهب بعضها الى اعلان الحرب على الفدائيين الفلسطينيين.

بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، اكتسب التعارض العربي - الفلسطيني وجهاً سياسياً معلناً. فالسياسة العربية التي قامت على نتائج الحرب كانت التوجه نحو التسوية السلمية التي اشترطت اسرائيل عدم مشاركة الفلسطينيين فيها كممثلين لقضيتهم. وحاولت الحكومات العربية، التي صارت مشكلتها مسألة احتضان التمثيل الفلسطيني، ايجاد مخرج في تشكيل وفد عربي موحد، فيه فلسطينيون. ولما لم تثمر المحاولات العربية التضامنية، برزت، بشكل فاقع، الدوافع والمصالح القطرية للكيانات العربية التي لم تعد ممكنة تغطيتها بالشعارات القومية. ومذ العام ١٩٧٥، بدأت حرب مزدوجة ضد الفلسطينيين، عسكرية وسياسية، فصاروا بين مطرقة اسرائيل وسندان الانظمة العربية. فالتسوية مع اسرائيل ثمنها الغاء الشخصية الفلسطينية. لكن الكيان الذي ارادته الحكومات العربية اسفنجة لامتصاص النقمة الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) صار، بالفعل الفلسطيني العسكري والسياسي، عصيّاً ومرّاً على الهضم. وهكذا صارت ظاهرة «الانفصال» الذي لم يصل، بعد، حدود «الطلاق» بين سياسة هذا الكيان العربي أو ذاك وبين السياسة الفلسطينية سمة للعلاقات العربية - الفلسطينية منذ السبعينات حتى الآن. وكان لبنان والاردن الكيانين العربيين الاكثر وضوحاً في علاقتهما بالمقاومة الفلسطينية، بسبب كثافة الوجود الفلسطيني فيهما اولاً، وحساسيتهما تجاه هذا الوجود ثانياً. ووفر كلا الكيانين، في فترة النهوض الفلسطيني، الجغرافيا التي احتضنت النشاط الوطني الفلسطيني، كما حصلت في كليهما أشرس المعارك مع الفلسطينيين، سواء مع اسرائيل، أو مع بعض الانظمة العربية. وفي حين نجح الاردن في تقييد، ومن ثم الغاء، النشاط الفلسطيني من على اراضيه، شكل لبنان، بخصوصية وضعه، مناخاً ملائماً للنشاط الفلسطيني ضد اسرائيل.

لبنان السلطة - لبنان الطوائف

لم يرق للدولة اللبنانية وجود المقاومة الفلسطينية على اراضيها، حيث كانت استراتيجيتها الشعار المعلن «قوة لبنان في ضعفه»، ووجدت في الوجود الفلسطيني المسلح

على اراضيها عنصراً قد يبرر لاسرائيل الاعتداء عليها فيخرجها من حالة الرفاه والاسترخاء التي كانت تمر بها. وقد اعتمد الرفاه اللبناني على مقومات خارجية، اهمها السياحة والترانزيت. وتغيير الوضع اللبناني من حالة الاسترخاء الى التوتر سيضرب عنصري الرفاه الاساسيين. وكان هذا الرفاه حكراً على بعض فئات المجتمع اللبناني وطوائفه، بينما كانت فئات اخرى وطوائف محرومة منه (على سبيل المثال عندما انشأ الامام الصدر حركته بين الشيعة اللبنانية اسماها «حركة المحرومين»). ولذا كانت السلطة اللبنانية تطلب من الفلسطينيين ومن الحكومات العربية عدم زجها في الصراع مع اسرائيل، وابقائها جسراً بين العالم العربي والغرب الرأسمالي. ونشبت الصدامات بين ادوات السلطة اللبنانية (الدرك والجيش) والمقاومة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨. وحين تزايدت اعتداءات اسرائيل على الفلسطينيين في لبنان طلبت الحكومة اللبنانية من المقاومة الفلسطينية تسليح المخيمات الفلسطينية للدفاع عنها ضد اسرائيل، حيث ما زالت الدولة اللبنانية ترغب في ألا تكون طرفاً في الصراع. وحين بدأت اسرائيل تعتدي على قرى الجنوب اللبناني، لجأ سكان تلك القرى الى المقاومة الفلسطينية للحصول على السلاح والتدرب عليه، اذ كانت الدولة تقف موقف المتفرج. وباستقواء «المحرومين» اللبنانيين بالمقاومة الفلسطينية وبالسلاح الذي حصلوا عليه، بدأوا صراعهم مع السلطة اللبنانية الذي بدأ بمطالبتها بالاعداد للدفاع عنهم، ثم تطور الى المطالبة بالحصول على حصتهم من «الكعكة» التي كانت توفر الرفاه لبعض الفئات والطوائف. وتلونت تلك المرحلة من الصراع داخل لبنان بالبعدين، الوطني العربي (ممثلاً في رفع شعار قضية فلسطين والدفاع عن الحدود اللبنانية) والاجتماعي (ممثلاً في المطالبة بالتوزيع العادل للثروة الوطنية). وكانت الحركة الوطنية اللبنانية ممثلة في بعديها، العلماني ـ الاجتماعي (شيوعيون، قوميون سوريون، بعثيون) والعلماني ـ الطائفي (التقدميون الاشتراكيون، والطائفي «امل»). وفي الطرف المقابل، وقفت السلطة اللبنانية التي انقسمت على نفسها طائفياً، فوقف مع السلطة الطرف المستفيد منها اساساً (المارونيون وأحزابهم: الكتائب، والاحرار، الخ) ورفعوا شعار «تحرير لبنان من الغرباء». واتخذت الانظمة العربية من الصراع داخل لبنان مواقف اختلفت بين المساعي للمصالحة بين الاطراف المتصارعة الى تأييد هذا الطرف او ذاك، تبعاً لمدى مساس الصراع داخل لبنان بمصالح هذا النظام او ذاك. كما أن مواقف تأييد هذا الطرف او ذاك تبدلت، من حين الى آخر، تبعاً لمصالح القطر المعني بها. ويعتبر الموقف السوري في لبنان، بتقلبات تحالفاته، الاكثر تعبيراً عن استراتيجية «اولوية الكيان» التي سادت بين الكيانات العربية؛ كما يعتبر موقف السادات في عقد صلح مع اسرائيل تعبيراً موازياً على جبهة أخرى لهذه الاستراتيجية.

خلال مسار ما عرف باسم «الحرب الاهلية اللبنانية»، تمكنت منطقتان في لبنان من الوصول الى حالة من «النقاء» الطائفي بالتهجير المتعمد (المنطقة الدرزية والمنطقة المارونية) وبقيت المناطق الاخرى مختلطة، وشكلت، في ظل الهيمنة الفلسطينية، الملجأ لمعارضي «النقاء الطائفي»، أو بمعنى دعاة الحل الوطني في لبنان.

خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، طرحت الولايات المتحدة الاميركية حلاً للبنان ـ الجغرافيا يعيد، بشكل أو بآخر، صياغة التنظيم الطائفي للسلطة اللبنانية، تمثل في تشكيل «هيئة الانقاذ» (بشير الجميل، وليد جنبلاط، نبيه بري، شفيق الوزان). وفشل مشروع استقواء

المارونيين باسرائيل. وقامت السلطة اللبنانية، معتمدة على طائفة واحدة مستقوية باسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بمحاولة فرض سلطة الدولة على النمط المتعارف عليه في المنطقة العربية (القهر). وادى ذلك العمل الى التوصل الى صلح مع اسرائيل (اتفاق ١٧ أيار ـ مايو ١٩٨٣)، واعلان العداء لما هو عربي (المجازر ضد الفلسطينيين والقطيعة مع سوريا). وكان رد الطوائف الاخرى والاحزاب السياسية برفع شعار العداء لاسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والالتحام بالعرب، وظهرت المقاومة الوطنية اللبنانية التي اسهمت في تخلي الاميركيين عن لبنان، وانسحاب الاسرائيليين منه، ثم اسقطت الدولة ـ الطائفة، ورفعت شعار «لبنان لكل اللبنانيين». وعادت سوريا من بوابة دعم المقاومة الوطنية اللبنانية لتستعيد دورها الفاعل في الاحداث اللبنانية. وقد ساهم الفلسطينيون الموجودون في لبنان بكل مجريات احداث الصراع مع اسرائيل والسلطة اللبنانية الى جانب حلفائهم اللبنانيين في الحركة الوطنية.

بعد اسقاط سلطة الدولة ـ الطائفة، تشكلت في لبنان حكومة برئاسة رشيد كرامي، مع الحفاظ على رأس السلطة (امين الجميل)، حاكت في توزيع مناصبها هيئة الانقاذ التي شكلت خلال حصار بيروت، بفارق ان الرعاية كانت سورية هذه المرة.

وكانت حركة «امل»، بالكم الشيعي الذي التأم حولها خلال الصراع، ضد الوجود الاسرائيلي في لبنان والصراع مع السلطة اللبنانية وبالدعم السوري والفلسطيني لها، احدى القوى الاساسية في هذا الصراع؛ ويأتي في الدرجة الثانية، الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز). وقد شارك الفلسطينيون، بغض النظر عن انتماءاتهم التنظيمية، مع هاتين القوتين وقاتلوا الى جانبهما. ووجدت «امل» نفسها، بعد الانتصار على سلطة الدولة ـ الطائفة في السادس من شباط (فبراير) ١٩٨٤، طرفاً في السلطة (حكومة رشيد كرامي) كممثل لطائفة لا كممثل للمشروع الوطني الذي رفعت شعاره مع غيرها من القوى الوطنية اللبنانية في مرحلة الصراع مع اسرائيل. وهكذا صارت «امل» في موقع المقاتل عن مصالح الطائفة الشيعية داخل نمط النسق اللبناني. ولم يغير من واقع الامر محاولاتها تشكيل «ائتلاف اسلامي عريض يضم الشيعة والسنة والدروز». فقد صار لبوس الطائفة رداءها، كما ان تشكيل مثل هذا الائتلاف الاسلامي تحت هيمنة «امل» لم يكن يعني اكثر من تعزيز اوراق قوتها في المساومة على موقع افضل في السلطة. ومن هذا المنطلق، كانت «امل» معنية بشطب كل القوى الاخرى التي يمكن ان يشكل وجودها تقليلاً من قوتها. فكانت معاركها بداية مع «المرابطون» كقوة سنية مقاتلة، ثم بدأت معاركها مع الفلسطينيين التي يدخل في حساب ابعادها اكثر من عامل، احدها عدم السماح بوجود اي قوة مسلحة في مناطق هيمنة «امل»، حيث من غير الممكن تأمين «النقاء الطائفي» على النمط الدرزي والماروني، بسبب الوضع الديمغرافي (السني والفلسطيني) في منطقة هيمنة «امل»، ولذا سعت الى تحقيق «الانفراد بالقوة». اضافة الى ذلك، وهو الاهم، انخراط «امل» في مشروع السلطة اللبنانية الذي يعني «فك الارتباط» بالقضية الفلسطينية، حيث يتردد شعار «ان لبنان قدم لهذه القضية اكثر من طاقته» وان على الفلسطينيين ان يقاتلوا من على «اراضيهم» المحتلة لا من على اراضي غيرهم التي يتكبد سكانها المعاناة جراء شراسة اسرائيل لسماحهم للفلسطينيين بالنشاط من مناطقهم، وبالتالي بدأت «امل»، بعد ان ولت نفسها امر المدافع عن الطائفة، وحسب منطقها،

بمقاتلة الفلسطينيين لحماية أبناء طائفتها بدلاً من مقاتلة اسرائيل التي الحت «لامل» انها ستترك لها مسألة امن الجنوب، اذا تمكنت من ضبط نشاط الفئات الاخرى ضد اسرائيل. وصار المحرومون «في» وطنهم (حسب تعبير حسين فضل الله) يقاتلون المحرومين «من» وطنهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: هل كانت «امل» تجرؤ على مقاتلة الفلسطينيين لولا حصولها على ضوء اخضر من حليفتها سوريا ؟ والجواب، طبعاً، كلا.

فما هي المصلحة السورية في حرب «امل» على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ؟

سوريا: عقدة تضخيم الذات

امتازت سوريا، منذ حكمها حزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٦٣، باطلاق الشعارات الكبيرة حول مسألة تحرير فلسطين. فقد قال رئيس سوريا الاسبق امين الحافظ سنة ١٩٦٥، رداً على تهديدات اسرائيلية: «سنجعل لهم حائط مبكى يمتد من دمشق الى الاقصى». ولا يختلف هذا التصريح كثيراً عن تصريح الرئيس السوري الحالي، في احدى خطبه الاخيرة، حيث قال: «سنجعل الجولان في وسط سوريا». وبين مثل هذه التصريحات والواقع فارق كبير تجسده حقيقة هزائم الجيش السوري في ظل قيادة البعث امام الجيش الاسرائيلي. وكان من الممكن قبول مثل هذه الهزائم وتبريرها كمعارك في سياق «حرب تحرير»، لولا ان سوريا دخلت في سياق نهج «التسوية السلمية» بعد حرب العام ١٩٧٣، وصارت حربها مع اسرائيل، اما لتحسين شروط التفاوض (حرب الصمود ١٩٧٤)، واما دفاعاً عن الذات (معارك ٩ و ١٠ حزيران - يونيو ١٩٨٢).

ومنذ انفراط عقد التضامن السوري - المصري باتفاقية سيناء (١٩٧٥)، عملت سوريا على تجميع الاوراق السياسية الاخرى الفاعلة في الصراع مع اسرائيل، لتشكل بذلك قوة اقليمية تنتزع بواسطتها شروطاً افضل في اطار المساومة على التسوية. وقد تميز الدور السوري في منطقة الشرق الاوسط، بعد العام ١٩٧٥، بتجميع المتناقضات، على ان يكون المركز. على سبيل المثال، كانت علاقات سوريا بالاردن من اوثق العلاقات في العام ١٩٧٦، وفي الوقت ذاته اعلنت قيام وحدة فلسطينية - سورية، ولم تحاول مصالحة الاردن و م.ت.ف. كي تبقى سوريا المركز للطرفين. وخلال الحرب الاهلية اللبنانية، كان طرفا الحرب يترددان على دمشق التي لم تقطع علاقاتها بالجبهة اللبنانية، الا بعد ان كشف اطراف تلك الجبهة علاقتهم القائمة مع اسرائيل امام الرئيس السوري، فصارت سوريا في موقع الحرج من تلك العلاقة، بعد ان كانت ادخلت قواتها الى لبنان للدفاع عن اطراف تلك الجبهة. ولا تشذ علاقات سوريا الدولية ونسق علاقاتها الاقليمية كما اسلفنا بتعريف سياستها «بجمع النقائض»، التي كان آخرها ايواء ايلي حبيقة، بطل مجازر صبرا وشاتيلا، في دمشق.

وكان من بين الاوراق السياسية التي حاولت سوريا وضعها في سلتها ورقة المقاومة الفلسطينية. وتنوعت وسائل سوريا للقبض على الورقة الفلسطينية، من التحالف الى محاولة التطويع بالقوة الى الاحتضان باسم «وحدة الهدف». لكن م.ت.ف. كما تملصت من الحنان السوري واجهت القوة السورية بالقوة، وذلك انطلاقاً من سياسة م.ت.ف. التي تقضي بوجوب عدم توكيل احد بقضية الشعب الفلسطيني التي عبر عنها شعار «القرار الوطني المستقل».

بعد غزو اسرائيل للبنان وخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، صارت دمشق، بالضرورة، الممر الجغرافي ـ السياسي الى مقاتلة اسرائيل، فحاولت سوريا الاستفادة من ذلك لتحقيق ما لم تحققه من قبل. لكنها واجهت عناداً فلسطينياً، فلجأت الى شق الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم الى مقاتلة من لم يرضخ لها منها (حصار طرابلس العام ١٩٨٣). وبخروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، تمكنت سوريا من وضع الورقة اللبنانية كاملة تقريباً في يدها. لكن الوضع في لبنان لم يدم كما ارادته سوريا. فقد تمكن المقاتلون الفلسطينيون، من خلال قتالهم اسرائيل الى جانب المقاومة الوطنية اللبنانية، من استعادة قوة وجودهم المسلح في لبنان. وبانسحاب اسرائيل من معظم لبنان تجددت المهمة الفلسطينية، الا وهي قتال اسرائيل من أي مكان تستطيع القتال منه، فعادت م.ت.ف. لتخلخل الانتظام اللبناني في النسق السوري ـ حسب التفسير السوري.

وباعتبار ان عودة م.ت.ف. للعب دور مباشر، عسكري وسياسي، في ساحة الشرق الاوسط، خارج الوصاية السورية، يقلل من القوة الاقليمية التي احاطت سوريا بها نفسها، أجازت سوريا لحركة «امل» العمل على نزع سلاح الفلسطينيين، وسلحتها بالدبابات. وفي اطار محاولات تحييد جزء من الفلسطينيين، اعلنت «امل» انها تقاتل جماعة ياسر عرفات فقط. لكن القذائف التي كانت تسقط على المخيمات لم تكن تميز بين فلسطيني ياسر عرفات وفلسطيني غيره. ولم يستطع حتى حلفاء سوريا من الفلسطينيين الصمت، فقاتلوا ضد «امل»، وشكل ذلك حرجاً لسوريا التي اضطرت لاتخاذ موقف الحكم. وترتيب اتفاقات وقف اطلاق النار لم تكن تصمد امام الدوافع والمصالح التي تحرك «امل» والتي لا يعارضها السوريون، على مايبدو، لان نتائجها تدخل في نسق سياستهم، مع ملاحظة ان السوريين يستطيعون زجر «امل»، بشكل قاطع، للكف عن التعرض للمخيمات الفلسطينية.

يذهب البعض، تحت غطاء موضوعية العرض والتحليل، الى توزيع مسؤولية ما يحصل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان بالقسطاس، جزء لـ م.ت.ف. وجزء «لامل» وجزء لسوريا، ولا ينسى اسرائيل كي تكون لوحة العرض شاملة. وينسى هذا البعض، تماماً، ان «من يده في الماء ليس كمن يده في النار»، و م.ت.ف. ليست الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لوجه الله؛ فهي مسؤولة عن حماية وجود الفلسطيني وكرامته اللذين تستقوى بهما. وهي التي بلا وطن تحمي فيه شعبها فتحميه بتسليحه وتدريبه.

واذا كانت مسؤوليتها فيما يحصل خطأ، فمسؤولية الآخرين خطيئة.

المواجهة العربية ـ الاسرائيلية وديناميات «الدولة» و «الشرعية» في العالم العربي

(ملاحظات أولية)

د. أسامة الغزالي حرب

كان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العام ١٩٤٨، نقطة تحوّل حاسمة في التاريخ المعاصر للوطن العربي. فمنذ ذلك الوقت لم يعد الوجود العربي هو، فقط، السائد فيه، وانما ظهر جسم غريب في القلب منه، بدعم من القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على الطرفين معاً. وطوال العقود الأربعة التي تلت مولد الكيان الصهيوني تشكلت الملامح السياسية، والاولويات الايديويولوجية، والمراحل التاريخية، سواء للوطن العربي كله، أو للوحدات المكونة له، طبقاً لمقتضيات وتطورات المواجهة مع ذلك الكيان الصهيوني، قبل أي شيء آخر. فطبقاً للقرب الجغرافي من الكيان الصهيوني، انقسمت الدول العربية الى دول «مواجهة» (مصر وسوريا والأردن، وبمعنى ما لبنان أيضاً) ودول مساندة. وطبقاً لدرجة التشدد، أو التساهل، ازاء الكيان الصهيوني، صُنِّفت الدول العربية (بالتداخل مع معايير أخرى) الى قومية ورجعية، أو ثورية ومحافظة. وبعد كامب ديفيد انقسمت الى دول للصمود والتصدي (في مواجهة دولة التخاذل والتراجع ـ أي مصر ما بعد معاهدة كامب ديفيد)، فضلاً عن بقية الدول الأخرى التي وقفت، أيضاً، ضد مصر في اطار الجامعة العربية.

أيضاً، فان أهم لحظات التحول في التاريخ المعاصر للوطن العربي، انما ارتبطت بتطورات تلك المواجهة. وعلى الأقل، فان الوطن العربي، قبل ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ أو ١٩٧٣، ليس هو الوطن العربي بعد أي منها، وهو ما يصدق ـ بدرجات مختلفة ـ على دول المواجهة المباشرة ذاتها.

وليست مصادفة أن السنوات تلك كانت هي التي شهدت حرباً عربية ـ اسرائيلية معينة. ففي كل من تلك الحالات كانت تصدق مقولة ماركس حول الحرب باعتبار أنها واقعة: «تمتحن الأمة وتصدر حكمها بالموت على الأنظمة الاجتماعية التي فقدت قدرتها على البقاء مثلما تتعرض الموميات للتحلل فور تعرضها للهواء»(١).

ولقد امتحنت الحروب العربية ـ الاسرائيلية، بقسوة بالغة، القدرة الحقيقية للانظمة

العربية، ووضعت على محك التجربة اخلاصها للشعارات التي رفعتها.

وابتداء، فان الحديث عن المواجهة بين الدول العربية واسرائيل، انما سوف يتعلق، هنا، أساساً، بموقف الانظمة العربية ازاء الكيان الصهيوني، مما يعني، ضمناً، الفصل بين «الانظمة» و «الجماهير». واذا استندنا الى التعريف القانوني للدولة باعتبارها «شعباً واقليماً وحكومة»، فان الحديث عن «الانظمة» انما يتعلق بالحديث عن التعبير النظامي للدولة، أو الدولة كحقيقة نظامية، وليس عن المجتمع.

أيضاً، فان الحديث عن «الانظمة» العربية والكيان الصهيوني في هذه الدراسة انما سوف ينصرف، تحديداً، الى العلاقة بين الطرفين باعتبارها علاقة «جدلية»، بمعنى انها، أولاً، علاقة تبادلية، تنطوي على تأثير وتأثر، وهي، ثانياً، علاقة تصاعدية متراكمة تضيف فيها كل مرحلة أبعاداً جديدة الى الطرفين معاً، بحيث تعيد تشكيل ملامحهما وخصائصهما، ثم انها، ثالثاً، علاقة تتم في اطار اقليمي ودولي يتفاعل، تأثيراً وتأثراً، مع كلا الطرفين.

في تلك الحدود، تطرح هذه الورقة الاولية عدداً من العوامل أو المحدّدات، التي يمكن من خلالها، رصد العلاقة الجدلية بين «الانظمة» و «الكيان» على النحو التالي:

- ☐ عامل نشأة الدولة.
- ☐ عامل تكريس الدولة.
- ☐ عامل الشرعية.
- ☐ سياسة الانظمة ازاء الكيان الصهيوني.

عامل نشأة الدولة

تقدم أفكار الباحث الباكستاني حمزة علوي، حول نشأة الدولة في العالم الثالث، نقطة انطلاق ملائمة لنا هنا، وذلك من حيث تأكيدها دور الدول الامبريالية في خلق أو تكوين الدولة في مجتمعات العالم الثالث، أو ما يسميها علوي «مجتمعات ما بعد الاستعمار».

وطبقاً لهذه الآراء، «فان المشكلة الاساسية حول الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تنبع من حقيقة انها لا تنشأ على يد برجوازية محلية (وطنية) صاعدة، ولكن على يد برجوازية امبريالية اجنبية»[٢].

والواقع انه لم تكن لدى أي من البرجوازيات الاوروبية التي كانت تتنافس في أوائل هذا القرن على اقتسام ميراث الامبراطورية العثمانية في المنطقة العربية (خاصة البرجوازية البريطانية)، ما يدفعها إلى الاعتقاد بأن مصالحها في فلسطين تستلزم ايجاد دولة عربية فيها. واذا رجعنا الى فترة الحرب العالمية الاولى، وبالتحديد الى العام ١٩١٥، حينما كانت بريطانيا تعاني من مصاعب في منطقة الشرق الاوسط ضد تركيا، في سياق تطورات الحرب، فان بريطانيا مضت قدماً لتأمين اهدافها في تلك المنطقة عبر ثلاث خطوات محددة: الاتفاق مع الشريف حسين (اتفاق حسين ـ مكماهون) الذي قدمت بمقتضاه الدعم «للثورة العربية الكبرى» ضد الدولة العثمانية، وكانت عاملاً هاماً في هزيمتها العام ١٩١٨؛ ثم اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية العام ١٩١٦ مع فرنسا (التي وافقت عليها روسيا) والتي تم الاتفاق بمقتضاها على أن تستولي فرنسا على سوريا ولبنان، وأن تستولي بريطانيا على العراق وشرق الأردن وفلسطين. وكانت الخطوة الثالثة هي تصريح اللورد بلفور للبارون روتشيلد في تشرين

الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، الذي أعلن فيه ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين[٣]. مع التقدير الكامل لحقيقة الضغوط الصهيونية ولاعتبارات السياسة الداخلية البريطانية، الا ان الاعتبارات الاستراتيجية في فترة الحرب وقفت، أيضاً، وراء اعطاء ذلك التصريح، حيث اعتقد صانعو السياسة البريطانية ان فلسطين اليهودية سوف تؤمن موقف بريطانيا في العالم العربي بعد الحرب، وتحمي، كذلك، الطريق الحيوية الى الهند، فضلاً عن الاهتمام بكسب الدعم السياسي والمالي من يهود العالم.

لقد كانت ارادة الدولة الامبريالية حاسمة في خلق الكيانات التي أصبحت، بعد ذلك، دولاً في الشرق العربي. وفي فلسطين، فان ارادة تلك الدولة الامبريالية (أي بريطانيا) اتجهت الى خلق دولة يهودية وليس دولة عربية باعتبارها الامر الاكثر انسجاماً مع مصالحها. أما عرب فلسطين سواء أتحدثنا عنهم بشكل «عام» أو تحدثنا عن «البرجوازية الفلسطينية» على وجه التحديد، فلم يكن بامكانهم ـ وقد حرموا من ذلك العنصر الخارجي الضروري ـ أن يقيموا، وحدهم، دولة فلسطين العربية. ان الشرط الامبريالي الخارجي لم يتوافر لخلق دولتهم.

وطوال العقود الثلاثة التالية على صدور تصريح بلفور، فان جوهر المواجهة بين الانظمة (أو، بتعبير أدق، مشروعات الانظمة) العربية، وبين الحركة اليهودية المتنامية في فلسطين، كان محاولة انتزاع اعتراف الدول الامبريالية الغربية (وبريطانيا على وجه الخصوص) بحق عرب فلسطين في انشاء دولتهم العربية دون جدوى. ولان رضى بريطانيا في تلك الفترة كان امراً ضرورياً لان تستقر هذه الانظمة، فان حماسها (أي تلك الانظمة) للقضية الفلسطينية كان يقف في اللحظة التي يضر هذا الحماس بها، أي بمشروعاتها الخاصة لبناء دولها المستقلة.

وبعبارة محدّدة، فان الدور المحوري للدولة الامبريالية في خلق «الدولة» في العالم الثالث لا يفسّر فقط قيام «الدولة» اليهودية وعدم قيام «الدولة» العربية في فلسطين، ولكنه يفسر، ايضاً، الحدود التي كانت تقف عندها قدرة الانظمة العربية الجنينية في المشرق العربي في تناولها للقضية الفلسطينية. فلقد ألحّ الشريف حسين ـ بعد انتهاء الحرب ـ على بريطانيا للوفاء بوعودها التي تضمنت الاعتراف بفلسطين كجزء من الدولة العربية التي اتفق عليها معها. واقترح الحسين، في اتصالاته مع البريطانيين خلال الاعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤، ان تجعل فلسطين دولة مستقلة ذات حكومة وطنية تمثل كل السكان، ومن بينهم اليهود، ويمكنها الانضمام الى اتحاد مع الدول العربية؛ ولكن هذه الجهود ذهبت سدى، وانتهى الامر بتخلي بريطانيا عن الحسين ونسيان مساعداته[٤].

ولم يكن غريباً، اذاً، ان ابناء الحسين، (فيصل وعبدالله)، اثر اعتلائهما سدتي الحكم في العراق وشرق الأردن، لم يكونا في موقف يتيح لهما حرية العمل ازاء القضية الفلسطينية. فقد تعهد فيصل، قبل اعتلائه العرش، ان تقتصر جهوده على العراق وحدها، ويمتنع عن أي نشاط معاد لبريطانيا وفرنسا. كذلك تعهد الامير عبدالله، كشرط مسبق، ان يتجنب اثارة مشاكل على الحدود، سواء ضد فلسطين أو ضد مناطق النفوذ الفرنسي. وبعبارة موجزة، فان اعتبارات المحافظة على العنصر الخارجي الضروري لعملية «بناء الدولة» وضعت حدوداً صارمة على قدرة الانظمة الوليدة على معالجة المسألة الفلسطينية. وفي الوقت الذي انشغلت

تلك النظم بالحفاظ على كياناتها الاقليمية الضيقة وبالحصول على «استقلالها»، توجه اليها عرب فلسطين يطلبون دعمها ضد المشروع الصهيوني الذي يستشري فوق ارض بلادهم دون جدوى حقيقية.

وفي الوقت الذي سارعت الحركة الصهيونية الى اعلان قيام دولة اسرائيل، يوم انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨)، بعد ان هيأت أجهزتها الادارية وقوتها العسكرية، وبعد أن ضمنت التنسيق الكامل مع القوى الدولية المسيطرة (بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي)، فان الامر على الجانب العربي كان على النقيض تماماً. حقاً، لقد شرعت «الهيئة العربية العليا لفلسطين»، منذ أوائل العام ١٩٤٧، في وضع الاسس اللازمة لانشاء حكومة فلسطينية عربية في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، بعد انتهـاء الانتداب، ولكن الظروف الموضوعية، على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي، كانت أبعد ما تكون عن ان تجعل تحقيق ذلك أمراً ممكناً.

وتظهر وقائع السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ كيف اعتمدت القوى الوطنية الفلسطينية على الانظمة العربية، خاصة من خلال جامعة الدول العربية، ثم من خلال التدخل العسكري في فلسطين، لاستعادة فلسطين. وكيف ان هذه الانظمة، لعجزها وخضوعها للقوى الكبرى، ما كان يمكن ان تقدم هذا الدعم.

وفي حين مكنت هذه الظروف ـ بمـا فيها الموافقة الصهيونية ـ من ضم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) إلى الأردن على اساس انه «لو لم تضم للأردن، فان اسرائيل كانت ستستولي عليها» ـ على حد تعبير الشيخ الجعبري تعليقاً على مؤتمر أريحا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ـ [٥]، فان تلك الظروف عينها هي التي حالت دون تحول اعلان حكومة عموم فلسطين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ الى واقع فعلي بأي وجه. ورفضت هيئة الامم المتحدة اعتبار تلك الحكومة حكومة رسمية جديرة بالاعتراف الدولي؛ كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية الاثر الاكبر في انحسار دورها العربي، فضلاً عما مثلته هذه الحكومة ـ وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول في غزة العام ١٩٤٨ ـ من عامل سياسي معاد لبريطانيا واسرائيل، يحرج الانظمة العربية امام البريطانيين وأمام القوى الوطنية العربية[٦].

عامل تكريس الدولة

على أن تحليل العلاقة بين النظم العربية والكيان الصهيوني لا ينطلق، فقط، من تحليل نشأة تلك النظم في سياق ظروف نشأة «الدولة في العالم الثالث، وحدود فاعليتها ازاء القوى الامبريالية، وانما ينطلق، أيضاً، من تحليل طبيعة المرحلة التاريخية التي كانت تمر بها الدول العربية الحديثة، عند مواجهتها للتحدي الصهيوني. فتبلور هذا التحدي في شكل «كيان» يسعى لاكتساب شرعية «الدولة» انما تم، في الواقع، في ذات الوقت الذي كانت تتشكل ايضاً الدول العربية المعاصرة، حيث كانت الدول العربية العام ١٩٤٨ إما دولاً حديثة الاستقلال أو لم تحصـل على استقلالها بعد، أي انها كانت في مرحلة «نشأة» وتكوّن واثبات للذات، ولذلك، وفي حين كان التحدي العربي عنصر دمج وانصهار للكيان الصهيوني المصطنع، فان التحدي الصهيوني لم يكن، في الواقع، عنصر دمج وانصهار حقيقي للكيانات العربية الوليدة

مع بعضها البعض. ان ذلك لم يحدث لأن الدول العربية واجهت مقتضيات التنسيق والتوحيد (أي مواجهة التحدي الصهيوني، فضلاً عن نداء الوحدة العربية كنداء عاطفي وتاريخي ومصلحي في ذاته) في ذات الوقت الذي كانت تسعى لتدعيم نفسها «كدول» مستقلة.

واقع الأمر، اذاً، ان مقتضيات دعم «الدولة» تغلبت بشكل كاسح على مقتضيات انصهار الدولة. ولقد جسَّدت الجامعة العربية فشل العوامل الداخلية الدافعة الى الوحدة، أي اللغة والتاريخ والمصالح الاقتصادية المشتركة في التغلب على المصالح الضيقة «للدولة»، وكما يقول جميل مطر وعلي الدين هلال: «لقد ولدت الجامعة العربية لتعكس تناقض ظاهرتين في المنطقة العربية، اولاهما ظاهرة حركة القومية العربية وسعيها نحو الوحدة، وهي الظاهرة التي تتضمن اعادة النظر في الحدود السياسية القائمة؛ وثانيتهما وجود دول مستقلة، أو في سبيلها للحصول على استقلالها وسيادتها. لذلك جاءت الجامعة ظاهرة فريدة في التنظيم الدولي، منظمة اقليمية تضم دولاً متجاورة جغرافياً. وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كل من هذه الدول، ولكنها في الوقت نفسه منظمة تعبر ـ بحكم وجودها ذاته ـ عن فكرة قومية»(٧).

وبالمثل، فان الحروب العربية ـ الاسرائيلية جسَّدت فشل العامل الخارجي المتمثل في التحدي الصهيوني في التغلب على المصالح الضيقة «للدولة»، وفي دفع العالم العربي نحو الوحدة العربية. واذا كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ جسدت اقصى ما وصل اليه التنسيق بين الدول العربية في لحظات قليلة، فان هذا التنسيق سرعان ما تلاشى بعدها.

ومثلما نظرت النظم العربية الوليدة الى عضويتها للجامعة العربية نظرتها الى عضويتها في الامم المتحدة، أي كميدان تؤكد فيه شرعيتها «كدولة» مستقلة لها كافة مقومات الدولة، ولها شرعيتها الاقليمية والدولية، فانها نظرت الى مواجهتها لاسرائيل، وهرولت للمشاركة في تلك المواجهة أيضاً، كأداة او كمجال لاثبات وجودها الذاتي، قبل أي شيء آخر.

ومن هذا المنظور، يبدو وكأن وجود الكيان الصهيوني اسهم في دعم «الدولة» في العالم العربي، وليس في اضعافها. وفي المقابل، فان انشغال الانظمة العربية، خاصة تلك المحيطة بالكيان الصهيوني، بمشكلاتها الخاصة، وبدعم مؤسسات الدولة فيها، أسهم في اعطاء هذا الكيان، خاصة في سنوات الانشاء الاولى، الفرصة الذهبية لتدعيم ذاته على كافة المستويات. وفي الواقع، فان ممارسات تلك الانظمة خدمت الكيان الصهيوني من زاويتين محددتين:

الاولى، انها، بتهديداتها اللفظية، وحملاتها الدبلوماسية، واعلانات التنسيق والحشد فيما بينها، اسهمت، دائماً، في التلويح بخطر داهم ضد الكيان الصهيوني، مما مكنه، باستمرار، من استغلال هذا العنصر لتعبئة قواه الداخلية، وللدمج بين عناصره المتنافرة في مواجهة الخطر الخارجي. وفي هذا السياق تأتي آثار العمليات الفدائية (غير النظامية) التي كانت تشن عبر حدود اسرائيل من البلاد العربية المجاورة والتي كانت تشكل الملاذ الضيق الوحيد المتاح امام الوطنيين الفلسطينيين للهجوم على العدو الصهيوني. وفي حين ان هذه العمليات كانت ذات تأثير عسكري محدود، الا انها قامت، بالنسبة إلى اسرائيل، بوظائف هامة للغاية ليس فقط في شكل ابقاء الخطر العربي ماثلاً امام التجمع الصهيوني وانما، ايضاً، لاعطائه المبرر لتوجيه ضربات عسكرية دورية الى البلاد المحيطة.

وقد عمدت اسرائيل والصهيونية العالمية الى استغلال كافة الشعارات التي رفعها العرب،

والتلاعب بها، وتقديم العمليات الفدائية للاعلام العالمي بصورة مشوهة بشكل أسهم في تضخيم خطر عربي كاسح، وهمي، ضد الكيان الصهيوني. وصارت عبارة «القاء اسرائيل في البحر» وكأنها مرادف ـ في الشرق العربي ـ لعبارة «العداء للسامية» في اوروبا، في حين ثبت، من خلال عمليات تحقيق دقيقة ومعروفة، أن احداً من المسؤولين العرب، بمن فيهم المسؤولون الفلسطينيون، لم يقل هذه الكلمة.

مع ذلك، فان هذه الممارسات (أي التهديدات اللفظية، والعمل الدبلوماسي، والسماح بالعمل الفدائي المحدود والمحكوم عبر الحدود) كانت هي «الحل العملي»، لدى الأنظمة العربية، للتناقض بين الالتزام القومي المعلن لها بالعمل من أجل القضية الفلسطينية، وبين الانشغال الفعلي بالحفاظ على ذاتها وتقوية قدراتها الخاصة، في تلك المرحلة من تطورها.

اما الزاوية الثانية، فهي ان هذه النظم، بعجزها الفعلي عن المواجهة العسكرية النظامية ضد الكيان الصهيوني، انما مكنته ليس فقط من ترسيخ ذاته، وانما ايضاً من التوسع واحتلال مزيد من الاراضي. والواقع انه كانت تسود، دائماً، دعوة الى عدم التعجل او التهور وعدم السماح للعدو بفرض حرب «في توقيت غير ملائم» او قبل «الاستعداد الكامل لها». ولكن لحظة الاستعداد الكامل تلك لم تتحقق ابداً. وعندما تحققت، بمعيار نسبي، في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، فقد كانت،بالكاد، بالقدر الكافي لزحزحته من الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧.

هذه الفجوة الهائلة بين الاهداف الكبرى المعلنة لتحرير فلسطين والوحدة العربية والكم الهائل من مشروعات التنسيق العسكري، والسياسي، سواء داخل الجامعة العربية أو على المستوى الثنائي أو من خلال مؤتمرات القمة العربية، وبين القدرات الحقيقية للانظمة العربية والتنفيذ المتواضع لمشروعات التنسيق او عدم التنفيذ على الاطلاق، مكنت الكيان الصهيوني من تحقيق مكاسب متصاعدة على طول الخط، سواء على صعيد تماسكه الداخلي أو على صعيد علاقاته الخارجية.

لقد كان مقتضى ذلك، من الناحية الفعلية، ان اقامت الانظمة العربية حول اسرائيل سياجاً أمنياً ـ بمعنى ما ـ اكثر من أي شيء آخر. ولقد نُسج هذا السياج ليس فقط باخفاق تلك الانظمة في المواجهة العسكرية ضد العدو الصهيوني وانما، ايضاً، بحيلولتها دون اطلاق المواجهة الشعبية غير النظامية ضده، سواء من جانب الفلسطينيين أو من جانب غيرهم. وبعبارة أخرى، فان تلك الانظمة لم تفلح في مواجهة التحدي الصهيوني ولم تشأ ان تترك الفرصة لغيرها ليواجهه.

ويعني هذا، نظرياً، ان حدوث تغيّر جذري في الموقف من الكيان الصهيوني أضحى مرهوناً بأحد تطورين: اما تجاوز تلك المرحلة الانتقالية ودعم قوة الانظمة العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكنها من المواجهة النظامية وغير النظامية للعدو الصهيوني حسب الأحوال، واما انهيار هذه الانظمة وتحللها، بشكل يطلق الطاقات الشعبية في أي مواجهة ضد العدو الصهيوني (وان كان يلغي الحرب النظامية). وتلك هي، على وجه التحديد، الحالة اللبنانية بعد الغزو الاسرائيلي في العام ١٩٨٢.

لقد كان تحلل «الدولة» في لبنان الشرط الرئيس الذي أطلق، لأول مرة في تاريخ المواجهة العربية ـ الاسرائيلية بعد العام ١٩٤٨، طاقات الحرب الشعبية ضد الكيان الصهيوني، وهو

عينه الشرط الذي لم يتوافر في مصر أو سوريا أو الأردن، وجعل مصير المواجهة مع الكيان الصهيوني مسألة مرهونة بقوة هذه الانظمة وفاعليتها العسكرية النظامية ضد اسرائيل، سواء من خلال الردع او المعركة العسكرية المباشرة.

ففي مصر التزم النظام الناصري بأهداف التنمية الاقتصادية والوحدة العربية وخلق شخصية عربية دولية متكاملة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وفي هذا الاطار، حاول الرئيس جمال عبدالناصر، في سنواته الأولى في السلطة، ان يخلق جواً من الهدوء في العلاقات العربية ـ الاسرائيلية يمكن من خلاله انجاز نوع من التسوية السلمية. وبعد العام ١٩٥٥ وعى، بعمق، ضرورة بناء قوة عسكرية عربية رادعة، حتى وان ظل الباب مفتوحاً لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال قنوات الشرعية الدولية. وقد اعتقد عبدالناصر، ايضاً، بان الصلف الاسرائيلي هو نتيجة للتفكك والضعف العربيين، ومن ثم، فان اسرائيل ستضطر الى قبول التسوية من خلال البناء التدريجي للقوة العربية المتكاملة، وهو الامر الذي سيحدث في الامد الطويل، انطلاقاً من الطبيعة الحتمية التقدمية للتاريخ، وطبيعة التوازن السكاني بين العرب واسرائيل(٨).

وبعبارة أخرى، فقد تصور عبدالناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي كعملية تاريخية طويلة ومتعددة المراحل، والفائز في هذا الصراع لن يتحدد على أرض المعركة العسكرية وحدها ولكنه يتحدد من خلال عملية المنافسة العربية ـ الاسرائيلية على بناء القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية(٩).

وقد اكد عبدالناصر انه يجب ان يمتنع العرب عن المبادأة باستعمال القوة العسكرية ضد اسرائيل. وحدد ظرفين محددين يبرران اللجوء إلى القوة العسكرية، وهما: احتلال اسرائيل لاراض عربية جديدة، أو توافر معلومات تؤكد ان اسرائيل على وشك امتلاك القنبلة الذرية. وما لم يتوافر احد هذين الظرفين، فان القوة العسكرية تظل اداة رادعة في الاساس، ولذلك لم يكن مصادفة ان نظرة عبدالناصر إلى القوة العسكرية، باعتبارها الاداة الوحيدة للتعامل مع اسرائيل، انما جاءت بعد عدوان العام ١٩٦٧.

في اطار هذه الاستراتيجية العامة للنظام الناصري، لم يكن غريباً ان الفترة الوحيدة التي شهدت عمليات فدائية ضد اسرائيل عبر الحدود المصرية ومن قطاع غزة، على أيدي الفلسطينيين وابناء القبائل في سيناء، انما تمت قبل العام ١٩٥٦، أي في المرحلة التي لم يكن فيها النظام الناصري قد رسخ اقدامه بعد. واذا كان ينظر إلى حرب العام ١٩٥٦، باعتبارها نقطة التحول التي انطلق بعدها النظام الناصري ودعمت الدولة المصرية اركانها، فانه لم يكن غريباً ـ بدءاً من ذلك الوقت ـ ان توقفت الاعمال الفدائية نهائياً تقريباً، خاصة مع مرابطة قوات الطوارئ الدولية على طول الحدود الدولية بين مصر واسرائيل بعد انسحاب اسرائيل من سيناء العام ١٩٥٧. ولا شك في أن الغارة الاسرائيلية على غزة، في شباط (فبراير) ١٩٥٥، كانت بالغة التأثير في موقف النظام الناصري من اسرائيل، وعجلت بالسعي الحثيث إلى ابرام صفقة الاسلحة التشيكية واعادة التسليح الشاملة والمكثفة للجيش المصري.

ولكن هذا كله، (أي تنامي قدرة الجيش كجزء من قدرة الدولة المصرية ككل، بالاضافة الى نتائج حرب ١٩٥٦)، كان لصالح تجميد أي مواجهة غير نظامية «غير محسوبة» مع اسرائيل.

ولم يحدث ان نظر النظام المصري، سواء في عهد عبدالناصر او بعده، الى فكرة المواجهة الشعبية واسعة النطاق للعدو الصهيوني بأي قدر من الجدية، حتى مع احتلال اسرائيل لسيناء ومرابطتها على الضفة الشرقية للقناة. وتحدد مسار المواجهة مع اسرائيل من خلال الحربين النظاميتين في العام ١٩٦٧ وفي العام ١٩٧٣ قبل ان يبدأ مسار الصلح المصري ـ الاسرائيلي المنفرد في العام ١٩٧٧.

على أن الامر يختلف كثيراً بالنسبة الى باقي دول المواجهة (الأردن وسوريا ولبنان). ولعل اهم أوجه الاختلاف هي الوجود الفلسطيني المقاتل في تلك الدول، وهو وجود تداخلت تأثيراته بشدة مع مواقف الانظمة الحاكمة من الكيان الصهيوني. وقد ترتبت على هذا التداخل مشكلات كثيرة انبثقت من صعوبة المواءمة بين الموقف المعلن لهذه الانظمة ضد اسرائيل والمؤيد لحق الشعب الفلسطيني لاسترجاع ارضه بكافة الوسائل، وبين رغبة الانظمة في الحفاظ على سلطتها المطلقة فوق ارضها، من ناحية، وفي تجنب ردود الفعل الاسرائيلية العنيفة، التي تهدد وجودها ذاته، من ناحية أخرى.

لقد اختلفت كثيراً استجابة الانظمة لتلك المشكلة، تبعاً للظروف الخاصة بكل قطر ولطبيعة الوجود الفلسطيني فيه. وكانت المحصلة النهائية، في الواقع، هي تقليص الوجود الفلسطيني وتقليص فعاليته العسكرية ضد اسرائيل الى ادنى الحدود. وقد حرصت اسرائيل، دائماً، على توجيه ضرباتها الانتقامية رداً على انشطة المقاومة الفلسطينية، ليس فقط إلى العناصر الفلسطينية وانما، أيضاً ـ وربما بالدرجة الاولى ـ ، الى سلطات تلك الدول نفسها، كي ترغمها على ان تتولى هي تحجيم الوجود الفلسطيني فيها.

بالنسبة إلى الأردن، تختلف قضية الوجود الفلسطيني قبل العام ١٩٦٧ عنها بعده. فقبل ١٩٦٧، كانت الارض الفلسطينية (أي الضفة الغربية)، جزءاً من اراضي المملكة الأردنية، وكان الشعب الفلسطيني جزءاً من شعبها. وظلت رغبة الفلسطينيين في تأكيد ذاتيتهم المستقلة مصدر توتر دائم بين الجانبين. ولذا فقد كان من الطبيعي ان تكون لانشاء منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٤ اصداء سلبية متزايدة على العلاقة بينهما، تصاعدت مع سيطرة «فتح» على المنظمة.

وبين الفينة والفينة، حرصت اسرائيل على توجيه ضربات قوية إلى الفدائيين الفلسطينيين والحكومة الأردنية معاً. ودائماً كانت تلك الضربات تترك أثرها الذي تتوخاه اسرائيل، أي دفع النظام الأردني الى ابعاد الخطر الفلسطيني عن الكيان الصهيوني في ظروف لم يكن فيها النظام الأردني قادراً أو راغباً في مواجهة شاملة مع الاسرائيليين. وربما قدمت الغارة الاسرائيلية الشهيرة على قرية السموع، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، مثالاً بارزاً لتلك الانشطة الاسرائيلية والتي اسهمت، بقوة، في تعميق التناقض، بل والعداء الشديد بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

على أن الوضع اختلف كثيراً بعد العام ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي. ففي ظل هذا الوضع الجديد اصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة، لأول مرة منذ انشاء الكيان الصهيوني، وجهاً لوجه امام عدوهم. وفي حين كان من الطبيعي ان يمارس الفدائيون الفلسطينيون نشاطهم في الضفة الغربية، الا انهم سرعان ما احتاجوا إلى «القاعدة الآمنة» التي لا بد منها لشن حرب العصابات ضد العدو، والتي ما كان يمكن ان

تتوافر سوى في الضفة الشرقية، أي في الأردن. ولفترة قصيرة بين الاعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠، لعبت الضفة الشرقية دور القاعدة الخلفية الآمنة لعمليات حرب العصابات الفلسطينية في الضفة الغربية. وكانت معركة «الكرامة»، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، ذروة العمليات الاسرائيلية ضد قواعد المقاومة في الضفة الشرقية. ولكن القضاء النهائي، او شبه النهائي، على تلك القواعد انما تم على أيدي النظام الأردني، ابتداء من حملة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وانتهاء بالقضاء على آخر معاقل الفدائيين في جرش وعجلون في تموز (يوليو) ١٩٧١. وعلى الرغم من محاولات الوساطة العربية التي تلت ذلك التاريخ، الا ان اغتيال وصفي التل على ايد فلسطينية قطع الطريق أمام أي حوار بين المقاومة والأردن لفترة طويلة.

ويمكن القول، بشكل عام، ان محور توجه النظام الاردني ازاء القضية الفلسطينية وازاء الكيان الصهيوني منذ ما يقرب من عقد ونصف، بدءاً من انهاء الوجود الفدائي في العام ١٩٧١ حتى الآن، انما كان هو مصير الارض الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد الضفة الغربية. ولقد طبعت علاقات القوى النسبية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني التطورات السياسية اللاحقة كافة، وانعكست على مشروعات «التسوية» المطروحة.

ففي حين أتاحت فترات الانحسار التي واجهتها حركة المقاومة الفلسطينية للنظام الاردني فرصة عرض مقترحاته، او مشروعاته، للتسوية التي تتضمن شكلاً من اشكال الارتباط بين كيان فلسطيني مقترح وبين الأردن، فان فترات المد، وهي الفترات الاقل نسبياً التي مرت بالمقاومة، كانت تقترن بمشروعاتها التي تتحدث عن الكيان الفلسطيني المستقل، وبحق منظمة التحرير الفلسطينية كمتحدث شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وكانت ذروة ذلك الوضع في العام ١٩٧٤، مع مقررات قمة الرباط والاصداء الدولية التي رافقتها، وهي الذروة التي لم تستمر طويلاً، خاصة مع تفجر الأزمة اللبنانية.

أما بالنسبة إلى النظام السوري، فان الموقف ازاء الكيان الصهيوني لا يمكن فصله عن الموقف المعلن من جانب سوريا تاريخياً (بصرف النظر عن «النظام القائم») ازاء القضية القومية، أي: الوحدة العربية. واذا كان هذا الموقف المعلن يتضمن التزاماً اولياً، ومبدئياً، بالوحدة العربية والنظر الى «سوريا» باعتبارها قلب العروبة النابض دوماً، فانه يتضمن، أيضاً، رفضاً مبدئياً للوجود الصهيوني في فلسطين، باعتباره استعماراً استيطانياً يغتصب قطعة من الارض العربية (أو من أرض سوريا الكبرى) وباعتباره حائلاً دون تحقيق الوحدة العربية.

على ان هذه السمات المبدئية العامة تعرضت، دائماً، لاختبارات قاسية على محك الواقع العملي، بحيث ظهر، باستمرار، تعارض او تناقض بين الاهداف المعلنة والمرتبطة بمثل الوحدة العربية الشاملة ورفض الكيان الصهيوني وبين السياسات الفعلية التي ارتبطت بالمصالح المحددة للدولة السورية والنظام السوري. واذا كان النزاع الاردني ـ الفلسطيني يتعلق بقضية السيادة على قطعة من الأرض الفلسطينية وشعبها (أي الضفة الغربية)، فان التوتر الذي ساد كثيراً في العلاقات السورية ـ الفلسطينية (أي العلاقات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على وجه التحديد) انما تعلق بقضية السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية. وقد كانت سوريا اكثر البلدان العربية التي شجعت المقاومة الفلسطينية

وشجعت الفدائيين الفلسطينيين على الانطلاق من أرضها في اوقات كثيرة، انطلاقاً من مبدأ «ان سوريا لا يمكن ان تسهم في الحفاظ على أمن اسرائيل». الا ان هذا الموقف ظل مرتبطاً، إلى حد بعيد، بالاعتبارات الاكبر للسياسة السورية. هذه الاعتبارات جعلت السماح للعمل الفدائي من الاراضي السورية مرهوناً بعدم التورط في حرب شاملة خاسرة ضد اسرائيل، وبمقتضيات المساومة والضغوط ضد اسرائيل وحلفائها، فضلاً عن دخول العنصر الفلسطيني ضمن عناصر الصراع الداخلي على السلطة هناك، خاصة مع حرص الدولة السورية على انشاء ورعاية المنظمات الفلسطينية المرتبطة بها.

ويظهر استعراض العقود الاربعة التي مضت على اقامة الكيان الصهيوني، منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، ان كلاً من تلك العقود شهد فترة مميزة في علاقة النظام السوري باسرائيل. فمنذ توقيع اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٨، كانت العلاقة تتركز في المناوشات الضيقة، ولكن المستمرة، بين الطرفين على جانبي الحدود وبخصوص قضايا المياه في ظل اتفاقية الهدنة. أما الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧، فقد شهدت السلوك السوري ازاء الكيان الصهيوني من خلال العمل العربي الاوسع، او بالتوازي معه (الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، ومباحثات الوحدة الثلاثية مع مصر والعراق (١٩٦٣)، ثم مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥). وكان العنوان الرئيس الذي دار تحته العمل في تلك الفترة هو «تحويل مجرى نهر الأردن» باعتبار ان سوريا، بمفردها، ليس بامكانها الوقوف امام المطامع الاسرائيلية. وبعد الهدوء النسبي الذي ساد الحدود السورية ـ الاسرائيلية في زمن الوحدة، كان التحويل هو السبب المباشر الذي دعا الرئيس عبدالناصر للدعوة إلى مؤتمر القمة العربي الأول. وجسدت قضية تحويل نهر الاردن، والقرارات التي اتخذت بشأنها، والاخفاق شبه الكامل في تطبيق تلك القرارات، حقيقة العجز الذي عانت منه الانظمة العربية في مواجهة اسرائيل.

على انه بقيام حرب العام ١٩٦٧، لم تحسم، فقط، مشكلة تحويل مياه الأردن لصالح اسرائيل، وانما خلقت، أيضاً، المشكلة التي اصبحت، منذ ذلك الوقت فصاعداً، محوراً سياسياً في السلوك السوري تجاه الكيان الصهيوني، أي الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان. ولم تسفر حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، عن تغيير الوضع في الجولان. وبعد توقيع اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية في أيار (مايو) ١٩٧٤، شهدت تلك الجبهة هدوءاً كاملاً، لم يعكره، في العام ١٩٨١، اعلان الحكومة الاسرائيلية ضم الجولان. على ان موقف النظام السوري من الكيان الصهيوني، ابتداء من العام ١٩٧٦، انطبع (وحتى الآن) بتطورات الحرب الاهلية اللبنانية والتدخل السوري فيها اكثر من أي شيء آخر. ولأن زيارة السادات إلى القدس تمت بعد ذلك بعام (أي في ١٩٧٧)، فان تلك الظروف كلها (أي الحرب اللبنانية، وخروج مصر من المواجهة)، وضعت النظام السوري في ظروف قاسية جعلت من الصعب، اكثر من أي وقت آخر، المواءمة بين الشعارات المعلنة حول القضية الفلسطينية والموقف المتشدد من اسرائيل، وبين مقتضيات الحفاظ على أمن الدولة السورية ازاء التفوق العسكري الاسرائيلي، ومقتضيات الحفاظ على النفوذ السوري في لبنان. وكانت اكثر التطورات دلالة في هذا السياق هي المواجهات المريرة التي تمت بين النظام السوري والوجود الفدائي الفلسطيني في لبنان بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية. ثم كانت التضحية

بالقيادة الرسمية للمنظمة وبانصارها هي الثمن الذي قدرته السياسة البراغماتية للنظام السوري من اجل تجنب الخطر الاسرائيلي، وتكريس النفوذ السوري في لبنان، واضعاف القيادات الفلسطينية التي لا ترضى عنها دمشق.

على ان اكبر المفارقات المثيرة في تطور الصراع العربي، انما تظل من نصيب لبنان. وتبدو تلك المفارقة في التناقض الحاد بين الموقف «التقليدي» الذي قدره النظام الحاكم في لبنان منذ توقيع اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل في آذار (مارس) ١٩٤٩، وبين الموقف الفعلي الذي آلت اليه علاقة لبنان بالكيان الصهيوني وبالصراع العربي ـ الاسرائيلي. فمنذ بداية الصراع، ظل النظام اللبناني، الذي يعكس مصالح قوى طائفية وطبقية محددة، يصر على تجنب انغماس لبنان فيه، معتمداً في درء الخطر الاسرائيلي على الضمانات الدولية، وليس على قوة لبنانية أو عربية. لذلك اهمل بناء جيش فعّال، بل نظر اليه كعنصر استفزاز لا داعي له في مواجهة قوة اسرائيل التي لا قبل للبنان بها. وقد نجح النظام اللبناني، بالفعل، في ظل تلك الصيغة، في عزل لبنان عن اطار الصراعات في المنطقة، وتأكد ذلك في حرب العام ١٩٥٦. وعندما أثيرت قضية تحويل نهر الأردن العام ١٩٦٤، وافقت دول مؤتمر القمة العربي على اقتراح لبنان بعدم دخول قوات عربية اليه. على ان هذه الصياغة للأمن اللبناني، في مواجهة اسرائيل، سرعان ما أخذت تتآكل تحت ضغط تطورات الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان، وتطور الوجود الفلسطيني فيه، بعد تفجر المقاومة المسلحة ضد اسرائيل. وانقلب الوضع رأساً على عقب، واصبح وجود لبنان ذاته وسلامته الاقليمية والعلاقة بين طوائفه وقواه الاجتماعية المختلفة مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بتطورات الصراع مع اسرائيل، بما لا يقاس مع أي قطر عربي آخر. وفي حين كان السياسيون التقليديون يتحدثون عن ان «قوة لبنان في ضعفه»، فان قوة الضعف هذه لم تفلح، على الاطلاق، في حماية الكيان اللبناني من العواصف والانواء التي دهمته بكل عنف.

واذا كان من المعتاد اعتبار العام ١٩٦٥، (بدء المقاومة الفلسطينية المسلحة)، هو نقطة التحول التي بدأ عندها الانغماس اللبناني الكبير في المواجهة العربية ـ الصهيونية، فان هذا لا ينبغي، أبداً، ان يقلل من اثر نضج الاوضاع الاجتماعية داخل لبنان وسعي الطوائف التي شعرت بالاضطهاد السياسي والاقتصادي لتغيير بنية النظام ليلائم الاوضاع الجديدة. والواقع، ان التفاعل بين الصحوة الفلسطينية وبين تلك الاوضاع الجديدة الداخلية في لبنان، كان هو الذي حكم تطور الاوضاع في لبنان لما يزيد على عقدين من الزمان: بايقاع خافت ومحدود بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥، ثم بايقاع صاخب وشامل مع تفجر الحرب الاهلية في ١٩٧٥ حتى اليوم. ولقد كان الطبيعي ان يكون الجنوب اللبناني مع الضفة الغربية نقطتي الانطلاق الاساسيتين للعمليات الفدائية الفلسطينية. وبعد هزيمة ١٩٦٧، تصاعد العمل الفدائي وتصاعدت معه امكانات التصادم بين السلطة الرسمية اللبنانية، تدعمها الطوائف المسيحية المسيطرة أساساً، وبين المقاومة الفلسطينية تدعمها قوى الطوائف الاسلامية بشكل عام. ووجدت اسرائيل في ذلك المناخ فرصاً متوالية، ومتاحة دائماً، لمزيد من تعميق التناقضات بين الاطراف المتنازعة. وكان «اتفاق القاهرة» الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، صيغة أفلحتْ، مؤقتاً، في تهدئة الصراع. من ناحية اخرى، اثرت المواجهة بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) في الوضع في لبنان، بعد ان اصبح الجنوب اللبناني

هو المنطقة الوحيدة المتاحة لشن الهجوم الفدائي على اسرائيل. وسرعان ما تتالت الازمات الفلسطينية ـ اللبنانية، واللبنانية ـ اللبنانية، لتحضّر المسرح للمرحلة الجديدة الدامية، أي الحرب اللبنانية. وفي حين ينظر إلى احداث كفرشوبا وصيدا، في كانون الثاني وشباط (يناير وفبراير) ١٩٧٥، باعتبارها مقدمة للحرب اللبنانية، فان حادثة عين الرمانة في نيسان (ابريل) من العام ذاته كانت، ايضاً، بشيراً بالبعد الفلسطيني ـ اللبناني لتلك الحرب. وعبر التدخل السوري واسع النطاق في العام ١٩٧٦، والمعارك الدامية العديدة، خاصة مع قوى المقاومة الفلسطينية، ثم الغزو الاسرائيلي في العام ١٩٨٢، واحتلال بيروت ذاتها، تحول النظام اللبناني الى واجهة محض شكلية لا حول لها ولا قوة. وكما سبقت الاشارة، فان ضعف «الدولة» الشديد في لبنان كان هو الظرف الموضوعي المؤاتي، الذي مكّن من اطلاق طاقات المقاومة الشعبية اللبنانية والفلسطينية ضد العدو الصهيوني، على عكس دول المواجهة الاخرى. وفي ظل غياب النظام السياسي الفعّال، قدم العشرات والمئات من الشباب اللبناني والفلسطيني أمثلة فذة للتضحية والفداء ضد الكيان الصهيوني ومؤيديه معاً.

عامل الشرعية

أياً كان المناط «المعنوي» لشرعية أي نظام سياسي (أي قبول المحكومين بحق هذا النظام في الحكم وممارسة السلطة)، فان هناك مناطاً ادائياً لتلك الشرعية وهو كفاءة أو فاعلية النظام السياسي في تحقيق اهداف المجتمع. واذا كانت التقاليد، والزعامة الكارزمية، والعقلانية ـ القانونية، هي أبرز «مصادر» الشرعية (وفقاً لافكار فيبر ذائعة الصيت)، فان كفاءة وفعالية النظام السياسي هي التي تضمن استمرار وتكريس تلك الشرعية. واذا فقد النظام كفاءته وفاعليته، فان هذا يؤدي، على الفور، الى التأثير في شرعيته (أي على المناط المعنوي لتلك الشرعية)، مما يفتح الباب لشرعية جديدة يسبغها النظام على نفسه، أو تأتي على يد نظام آخر تماماً.

هذه العلاقة بين المناط «المعنوي» للشرعية والمناط «الادائي» لها، هي، بالتحديد، ما اتجه اليه تأثير الكيان الصهيوني في شرعية الانظمة العربية. ويمكن القول ان كافة النظم العربية، أياً كان المناط المعنوي لشرعيتها (تقليدية، أو كارزمية، أو عقلانية ـ قانونية، أو ايديولوجية «ثورية»)[١٠]، فانها حرصت على تكريس شرعيتها من خلال «اداء ما» ضد الكيان الصهيوني. واسهل انماط هذا الاداء هي رفع الشعارات الحماسية، والمشاركة في المؤتمرات المختلفة لحشد الجهود والامكانات العربية ضد العدو الصهيوني. اما اصعب، وادق، انماط هذا الاداء، فكانت هي المواجهة العسكرية المسلحة باشكالها المختلفة. وبين هذا وذاك، كانت هناك انماط أخرى من الاداء السياسي والاقتصادي، مثل المقاطعة الاقتصادية، وحظر النفط، وتقديم المعونات لدول المواجهة، الخ. وطوال فترة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ العام ١٩٤٨ حتى الآن، فان نجاح، أو فشل، الانظمة في ادائها لمواجهة الكيان الصهيوني كان من اهم اسباب تدعيم، او تقليص، شرعيتها.

ولقد كان من الطبيعي، اذاً، في العام ١٩٤٨، ان شاركت الدول العربية المستقلة السبع، والمكونة للجامعة العربية في ذلك الحين، في حرب فلسطين. وفي حين ان هدف الحرب لم يكن واضحاً من نواح كثيرة لدى «الجيوش العربية»، فان الانظمة المختلفة كانت تعي، تماماً،

اهمية تلك المشاركة في دعم صورتها داخل بلادها، أي دعم شرعيتها. وقد خرج الملك عبدالله (ملك الأردن) مقتنصاً قطعة من الارض الفلسطينية، ولكن سوء الاداء العسكري والهزيمة في حرب ١٩٤٨، كانت هي الصخرة التي تحطمت عليها شرعية الانظمة في مصر وسوريا، وذلك على ايدي المؤسسة التي عانت، اكثر من غيرها، من الهزيمة، اي القوات المسلحة. اما تلك الدول التي لم تتأثر بالهزيمة بشكل مباشر فربما كان يكفيها انها لم تتخلف عن الركب.

لقد كانت هزيمة ١٩٤٨ في مقدمة اسباب سقوط النظام الملكي الذي كان قائماً في مصر على اساس شرعية عقلية ـ قانونية، ليحل محله نظام جديد قائم على اساس الشرعية الثورية. ومن خلال معركة العام ١٩٥٦ ضد بريطانيا وفرنسا واسرائيل أضيف بعدان جديدان إلى شرعية النظام الثوري في مصر: بعد كارزمى برز مع صعود عبدالناصر، وبعد «ادائي» من خلال الانتصار «السياسي» الذي حققه النظام المصري في المعركة.

على ان الانفصال السوري في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٦١، وما تلاه من تطورات ذات طابـع اشتراكي في مصر، ما لبثت، كلها، ان ادت إلى بروز الانقسام بين دول ثورية وتقدمية ودول محافظة ورجعية، حاصرت فيها الأولى الاخيرة، وهددت شرعيتها التقليدية. ومع ذلك، فقـد سارعت تلك الدول المحـافـظة الى المشـاركة في مؤتمرات القمة التي دعا اليها عبدالناصر لمواجهة المشروعات الاسرائيلية على نهر الأردن، كوسيلة لدعم شرعيتها. على ان المثير ايضاً، هنا، أن عبدالناصر نفسه، عندما دعا الى تلك المؤتمرات، فانما كان يسعى إلى الحفـاظ على شرعيته الثورية والكارزمية التي اكتسبها في العالم العربي، وذلك في مواجهة الاتهامات العربية بالتراخي في مواجهة اسرائيل[١١].

ولقـد كانت هذه الرغبـة ايضـاً في الحفـاظ على الشرعيـة الثورية والكارزمية له امام الاتهامات بترك مضيق تيران مفتوحاً امام الملاحة الاسرائيلية في مقدمة العوامل التي تفسر قرارات عبـدالناصر في ازمة أيار (مايو) ١٩٦٧، والتي قادت الى الهزيمة الساحقة؛ وفي المقـابـل، فان تلك الهـزيمـة ذاتهـا بما اثبتته من قصور فادح في فعالية وكفاءة الانظمة «التقدمية» و «الثورية» انما دعمت من شرعية النظم المحافظة[١٢]. واستمر هذا التدعيم في الفترة اللاحقة. وكان الدعم المالي لدول المواجهة العربية هو الاسلوب الرئيس الذي مارست به تلك النظم «دورها» في المواجهة مع العدو الصهيوني.

لقد وجهت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ضربة قاصمة للبعد الادائي لشرعية النظام الناصري، بعد ان اظهرت الحرب افتقاده للكفاءة في تحقيق اولى المهمات التي تقع على عاتق أي نظام سياسي، وهي الدفاع عن امن الوطن وترابه. ومع ذلك، فان البعد المعنوي لشرعية النظام، ظل قائماً يفعل فعله، أي: الشرعية الثورية، والشرعية الكارزمية. وفي مواجهة ذلك الموقف، سعى النظام الناصري، بسرعة، ليسبغ على نفسه ـ على الصعيد المعنوي ـ شرعية قانونية ـ عقلانية، طرح عبدالناصر اول ملامحها في بيان ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨. وفي الواقع، فان تلك الفترة عينها شهدت بداية تكوين مصدر ديني (تقليدي) للشرعية في مصر، ليس فقـط بسبب فشـل الشرعية (الثورية) وانما، ايضاً، بحكم ان العدو والمنتصر، أي اسرائيل، يرفع لواء الشرعية الدينية.

ان هذه المصادر الجديدة لشرعية النظام السياسي في مصر (أي: القانونية والدينية) والتي زاحمت الشرعية الثورية والكارزمية، ما لبثت ـ بعد وفاة عبدالناصر، وتولي الرئيس أنور

الســادات للحكم ـ ان ازاحتهمــا بعيداً. وحرص النظام الجديد على تأكيد مفاهيم «دولة المؤسسات» وسيادة القانون، وعلى اعلان ان مرحلة الشرعية الثورية قد انتهت لتحل محلها الشرعية الدستورية. كما اتيحت الفرصة، في الوقت عينه، لتغذية اسس دينية لشرعية النظام لخصها شعار «دولة العلم والايمان» وسياسة حرمان «الملحدين» من أي مناصب قيادية. وكـانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، في الواقع، النقطة التي دشنت عندها تلك الشرعية الجديدة، شرعية النظام الساداتي، باعتبارها الذروة التي وصل اليها الاداء الفعال للنظام.

على أن هذه الاسس للشرعية ذاتها، كانت أول ما تعرض للانتهاك ايضاً في سياق علاقة النظام المصري بالكيان الصهيوني، وذلك من خلال زيارة انور السادات للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وما تلاها من تطورات في كامب ديفيد وواشنطن. ولم يكن القضاء، هذه المرة، على اسس شرعية النظام هزيمة عسكرية وانما كان وليد مبادرة «سلام»، انطوت على عجز فاضح في الاداء الخارجي للنظام السياسي، من حيث فشلها في استثمار النتائج السياسية لحرب تشرين الاول (اكتوبر)، وتخليها عن مصادر القوة العربية والدولية للنظام المصري. هذا العجـز الادائي للنـظام، ترافق مع ما أصاب البعد المعنوي لشرعيته، فرأى انصــار التيــار الديني الصــاعــد في تلك المبادرة انتهاكاً لمبادئ الدين الاسلامي والشرع الاسلامي، وتناقضاً مع محاولات النظام اسباغ شرعية دينية على نفسه. ثم نسف النظام نفسه شرعيته (القانونية ـ العقلية) بالمواجهة مع المعارضة التي وصلت ذروتها في اعتقالات ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. وعندما انطلقت رصاصات الضابط المصري خالد الاسلامبولي ورفاقه نحو أنور السادات في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ انما قتلت حاكماً كان فقد، بالفعل، شرعيته.

ولقد اكد انتصار حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بالنسبة إلى الانظمة كلها، نفس ما سبق ان اكدته هزيمة ١٩٦٧ بالنسبة إلى الانظمة المحافظة فقط. واتيحت الفرصة للجميع، بشكل ما، للاسهام في المعركة الى جانب مصر وسوريا بدءاً من المشاركة بوحدات عسكرية مقاتلة، والحظر النفطي على بعض البلدان الغربية، وحتى الدعم المالي والجهود السياسية الدولية لمساندة الدول المحاربة.

كانت لحظة انتعشت فيها غالبية الانظمة وابرزت لشعوبها مشاركتها في تحقيق هذا الانجاز الضخم، وفي خلق «القوة العالمية السادسة». وحتى ان نظاماً مثل النظام الليبي، انما عارض الحــرب باعتبــارهــا حرباً محدودة، واقل مما ينبغي. وفي المسار ذاته، كان تسابق الانـظمــة لادانة كامب ديفيد. وفي حين انضوى الاكثر تشدداً منها تحت لواء «الصمود والتصدي» الا ان الانظمة جميعها لم تبد قدراً من الفعالية والكفاءة في مواجهة كامب ديفيد تتناسب مع الشعارات التي رفعت.

ان هذه التــأثيرات المعقدة، والمتغيرة، لوجود الكيان الصهيوني، ولكيفية مواجهته، في شرعية الانظمة العربية، كانت لها، ايضاً، نتائج داخلية كثيرة ومتشابكة، في كل قطر عربي، لا محل للافاضة فيها هنا، ومع ذلك يمكن، هنا، الاشارة السريعة إلى تأثيرين بارزين:

الأول: هو التــأثير على المشاركة السياسية في المجتمع، بمعنى ان دعم شرعية النظم المحافظة التقليدية أو الكارزمية أو الثورية، في سياق المواجهة ضد الكيان الصهيوني، كان

ينطوي، في آن، على تقليص للمشاركة السياسية، والعكس ـ غالباً ـ صحيح.

ان وجود الخطر الخارجي، جعل ـ كما هي الحال دائماً ـ من مقتضيات مواجهته، ليس فقط مبرراً للشرعية يجتذب الرضى الطوعي للمواطنين وانما ذريعة لقمع حقهم في المشاركة الايجابية. وفي دول المواجهة على وجه الخصوص، كانت المعركة مع الكيان الصهيوني مبرراً للاجراءات الاستثنائية وحالات الطوارئ والحجر على حريات التعبير. وازدهرت اجهزة أمن الدولة وظهرت شعارات من قبيل «المواجهة اولاً» و «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» و «حرية اراضينا فوق كل الحريات». وفي حين لم تكن الانظمة التقليدية والمحافظة في حاجة لرفع مثل تلك الشعارات، فان المسار العام للمواجهة مع الكيان الصهيوني والذي دعم شرعيتها بوجه عام، انما دعم ـ بداهة ـ من ممارستها النافية للمشاركة السياسية.

الثاني: هو بروز «الدين» او الايديولوجيا الدينية كرد فعل لفشل الانظمة الثورية أو التقدمية في المواجهة مع الكيان الصهيوني. ولقد سعت تلك الانظمة نفسها، في لحظات ضعفها وتراجعها، الى التوصل، عن طريق الدين، لدعم شرعيتها المهتزة أو لاستخدامه ضد معارضيها. ولكن القوى الدينية التي تنتمي، في الاساس، الى الطبقات او الفئات الوسطى سرعان ما شعرت باستقلالها وقوتها الذاتية، وكانت النظرة الى الكيان الصهيوني في مقدمة اوجه خلافاتها المعلنة مع تلك الانظمة. ومع ذلك، فان الاستناد الى «الدين»، كمصدر علوي للشرعية، لم ينطو، بالضرورة، على موقف متشدد من الكيان الصهيوني في النظم المحافظة. وعلى العكس، فقد رأت تلك النظم، ذات العلاقة العضوية الوثيقة بالغرب، في ايديولوجيتها الدينية، ما يبرر لها تقديم أخطار اخرى اكثر مدعاة للمواجهة مثل الخطر الشيوعي. ولم يكن من الصعب المزاوجة بين تلك الاولويات وبين الاسهام في المعركة ضد الكيان الصهيوني في ظل ابراز الصهيونية باعتبارها امتداداً للشيوعية العالمية قبل أي شيء، وباعتبار المعركة ضد الكيان الصهيوني هي معركة من أجل انقاذ القدس والاماكن الاسلامية المقدسة في الاساس.

السياسات تجاه الكيان الصهيوني: الملامح العامة

ترتبط المحددات التي سبقت الاشارة اليها (أي: نشأة الانظمة في رعاية الدول الامبريالية، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها، ثم شرعيتها المقلقلة)، إلى حد بعيد، بالخصائص العامة لانظمة الحكم العربية، وهي الخصائص التي تؤثر، أيضاً، في سياساتها ازاء الكيان الصهيوني.

فالانظمة العربية، أولاً، انظمة تابعة. والدور الذي لعبته الدول الامبريالية في خلق تلك الانظمة انما استمر كدور مسيطر دعمه وجود عسكري مباشر، او شبه مباشر، في احيان كثيرة. ولسنا، هنا، بصدد تعداد اوجه تبعية المنطقة العربية للعالم الغربي او تحديد أوجه تميز هذه التبعية عن تبعية اجزاء اخرى من العالم الثالث، مثل افريقيا او اميركا اللاتينية.

والانظمة العربية، ثانياً، انظمة انتقالية. انها انظمة «آخذة في النمو» من واقع اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي معين الى واقع آخر نامٍ، أو حديث، (أو عصري). أحد ابرز ملامح تلك المرحلة هو الاهتمام بتكريس الدولة ودعم رموزها وتأكيد هيبتها فوق الولاءات الضيقة: الدينية والقبلية والطائفية.

والانظمة العربية، ثالثاً، انظمة متخلفة، أو هي تجسد البعد السياسي للتخلف. وكما

سبقت الاشـارة، فان مصـادر شرعيـة تلك النظم ترتبط بحالة التخلف تلك بمعنى سيادة المصادر التقليدية للشرعية على المصادر القانونية العقلانية. ومع ذلك، فان ابرز نواحي تخلف الانـظمة العربية انما يتمثل في افتقارها الى «المؤسسية» السياسية. ان السياسة في تلك الانظمة هي نتاج تفكير او تفاعل فرد واحد، أو مجموعة من الافراد، او المصالح المسيطرة بلا اطارات مؤسسية حقيقية لصنع السياسة او الرقابة عليها، حتى وان وجدت تلك المؤسسات شكلياً.

هذه الخصائص للنظم العربية، هي التي اسهمت في تحديد، وتشكيل، سياساتها ازاء الكيان الصهيوني:

١ ـ ان تبعية الانظمة العربية، التي هي جزء من واقع التبعية العام الذي تعاني منه المجتمعات العربية، لم تقيد موقفها فقط ازاء نشأة الكيان الصهيوني في فلسطين، أو انشاء دولة فلسـطينية كما سبقت الاشارة، وانما حكمت سياساتها ازاء الكيان الصهيوني منذ نشأته حتى الآن. وبالمعنى الواسع للتبعية الذي تشترك فيه انظمة الحكم العربية مع كافة الانظمة في العالم الثالث تقريباً، فان التبعية للقوى الكبرى المسيطرة تعني عجز هذه الانظمة عن التعامل، بشكل مستقل، مع القضايا التي تواجهها. فهي مقيدة بحاجتها الى السلاح، والى المساندة الدبلوماسية، فضلاً عن اعتبارات التحالف والصراع في الميدان الدولي. وعلى مستوى اكثر تخصيصاً، فيما يتعلق بالانظمة العربية بالذات، فان ابرز الحقائق، هنا، هي التبعية المشتركة من ناحية الانظمة العربية والكيان الصهيوني معاً للعالم الغربي الرأسمالي (الولايات المتحدة الاميركية وبلدان اوروبا الغربية). وبصرف النظر عن تفاصيل الاختلاف بين التبعية العربية والتبعية الصهيونية للعالم الغربي، وهي، بالقطع، تفاصيل كثيرة وهامة، فان الامر المؤكد هو ان تلك العلاقة وضعت حدوداً صارمة للتوجهات الفعلية للانظمة العربية تجاه الكيان الصهيوني. واذا كان من المتصور، نظرياً، انها وضعت، ايضاً، حدوداً على حركة الكيان الصهيوني، فان من المؤكد، فعلياً، ان حريته في الحركة وفي فرض اهدافه كانت اكبر، بما لا يقاس، من الانظمة العربية. ولقد شاركت الانظمة العربية الاكثر ارتباطاً بالغرب في كافة المؤتمرات المكرسة لمواجهة الخطر الصهيوني، ورفعت اكثر الشعارات حماساً، بل واشترت احدث الاسلحة، ومع ذلك فان فاعلية هذا كله ظلت في اطار حدود لا تتعداها. ومن ناحية أخرى، ولان العالم الغربي يعي عمق تبعية المجتمعات العربية والانظمة العربية وارتباطها به، فان الحفـاظ على العـلاقـات مع تلك الانـظمة لم يكن، ابداً، عاملاً حاسماً في علاقته باسرائيل، الا في اضيق الحدود.

وفي ظل العلاقات الحميمة العربية ـ الاميركية، والعربية ـ الاوروبية، تساند الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل على طول الخط في المحافل السياسية والدبلوماسية كافة وعلى كل المستويات بلا استثناء وتدعمها بأقصى ما يمكن تقديمه من الاموال والسلاح، وتقوي الدول الاوروبية الغربية من علاقاتها باسرائيل، وتضمها إلى السوق الاوروبية المشتركة.

ولقد افرزت تلك التبعية اكثر تأثيراتها حدة في خضم تعامل النظام المصري مع الكيان الصهيوني بعد حرب العام ١٩٧٣، ثم بعد مبادرة السادات على وجه الخصوص. ففي ذلك السياق حددت الولايات المتحدة الاميركية، (في ظل شعار تملكها لـ ٩٩ بالمئة من الاوراق)، مستـوى الصراع، وطرق حله، وحكمت بين تابعـين: أحدهما قوي ومؤثر، والآخر ضعيف

ومنعزل. ولذا اتت اتفاقيتا كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية تعبيراً أميناً عن هذه العلاقات، أكثر من اي شيء آخر.

وعلى العكس، فليس مصادفة ان افضل الظروف الدولية التي تعاملت فيها الانظمة العربية مع الكيان الصهيوني انما كانت هي ظروف الاستقلال عن القوى الغربية، والبحث عن الدعم العسكري والتأييد السياسي لدى الجانب الآخر في الساحة الدولية، أي الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وتلك واحدة من أبرز دروس حرب تشرين الأول (أكتوبر) على وجه الخصوص.

٢ ـ ويتعلق الطابع الانتقالي للنظم العربية بوقوعها على رأس دول لمّا تتشكل ملامحها الكاملة بعد، كما سبقت الاشارة. وفي حين تتعثر محاولات اغلب النظم العربية لبناء «الدولة»، من خلال صهر مقوماتها الداخلية، فانها تجد ان من الأيسر عليها تأكيد هذه الاستقلالية للدولة في مواجهة الآخرين، بدءاً باولئك الموجودين في الواقع العربي.

لقد سيطر «منطق الدولة» على حركة الانظمة العربية في توجهها نحو الكيان الصهيوني، وتكتلها في مواجهة الخطر الصهيوني تحكمه كافة الاعتبارات التي تحكم التكتل بين دول «مستقلة ذات سيادة». ان مكمن الخطورة، هنا، يتمثل في حقيقة ان استراتيجية الكيان الصهيوني تقوم على التعامل مع البلدان العربية وكأنها كتلة واحدة، وعلى انها ان لم تكن موحدة بالفعل فهي موحدة بالقوة، انها استراتيجية تقوم على افتراض أسوأ الظروف.

ولذلك، يبدو من المنطقي تماماً ان تعد اسرائيل قوتها العسكرية على اساس التفوق على البلاد العربية مجتمعة، بما في ذلك التسلح بالقنبلة النووية والطائرات والصواريخ الحاملة لها؛ كما يبدو منطقياً، ايضاً، ان ترى في اي تزايد في مصادر القوة العربية، من المحيط الى الخليج، احتمالاً للخطر عليها، وان تنظر، بالتالي، الى أي تنسيق عربي، فضلاً عن أي توحيد عربي، بكل حذر وترقب.

ولذلك، فان قيام الجامعة العربية وانشطتها، والوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، ومباحثات الوحدة الثلاثية العام ١٩٦٣، ومؤتمرات القمة العربية، بدءاً من العام ١٩٦٤، كانت كلها ـ وما تزال ـ محلاً للترقب الدقيق من جانب اسرائيل. واذا لم تكن ابرزت ازاء أي منها ردود فعل عنيفة او ملموسة، فذلك لأن تلك التنظيمات والانشطة لم تكن فعالة بالقدر الذي يستلزم رد الفعل السافر. وعلى العكس، فان أي اضافة فعلية للقوة العربية، في أي مكان من العالم العربي، ظلت تجد دائماً مواجهة نشطة: لقد تخوفت اسرائيل من استقلال الجزائر وكانت حليفاً لفرنسا في حربها هناك، ووفقاً لما يقرره مايكل بريتشر، فان أول نقطة تحول حاسمة في تطور الشرق الاوسط (كنظام)، في الادراك الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨، انما كانت هي حصول الجزائر على استقلالها العام ١٩٦٢. فمنذ تلك اللحظة دخلت الجزائر (ومعها المغرب وتونس) الى النظام الاقليمي للشرق الاوسط على نحو مؤثر في السياسة الاسرائيلية[١٣].

وخلال مفاوضات ايفيان، شنت الصحافة الاسرائيلية والصهيونية حملة تدعو إلى بقاء السيطرة الفرنسية على الجزائر، ووقفت المخابرات الاسرائيلية الى جانب منظمة الجيش السري لاقامة دويلة فرنسية في الجزائر.

وفي العام ١٩٦٥، وقفت اسرائيل موقفاً معارضاً، بشدة، لاستقلال عدن ومحميات جنوب

شبه الجزيرة العربية، ووقفت مع الاستعمار البريطاني ضد ثورة الجنوب اليمني(١٤).

اما احدث الدروس في هذا الاتجاه، فهي تلك التي حدثت في اقصى المشرق العربي: أي ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٨١، ثم الدعم الخفي والمستمر لايران في حربها ضد العراق. وليس من الصعب على المراقب، الآن، ان يتصور أن قوة الجيش العراقي الذي تمرس بالقتال الطويل ضد ايران تمثل احدى الهواجس التي تشغل بال القيادة الصهيونية في تقديرها لآثار حرب الخليج.

في مواجهة هذا كله، فان منطق الاستراتيجية التي تتبعها الانظمة العربية هو منطق التجزئة والتفتت، منطق الدولة (والدول) المستقلة ذات السيادة، أي غياب الاستراتيجية القومية. وليس المرء في حاجة إلى ان يضيف اي جديد حول شكلية، او انعدام فاعلية، عشرات المشاريع للوحدة والتنسيق الدفاعي، الخ.

على اننا لن نجافي الصواب اذا قلنا، ايضاً، ان استراتيجية اسرائيل تتمثل في التعامل مع البلدان العربية كأنها وحدة واحدة، ولكن تكتيكها السياسي، والعسكري، يقومان على التعامل مع البلدان العربية كل واحدة على حدة. ولذلك، لم يكن غريباً ان تحرز اسرائيل، وفقاً لذلك التوجه (الاستراتيجي - التكتيكي)، نتائج باهرة في التعامل مع العالم العربي، خاصة عندما يفقد وعيه بتلك الحقيقة. والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية والصلح المصري - الاسرائيلي ابلغ مثالين على ذلك. كذلك ان الحرب في لبنان، والمواجهة ضد الأردن وسوريا والمقاومة الفلسطينية، تؤكد كلها تلك الحقيقة. انها تتعامل مع كل طرف بقوة تكفي للتعامل مع جميع الاطراف في آن.

وعلى العكس من ذلك، فان الاستراتيجية العربية في مواجهة اسرائيل هي استراتيجية التفتت أو التجزئة (أي بعبارة أخرى: لا استراتيجية عربية)، في حين ان تكتيكها يقوم على التنسيق او التوحيد بينها، أي انه تنسيق او توحيد تكتيكي، ولمواجهة ازمات او مواقف طارئة. وفي حين ان التنسيق العربي في حرب تشرين الأول (أكتوبر) قد اثمر نتائج ممتازة، الا ان انفراط عقد هذا التنسيق وتلاشي معظم آثاره يكشف، بكل جلاء، طابعه التكتيكي أي المؤقت.

ومن هذا المنظور، يبدو كيف ان التوجه المصري للصلح مع اسرائيل لم يخرج عن الخط الاستراتيجي العربي (فهو في الواقع غير موجود أصلاً)، وانما خرج عن التكتيك العربي المعتاد، القائم على التنسيق لحظة المواجهة. انه توجه يقوم على فك الارتباط المصري - العربي. والواقع، ان النظام الساداتي، بهذا السلوك، قلب التوجه المصري نحو العرب رأساً على عقب. فمن منظور «الدولة»، كان من الطبيعي ان مصر اقدم «الدول» العربية واكثرها رسوخاً «كدولة» لم تكن لها حساسية الاندماج والذوبان في كيان عربي اكبر العام ١٩٥٨، ولكن بعد ذلك بعقدين من الزمان، أي في العام ١٩٧٨، وللاسف الشديد، تصرف النظام المصري كما لو انه لم يكن هناك خيار امام مصر سوى ان تتصرف كدولة وحيدة ومنعزلة.

٣ - وفي اطار التبعية والتفتت، فان تخلف الانظمة العربية، وبالتحديد بمعنى انعدام المؤسسية، يضيف سبباً آخر يسهم في تفسير ما تتسم به سياسات تلك الانظمة ازاء الكيان الصهيوني من ضعف الكفاءة والفاعلية. وعلى الرغم من ان انعدام المؤسسية سمة مشتركة بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم الثالث، بدرجة أو بأخرى، فان هناك اسباباً خاصة

بالعالم العربي تدعم من تلك السمة، مثل الثقافة السياسية السائدة في العالم العربي وطبيعة التكوينات الطائفية والقبلية، الخ.

واذا كان من المتصور، في بعض الحالات، ان بعض السياسات او القرارات السياسية يمكن ان تتسم بقدر عال من الكفاءة والفاعلية حتى مع ضعف أو انعدام المؤسسات السياسية، خاصة في وجود شخصية كارزمية، مثلاً، في ميدان يتسم بتعاظم دور الفرد فيه، أي ميدان السياسة الخارجية، فان ذلك يكون استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها. والقاعدة هي زيادة احتمال كفاءة وفاعلية السياسات والقرارات مع زيادة درجة مؤسسية النظام. على ان الوضع في العالم العربي مخالف لتلك القاعدة. وقد خلصت دراسة هامة للسياسة الخارجية لمصر، في عهد عبدالناصر، الى انه «في غيبة المؤسسات، اصبح عبدالناصر هو الصانع الرئيس، ان لم يكن الوحيد، لقرارات السياسة الخارجية»[١٥].

وفي الواقع، وعلى الرغم من ان الرئيس السادات كان اكثر من تحدث عن «دولة المؤسسات»، فان الطابع الفردي اللامؤسسي للحكم ظل هو السائد في مصر.

ليس غريباً، اذاً، ان اكثر القرارات سلبية في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انما تمت على نحو مغرق في الفردية، بلا اي مشاركة او اعداد مؤسساتي. وابرز هذه القرارات اثنان، وهما قرارا ازمة أيار (مايو) ١٩٦٧ في عهد عبدالناصر التي هيأت لهزيمة الخامس من حزيران (يونيو) ثم قرار زيارة القدس بعد ذلك بعشرة اعوام ـ العام ١٩٧٧ ـ في عهد الرئيس السادات. واذا كان ذلك هو الوضع في مصر، اكثر البلاد العربية مؤسساتية، فان الوضع لا يختلف في البلاد العربية الاخرى.

اخيراً، ان انعدام المؤسسية يسهم، مع غيره من مظاهر التخلف السياسي، في تفسير كثير من ملامح سياسات الانظمة العربية تجاه الكيان الصهيوني، مثل الافتقاد للتخطيط، والوقوف على ردود الافعال وليس الافعال، والقصور في مخاطبة الرأي العام، سواء على المستوى العالمي أو داخل الدول المساندة لاسرائيل.

---

(١) ماركس وانجلز، **المؤلفات**، المجلد ١١، ص ٥٥١، نقلاً عن تيوشكيفيتش، «الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش»، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٤، ص ٣١.

(٢) حمزة علوي، «الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار: باكستان، بنغلادش»، **نيو ليفت ريفيو**، الرقم ٧٤، تموز/آب (يوليو/أغسطس) ١٩٧٢ (بالانكليزية).

(٣) د. سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٣١٧.

(٤) د. خيرية قاسمية، «فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٢١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٢٤.

(٥) مهدي عبدالهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع التسوية السياسية، ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.

(٦) سميح شبيب، «مقدمات المصادر الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٢٩ ـ ١٣١، آب ـ تشرين الأول (أغسطس ـ أكتوبر) ١٩٨٢، ص ٨١.

(٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص ٥٨ .

(٨) د. محمد السيد سليم، **التحليل الناصري للسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٢٦١.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٧.

(١٠) ميشيل هدسون، **السياسة العربية: البحث عن الشرعية**، نيوهفن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٧٧، ص ٢٠ (بالانكليزية).

(١١) د. صلاح العقاد، **تطور النزاع العربي - الاسرائيلي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ١٦٠.

(١٢) د. سعدالدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية»، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٤١٩ .

(١٣) مايكل بريتشر، **نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية**، نيوهفن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٧٢، ص ٥٠ (بالانكليزية).

(١٤) سلمان رشيد سلمان، «اسرائيل والوحدة العربية»، **قضايا عربية** (بيروت)، السنة الثالثة، العدد ١ - ٦، نيسان - أيلول (ابريل - سبتمبر) ١٩٧٦، ص ٥٣ .

(١٥) د. سليم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٢ .

العرب في مواجهة البدايات التي سبقت الاحتلال البريطاني لفلسطين

فيصل حوراني

تحفظ كتب التاريخ التي تهتم بقضية فلسطين رسالة كتبها احد اليهود في العام ١٧٩٨، يقول فيها: «ان البلاد التي نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التي تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى، بالاضافة الى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبي للبحر الميت الى البحر الاحمر»(١). ثم يوضح كاتب الرسالة «ان هذا الموقع المتفوق على ما عداه والمتميز عن سائر المواقع في العالم سوف يجعل منا، حين نمخر عباب البحر الاحمر، أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية أو جنوب افريقيا وشرقها والحبشة... وان قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس، وعن طريق البحر الابيض المتوسط، نستطيع اقامة الاتصالات مع فرنسا واسبانيا وايطاليا وسائر انحاء القارة الاوروبية»(٢). وبعد تعداده لهذه الميزات، يخاطب صاحب الرسالة اخوانه اليهود سائلاً: «ألا تتضاءل قيمة التضحيات امام تحقيق هدف كهذا ؟»، ثم يبثهم حلمه: «سوف نعود إلى بلادنا ونعيش في ظل قوانيننا، ثم نشاهد تلك الاماكن المقدسة ايها الاسرائيليون ! ها قد دنت نهاية بؤسكم ومصائبكم، فالفرصة مواتية، فلا تدعوها تفوتكم»(٣).

وليس من العسير الوقوع على دعوات كهذه، او على محاولات أجريت بالفعل، قبل نشأة الحركة الصهيونية، وكان هدفها الاستفادة من حلم اليهود المتدينين بالعودة إلى فلسطين لتوطينهم فيها وتحقيق اغراض سياسية من وراء ذلك.

ولعل اكثر هذه المحاولات أهمية هي تلك التي تمثلت في مسعى حكومة المديرين الفرنسية، في العام ١٧٩٨، لدى حاكم مصر محمد علي باشا، ثم محاولات يهود بريطانيين للاستفادة من التوافق في المصالح بين بريطانيا ومحمد علي باشا، عندما احتل جيش هذا الاخير بلاد الشام. الا ان المحاولة الفرنسية شهدت نهايتها باندحار جيش نابليون أمام عكا، كما شهدت المحاولة الثانية نهايتها عندما تراجعت قوات محمد علي باشا الى مصر(٤). وكل ما يمكن استخلاصه، الآن، من المحاولات القديمة، هذه، ان اقتران الاطماع الاستعمارية وحاجات التنافس بين الدول الاستعمارية بامكانية الاستفادة من حلم اليهود المتدينين، قديم هو الآخر، بل ملازم لنشأة المسألة اليهودية التي سبقت نشأة الصهيونية، مما يمكن متابعة

بداياته الاولى في القرن السادس عشر[٥].

ومع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت تعقيدات المسألة اليهودية، وقد تفاقمت مع تحول بلدان اوروبا من الاقطاع إلى الرأسمالية، تلد الأجنة الاولى للحركة الصهيونية، وذلك باقتران كامل مع انتقال الرأسمالية الاوروبية الى طورها الامبريالي. وهذه الاجنة هي التي تجمعت في نهاية القرن التاسع عشر لتشكل المنظمة الصهيونية العالمية ولتبلور مشروعها للسيطرة على فلسطين.

الوجود الصهيوني وردود الفعل الأولى

اما اشكال المعارضة الفلسطينية للبدايات الاولى هذه، المعنة في القدم، فمن الصعب العثور عليها، ان وجدت؛ ومن المشكوك فيه، على كل حال، ان يكون ابناء فلسطين اطلعوا على الاتصالات الدولية التي اجريت في ذلك الوقت، او ان يكونوا شكّوا بأية اغراض سياسية وراء مجيء يهود جدد للتعبد بالقرب من الاماكن المقدسة والتبرك بالاقامة حولها؛ كما ان فلسطين ذاتها كانت، في الفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، موزعة بين ولايات عدة، وكانت مناطقها المختلفة تتداول بين هذا وذاك، او هذه وتلك، من الامارات والولاة والولايات، فضلاً عن الغزاة الاوروبيين، على نحو يصعب معه ان نتصور وجود مقاومة لمحاولات ضئيلة الاهمية. ومن المشكوك فيه ان يكون الفلسطينيون قد علموا بها.

اذن، ولكي لا نتوه في ملفات التاريخ الوسيط، ودون خشية الوقوع في الخطأ، سنوجز فنقول: ان المعارضة الفلسطينية لمحاولات انشاء كيان يهودي في فلسطين تمثلت في سلسلة ردود الفعل المتعاقبة التي توالت مع تطور المشروع الصهيوني وخطوات تنفيذه، وذلك منذ كان هذا المشروع في ستينات وسبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر مجرد أمل يشتمل على تصورات واهداف مشتتة، الى ان تحول لخطة عمل صاغها المؤتمر الصهيوني الاول على امل ان تنفذ بموافقة السلطات العثمانية المسؤولة عن البلاد، ثم الى ان صار عدواناً مسلحاً منصباً على فلسطين وشعبها العربي بالذات. وقد تفاوتت، بالطبع، اشكال ردود الفعل الفلسطينية وحجومها تبعاً لمدى الخطورة التي امكن ادراكها بعد كل خطوة خطاها المشروع، وكذلك، بل بضمن ذلك، تبعاً لمدى نمو الوجود اليهودي في فلسطين وبروز اطماعه الخاصة.

ان اصل هذا الوجود اليهودي يعود الى عهود قديمة. فمن بين يهود فلسطين، هناك المستعربون الذين كانوا في البلاد عند الفتح العربي لها او جاءوا اليها في ظل هذا الفتح؛ ومنهم الذين وفدوا من اسبانيا عندما طرد اليهود السفاراديم من ذلك البلد لاسباب دينية العام ١٤٩٢، أي بعد سقوط الحكم العربي الذي كان يحميهم. ومن يهود فلسطين القدماء من جاءها من بلاد اوروبية اخرى. فقد الف الكثير من الزوار والحجاج اليهود ان يبقوا في البلاد لدوافع دينية، او هرباً من الاضطهاد، او للتمتع بالامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا عدد من الدول الاوروبية. لكن وجود هؤلاء جميعاً لم يقترن باطماع سياسية خاصة باليهود. اما التقديرات التي تتحدث عن اعداد اليهود في فلسطين بالذات، فلم تظهر الا مع ظهور التيارات الصهيونية. والتقديرات الاولى التي ظهرت بين ١٨٦٢ و ١٨٨٠ جاءت مختلفة ومتضاربة بحيث يصعب الاعتداد بها[٦] . وأول التقديرات التي يمكن الاخذ بها، ولو بتحفظ لصدورها عن مصدر صهيوني له مصلحة في المبالغة، ظهر العام ١٨٨٠، حين قيل

ان عدد اليهود في فلسطين بلغ ٢٢ ألفاً(٧).

وبعد عامين، قدرت مصادر غربية سكان فلسطين بـ ٣٠٠ الف، وذكرت ان عدد اليهود بينهم بلغ ٣٥ الفاً. وفي العام ١٨٩٥، أعطي تقدير آخر جاء فيه ان عدد اليهود بلغ ٦٠ الفاً من بين عدد السكان كلهم البالغ ٤٥٧٥٩٢(٨).

ومهما يكن من أمر، وفيما يتصل ببحثنا، فان الوجود اليهودي في فلسطين، الذي سبق الوجود الصهيوني، لم يكن يثير من الاعتراض بين السكان العرب اكثر مما يثيره أي وجود أجنبي آخر. ولا يمكن الوقوع على شيء ذي بال يدل على ان السكان العرب ربطوا بين وجود يهودي كهذا ومخاطر تتهدد وجودهم في وطنهم. لكن رد الفعل راح يختلف، تدريجياً، بعد ان راحت اصداء ضئيلة ومتباعدة عن المطامع الصهيونية تصل الى آذان بعض المعنيين من العرب الذين يقرأون بلغات اجنبية او من الذين شهدوا قدوم مهاجرين صهيونيين أوائل وادركوا شيئاً من المغزى الكامن وراء محاولات الصهيونيين الاولى لشراء الاراضي وتوطين هؤلاء فيها. من ذلك، مثلاً، ان قارئاً عربياً بعث رسالة إلى احدى الصحف في العام ١٨٦٨، فقامت بنشرها، وفيها يظهر تخوفه من قيام اليهود بشراء الارض، فيقول ان افراد من سماها الجمعية اليهودية، وهو يقصد، دون شك، الاليانس اليهودي ـ الفرنسي، يشترون «حقولاً ومزراع في الارض المقدسة لتعليم اولاد اليهود الزراعة والحراثة»، ويحذّر من ان اليهود «لا يلبثون ان يجلونا عن هذه الارض كما اجليناهم عن جزيرة العرب»(٩). ومن ذلك، ايضاً، ان رؤوف باشا، الذي كان في العام ١٨٧٨ حاكماً لمتصرفية القدس عندما انشأ صهيونيون مستوطنة بيتح تكفا، اعترض على انشاء المستوطنة محذراً من «ان احلام العودة الى فلسطين باعداد كبيرة انتشرت بين اليهود»(١٠). وفي العام ١٨٨١، وصلت الى فلسطين الدفعة الاولى من المهاجرين اليهود الروس الذين جمعوا بجهود منظمة احبّاء صهيون(١١). واسس هؤلاء مستوطنة ريشون لتسيون كما اعادوا تأسيس بيتح تكفا التي سبق ان هجرها مستوطنوها الاوائل(١٢). وما ان انتهى العام ١٨٨٤ حتى كانت تسع مستوطنات صهيونية صغيرة قد انشئت(١٣). وهذا كله ساعد، اكثر ما ساعد، على فتح عيون السلطات، كما سنرى.

اما في العام ١٨٩١، حين وصلت الى البلاد دفعة كبيرة نسبياً من المهاجرين اليهود، فان الاحساس بالخطر شمل فئات من السكان فدفعها الى التحرك، وهكذا وقّع ٥٠٠ من مواطني مدينة القدس، حيث كانت تقيم اكبر نسبة من يهود فلسطين، عريضة موجهة الى السلطات مطالبين بمنع الهجرة اليهودية وحرمان اليهود من التملك. وعلى طريقة عرائض تلك الفترة في المبالغة، وليس لأن الاحساس بالخطر كان مطابقاً لما تعبر عنه الكلمات، جاء في عريضة اهالي القدس: «ان اليهود قد سلبوا الاراضي من المسلمين وبدأوا تدريجياً بالسيطرة على كل التجارة المحلية واحضار السلاح الى فلسطين»(١٤). ويبدو ان احتجاج السكان كان له تأثيره، حيث يمكن ان نلمس آثاره في مجالين:

الاول في تدعيم آراء كانت قلة قليلة من الصهيونيين تجهر بها، وهي آراء القلة التي دعت الى الاهتمام بمشاعر السكان العرب ومصالحهم مقابل استهانة الاغلبية الصهيونية بها. ففي ذلك العام، اي ١٨٩١، كتب آحاد هاعام (اسمه الاصلي آشر تسفي غينزبرغ)، وهو احد اباء الفكر الصهيوني: «نحن في خارج فلسطين قد الفنا الاعتقاد بان العرب جميعاً هم وحوش كاسرة من الصحراء، شعب شبيه بالمغفلين الذين لا يفهمون ما يدور حولهم، ولكن

هذا خطأ كبير؛ اذ ان العرب، مثل كل الساميين، لديهم ذهن حاد مليء بالفطنة... العرب، سكان المدن خاصة، يرون ويفهمون أعمالنا ورغبتنا في البلد، ولكنهم يتظاهرون بانهم لا يلاحظون ذلك. انهم يعتقدون بان اعمالنا الحالية ستكون تهديداً لمستقبلهم، ومن ثم فهم يحاولون ان يستثمرونا، وكذلك ان يأخذوا بعض المنفعة من القادمين الجدد حيث يكون ذلك ممكناً، وفي الوقت نفسه، فانهم، في داخل نفوسهم، يضحكون علينا... ولكن لو حان الوقت الذي يتطور فيه وجود اخواننا اليهود في فلسطين الى حد كاف لتهديد السكان المواطنين بالابعاد، بقدر كبير او صغير... عندها لن يسلّم الاخيرون مراكزهم بسهولة»[١٥].

والثاني في مجال اثارة حذر السلطات التي سبق ان أثار حذرها، ايضاً، توالي النشاطات الصهيونية من هجرة وبناء مستوطنات. والحقيقة ان السلطات العثمانية بدأت اجراءاتها للحد من الهجرة اليهودية في ذلك العام. كانت القوانين العثمانية تعطي، قبل ذلك، لليهود من رعايا الامبراطورية، كعثمانيين، الحقوق ذاتها التي لغيرهم؛ اما اليهود الاجانب، فكانوا مشمولين بالحقوق والامتيازات العديدة الممنوحة لرعايا الدول التي يحملون جنسياتها. ومن كانوا من بين هؤلاء اليهود الاجانب رعايا لدول ليست لها امتيازات خاصة، فقد شملتهم رعاية قناصل دول اخرى، مثل بريطانيا أو فرنسا او المانيا؛ وهكذا تهيأ لهؤلاء اليهود الاخيرين، ايضاً، حق الاقامة والتملك. ولم تكن هناك، على كل حال، قيود بشأن دخول اليهود الى فلسطين كزوار او كسياح او كحجاج، واول قيد وضع في العام ١٨٨٢ جاء ليشمل اليهود القادمين من روسيا ورومانيا والصرب وبلغاريا، وقد اصدرت بشأن هؤلاء اوامر حكومية توجب على الداخل منهم الى فلسطين ان يودع لدى سلطات الحدود مبلغ ٥٠ ليرة عثمانية كضمان لمغادرته البلاد بعد انقضاء مدة اقامته التي لا يجوز ان تزيد على ٣١ يوماً[١٦]. لكن هذه الاوامر ألغيت بعد ذلك بسبب الضغوط الدولية التي انصبت على السلطة العثمانية[١٧]. ثم تعاقبت، لعدة سنوات لاحقة، عمليات اصدار اوامر مماثلة والتراجع عنها[١٨]، إلى ان جاء العام ١٨٩١، الذي حفظ لنا تاريخه عريضة اهالي القدس، حين قدمت إلى البلاد دفعة كبيرة من المهاجرين بلغت خمسة آلاف[١٩]، وادى ذلك الى تجدد حذر السلطات، فاصدرت أوامر جديدة تنظم دخول اليهود وتحيطه بعدد من القيود. وقد تم ذلك، كما رأينا، بتأثير ضغط الاهالي، ونتيجة ضغط مارسه، ايضاً، ممثلو الدول المعدودة كاثوليكية: فرنسا والنمسا واسبانيا وايطاليا[٢٠]. والأوامر الجديدة التي أُصدرت في العام ١٨٩١ ابقت ضمان الليرات الخمسين.

الحقيقة ان موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية ظل موضع شدّ وجذب بين ضغوط الاهالي وضغوط الدول الاجنبية متناقضة المصالح بهذا الصدد. حتى ان أوامر التقييد التي اشرنا اليها، تم نسبها الى دوافع صحية واجتماعية، وابلغ بذلك سفراء وقناصل الدول الاجنبية، ومنهم من اقتنع بدوافع كهذه، كما كان شأن السفير البريطاني الذي ابلغ إلى وزارة خارجيته ان السلطات التركية لها بعض العذر في ما اتخذته من اجراءات «لان غالبية اليهود الذين يصلون لفلسطين هم من الطبقة المهاجرة والمعدمة»[٢١]. وكتبت احدى الصحف العثمانية «ان الدولة العلية كانت قد رحبت بالمهاجرين من يهود روسيا، فكانت بذلك اعرف الدول بحقوق الانسانية، ولكنها رأت، بعد ذلك، انهم يفدون الى البلاد التي يقصدونها زمراً وجماعات بحيث يضيق عليهم فضاء تلك البلدان، وسينشأ عن ذلك امراض معدية

وحمّيات مضرة. فلما تدبر الباب العالي في المضار التي تلحق الرعايا العثمانيين من وفودهم بهذه الصفة، اضطرت ان تمنع دخولهم الاراضي العثمانية»[٢٢]. وفي العام ١٨٩٩، خطت السلطات العثمانية خطوة أخرى في مجال تقييد دخول اليهود، فاصدرت «القوانين المتعلقة بالزوار العبرانيين للأراضي المقدسة». وطبقاً لهذه القوانين، الغي ضمان الليرات الخسمين وزيدت مدة الاقامة من ٣١ يوماً إلى ثلاثة شهور، الا انها أوجبت على من يصل الى البلاد من اليهود ان يسلم جواز سفره لسلطات الحدود فيعطى بدلاً منه بطاقة يميزها شكلها ولونها. كما اوجبت هذه القوانين على سلطات الحدود ان تحتفظ بسجلات تدون فيها المعلومات المتعلقة بالزائر وببطاقته، وان تعمم هذه المعلومات على الاجهزة المعنية المتعددة بحيث يسهل، بعد ذلك، ابعاد الزائر عنوة عن البلاد اذا لم يغادرها من تلقاء نفسه[٢٣]. وقد قيل، هذه المرة، للقنصل البريطاني في القدس، صراحة، ان اصدار هذه القوانين لا يعود إلى اسباب صحية بل إلى اسباب سياسية، ذلك ان سعي الحركة الصهيونية لتوطين اليهود في فلسطين شكل قلقاً خطيراً في الآستانة[٢٤]. ثم لم يلبث ان اصدر، ايضاً، اول قانون يحظر على اليهود حق التملك الذي كان ممنوحاً لهم[٢٥].

الفشل في الحصول على موافقة الدولة العثمانية

حين اصدرت هذه القوانين الاخيرة كان المؤتمر الصهيوني الاول انعقد في بازل السويسرية منذ سنتين ووضع اول برنامج موحد للحركة الصهيونية التي تم، بعقد المؤتمر، توحيدها في المنظمة الصهيونية العالمية. وكان هذا البرنامج الصهيوني قرر السعي «الى اقامة وطن قومي لليهود في ’ أرض ـ اسرائيل ’ معترف به وفقاً للقانون العام»، واوجب، مع مهمات اخرى «تطوير د’ تارض ـ اسرائيل ’ بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين»[٢٦].

وتطبيقاً لبند من بنود البرنامج، هو البند الذي نص على «الحصول على موافقة، حيث ينبغي الحصول عليها، لتحقيق هدف الصهيونية»[٢٧]، دق الزعيم الصهيوني ثيودور هرتسل ابواب الاستانة، واجرى هو بنفسه او مبعوثوه اتصالات غير مباشرة مع رجالات الدولة العثمانية، كما اجرى معهم اتصالات مباشرة شملت لقاءات ومراسلات مع السلطان عبدالحميد نفسه، ومع كبار معاونيه. وكان هرتسل يعرض على العثمانيين صفقة قوامها ان يبذل نفوذه لتأمين مساعدات متعددة الوجوه لمالية الدولة العثمانية التي تعاني من العجز والاضطراب، مقابل الحصول على تأييدها للمشروع الصهيوني. وعلى الرغم من ان صفقة كهذه كان من شأنها ان تسيل لعاب الباب العالي، فان السلطان رفض ان يمنح اليهود وضعاً متميزاً في فلسطين، او ان يلغي الاجراءات التي تقيد دخولهم الى البلاد، بل حاول ان يلفت انظارهم للاقامة في غيرها في ارجاء امبراطوريته. وقد اشتهر من مواقف السلطان قوله لاحد الوسطاء: «اذا كان هرتسل صديقك بقدر ما انت صديقي فانصحه ان لا يسير أبداً في هذا الأمر... ليحتفظ اليهود ببلايينهم»[٢٨]. والواضح، فضلاً عن تأثير عوامل أخرى عديدة، ان السلطان لم يشأ ان يضيف مشكلة جديدة الى المشاكل العديدة التي تراكمت نتيجة تراكم الامتيازات الممنوحة للدول الاجنبية في الأراضي المقدسة، خصوصاً ان وجود اليهود، بدوافعهم السياسية ورغبتهم السافرة في السيطرة على البلاد، يثير لدى سكانها حساسية

وسخطاً لم يثرهما افراط السلاطين من بني عثمان في منح الامتيازات للاجانب الآخرين. ان توالي اصدار الاوامر والقوانين التي اشرنا اليها، وكذلك موقف السلطان عبدالحميد من محاولات هرتسل وعروضه، يظهران ان السياسة العثمانية لم تقبل المساهمة في تحقيق المطالب الصهيونية في فلسطين، بل تصدت لها، وبهذا اتفقت السياسة العثمانية مع مصالح ومشاعر السكان العرب. وكان رفض المشروع الصهيوني، اذاً، هو العنوان العام للسياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية. اما في التطبيق، فما كان اسهل التحايل على اوامر الدولة العلية وقوانينها، خصوصاً في تلك الفترة من عمرها حين كان الفساد قد نخر أجهزتها نخراً غير رفيق، وادى الى شيوع الرشوة على اوسع نطاق في اجهزة الدولة.

وما من متحدث عن تاريخ تلك الفترة، بمن في ذلك الصهيونيون انفسهم، بل خصوصاً هؤلاء، الا ذكر امثلة عن طرق التحايل التي جعلت من السهل اختراق اجراءات حظر الاقامة او حظر التملك، بصورة أو باخرى[٢٩]. لكن الاختراقات، في ظل صلابة الموقف العثماني الرسمي، وتماسكه واستمراره، لم تؤد الى تبديل حقائق الموقف على ارض فلسطين تبديلاً جوهرياً؛ اذ بغياب التأييد العثماني وبوجود الحذر الشعبي، افتقدت الصهيونية ذلك الحليف الذي تحتاجه على الارض ليمكنها من بناء دعائم الكيان اللازمة لانشاء «الوطن القومي». ولعل في هذا شيئاً مما يفسر أمرين يلفتان النظر في ظروف تلك الفترة: أولهما، ان الذين تنبهوا من السكان لمخاطر الوجود اليهودي الوافد تحت رايات الصهيونية علقوا آمالهم، في مقاومته، على موقف الدولة واجراءاتها، واذا استثنينا وقائع متفرقة، هنا وهناك، فان جل مطالب السكان ضد الصهيونية وجهت الى سلطات الدولة، وهذه ظاهرة لا تلغيها محاولات الذين يبحثون، على ما يبدو، عن اسباب جديدة لتمجيد الشعب الفلسطيني الذي لا تنقصه الامجاد، حين يشتطون في تفسير وقائع الاحتكاكات المحلية الأولى التي وقعت بين المستوطنين وجيرانهم العرب فيحملونها سمة المقاومة الشعبية العنيفة للاستيطان، او سمة النضال الوطني ضد الصهيونية؛ وثانيهما ان الاتجاه الغالب في الحركة الصهيونية، كما عبرت عنه مقررات مؤتمر بازل والذي مثله هرتسل في زعامة الحركة، رهن آماله بالحصول على موافقة الدولة العثمانية. وحين فشلت اتصالاته مع الباب العالي في تحقيق هذا الغرض، وجّه جهده إلى تجنيد ضغوط دولية على الباب العالي كي يزعزع معارضته للمشروع الصهيوني. اما حين فشل ذلك كله، فقد راح اليأس يدب في نفوس الصهيونيين، بل ان اصواتاً ليست قليلة الاهمية في الحركة عادت الى المناداة بالكف عن محاولة استيطان فلسطين وبالبحث عن مكان آخر، وخصوصاً ان الفشل في هذا الميدان ترافق مع فشل التجارب الاولى للاستيطان، أو تعثرها. والى هذه الفترة تعود المحاولات التي تمت لدراسة امكانية استيطان اليهود لسيناء المصرية، وهي المحاولات التي توقفت بسبب رفض الحكومة المصرية[٣٠]. كما تعود لهذه الفترة، ايضاً، اتصالات هرتسل بالبرتغاليين لتوطين اليهود في مستعمرتهم الافريقية موزمبيق[٣١]، وغيرها، وغيرها من المحاولات.

اصداء ضئيلة على الجانب العربي

على ارض فلسطين، كانت منجزات الاستيطان اليهودي تجلت، كما ذكر دافيد بن ـ غوريون، حتى انعقاد مؤتمر بازل العام ١٨٩٧، بوجود ٤٣٥٠ يهودياً في ١٩ مستوطنة

صغيرة، وهي نتائج ضئيلة للغاية حين نتذكر ان الجهد الذي بذل لتحقيقها استغرق اكثر من ثلاثين سنة. اما بقية يهود فلسطين، ومعظمهم من قدماء اليهود الذين لا علاقة لهم بالصهيونية، فتوزعوا على المدن، حيث استأثرت القدس، وحدها، بـ ٢٨٢٥٥ منهم[٣٢].

وبعد مؤتمر بازل، ازداد الأمر، بالنسبة إلى الصهيونيين، سوءاً على سوء، وظل كذلك لسنوات عدة لاحقة[٣٣]. واذا كانت الانظار الصهيونية اتجهت، تحت ضغط مجموعة عوامل اشرنا انفاً الى عدد منها، الى البحث عن مكان آخر للاستيطان على ممتلكات الدولة العثمانية أو خارجها، فان الاهتمام بفلسطين لم يغب كلية في تلك الفترة، ولا في اية فترة أخرى. وقد سعى هرتسل، مسوقاً بهذا الاهتمام، لتليين موقف الدولة العثمانية من خلال صب ضغط دولي شديد عليها.

وهكذا شهدت سنوات ما بعد مؤتمر بازل نشاطاً دبلوماسياً صهيونياً متصلاً اداره هرتسل لاكتساب تأييد الدول الاوروبية من خلال اظهار المنافع التي ستجنيها هذه الدول لو تحقق المشروع الصهيوني[٣٤]. كما شهدت السنوات ذاتها العمل الصهيوني الداخلي لبناء مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية، من جهة، والخلافات العديدة التي تطورت، او استجدت، بين فرقائها، من جهة أخرى[٣٥]. وقد رافقت الحملتين، الدبلوماسية الدولية، والداخلية، نشاطات اعلامية واسعة للغاية، اذ تجندت الاقلام الصهيونية في حملة واسعة لصنع رأي عام ضاغط لصالحها، من جهة، وللحوار بشأن نقاط الاتفاق او الاختلاف بين الفرقاء الصهيونيين العديدين، من جهة أخرى. واذا كان عدد من قادة الرأي والمنظمات السياسية العرب، لجأ، خصوصاً في هذه الفترة التي اشتد فيها عسف السلطان عبدالحميد، الى الدول الاوروبية لتنظيم المعارضة ضده، واذا كان، أيضاً، عدد من الطلبة بدأ يفد اليها من أجل الدراسة، فقد اتيح لبعض هؤلاء ممن يعنيهم الامر، من بين من يعرفون منهم لغات اجنبية، ان يطلعوا على شيء من الشأن الصهيوني. من هنا ظهرت، من بين قادة السياسة والفكر العرب، في هذه الفترة، اوائل الاصوات القليلة التي حذرت من مخاطر الصهيونية. وينبغي ان لا ننسى ان جهد هؤلاء القادة كان جلّه منصباً على تجنيد قوى المعارضة من اجل تحقيق المطالب العربية من السلطات العثمانية، وقد جرى اطلاعهم على الشأن الصهيوني عرضاً، وكذلك جاءت معارضتهم للصهيونية وتحذيراتهم منها في تلك الفترة. اما في البلاد ذاتها فيا دار ما دخلك الا قليل من الشر، ذلك ان قليلاً جداً من الصحف العربية التي كانت مشتركة في وكالات انباء اجنبية امكن ان تتلقى الانباء الموجزة للغاية التي تنقلها الوكالات عن النشاط الصهيوني هنا وهناك، واقل من هذا هو الذي كانت هذه الصحف تهتم بنشره. والى ادبيات هذه الفترة، ينتمي التحذير الذي وجهه نجيب عزوري، وهو من الذين الجأهم الاضطهاد العثماني الى باريس فأسس فيها عصبة الوطن العربي المعارضة. فقد كتب في العام ١٩٠٥: «تبرز في هذا الوقت، وبشكل لم يثر الاهتمام سابقاً، ظاهرتان خطيرتان متعارضتان، رغم تماثل طبيعتهما، هما يقظة الامة العربية وجهود اليهود لتأسيس مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع للغاية. انه مقدر لهاتين الحركتين ان تتصارعا باستمرار حتى تتغلب احداهما على الأخرى، ومصير العالم كله يعتمد على نتائج الصراع بين الشعبين اللذين يحملان مبدأين متناقضين»[٣٦]. ويبدو ان عزوري وقع على كتابات من تلك التي كان الصهيونيون يشرحون فيها حدود مطامعهم الجغرافية او يتناقشون بشأنها، فهو يبلغ قرّاءه

«ان هذه الحدود هي بالنسبة [إلى الصهيونيين] جبل الشيخ... مع الاراضي المحصورة بين راشيّا وصيدا كمقدمة، وقناة السويس وشبه جزيرة سيناء من الجنوب، والجزيرة العربية من الشرق، والبحر المتوسط من الغرب»(٣٧).

امـا الصحف العربية الكبرى، ناهيك عن الصغرى التي لا تشترك في وكالات انباء اجنبية، فان النشاط الصهيوني في اسطمبول والدول الاوروبية، على سعته، لم يحظ منها الا باشارات عابرة. وحتى مؤتمر بازل لم تنشر عنه الصحف الا اقل القليل. من ذلك ان «المقطم»، وهي كبرى هذه الصحف، نشرت في ٢٣/١٠/١٨٩٧، رسالة لمراسلها في باريس تتحدث عن المؤتمر الذي عقده الاسرائيليون في سويسرا، حيث اجتمع ـ وفق رسالة المراسل ـ ما يزيد على مئتي مندوب «للمفاوضة في مشترى اراض فسيحة وقرى كثيرة في فلسطين وبجوار اورشليم في الدولة العلية وجعلها مملكة اسرائيلية مستقلة تحت سيادة الحضرة الشاهانية، عاصمتها القـدس الشريف»(٣٨). وقـد افادت الرسالة بان المؤتمر «ختم اعماله بما مفاده ان الحزب الصهيوني يدأب في انشاء وطن للاسرائيليين في فلسطين تضمنه شرائع وثيقة؛ ولبلوغ هذه الغـايـة قرر مسـاعـدة الفلاحين والصناع اليهود على المهاجرة الى فلسطين وعلى التكافل والاتحاد. وقد عين لجنة في فيينا وفروعاً لها في عواصم اوروبة، وفي نيته ان ينشئ بنكاً عظيماً لمسـاعدة اليهود على المهاجرة الى فلسطين وسورية»(٣٩). وفيما تخلو الرسالة من اي روح معـارضة للمشروع الصهيوني هذا، يتحدث المراسل، بحياد تام، مستبعداً امكان تحقيق المشروع «لأن المسيحيـين لا يرضون ان يبيت بيت المقدس في ايدي اليهود»، ومذكراً بان «للدول [المسيحيـة] حق الاعتراض على الباب العالي اذا أجاز ذلك البيع»، ومتنبئاً بان اليهـود «ربمـا اكتفـوا بتوسيع نطاق مستعمراتهم هناك، واقلعوا عما يسهل، فكراً وقولاً، ويصعب، او يستحيل، فعلاً»(٤٠).

وبعد ذلك بستة شهور، نشرت صحيفة كبرى اخرى هي «المقتطف» رسالة لاحد القراء من فرانكفورت يستفهم فيها عن تلك الحركة القائمة بين يهود النمسا والمانيا وانكلترا واميركا وهي الحركة الصهيونية. وتتضمن الرسالة نتفاً مما قالته صحف اوروبية عن هذه الحركة، من نوع القول «ان غاية الصهيونيين انشاء مساكن في فلسطين لليهود المضطهدين في روسيا وبلغـاريا ورومانيا وبلاد الفرس والمغرب، وذلك باذن الدولة العلية وكفالة الدول الاوروبية وتحت حمايتها، ومرادهم تعمير اراضي فلسطين بالفلاحة والصناعة»(٤١). ثم يذكر القارئ ان الصحف التي ينقل عنها قد استحسنت الرأي وقالت انه قريب المنال لأن الدولة العثمانية ترغب في عمار البلاد، والدول الاوروبية لا تمنع فقراء اليهود في بلادها من الانتقال الى البلاد الشرقيـة لكي ينشروا فيهـا المعـارف ويوسعوا التجارة والصناعة، ثم يسأل عما اذا كانت الصحف في مصر وسـوريـا اهتمت بهـذا الامر، كما يسأل عن امكانية تحققه. ويُظهر رد «المقتطف» على رسالة هذا القارئ ما سبق ان أشرنا اليه من ان الصحف العربية لم تعتن، عناية كبيرة، بالشأن الصهيوني، بل «ذكره بعضها مع سائر الاخبار التي يذكرها»، كما يقول رد «المقتطف»(٤٢). ثم ينحو رد «المقتطف» منحى «المقطم» في التنبؤ بصعوبة تحقق المشروع، لأن «الدولة العثمانية لا ترضى بذلك عن طيب نفس»، لينتهي الى الحكم بان «الاقرب للتحقيق هو السعي لدى حكومات روسيا ورومانيا وبلغاريا في اصلاح شأن اليهود»(٤٣). اما اول بحث باللغة العربية عن «اليهود في فلسطين ومستعمراتهم»، فقد نشره بهذا العنوان الأب اليسوعي

هنري لامنس، في العام ١٨٩٩، في مجلة «المشرق» البيروتية[٤٤].

واذا كان نجيب عزوري نبه إلى خطر الصهيونية وتنبأ باستفحال الصراع العربي معها، واذا كانت «المقطم» و «المقتطف» كتبتا عن الصهيونية في بعض موادّهما بحياد، فان الأمر لم يخل من متحمسين عرب للمشروع الصهيوني ومدافعين عنه في تلك الحقبة. من هؤلاء شاهين مكاريوس، احد اصحاب «المقتطف». وقد الف كتاباً نشره في العام ١٩٠٤ بعنوان «تاريخ الاسرائيليين» واهداه الى فيلكس سواريس، رئيس الطائفة اليهودية في مصر. وفيه يشيد مكاريوس باعمال الجمعية الصهيونية وبما حققه الاستيطان اليهودي في فلسطين من عمران، ثم ينتهي بالتنويه بما قامت به «من شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون بولاية بيروت، واستيطان الاسرائيليين لها، وشراء اراض في جهات الحولة وطبرية ويافا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وابدلوا حالتها من عسر الى يسر ومن جدب الى خصب»[٤٥].

لكن، على الرغم من قلة من حذروا من الخطر الصهيوني وقلة اهتمام الصحف به او تحبيذ بعضها للصهيونية، فان تجدد الهجرة، بعد سنوات من التعثر والتردد، اسهم في توسيع التحسس العربي النسبي المحدود لهذا الخطر المتجدد مع موجة الهجرة اليهودية الثانية (١٩٠٤ ـ ١٩١٤)[٤٦]، مما دفع الى توسيع ردود الفعل ضده. وقد ادى هذا، على الجانب الآخر، الى تنبه صهيونيين آخرين لضرورة الاهتمام بمشاعر العرب ومصالحهم؛ فانبرت اصوات جديدة تدعو إلى الاهتمام بالعرب كقوة سياسية، بدل التوجه الى الباب العالي العثماني. وبالاضافة الى ما ذكره آحاد هاعام، مما نقلنا بعضه آنفاً، وجه اسحق ابشتاين انتقاداته لمواقف صهيونيين تجاه العرب، فكان من رأيه «ان مسألة علاقاتنا مع العرب، هذه المسألة التي تتعلق آمال بعثنا القومي بحلها، لم تهمل فقط، [بل] اختفت تماماً من امام اعين الصهيونيين»، ليدحض «الرأي الخاطئ الذي انتشر بين الصهيونيين، [القائل] ان في ’ ارض ـ اسرائيل ’ اراضي غير مفلوحة بسبب نقص الايدي العاملة او كسل السكان»، وليؤكد، امام المستمعين اليه، في العام ١٩٠٧، من اعضاء المؤتمر الصهيوني السابع، ان «ليست هناك حقول مقفرة، بل على العكس، يحاول كل فلاح ان يضيف الى ارضه من ارض البور المجاورة... وعندما نشتري قطعة أرض كهذه نبعد عنها مزارعيها السابقين تماماً... فنحرم بهذا اشخاصاً بائسين من ممتلكاتهم الضئيلة ونسلب لقمة عيشهم»، ويرى «ان شراء [اراضيهم] على هذا الشكل يترك في قلوبهم جرحاً لا يندمل وسيذكرون دائماً ذلك اليوم الملعون الذي انتقلت فيه املاكهم الى ارض الغرباء... وفي النهاية، سيعملون على استرجاع ما سلبته منهم قوة الذهب»[٤٧]. ويلفت ابشتاين نظر مستمعيه الى حقيقة «ان هذا الشعب... ليس الا جزءاً صغيراً من الشعب الذي يسيطر على كل المناطق المجاورة... سوريا والعراق والجزيرة العربية ومصر»، ثم يهتف محذراً: «لا تتحرشوا بأسد نائم ! ولا تأمنوا جانب الرماد الذي يغطي الجمر، فقد تنطلق شرارة تسبب حريقاً لا يطفأ»[٤٨]. وكان ابشتاين ممن يدعون «إلى تحالف مع العرب وميثاق معهم يفيد كلا الطرفين وكل البشرية»، ويعد انجاز تحالف كهذا «مهمة ضخمة لا يوازيها شيء في تاريخ التقدم البشري، لأنها سوف تؤدي إلى احياء شعبين قديمين يتمتعان بمواهب وامكانيات كبيرة، يكمل احدهما الآخر»[٤٩]. لكن آراء كهذه ما كان لها ان تتغلب على الرأي السائد لدى الاغلبية الصهيونية التي تهمل العرب وتستهين بمشاعرهم وبقدراتهم كما تستهين بمصالحهم. وقد وصف زئيف سميلانسكي، احد وجوه

الوافدين مع الهجرة الثانية، آراء ابشتاين بأنها مجافية للواقع، ثم سأل باستخفاف: «أليس لنا شيء نقلق بشأنه سوى مصير العرب والفلسطينيين ؟»[٥٠]. غير ان اقوال آحاد هاعام وابشتاين تظل لها، فيما يتصل ببحثنا، اهمية خاصة، اذ انها تدل على ان مشاعر الجمهور العربي في فلسطين ازاء المشروع الصهيوني كانت واضحة للعيون البصيرة، وان لم يكن هذا الجمهور قد انتقل الى العمل المباشر ضد الصهيونية.

تأثير استلام الاتحاديين الاتراك للسلطة

في ذلك الوقت، وقع الحدث الذي كان له تأثير بالغ الاهمية في دفع مصائر البلدان العربية المشرقية، ومنها فلسطين، بعيداً عن ارتباطها الذي استمر قروناً بالامبراطورية العثمانية، مما كان بمثابة تمهيد غير مقصود لوقوعها في براثن الاستعماريْن، البريطاني والفرنسي، وتهيئة الظرف الذي تنبأ به آحاد هاعام، والذي سمح بتطور الوجود اليهودي في فلسطين الى حد كاف لتهديد السكان العرب، فاظهر رد فعلهم انهم «لن يسلموا مراكزهم بسهولة» على حد تعبير آحاد هاعام الذي اقتبسناه آنفاً. ونعني بهذا الحدث: الانقلاب الدستوري الذي شهدته الامبراطورية العثمانية العام ١٩٠٨.

كان حكم السلطان عبدالحميد، الذي استمر ثلاثة وثلاثين عاماً قبل سقوطه في العام ١٩٠٩، واجه اشكالاً متعددة من المعارضة، منها تلك التي نشأت وسط القوميات الكثيرة غير التركية التي تضمها الامبراطورية والتي تنشد الاستقلال او الاستقلال الذاتي، ومنها المعارضة التركية ذاتها الناهضة ضد الحكم الاستبدادي. وقد انضم المستنيرون من المعارضين الاتراك، ومعهم عناصر قليلة من قوميات اخرى، في جمعيات عديدة سرية، وكانت اهمها جمعية تركيا الفتاة ووليدتها جمعية الاتحاد والترقي التي انشئت كفرع لتركيا الفتاة في سالونيك واستقطبت ضباط الفرقة العسكرية الثالثة المرابطة في منطقة سالونيك. والانقلاب الذي نشير اليه بدأه هؤلاء الضباط الاتحاديون في سالونيك، ففرضوا على السلطان، في تموز (يوليو) ١٩٠٨، ان يعلن الدستور، ثم لم يلبثوا ان خلعوه، في نيسان (ابريل) من العام التالي، واضطلعوا باعباء الحكم في ظل السلطان محمد رشاد الذي نصبوه خلفاً لعبدالحميد المخلوع. وبهذا الانقلاب التاريخي، تم انتقال الامبراطورية العثمانية من الحكم الاستبدادي الى الحكم الدستوري الذي طال انتظاره. ولا يقلل من اهمية هذا الانتقال انه وقع متأخراً فيما كان عقد الامبراطورية يوشك على الانفراط، اذ ان الانقلاب قد عزز، على كل حال، الممارسة والفكر الدستوريين في الشرق، في بلدانه كافة، وكذلك الفكر التحرري بصورة عامة، وانفتح به الطريق ليس لعصرنة تركيا وحدها، بعد قرون من العزلة عن روح العصر وتطوراته، بل لدفع حركة استقلال البلاد العربية عن الامبراطورية العثمانية خطوات اخرى الى أمام. لقد حرص الاتحاديون على الاقتداء بالديمقراطيات البرجوازية في الدول الغربية، كما جهدوا في تعزيز وضع القومية التركية بين قوميات الامبراطورية كقومية سائدة، فأدى هذا، وذاك، وما رافقهما من محاولات التتريك، على نحو مركب، الى تطوير الحركة العربية القومية، مستفيدة من الحريات التي توفرت، والى انتقالها من المطالبين بالاستقلال الذاتي الى المطالبة بالاستقلال الكامل عن الامبراطورية والسعي لاقامة دولة عربية واحدة تضم اقطار المشرق العربي، وبضمنها، بالطبع فلسطين. ونالت فلسطين حصتها من هذا وذاك،

فاتسعت مساهمة المستفيدين من وطنييها في الحركة العربية القومية، وأنشئت فيها صحف جديدة، أو طورت الصحف السابقة، واشتد ساعدها في معارضة الخطر الصهيوني(٥١).

اما الحركة الصهيونية، فان سقوط حكم السلطان عبدالحميد، الذي كان موقفه يشكل احدى العقبات الكبيرة في وجه مشروعها، انعش آمالها وبعث فيها حركة جديدة من النشاط الموجه للحصول على تأييد الحكام الجدد. وقد اثيرت شكوك كثيرة حول موقف الحكام الاتحاديين من المطالب الصهيونية، وراجت اشاعات واسعة عن وجود يهود بينهم. بل ان احاديث اكتسبت اهمية تفوق اهمية الاشاعات راجت حول دور قام به من يسمون بيهود الدونمه في التحضير للانقلاب الاتحادي، وهؤلاء تعود اصولهم الى جماعة من اليهود تبعت، في العام ١٦٦٦، شبتاي زيفي الذي اعلن انه المسيح المنتظر، وعندما القي القبض عليه، خيّرته السلطات بين الاعدام او اعتناق الاسلام فتحول عن ديانته اليهودية ودخل هو وافراد جماعته الاسلام، فيما اضمروا، هم وذريتهم، كما يروي مثيرو الشكوك، يهوديتهم(٥٢).

وعلى كل حال، فان ما اثير بهذا الصدد يدفع الى التساؤل حول ما اذا كانت القوى المتضررة من سقوط السلطان عبدالحميد، وكذلك القوى العربية الساعية الى الاستقلال ايام حكم الاتحاديين، هي التي اسهمت في ترويج الحكايات المبالغ فيها في هذا الصدد.

وحتى لو كان لهذه الشكوك شيء ما يثبت بعضها، فان ما تم، على صعيد الواقع الملموس، هو ان انقلاب الاتحاديين وقع بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن في لاهاي في آب (اغسطس) ١٩٠٧. وكان هذا المؤتمر سوّى الخلافات بين تيار السياسيين وتيار العمليين من الصهيونيين، حين اقر نهجاً عبر عنه انتخاب د. حاييم وايزمان لرئاسة المنظمة الصهيونية. وكان د. وايزمان يجمع آراء الفريقين على اساس «ان نشاطنا الدبلوماسي [الذي يتبعه السياسيون] هام، ولكن الانجازات الفعلية في فلسطين [التي يدعو اليها العمليون] ستزيده أهمية. واذا استطعنا الدمج بين المدرستين نكون اجتزنا العقبة الرئيسة»(٥٣). ومعنى هذا ان الادارة الجديدة للمنظمة الصهيونية انتهجت الاسلوبين معاً: السعي للحصول على الشرعية السياسية، وتنشيط الهجرة والاستيطان في فلسطين. وما كاد الانقلاب الاتحادي ينجح حتى بادرت هذه الادارة الى الاتصال بالحكام الجدد لعرض مطالبها عليهم. وأول ما فعلته، مستفيدة من جو الحريات الذي انتشر للتو، هو انها اسهمت في اقامة بنك في اسطمبول، تولى الزعيم الصهيوني جابوتينسكي منصب مساعد المدير فيه ليتفرغ، في حقيقة الامر، لمهمة تنظيم العلاقات مع العهد الجديد. وبالاستفادة، ايضاً، من جو الحريات، عملت الحركة الصهيونية على اصدار صحيفة ناطقة بالفرنسية في اسطمبول. ثم سعت الى حمل العهد الجديد على تبديل الموقف الذي سبق ان اتخذه السلطان عبدالحميد بشأن الهجرة والمشروع الصهيوني بأسره، والحصول على موافقة العهد على الاستيطان اليهودي في فلسطين. غير ان هذا المسعى لم يحقق نتيجته المرجوة. وقد جوبهت الحركة الصهيونية برفض الاتحاديين، أيضاً، لمشروعها حين جددت مسعاها هذا في العام ١٩١٣(٥٤). وفي واقع الامر، كان عدد اليهود في فلسطين بلغ ٨٠ الفاً العام ١٩٠٧(٥٥). وعندما حل العام ١٩١٤ لم يكن العدد يزيد على ٨٥ الفاً كما سنرى، اي ان عدد اليهود في فلسطين لم يزد، خلال ست سنوات من حكم الاتحاديين، الا بنسبة تكاد لا تذكر.

فهل كانت الشكوك التي احاطت بموقف الاتحاديين بلا أساس حقيقة ؟

لا شك في ان وجود البنك والجريدة والصهيوني جابوتينسكي، مما اشرنا اليه، في عاصمة الامبراطورية، قد اثار اكثر من الاقاويل. ولا بد، هنا، من الانتباه الى ان انقلاب الاتحاديين كان، في جوهره، التعبير عن رغبة البرجوازية ـ الرأسمالية في الاستيلاء على السلطة وانتزاعها من يد الاقطاع الذي مثله سلاطين بني عثمان. وفي العادة، ونظراً لطبيعة الصهيونية ذاتها، يمكن الوقوع في صفوف الرأسماليين على مؤيدين للحركة الصهيونية، او متأثرين بها، او متساهلين بشأنها، أكثر ممن يمكن الوقوع عليهم في صفوف الاقطاعيين. ومن هنا، يبدو ان الصهيونيين وجدوا اقنية للاتصال مع الاتحاديين اكثر من تلك التي توفرت لهم في عهد السلطان المخلوع، وكان لليهود من رعايا الدولة العثمانية الاتراك شيء من النفوذ. والملاحظ، بعد هذا الافتراض، ان اليهود، من كل الاصناف، مواطنين عثمانيين وأجانب، اظهروا حماساً للحكم الجديد، ولا شك في ان آمالهم انتعشت في ظله، بصرف النظر عن واقعية، او عدم واقعية، الامكانات التي توفرت فعلاً لتحقيقها[٥٦].

تنشيط الدعاية المناهضة للصهيونية

غير ان تأثير الانقلاب الدستوري، هذا، لم ينعكس، فيما يتصل ببحثنا، في مجال انعاش الآمال الصهيونية، وحده، بل كان له منعكس آخر مغاير تمثل في تأثيره الايجابي على نشاطات معارضة الصهيونية في فلسطين. فهذا الانقلاب، حين أباح شيئاً من الحريات السياسية والصحافية، أوجد على هذا الصعيد مناخاً افضل من المناخ الذي سبقه بكثير، لظهور صحافة وطنية ناشطة في التوعية على مخاطر الصهيونية، بالاضافة لحفزه الاتجاه نحو الاستقلال، مما سبقت الاشارة اليه. وبهذا، انفتح الباب امام امكان انتقال زمام المبادرة في الاعتراض على المشروع الصهيوني من ايدي السلطات العثمانية الى ايدي العرب، ثم الى ايدي عرب فلسطين فيما بينهم، فيما نشطت حملة صحافية، لم يسبق لها مثيل، لاثارة اوسع الاهتمام بما يقوم به الصهيونيون في البلاد. وقد تميز، في اطار هذه الحملة، موقف جريدة «الكرمل» وصاحبها، ثم رئيس تحريرها، نجيب نصّار، الذي استفاد من الحريات الدستورية ليشدد حملة جريدته على الصهيونيين، كما شدد دعوتها الى اليقظة العربية في مواجهتهم[٥٧]. وهكذا انتعشت الحوارات في فلسطين، الى حد ما، بشأن الصهيونية في ظل الحريات الصحافية التي استفاد منها، أيضاً، الصهيونيون وانصارهم. وكان، مثلاً، ان نبهت جريدة «الكرمل»، في احد اعدادها، في العام ١٩٠٩، الى مخاطر انتقال الاراضي الى اليهود وتخوفت من «ان يأتي يوم يكون لهم في الارض القول الفصل»، فتصدت لها جريدة أخرى هي «جراب الكردي» على اساس انه «خير لنا ان يأتي اصحاب الاموال من اي بلاد كانت واي جنس كان ليستخرجوا كنوز ارضنا... من ان تبقى هذه الجواهر ضائعة ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية وجيوبنا افلس من طنبورة او رباب»[٥٨]، وغير هذا من الامثلة، وذلك في ظل استمرار الرفض العثماني للمشروع الصهيوني.

ان استمرار هذا الرفض لا يعني ان احتمالات اختراق القوانين الرسمية التي كانت قائمة في عهد عبدالحميد قد تبدلت؛ اذ ان ذلك ظل ممكناً، أيضاً، في عهد الاتحاديين. اما الشيء الذي جدّ حقيقة، فقد جاء مع ظروف الحرب العالمية الاولى، وذلك حين اتخذت السلطات العثمانية عدداً من الاجراءات الشديدة ضد اليهود وزعاماتهم الصهيونية على وجه

الخصوص. لقد ابتدأت هذه الاجراءات بالامر العسكري الذي أُصدر في كانون الثاني (يناير) ١٩١٤، والقاضي بترحيل كل اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية، فوراً، عن البلاد، واعتبار رعايا دول الحلفاء التي تحارب الامبراطورية العثمانية ضدها، من هؤلاء، اسرى حرب[٥٩]. وتبعت ذلك مداهمات للمؤسسات الصهيونية وحملات للبحث عن الاسلحة ومصادرتها ومصادرة الاعلام والشعارات العبرية ومعاقبة من يحوز على طوابع الصندوق القومي اليهودي ومنع تداول الاوراق النقدية التي يصدرها هذا الصندوق، وغيرها من الاجراءات[٦٠] التي تتخذ، في العادة، ضد الجاليات التي تعدّ تابعة لدول معادية محاربة. وقد أدت هذه الاجراءات ليس الى توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين واتساع الهجرة اليهودية الى خارج فلسطين فحسب، بل ادت، ايضاً، الى تجميد المشروع الصهيوني في التطبيق على ارض فلسطين بكامله خلال سنوات الحرب، وبانتظار نتيجتها. وذلك فيما راحت الادارة الصهيونية تبحث عن فرص جديدة لاكتساب تأييد الحلفاء، وبريطانيا من بينهم بالذات.

اذن، يمكن القول ان المحاولات الصهيونية لتوطين يهود في فلسطين قد جوبهت، قبل العام ١٩١٨، بعدد من العقبات، منها عقبات خارجية تتصل بمدى نجاح، أو فشل، الجهد لاقناع اليهود بالهجرة، مما يخرج عن نطاق بحثنا؛ ومنها عقبات محلية، وابرز هذه تمثل في مصاعب الدخول الى فلسطين والمصاعب المتصلة بتملك الاراضي او بايجاد الارض التي يمكن شراؤها بين ما هو ملائم للمشروع من اراض، وذلك كله في ظل خلافات انتقلت الى فلسطين بين التيارات الصهيونية المتعددة او نشأت فيها، وكذلك في ظل توزع مشاعر السكان العرب بين من رأوا امكان الاستفادة من الوافدين الجدد، ومن تنبه حذرهم واحساسهم بالخطر، ومن لم يولوا المسألة اي انتباه سلبي او ايجابي.

والذين عارضوا النشاطات الصهيونية من العرب اتجهوا بمطالبهم، بشأن وقف الهجرة او حماية الارض ضد الانتقال إلى ايدي اليهود، إلى السلطات العثمانية، دون ان يعني هذا ان امر المعارضة وصل إلى حد المعارضة المنظمة او حتى المثابرة؛ اذ ان ما وقع بالفعل كان أقرب الى الاعتراضات التي تهب بين فترة وأخرى ازاء هذه او تلك من دفقات الهجرة او المحاولات الكبيرة لشراء الارض. وفي كل الاحوال، ظلت الاعتراضات ذات طابع شرعي. وليس في وقائع تلك الفترة ما يشير الى وجود اعتراضات نظمتها جماعات غير شرعية او أجريت بوسائل غير شرعية، الا اذا عددنا وقوع عمليات دهم بغرض السطو ضد الاجانب من باب الاعتراض على المشروع الصهيوني، الامر الذي كان مثله يقع ضد ممتلكات المواطنين العرب ايضاً، وكانت تقوم به جماعات ليس لها دافع سياسي أو وطني. واذا كان بعض الكتاب يتخذ المحاولات الصهيونية الاولى لاعداد جماعات يهودية مسلحة دليلاً على مقاومة السكان العرب للنشاطات الصهيونية بالعنف، فان تاريخ الفترة الممتدة الى العام ١٩١٨ لا يقدم دليلاً ذا وزن على وجود شيء من هذا القبيل يعتد به. ولعل الاقرب الى الصواب ان نتصور ان اعداد الحراسات اليهودية المسلحة كان بدافع حماية المستوطنات من محاولات السطو، أو جاء لاغراض مستقبلية تتصل بالآمال المتطلعة الى التوسع في الهجرة والاستيطان.

ومهما يكن من امر، وحتى لو صح ان حادثة لها دوافع سياسية وقعت، هنا او هناك، فان الاعتراضات العربية على بدايات الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين ظلت، بالاجمال،

تنصب في الاقنية الشرعية، فضلاً عن انها لم ترتق الا درجة المعارضة المنظمة والمثابرة. ولا يصعب تفسير ذلك، مثلما انه لا يصعب اثباته، فحجم الخطر الصهيوني لم يكن بلغ اي حد مخيف. وحتى الذين تحدثوا عن خطر كهذا، فقد ذكروه بوصفه خطراً قادماً في المستقبل، وليس راهناً؛ ثم ان الاهتمام السياسي لدى المعنيين بالسياسة من عرب فلسطين كان منصباً اما لتدعيم الارتباط العربي بالدولة العثمانية، او لمعارضتها، ولم تكن الصهيونية قضية القضايا بالنسبة الى أيما احد في فلسطين، كما لم تكن الّا قضية من قضايا عديدة، بالنسبة الى عدد محدود للغاية من المعنيين بالامر. اما في سنوات الحرب العالمية الاولى، بدءاً من العام ١٩١٤، فقد انصب الجهد لتنظيم الثورة العربية الكبرى واحداثها المتعاقبة. حتى ان عوني عبدالهادي، الذي سيصبح واحداً من اهم قادة الحركة الوطنية الشعبية، والذي عاش في باريس في سنوات تلك الفترة، الى ان صار، في العام ١٩١٨، سكرتيراً للامير (الملك فيما بعد) فيصل، لم يثر حنقه اقدام فيصل على توقيع الاتفاق الشهير مع الزعيم الصهيوني د. حاييم وايزمان، بل راح يجد الاعذار لفيصل في جهله اللغة الانكليزية وفي وقوعه في احابيل السياسة البريطانية، ولا يستوقفه الاتفاق ذاته ولا مخاطره[٦١]. وليس لهذا سوى مدلول واحد، وهو ان الخطر الصهيوني، حتى في العام ١٩١٨، لم يكن له في بال وطني فلسطيني كعوني عبدالهادي، الا حجم صغير، وذلك فيما كانت مشاغل العمل للانفصال عن الامبراطورية العثمانية واستنجاز الحلفاء تنفيذ وعدهم بالمساعدة على قيام الدولة العربية الواحدة، تستغرق كامل الاهتمام.

---

(١) ورد جزء من هذه الرسالة بعبارات قريبة من هذه في: د. خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ١٢؛ وذلك نقلاً عن: ايلي ليفي ابو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، القاهرة: [الناشر غير مذكور]، ١٩٣٤، ص ٩٩، وما بعدها (وقيل انها ليهودي فرنسي). اما النص الذي اقتبسناه، فمأخوذ من نص الرسالة كما ورد في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الاول، القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٣٧، عن:

Hyamson, Albert; *Palestine: The Rebirth of an Ancient People,* London; [N.P.], 1916.

(حيث ذكر انها ليهودي ايطالي).

(٢) **المصدر نفسه** .

(٣) **المصدر نفسه** .

(٤) انظر ما ذكر بشأن المحاولتين في: د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**. ص ١٢ ـ ١٤.

(٥) بهذا الصدد، انظر ما اورده: صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الاول، ١٨٦٢ ـ ١٩١٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٧، ص ١٣، وما بعدها.

(٦) انظر، بشأنها: **المصدر نفسه** ، ص ٦٠.

(٧) **المصدر نفسه** . جدول تقديرات، بدون رقم، ص ٤٢.

(٨) انظر: د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** . ص ١٠، ورد عن:

ESCO Foundation for Palestine, "Palestine; A Study of Jewish, Arab and British Politics ", New Haven: Yale University Press, 1947, Vol. 1, p. 463.

(٩) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** . ص ٣٢؛ ورد عن مجلة «**الجوانب**» (لبنان)، العدد ٣٥٦، آب (اغسطس) ١٨٦٨.

(١٠) **المصدر نفسه** .

(١١) لمزيد من التفاصيل عن النشاط المبكر لاحباء صهيون، انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٠١، وما بعدها.

(١٢) **المصدر نفسه** ، ص ٦٩.

(١٣) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٧٢.

(١٥) **المصدر نفسه** ، ص ٣٧؛ كذلك: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩؛ وقد ورد مقطع من مقالة آحاد هاعام بعنوان «تحذير آحاد هاعام» في: «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧؛ ومقطع آخر ورد بعنوان «آحاد هاعام في مقالة الحقيقة من فلسطين»، في: **المصدر نفسه** ، ص ٦٩.

(١٦) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٧) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(١٨) انظر التفاصيل في: **المصدر نفسه** ، ص ١١٠، وما بعدها.

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ١١١.

(٢٠) انظر ما ذكر بهذا الصدد، في: **المصدر نفسه** .

(٢١) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٢٢) **المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن جريدة **المؤيد** [مكان النشر غير مذكور]، ٥/١١/١٨٩١.

(٢٣) **المصدر نفسه** .

(٢٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٥.

(٢٦) التفاصيل عن مؤتمر بازل في: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤ ـ ١٥٨، انظر، خصوصاً، ص ١٥٥.

(٢٧) **المصدر نفسه** .

(٢٨) «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٥؛ وحول اتصالات هرتسل بالعثمانيين، انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤ ـ ١٦٦؛ وانظر كذلك: د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٢٩) انظر، بهذا الصدد، ما اورده: جريس، **مصدر سبق ذكره**، في غير موضع، خصوصاً ص ١١١.

(٣٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٨.

(٣١) **المصدر نفسه** .

(٣٢) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٩.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل عن تعثر تجارب الاستيطان الاولى، انظر ما اورده: جريس، **مصدر سبق ذكره**، في غير موضع، وخصوصاً ص ١٣٦ ـ ١٣٩.

(٣٤) انظر بهذا الصدد ما اورده: جريس، **مصدر سبق ذكره** ، في غير موضع، وخصوصاً ص ١٦٣ ـ ١٧٠.

(٣٥) انظر ما اورده بهذا الخصوص: **المصدر نفسه** ، ص ١٥٨ ـ ١٦٨.

(٣٦) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٧.

(٣٧) **المصدر نفسه** ، ص ٣٨.

(٣٨) **المصدر نفسه** ، ص ٣٤؛ عن: **المقطم** (القاهرة)، ٢٣/١٠/١٨٩٧.

(٣٩) **المصدر نفسه** .

(٤٠) **المصدر نفسه** .

(٤١) **المصدر نفسه** ، ص ٣٤؛ عن: **المقتطف** (القاهرة)، ١/٤/١٨٩٨.

(٤٢) **المصدر نفسه** .

(٤٣) **المصدر نفسه** ، ص ٣٥.

(٤٤) **المصدر نفسه** ، ص ٣٦.

(٤٥) **المصدر نفسه** .

(٤٦) بشأن هذه الهجرة، انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٩٥، وما بعدها.

(٤٧) انظر ما اورده: **المصدر نفسه** ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤٨) **المصدر نفسه** ؛ انظر كذلك: د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٩.

(٤٩) **المصدر نفسه** .

(٥٠) **المصدر نفسه** .

(٥١) عن انقلاب الاتحاديين وما تلاه، انظر: **المصدر نفسه** ، ص ٦٢، وما بعدها.

(٥٢) حول يهود الدونمه ودورهم المحكي عنه في الانقلاب، انظر: **المصدر نفسه** ، ص ٤٢، وما بعدها.

(٥٣) انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠٩.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: **المصدر نفسه** ، ص ٢١١.

(٥٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢١٠.

(٥٦) انظر ما اوردته بهذا الصدد: د.قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦؛ ولمزيد من التفاصيل عن موقف اليهود ودورهم المحكي عنه، انظر: **المصدر نفسه** ، ص ٤١ ـ ٥٥.

(٥٧) التفاصيل عن دور جريدة «الكرمل» في: د. خيرية قاسمية، «نجيب نصّار في جريدة ' الكرمل' (١٩٠١ ـ ١٩١٤)، أحد رواد مناهضة الصهيونية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ١٠١ ـ ١٢٣؛ كذلك: يوسف حداد، «مواقف جريدة ' الكرمل' من الصهيونية في العهد العثماني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥، ص ٩٢ ـ ١١٧.

(٥٨) انظر ما اوردته بهذا الصدد: د. خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية، ١٩١٣ ـ ١٩١٤»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ١٢٧ ـ ١٤٩.

(٥٩) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٦٦.

(٦٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٩، وما بعدها.

(٦١) لمعرفة رد فعله على اتفاق فيصل ـ وايزمان، انظر: د. خيرية قاسمية (اعداد)، **عوني عبدالهادي، اوراق خاصة** ، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٢٢، وما بعدها.

سياسة التحطيم النفسي الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين

عواد الاسطل

تشكل سياسة التحطيم النفسي، التي اتبعتها سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، مع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، بعداً هاماً، من أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية للتأثير في اتجاهاتهم السياسية، ليس فقط عن طريق ما يمكن ان يقود اليه هذا البعد من تأثير في أطرهم المرجعية، وروحهم المعنوية، وادراكهم السياسي، علاوة على تأثيره القسري في سلوكهم، بل، ايضاً، عن طريق ما يمكن ان يتضمنه من امكانات تساعد على انجاح الاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال، في بعديها الاقتصادي والسياسي *، كممهدة لهما احياناً، ومساندة لهما احياناً اخرى، ومستكملة لنواحي النقص فيهما من ناحية اخيرة، وذلك من اجل استكمال ضرب الاسس المساعدة في تبلور «موقف ثوري» بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرب الاساس المعنوي المساعد في التبلور «الكياني» الاستقلالي بينهم، وصولاً بهم الى حال من الانهيار الكلي والتخلي عن ارادة الصراع.

وفي استخدامها للاساليب النفسية في الصراع، فان سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، لم تنطلق من فراغ. فأمامها خبرة تعامل الحركة الصهيونية مع المجتمع العربي الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني، وخبرة الحكم الاسرائيلي العسكري لبقايا المجتمع الفلسطيني الذي ظل تحت السيطرة الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨، (ألغي العام ١٩٦٦)، وامامها، ايضاً، التقارير القائمة على المعالجة الاجتماعية، العلمية، لا سيما السلوكية منها، والتي وضعها مختلف علماء الاجتماع الاسرائيليين عن اوضاع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمواقفهم النفسية، اثر قيامهم بدراساتهم الميدانية لهذا المجتمع بعد الاحتلال الاسرائيلي[١].

سارت سياسة التحطيم النفسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في ثلاثة خطوط أساسية: إضعاف الثقة في ذاتهم القومية، وتفتيت وحدتهم الوطنية، وتبديل قناعاتهم

* يشير البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الاسرائيلية، في هذا المجال، الى عملية الخنق الاقتصادي، بينما يشير البعد السياسي إلى عملية الاحتواء السياسي.

وتشويه ادراكهم، وذلك باستخدام اساليب كل من الحرب النفسية والتسميم السياسي[٢].

اضعاف الثقة في الذات القومية

ليس اكثر تأثيراً في الخصم، في الصراعات العضوية، لدفعه إلى تبديل قناعاته، وتغيير اتجاهاته، من اضعاف ثقته بذاته القومية، خاصة بعد ان فقدت الفكرة التقليدية للحرب، في العصر الحديث، والتي تقوم على اعتبار ان هزيمة الجيوش، واحتلال البلاد، اشارة تنبئ بالاستسلام، جزءاً كبيراً من قيمتها[٣]. وعلى ذلك حاولت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، منذ أيام الاحتلال الاولى، اضعاف ثقة مواطني الضفة الغربية والقطاع بذاتهم القومية لايصالهم إلى درجة من اليأس والاستسلام للواقع، وقبول ما يفرض عليهم، بشأن مستقبلهم السياسي.

وبهذا الخصوص، يمكن تتبع السياسة الاسرائيلية في ثلاثة جوانب: فمن أجل ايصال مواطني الضفة والقطاع الى درجة من اليأس والاستسلام، اتبعت معهم سياسة «القبضة الحديدية والعقاب الجماعي». ومن اجل القضاء على أي امل، في حل يأتي محققاً لطموحاتهم القومية، عملت على محاربة م.ت.ف. (التعبير النظامي عنهم) لتجريدها من عوامل قوتها. ومن أجل امتصاص التوترات النفسية، التي قد تنشأ عما سبق، استخدمت سلاح الاشاعة.

أولاً: سياسة القبضة الحديدية والعقاب الجماعي

يشكل الارهاب العسكري، والقمع الجماعي، والضغط الاقتصادي، وهو ما تعنيه سياسة القبضة الحديدية والعقاب الجماعي، احدى الوسائل الهامة، المؤدية الى درجة من اليأس والاستسلام[٤]، وذلك لما يقود اليه هذا وذاك من حالة، من الخوف والذعر الدائمين، اللذين يبقيان المجتمع في وضع من «اللاتوازن الثابت»[٥] الناتج عن تمزيق النشاطات المادية للنظام الاجتماعي، ومن ثم حرمان هذا النظام من بلوغ اهدافه ذات القيمة الكبيرة، والتي تتمثل في الحفاظ على طريقة كاملة في الحياة، كما كانت من قبل (تطبيق سياسة القبضة الحديدية والعقاب الجماعي)[٦]؛ وهذا ما قد يؤدي الى خلق شعور عام في المجتمع بعدم القدرة على استخدام الوسائل المتاحة وتوجيهها لتحقيق اهداف النظام الاجتماعي، وبالتالي، شعور المجتمع بأن هناك قوى «اخرى» تسيره وتتحكم فيه، مما يوصل المجتمع، في النهاية، الى حالة مرضية تتمثل في الاغتراب بكافة مظاهره ابتداء بالهروب (المادي أو النفسي او الديني)، ومروراً بالتمرد غير الهادف، وانتهاء بالاستسلام، وهو الموقف العملي للمغترب، حيث يصل الى قمة العجز واليأس، والى القيام بتبرير الوضع الذي نشأ عنه شعوره بالاغتراب (وهو هنا الاحتلال)، وإلى اللجوء لاستعمال منطق الأمر الواقع، وقبول ما يفرض عليه هذا الواقع[٧].

حاولت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري ان توصل مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة الى الحالة السابقة بتطبيق سياسة «القبضة الحديدية والعقاب الجماعي» عليهم، في الاوقات التي تنفجر فيها أعمال المقاومة المدنية والمسلحة للاحتلال، أو عند ظهور احتمالات وقوعها[٨]. وتتمثل هذه السياسة في ناحيتين: الأولى، انزال العقاب القاسي والسريع والتهديد على كل من اشترك (أو سيشترك) في هذه الاعمال، وعلى كل من ساعده أو تستر عليه، أو قام بتحريضه؛ أما الناحية الاخرى، فتتمثل في حجب الامتيازات والتسهيلات الممنوحة

للمواطنين، مثل حرية السفر والتنقل، وحرية ابداء الرأي، والحرية الشخصية، عن سكان المناطق التي تتفجر فيها اعمال المقاومة. كل ذلك من أجل ابقاء المواطنين في الضفة الغربية والقطاع، في حالة مفاضلة دائمة، بين المخاطر التي تحل بهم، بعد حدوث أي عمل من اعمال المقاومة للاحتلال، وبين المكاسب الناجمة عن الهدوء والقبول بالوضع. ومن أمثلة اساليب واجراءات هذه السياسة[٩]:

١ ـ التهديد باستخدام القوة، والتلويح بها، ابتداء باطلاق التصريحات، وتسيير الدوريات العسكرية المكثفة، عند حدوث أي احتمال بوقوع اعمال مقاومة، وعند وقوعها، وانتهاء بالحرص على التواجد العسكري السريع والمكثف بعد وقوع أي منها في مكان الحادث، مهما صغر، وذلك للتذكير، دوماً، بقوة الاحتلال.

٢ ـ اتباع أساليب الاعتقال بكافة انواعها واشكالها: الجماعي منها (باعتقال عائلات بأكملها أتهم افراد فيها بالاشتراك في اعمال مقاومة، ونقلها الى معسكرات اعتقال جماعية)؛ والشامل (باعتقال معظم من يتواجد ويقطن في مكان أي حادث للمقاومة)؛ والوقائي (باعتقال المحتمل ان يقوموا، او قاموا، باعمال مقاومة)؛ والاداري (باعتقال افراد بدون تقديم إلى المحاكمة لعدم توافر الادلة، ولفترات متجددة). وعموماً، فان هذه الاشكال الاعتقالية ترافقها عمليات تعذيب نفسي وجسدي، قد تؤدي، أحياناً، الى الوفاة، اضافة الى احداثها حالة من الارتباك الاقتصادي، خصوصاً للعائلات التي يكون المعتقل فيها المعيل الاساسي، او الوحيد.

٣ ـ فرض احكام جائرة على من يثبت انه اشترك، أو سيشترك، في اعمال مقاومة للاحتلال، وعلى كل من ساعد او تستر او حرض عليها، وتنظيم المعتقلات لتكون اداة للاخضاع وتصميمها بما يتلاءم والقتل الجماعي للانسان، جسدياً ومعنوياً، وتضييق سبل العيش على من يفرج عنه، بعد قضاء فترة محكوميته، وأحياناً يصار الى ابعاده الى خارج البلاد نهائياً.

٤ ـ نسف وهدم بيوت الاشخاص الذين قاموا بعمليات مقاومة مسلحة ضد الاحتلال، فور اعتقالهم او استشهادهم (أو حتى اختفائهم احياناً)، وتمتد عملية الهدم، احياناً، لتصل البيوت المجاورة لمكان الحادث وبيوت من يساعد الفدائيين، فيما يعرف بسياسة «عقاب الجوار».

٥ ـ فرض الاقامة الجبرية على بعض الاشخاص (وغالباً ما يكونون من القيادات العمالية والثقافية) في بيوتهم أو احيائهم، واستدعائهم المتكرر الى مراكز الشرطة للتحقيق ولاثبات وجودهم، وتضييق سبل العيش عليهم.

٦ ـ قمع وتفريق التظاهرات بالقوة، التي تصل الى حد اطلاق النار، مما يتسبب في استشهاد وجرح بعض المتظاهرين، وتوقيع عقوبات على المشتركين في التظاهرات تتراوح بين الغرامة المالية والسجن، وتضييق سبل العيش على عائلاتهم، وتوجيه الاهانات إلى المواطنين بعد تفريق التظاهرات، واغلاق المدارس والجامعات.

٧ ـ تحطيم الاضرابات، وخاصة التجارية، بالقوة، كنقل التجار من منازلهم وارغامهم على فتح محالهم، اضافة الى توقيع عقوبات عليهم تتراوح بين الغرامة المالية واغلاق المحل لمدة من الزمن.

٨ ـ فرض حظر التجول بعد وقوع اعمال مقاومة للاحتلال. وقد يمتد حظر التجول، في بعض الحالات، الى ايام عدة، وعادة ما ترافق ذلك عمليات تفتيش لا انسانية للبيوت، وتجميع الرجال (من ١٦ ـ ٥٠ سنة) في الاماكن العامة للتشخيص، واطلاق النار على من يخالف ذلك.

٩ ـ احكام عمليات الحصار الاقتصادي على المناطق التي تنفجر فيها اعمال مقاومة، مثل منع مواطنيها من السفر الى الخارج، او منعهم من التنقل بين مناطق الضفة والقطاع، أو الذهاب للعمل في اسرائيل.

١٠ ـ تسليح المستوطنين اليهود في المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية والقطاع، وتشجيعهم على القيام باعمال ارهاب ضد السكان، مثل الاشتراك في قمع التظاهرات، او الشروع في عمليات قتل للقيادات الوطنية (كما حدث لكل من رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله، كريم خلف، ورئيس بلدية طولكرم، ابراهيم الطويل، في حزيران ـ يونيو ١٩٨٠)، أو حتى استباحة بعض المدن والاحياء(١٠).

ثانياً: محاربة م.ت.ف. وتجريدها من عوامل قوتها الاساسية

منذ ان تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية من ان تكون الشكل المنظم (الوحيد)، المعبر عن الطموحات الفلسطينية بعد حرب العام ١٩٦٧(١١) وسيطرت على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد شكلت السياسة الاسرائيلية تجاه م.ت.ف.، والقائمة على اساس عدم الاعتراف بها، وضربها للقضاء عليها ان امكن، او على الاقل (وهذا هو الممكن والهام) تجريدها من عوامل قوتها الاساسية * ، أحد ابعاد السياسة الاسرائيلية الهادفة الى اضعاف ثقة مواطني الضفة الغربية والقطاع بذاتهم القومية، وذلك انطلاقاً من ان اضعاف قدرة المنظمة على التأثير في مجريات الصراع الاسرائيلي وفي مجريات الحركة السياسية في الارض المحتلة، بحيث يمكن ان يؤدي ذلك الى اظهارها وكأنها عاجزة عن تحقيق الاهداف التي انطلقت لتحقيقها، والتي ليس اقلها سوى تخليصهم من الاحتلال الاسرائيلي.

اضافة الى عدم اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبأي دور لها في حل المشكلة الفلسطينية (مدعومة في ذلك بالمساندة الدبلوماسية والمادية الاميركية)، والذي ما يزال يشكل أحد ثوابت السياسة الاسرائيلية، سارت المحاولات الاسرائيلية لضرب وتجريد م.ت.ف. من عوامل قوتها الاساسية على ثلاثة خطوط: أولها القضاء على المؤسسات القتالية، أي البؤر الثورية لفصائل م.ت.ف. داخل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وثانيها تحطيم البنية الاساسية للمنظمة حيث اماكن تواجدها خارج الارض المحتلة؛ وآخرها عدم التراجع امام أي مطلب من مطالب المنظمة:

١ ـ القضاء على البؤر الثورية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة: كان جل ما تخشاه سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري هو ان تتمكن حركة المقاومة الفلسطينية من انشاء بؤر ثورية لها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة(١٢)، يمكن ان تتطور بمرور الزمن الى الحد الذي

* يكاد الباحث يصل الى اعتقاد بان كافة اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ضمنها اسرائيل، لا ترغب في زوال منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً، بل ابقائها ضمن حدود معينة تسمح بتمرير مخططات أي من هذه الاطراف.

يخدم متطلبات حرب التحرير الشعبية، التي انتهجتها المقاومة كوسيلة في تعاملها مع اسرائيل مما يؤثر في الحركة السياسية في الضفة والقطاع. ونظراً لتمركز مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية، أساساً، خارج الارض المحتلة، فقد سارت التكتيكات الاسرائيلية، في هذا المجال، في اسلوبين يكمل كل منهما الآخر: التحصن، والمطاردة.

في اطار سياسة التحصن، عملت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، وبقدر الامكان، على منع دخول الدوريات الفدائية الى الضفة الغربية وقطاع غزة، لمنع تكوين بؤر ثورية او التنسيق مع القائم منها (او القيام بعمليات فدائية). ولذلك عملت على اقامة جدار أمن على طول الجبهة الشرقية، طوال تمركز الجسم الاساسي لحركة المقاومة الفلسطينية في الاردن[١٣]. وعند اشتداد العمل الفدائي في قطاع غزة، أقامت جدار امن على حدوده مع سيناء ونقاط مراقبة على شاطئ البحر، وعلى الممرات الى الضفة الغربية[١٤]. وبعد انتقال الجسم الاساسي لحركة المقاومة الفلسطينية الى لبنان، عملت على اقامة شريط أمن حدودي، في الجنوب اللبناني، تسيطر عليه قوات سعد حداد[١٥] (انطوان لحد حالياً).

اما في اطار سياسة المطاردة، فقد مارس الجيش الاسرائيلي نشاطاً مكثفاً للقضاء على البؤر الثورية التي اقيمت في قطاع غزة والضفة الغربية، مستخدماً جهاز قمع على مستوى عال من الكفاءة والتدريب على حرب العصابات وجمع المعلومات. وقد ادى هذا (اضافة الى نتائج سياسة القبضة الحديدية) الى احتضار العمل الفدائي في الضفة الغربية وتراجعه الى ما وراء نهر الأردن في بدايات العام ١٩٦٨[١٦]، والى انحسار العمل الفدائي في قطاع غزة، في أوائل العام ١٩٧٢[١٧].

٢ ـ **ضرب وتحطيم البنية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**: شكل ضرب وتحطيم البنية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبصفة خاصة مؤسساتها القتالية وقياداتها الفاعلة، احد الاهتمامات الرئيسة للاستراتيجية الاسرائيلية عموماً، وذلك للحد من دور المنظمة في مجريات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تمثلت الجهود الاسرائيلية بخصوص ذلك بالعمل على ناحيتين: الضرب المباشر؛ والضغط على الحكومات العربية (والقوى اللاعروبية فيها)، والتي تعمل المقاومة الفلسطينية على ارضها، كي تحتوي العمل الفدائي الفلسطيني.

في الناحية الاولى، اتبعت اسرائيل اساليب ثلاثة للقضاء على المؤسسات القتالية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها الفاعلة: الضرب المباشر من الارض، والغارات الجوية (عمل انتقامي يومي)، وجمع هذين النوعين في عمليات كبيرة ومتوسطة[١٨]. ومن الملاحظ ان اسرائيل اعتمدت على اي من هذه الاساليب الثلاثة، بالقدر الذي يحقق لها اكبر الانجازات واقل الخسائر؛ وعلى ذلك اعتمدت، اساساً، على الاسلوبين الاولين، وبصفة خاصة اسلوب الغارات الجوية لتقدمها في هذا المجال، ولم تلجأ الى الاسلوب الثالث الا في حالات محدودة، رأت فيها امكان تحقيق انجازات اكبر[١٩].

ومن الناحية الاخرى، عملت اسرائيل على اثارة التناقض «الكامن» بين المقاومة الفلسطينية وبين الانظمة العربية، والذي ظهر بظهور المقاومة لتخطيها منطق الانظمة العربية القابل بمبدأ الاستقرار النسبي للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٠]، وذلك عن طريق تحميل الانظمة العربية التي ينطلق من على ارضها العمل الفدائي، مسؤولية ذلك العمل، ومن ثم

توجه ضرباتها الانتقامية الى تلك الانظمة(٢١). ويؤرخ البعض لمعركة الكرامة بانها كانت نقطة تحول اسرائيل نحو الضغط العسكري على الحكومات العربية التي تعمل المقاومة من على ارضها، كي تحتوي العمل الفدائي بنفسها، بدلاً من ان تقوم بعملية «جراحية» ناجحة ضد العمل الفدائي المتزايد(٢٢). ومما ساعد على ذلك بروز ظاهرة «ازدواجية السلطة» (في الاردن حتى العام ١٩٧٠، ولبنان حتى العام ١٩٨٢)، والتي نجمت عن اضطرار المقاومة الى تكريس جزء من قواتها لحماية امنها في المنطقة العربية التي تعمل منها. وهنا ترافق الضغط الاسرائيلي العسكري مع الفكر القطري والرغبة في التخلص من ظاهرة ازدواجية السلطة، مما دفع الحكومات العربية (الاردن، ولبنان، وسوريا الى حد ما) الى الوقوف في وجه حركة المقاومة الفلسطينية، وحريتها في العمل ضد اسرائيل(٢٣).

٣ ـ عدم التراجع ازاء أي مطلب من مطالب منظمة التحرير الفلسطينية: سيراً على سياسة حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من أي مصدر من مصادر القوة او التأثير، حرصت اسرائيل على عدم التراجع ازاء أي مطلب من مطالبها، ليس فقط لعدم احتمال اسرائيل (المجتمع الاسرائيلي)، من الناحية النفسية، لأي تراجع او هزيمة نسبية مهما كان حجمها المادي(٢٤)، ولكن، ايضاً، لان تلبية مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، مهما كانت ضئيلة، يعطيها زخماً شعبياً ويؤكد مسؤوليتها القيادية.

وتبرز فلسفة اللاتراجع الاسرائيلية هذه، ليس فقط من خلال عدم الاعتراف بالمنظمة، بل وايضاً، وهذا هو الاهم، من خلال موقفها من العمليات كافة التي قام بها فدائيو فصائل المنظمة واحتجزوا خلالها رهائن مطالبين باستبدالها بأسرى فلسطينيين في السجون الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، وقفت اسرائيل موقفاً صلباً وأصرت على عدم الاستجابة لذلك، مهما كانت الخسائر، سواء أكانت هذه العمليات خارج اسرائيل واحتجزت خلالها رهائن اسرائيلية او غير اسرائيلية (خطف الطائرات ابتداء من العام ١٩٧٠ ـ عملية ميونخ ١٩٧٢(٢٥)) أو كانت من العمليات التي نفذت داخل اسرائيل منذ العام ١٩٧٤، حيث حرصت اسرائيل على اقتحام المكان الذي تتواجد فيه الرهائن مهما كانت الخسائر(٢٦).

ثالثاً: سلاح الشائعات

نظراً لما يمكن ان ينتج من توترات نفسية ـ انفعالية بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لفرض سياسة «القبضة الحديدية والعقاب الجماعي» عليهم، ولاتباع اسرائيل سياسة تجاه م.ت.ف. تقضي بحرمانها من عوامل قوتها الاساسية، وللوضع الاحتلالي ذاته (وللاداء العربي عموماً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي)، استخدمت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، سلاح الشائعات، وشجعت على ظهوره، لما يمكن ان يؤدي اليه من اهتزاز للثقة بالنفس وتدمير للروح المعنوية، وتغيير للاتجاهات العدائية، لما للشائعات من قدرة على تهدئة «التوترات الانفعالية القائمة باتاحتها افراغاً لفظياً يحقق التفريج(٢٧)»، ولما يمكن ان تقوم به من تفسير لمظاهر التوتر العاطفي التي يحسها الافراد، والتخفيف عن هذه المظاهر(٢٨) التي قد تنتج عن الحيرة العقلية والقلق الشخصي بخصوص المستقبل.

وتوصف الشائعة بانها من اكثر اسلحة الحرب النفسية فاعلية وتأثيراً، لانها لا تخاطب، في العادة، عقولاً واعية، حيث ان مثل هذه العقول يكون لديها مَلَكَة ناقدة وفاحصة، مما يجعل الاشاعة تتحطم امام صخرة التأمل والمناقشة، بل انها توجه سمومها الى الناس وهم في

وضعهم الجماهيري غير الواعي[٢٩]. وعلى الرغم من صعوبة العثور على تعريف جامع ـ مانع للشائعة، الا ان هناك اتفاقاً على ان ظهورها يستلزم توافر شرطين: اولهما واقعة معينة ذات اهمية خاصة، سواء بالنسبة للفرد او المجتمع؛ وثانيهما ضآلة وغيض الاخبار بشأن تلك الواقعة[٣٠]. ومن هنا تعتبر مناطق الحروب والاحتلال، ومن بينها الضفة الغربية وقطاع غزة، من اكثر البيئات ملاءمة لظهور وازدهار الشائعة. وعلى الرغم من ان مصدر الشائعات، في معظم الاحيان، ذو منشأ محلي[٣١]، الا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تستغل بعضها، كما توحي بشائعات أخرى، بغية الحط من الروح المعنوية، في جانب، واحداث التفاعلات السلبية لظاهرة التوتر النفسي والانفعالي، في جانب آخر. ويمكن القول ان الشائعات، بمختلف انواعها[٣٢]، ظهرت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحيث ان هذه الدراسة غير معنية بالتعمق في هذا الموضوع، فانها ستقتصر على ذكر بعض الامثلة لمختلف انواع الشائعات.

١ ـ **الشائعات المروعة (شائعات الخوف)**: ويدور معظم هذا النوع من الشائعات، على عمليات الارهاب الاسرائيلي وقدرة جهاز الاستخبارات الاسرائيلي على معرفة كل صغيرة وكبيرة، وقدرة اسرائيل على تأديب أي طرف عربي. وبالرغم من وجود بعض الحقائق في مثل هذه المواضيع، الا ان تناقلها، وبصورة مضخمة احياناً، يؤدي الى آثار سلبية على معنويات المواطنين.

٢ ـ **الشائعات الحالمة (شائعات الاماني)**: وهذه الشائعات تبرز كتعويض نفسي في لحظات الضياع والتوتر والقلق، ومن ابرز هذه الشائعات «شائعة القبور الطائرة» التي ظهرت في قطاع غزة، بعد عمليات الجيش الاسرائيلي المكثفة لتصفية البؤر الثورية في القطاع. وقد ظهرت هذه الشائعة في أواخر تموز (يوليو) ١٩٧٢، ومفادها ان قبور اربعة شهداء من المقاومة، كانوا استشهدوا قبل عام، اخذت تتحرك. وتناقلت الاخبار ان البعض رأى صخرة احد القبور تصعد الى ارتفاع عشرة امتار، والبعض الآخر رأى حجارة القبور وهي تطير حول الشمس ثم تعود عند الاصيل وتسد القبر[٣٣].

٣ ـ **الشائعات داقة الاسافين**: وهي الشائعات المعبرة عن الكراهية والعداء وعدم الثقة بين افراد المجتمع وفئاته، ولهذا تفوق نتائجها نتائج النوعين السابقين[٣٤]. ومن امثلة هذه الشائعات التي تم تداولها:

☐ هروب احمد الشقيري من الضفة الغربية، بعد سقوطها، متخفياً في زي امرأة.

☐ اتفاق جمال عبدالناصر مع الملك حسين على ضرب الفدائيين في الأردن.

☐ ان افراد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، العاملين في الارض المحتلة، ماركسيين لا يؤمنون بالقيم ولا بالاخلاق والعادات العربية.

☐ ان افراد حركة المقاومة الفلسطينية في القطاع يقومون بقتل العرب، وتفجير القنابل في الاماكن العامة المأهولة بالسكان[٣٥].

☐ اتهام طوائف معينة بالتعاون مع الاحتلال وممالأته، مثل التجار واصحاب السيارات وبعض القبائل البدوية[٣٦].

تفتيت الوحدة الوطنية

عملت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، كضمان لسيطرتها على مواطني الضفة

الغربية وقطاع غزة، على زعزعة ثقتهم ببعضهم البعض. ولجأت في ذلك الى مختلف وسائل الحرب النفسية، متبعة اساليب ثلاثة: نسف الروابط العائلية، وزرع الشكوك بين المواطنين، وخلق الانقسامات في صفوف المواطنين. ومما ساعدها في ذلك، وجود اعداد كبيرة من المواطنين يعملون في اجهـزة الادارة المحلية (تعليم، صحة، زراعة، الخ)، وفي مشاريعها المختلفة، بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من الذين ينتقلون، يومياً، للعمل في اسرائيل.

أولاً: نسف الروابط العائلية

يتميـز مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة، بوصفه امتداداً للمجتمع الفلسطيني قبل النكبـة (العـام ١٩٤٨)، وبكـونه جزءاً من المجتمع العربي، بخاصة، والشرقي، بعامة، باحتلال العائلة مكانة هامة في حياته. اذ تلعب العائلة دوراً هاماً ورئيساً في عملية الضبط الاجتماعي.

فبالرغم من التغييرات التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء النكبة، الا ان شكل الهجرة الجماعية التي تأثر بها من هاجر، ومن لم يهاجر، سمحت للاسرة بان تكون هي المظهر الوحيد المتبقي للتـرابـط الاجتمـاعي، بعدما ادت الى فقدان دور بعض المؤسسات الاجتماعية، كالعشيرة والقرية والمدينة في الترابط الاجتماعي[٣٧] الى حد ما.

ولعل هذه الحقيقة تعود الى احدى السمات الهامة للتنظيم الاجتماعي العربي، والمتمثلة في عدم وجود جمعيات مختصة بحماية الناس والاهتمام بهم اذا دعت الحاجة وقت الازمات. ولذلك بقيت العائلة تقوم بهذا الدور[٣٨]. ومن ثم، فرغم التشتت (الهجرة) الذي ادى الى تفتيت معـظم الجمـاعات الطبيعية، الا انه لم يضع حداً للتضامن العائلي، ومن ثم ظلت للروابط العائلية اهمية خاصة، بوصفها جزءاً من الهوية الثقافية للفلسطينيين.

انـطلاقـاً من هذه الاهمية للعائلة والروابط العائلية، وفي اطار سياستها الهادفة الى «التـدمير النفسي والقومي للانسان الفلسطيني والجيل الناشئ خاصة... (لجأت سلطات الاحتلال) الى تشجيع الشباب على العمل (في اسرائيل) حيث الاغراءات المالية... (والى) فتح مجالات الضياع والانحراف الجنسي، والادمان على المخدرات...»[٣٩]. واذا اضفنا الى ذلك ما دفـع اليـه الركود الاقتصادي الاسرائيلي، من هجرة اقتصادية للعمالة الى الدول العربية (بعد حرب تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٣)، وان مجال العمل في اسرائيل، أو داخل الضفة والقطاع، لا يستوعب الفئات المثقفة والمتعلمة، ولذلك تضطر للهجرة الاقتصادية الى الدول العربية والخارج، فان اهم ما أثر في الروابط العائلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يرجع الى العمل في اسرائيل، بصفة خاصة، والهجرة الاقتصادية، بصفة عامة، والى تشجيع سلطات الاحتلال لفتح مجالات الضياع والانحراف واللهو.

(أ) العمل في اسرائيل والهجرة الاقتصادية

يؤدي العمل في اسرائيل، والهجرة الاقتصادية للخارج، الى التأثير في الدور الذي تقوم به العائلة في عملية الضبط الاجتماعي.

فالعمل في اسرائيل ترتب عليه بروز ظاهرتين في الحياة العائلية. الظاهرة الاولى وتنبع من تغيب رب العائلة عن عائلته في اثناء عمله في اسرائيل (يصل يوم العمل في اسرائيل الى حوالى عشر ساعات: ساعة ذهاب واخرى اياب، وثمان ساعات عمل)، مما يقلل من اشرافه على عائلتـه الى ابعد الحدود. وتزداد حدة هذه المسألة لدى العامل الذي يبيت في مكان عمله ولا

يرجع الى اسرته الا في العطلة الاسبوعية. وهذا يؤدي الى تغيير في العلاقات داخل العائلة(٤٠). ولعل الظاهرة الثانية للعمل في اسرائيل تفوق، في آثارها السلبية على الحياة العائلية، آثار الظاهرة الاولى، حيث ان العمل في اسرائيل اجتذب صغار السن والمراهقين، من هم في سن الدراسة(٤١). واضافة الى تأثير ذلك في استكمال الدراسة، فانه يؤدي الى ظاهرة الاستقلال الاقتصادي المبكر وغير الطبيعي لهؤلاء، مما يقلص من دور العائلة في الاشراف عليهم الى ابعد الحدود، وبالتالي حدوث تآكل في نظام السلطة (العائلية) وانحلال بعض الضوابط الاجتماعية التقليدية (الهامة في هذا المجال)، وانهيار نظام العائلة(٤٢).

اما بالنسبة الى اثار الهجرة الاقتصادية للعمل، للذين أضيروا من الركود الاقتصادي في اسرائيل بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، (وخاصة من الضفة الغربية الى الاردن وبلدان النفط)، وللمتعلمين الذين لا يجدون فرص عمل لهم داخل الارض المحتلة، فان ذلك يقلل أيضاً، من اشراف هؤلاء واولئك على عائلاتهم، مما يؤدي الى التأثير في الروابط العائلية(٤٣).

(ب) تشجيع الاحتلال (والوضع الاحتلالي)
على فتح مجالات الضياع والانحراف واللهو

في مجتمع شرقي متدين، فان وجود مجالات للضياع والانحراف ووسائل اللهو يؤدي، بلا شك، الى انهيار الروابط العائلية. وبهذا الخصوص، فقد ساعد الوضع الاحتلالي، سواء بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة، على فتح هذه المجالات. فمن الناحية الاولى، قام الاحتلال، ومنذ فترة مبكرة، بتحدي التقاليد العربية والمفاهيم الاسلامية واصول حسن التصرف واللياقة في تصرفات الاسرائيليين من ذكور واناث، في الاحياء العربية والاماكن المقدسة دون رادع. وتولت السلطات الاسرائيلية حماية هذا السلوك حماية فاضحة بقصد تحدي العرب واضعاف روحهم المعنوية(٤٤). كما شجعت على ممارسة الجنس في اكشاك الحدائق العامة، وقامت بنشر وتعاطي المخدرات(٤٥). اما من الناحية الاخرى، فان الاحتكاك بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، ترتب عليه قيام بعض العرب بادخال بعض الممارسات الغريبة وغير المرغوبة من الشارع اليهودي(٤٦). كما يمكن اعتبار ان السياسة الاسرائيلية الانعاشية صبّت في اطار التقليل من الروابط العائلية؛ فادخال التلفزيون، مثلاً، ادى الى الحد من وجود «الديوان» كمؤسسة اجتماعية تضم حكماء وعقلاء المجتمع، وتفصل في الخصومات التي تقع بين الافراد، اضافة الى ان الارتفاع المتتالي في المستوى المعيشي وظاهرة ارتفاع الاسعار أدت الى ارهاق المواطنين في سعيهم الدائم للحفاظ على المستوى الاستهلاكي الذي وصلوا اليه، مما يقلل من الزيارات العائلية، وبالتالي الروابط العائلية.

ثانياً: زرع الشكوك بين المواطنين

اتبعت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري وسائل متعددة في هذا الجانب، تطبيقاً للفرضية القائلة بان عملية زرع الشكوك بين المواطنين تؤدي، في النهاية، الى فقدان ثقتهم ببعضهم البعض، مما يسهل من عملية التحكم والسيطرة الاسرائيلية. ومن هذه المسائل:

(أ) ارسال الدوريات العسكرية لزيارة احدى العائلات، في اوقات المساء، والمكوث وقتاً يكفي لشرب القهوة، ومشاهدة بعض برامج التلفزيون، ثم مغادرة المنزل بطريقة تلفت نظر الجيران. بعد ذلك يصبح جميع الجيران في شك بالنسبة الى العائلة التي زارها العسكريون

الاسرائيليون[٤٧].

(ب) الادعاء بان بعض الاشخاص ـ وخاصة الوجهاء ـ متفاهم مع الاحتلال، وبان العلاقات بينه وبين الاحتلال حسنة، ويعارض افكار المقاومة المدنية والمسلحة[٤٨].

(ج) الافراج عن بعض المعتقلين قبل انتهاء فترة محكوميتهم بفترة، بقرار من الحاكم العسكري، مع الاعلان ان هذا المعتقل اعرب، في اثناء محاكمته (والتحقيق معه) وبعدها، عن ندمه لانضمامه الى العمل الفدائي ودعوته لسلام حقيقي بين العرب واسرائيل[٤٩].

(د) الاستدعاء المتكرر لبعض الاشخاص الى مراكز الشرطة للتحقيق، مما يثير الشبهة حولهم، بأن لهم مصلحة في ذلك.

(هـ) ايهام الاشخاص، في اثناء المقابلات التي يجريها رجال المخابرات الاسرائيلية معهم، وفي اثناء التحقيق مع المعتقلين، بانهم يعرفون كل صغيرة وكبيرة عنهم، من اقاربهم وزملائهم ومعارفهم، حيث ان هؤلاء واولئك يشتغلون معهم. واحياناً ما يصل الامر الى ايهام هؤلاء بان قادة في منظمات المقاومة في الخارج مرتبطون بالمخابرات الاسرائيلية.

(و) اعتقال بعض الاشخاص، وترك آخرين، في ذات القضية. وعادة ما تكون هذه القضية من القضايا غير الهامة بالنسبة الى امن الاحتلال، مثل الاشتراك في التظاهرات، مما يولد قناعة لدى الذين اعتقلوا بوجود شبهات حول زملائهم غير المعتقلين، او ما يحدث احياناً من اختلاف مدة الحكم على اشخاص من ذات القضية، بحيث يأخذ الشخص الاقل ادانة حكماً اكثر من الاكثر ادانة[٥٠].

(ز) دس العملاء بين المعتقلين، وتسريب كثير من الانباء عنهم في كثير من الاحيان، وذلك للامعان في تحطيم وحدتهم[٥١] او لتوضيح ان العمل الفدائي يحوي الكثير من العملاء الذين يجندون في صفوفه.

ثالثاً: خلق الانقسامات بين المواطنين

ان سياسة «فرق تسد» هي احدى اهم السياسات التقليدية التي تلجأ اليها أية سلطة احتلالية لتحقيق اهدافها في السيطرة والتحكم، عن طريق ضرب المستعمَرين بعضهم ببعض. ولقد اتبعت سلطات الحكم الاسرائيلي هذه السياسة، مستفيدة من اوضاع المجتمع العربي وعاداته القديمة، مثل عادات الاخذ بالثأر، وقضايا الشرف والعرض، والنعرات القبلية، وقضايا الخلاف على الارض ونظام الارث، ومستفيدة، ايضاً، من ادبيات من سبقوهم في هذا المجال، والتي تشير الى ان المجتمعات المستعمرة تكون بؤرة صالحة لنمو الخلافات والمشاكل والفتن بين افرادها لاتفه الاسباب[٥٢].

وفي هذا الخصوص، ينبغي التمييز بين نوعين من الفتن والمشكلات التي ظهرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لعبت سلطات الاحتلال دوراً فيها. النوع الاول، الفتن والمشاكل التي تأخذ طابعاً شخصياً أو عائلياً، وهذه يكون دور الاحتلال فيها غير مباشر الى حد ما؛ والنوع الثاني، وهو الفتن والمشاكل السياسية، وهذه يكون دور الاحتلال فيها مباشراً، وغير مباشر:

(أ) الفتن والمشاكل الشخصية والعائلية

يخدم هذا النوع من الفتن والمشاكل، سلطات الاحتلال الاسرائيلي بكونه يلهي الناس ببعضهم، ويعمل على تحويل اتجاهاتهم العدائية لها الى اتجاهات عدائية فيما بينهم. وقد لعب

الاحتلال دوراً هاماً في اثارة هذا النوع من المشاكل، بعد ان كانت خمدت بعد الاحتلال لفترة من الزمن (نتيجة للصدمة)[٥٣]. ويأتي دور الاحتلال غير المباشر في اثارة هذه الفتن والمشاكل عن طريق عملائه وجواسيسه المعروفين وغير المعروفين، نتيجة لما يمتلكونه من مصادر قوة، تتمثل في الحماية الاسرائيلية لهم (فالشرطة تتحكم فيها سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، بالرغم من أن كل افرادها ما عدا القيادة، عرب)، ولمن يرغبون في بسط حمايتهم عليه، مما يشجع بعض الافراد على اثارة المشاكل بدون رادع. كذلك يلعب الاحتلال دوراً غير مباشر في اثارة هذا النوع من الفتن والمشاكل عن طريق ما يخلقه من اوضاع سيئة تمس حياة المواطنين كافة، وبما يؤدي الى توترات نفسية، تجد متنفساً لها في التشاجر لاتفه الاسباب[٥٤].

(ب) الفتن والمشاكل السياسية

اذا كان تفاقم المشاكل والفتن العائلية والشخصية يخدم في تخفيف الاتجاهات العدائية للاحتلال، بتحويلها الى اتجاهات عدائية بين المواطنين، فان الفتن والمشاكل السياسية تؤدي للاحتلال خدمة اكبر، حيث انها تؤدي الى تفريغ الاتجاهات العدائية له (المنظمة أو التي في سبيلها الى التنظيم) في أطر الصراع الايديولوجي، بين التيارات السياسية السائدة في الضفة والقطاع.

وقد ساهم الاحتلال بدور مباشر، وغير مباشر، في اثارة هذه الفتن والمشاكل. ومن المساعي التي قامت بها سلطات الحكم الاسرائيلي لاثارة هذا النوع من الفتن والمشاكل، بطريقة غير مباشرة، تعاملها مع المواطنين العرب من خلال وسطاء منهم، مما يؤدي الى انقسامات في صفوفهم عن طريق اشعارهم، بشكل غير مباشر، بان هؤلاء الوسطاء يستغلونهم لمصالحهم الذاتية[٥٥]. ومنها كذلك السياسة «الليبرالية» التي تسمح للمواطنين العرب بالتعبير عن آرائهم واصدار الصحف، مما يساعد على ظهور الانقسامات بين التيارات السياسية[٥٦] ويزيد من استفحالها.

اما مساعي سلطات الاحتلال المباشرة لخلق الانقسامات السياسية، فتمثلت في اسلوبين: الاول، تشجيعها، دوماً، على ظهور قيادات محلية متباينة في الرأي؛ والثاني، تسريب الانباء المغرضة الى وسائل الاعلام.

بالنسبة إلى الاسلوب الاول، رعت سلطات الاحتلال، في بداية الاحتلال، القيادات المحلية التقليدية (رؤساء البلديات والغرف التجارية)، ثم شجعت على ظهور قيادات «شابة» جديدة الى جانبها (مجموعة محمد أبو شلباية)[٥٧]. ولكن بعد اضمحلال قوة وتأثير هذين النوعين من القيادات، والذي ظهر بوضوح بعد الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦ في الضفة الغربية، عملت سلطات الاحتلال على خلق «روابط القرى»، كقيادات محلية مضادة للمجالس البلدية المنتخبة[٥٨] في الضفة الغربية، وعملت على دمج القيادة التقليدية والقيادة «الشابة» في قطاع غزة في وجه تبلور قيادة اخرى «وطنية» (منير الريس وابراهيم ابو ستة وغيرهما)، وذلك باعادة تعيين رشاد الشوا رئيساً لبلدية غزة (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٧٥)، وتعيين مجلس بلدي الى جانبه يضم الشيخ هاشم الخزندار (ممثل القيادة الشابة)[٥٩]. الا ان سلطات الاحتلال ما لبثت ان تخلت عن هذا الدمج للقيادة المحلية في القطاع، فشجعت على فصل الخزندار عن الشوا، معلقة على الاول آمال القبول بالحكم الذاتي (الذي اقترح في

اتفاقيتي كامب ديفيد)، بعد ان رفضه الاخير[٦٠].

وبالنسبة إلى الاسلوب الثاني، عمدت سلطات الاحتلال الى استغلال الاحداث الاقليمية والمحلية لتشجيع الانقسامات السياسية بين المواطنين. ففي محاولة منها لاستغلال احداث الحرب الاهلية اللبنانية، ونقلها الى الضفة الغربية، روّجت وسائل الاعلام الاسرائيلية انباء مفادها ان المسيحيين في الضفة، وخاصة في منطقة بيت لحم، يرغبون في اقامة وضع خاص لهم؛ الا ان هذه المحاولة سرعان ما ووجهت برفض قاطع، عندما صدر بيان ينفي ذلك عن مجالس بلديات منطقة بيت لحم[٦١]. وفي محاولة منها لاستغلال الاحداث المحلية للتغطية على مشاريع التهويد (وخاصة الاستيطان ومشروع الحكم الذاتي)، روّجت وسائل الاعلام الاسرائيلية، ومع قرب موعد الانتخابات البلدية في الضفة (في نيسان ـ ابريل ١٩٨٠ ولكنها لم تجر حتى الآن)، أنباء عن خطر الحزب الشيوعي في الضفة على أنصار كل من م.ت.ف. والاردن[٦٢].

تبديل القناعات وتشويه الادراك

اذا كانت سياسة اضعاف الثقة في الذات القومية تأتي تطبيقاً لاسلوب الحرب النفسية[٦٣]، فان سياسة تفتيت الوحدة الوطنية تأتي كمقدمة لتخطي الصراع العضوي[٦٤]، تمهيداً لتبديل القناعات وتشويه الادراك، ووصولاً الى تطوير الارادة في التعامل معها.

وفي سعيها لتبديل قناعات مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشويه ادراكهم، لجأت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي الى اسلوب التسميم السياسي الذي يعني «عملية غرس مفاهيم معينة لابد وان تقود الخصم، او الصديق، الى الاقتناع بافكار، هي في حقيقتها، لا تعبر عن الحقيقة... فاذا بذلك الاقتناع يقود الى موقف معين من الضعف، لا يمكن ان يؤدي الا الى الهلاك»[٦٥]. بمعني آخر، فان التسميم السياسي يمثل قمة ما يسمى بعملية التوجيه السياسي[٦٦].

ومن أجل ذلك، استخدمت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي شتى الوسائل والاساليب، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي او على المستوى الجماعي[٦٧]. ومن الاساليب التي استخدمت على المستوى الفردي، اتصال موظفي الحكم العسكري بالقيادات المحلية في الضفة والقطاع، وعمليات الاعتقال والاستجواب. وفي هذا الخصوص، يمكن القول انه لم يوجد بيت في الضفة الغربية والقطاع، الا وتعرض احد افراده، ان لم يكن معظمهم، الى هذه الاساليب[٦٨]. اما الاساليب التي اتبعت على المستوى الجماعي، فيمكن في صددها، الاشارة الى وسائل الاعلام الاسرائيلية ومن اهمها الاذاعة[٦٩] والتلفزيون.

تتم عملية تبديل القناعات وتشويه الادراك على ثلاث مراحل، كل منها تقدم للاخرى، وان تداخلت مع بعضها البعض في بعض الاحيان؛ اولاها خلق ادوات العدوى الفكرية، أي الطابور الخامس؛ وثانيتها تفتيت قوى المقاومة في المجتمع لاضعاف الذات المعنوية؛ والاخيرة عملية زرع القيم والمفاهيم[٧٠].

الطابور الخامس

خلال عملية الاتصال الفردي التي يقوم بها موظفو الحكم الاسرائيلي العسكري

بمواطني الضفة والقطاع، يتم تجنيد كل من لا يشعر بالتجاوب مع المجتمع القومي، باستخدام طرق شتى، بدءاً بالاغراءات المالية والجنسية وتشجيع تعاطي المخدرات، وانتهاء بعمليات الضغط والاكراه. فيتكون، عندئذٍ، ما يسمى «بالطابور الخامس»، الذي يقوم بعملية نقل القيم والمفاهيم الاسرائيلية الى المجتمع العربي، ويقوم، أيضاً، بخدمة التجسس وجمع المعلومات لصالح الاحتلال؛ ولذلك، فقد عملت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري على خلق ثلاث فئات ضمن هذا الطابور: فئة العميل الامني، وفئة العميل السياسي، وفئة العميل الاقتصادي * .

فالعميل الامني هو ذلك الشخص الذي يُجنَّد من اجل جمع المعلومات والتجسس على افراد المقاومة المسلحة، والنشيطين سياسياً، ليس فقط داخل الارض المحتلة، بل، وايضاً، خارجها. وتؤدي هذه الفئة خدمة كبيرة للمخابرات الاسرائيلية في تتبع نشاط الفدائيين، والمتعاطفين معهم، وغالباً ما يكون هؤلاء من ذوي السوابق الجنائية، والمنحرفين، ومتعاطي المخدرات.

اما العميل السياسي، فهو ذلك الشخص الذي يُجنَّد بغرض بث المفاهيم الاسرائيلية. وهذا قد يكون مختاراً، او رئيس بلدية، أو احد الوجهاء، او احد المثقفين؛ أي انه يتم اختياره ليكون ذا فاعلية واثر في المجتمع. وان لم يكن له وضع اجتماعي، يتم خلق هذا الوضع له، كأن يعهد اليه بفتح مكتب للسفريات، أو مدرسة لتعليم قيادة السيارات، او مكتب استيراد وتصدير.

اما العميل الاقتصادي، فهو ذلك الشخص الذي يعمل على الترويج للبضائع الاسرائيلية، او للمشاريع المشتركة مع اليهود. ويكون اما تاجراً، او احد مالكي الارض الكبار، او احد رجال الاعمال، او من المتعهدين بتوصيل العمال العرب الى رب العمل الاسرائيلي.

اضعاف الذات المعنوية في مجتمع الضفة والقطاع

هدفت هذه العملية الى تحويل مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة الى ذات رخوة، غير قادرة على الصمود او التماسك؛ ومحور هذه العملية هو التعامل مع الطبقات المختارة لخلق حالة من الترهل في الذات المعنوية. ويمكن القول ان هذه العملية تتم باسلوبين:

محاربة الثقافة العربية، من جانب، واستخدام اسلوب الحرب الايديولوجية، من جانب آخر.

(أ) **محاربة الثقافة العربية**: عملت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري على محاربة الثقافة العربية (الفلسطينية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارها تعبيراً أساسياً عن بلورة وعي ومدركات المواطنين العرب بحقيقة اوضاعهم، وعاملاً هاماً من عوامل تبلور ايديولوجية تمكنهم من الالتفاف حولها في نشاطهم الحركي للتخلص من الاحتلال، وأداة رئيسة في حفظ شخصيتهم العربية الفلسطينية التي استهدفتها الغزوة الصهيونية، منذ البداية، بالتغييب المادي والمعنوي. وفي اطار ذلك، لجأت سلطات الاحتلال الى الاجراءات

---

* هذا التحديد لفئات الطابور الخامس، في الضفة والقطاع، ورد في احدى الدراسات التي اعدها المعتقلون العرب في سجون الاحتلال، من واقع خبرتهم الذاتية، وقدر للباحث ان يطلع عليها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣.

الآتية:

□ طمس المعالم العربية، بتغيير اسماء المدن، والقرى، والشوارع، باسماء عبرية، كتغيير اسم الضفة الغربية بيهودا والسامرة. هذا علاوة على زرع المستوطنات في كل مكان لتغيير معالم الطبيعة الجغرافية[٧١].

□ محاولات القضاء على التراث الاسلامي، والمقدسات الاسلامية، والمسيحية[٧٢]، وطمس التراث الثقافي والحضاري للشعب، وسرقته وانتحاله وتشويهه[٧٣].

□ اتخاذ تدابير زجريه ضد الشريحة المثقفة في الضفة والقطاع. وهناك عشرات القوائم باسماء الكتاب الذين يدخلون السجون دورياً. وفي هذا الجانب، تعتبر سياسة الابعاد رديفاً لسياسة الاعتقال، بل هي السياسة المفضلة حيثما امكن تطبيقها، لانها تكون جزءاً من تفريغ الارض العربية من السكان[٧٤].

□ محاربة وقمع اشكال النشاط الثقافي كافة، ابتداء من منع تداول بعض الكتب، ومروراً باعاقة صدور الصحف الوطنية («الفجر» و «الشعب»)، وانتهاء بمراقبة الندوات الفكرية والادبية واتخاذ اجراءات قمعية ضد الفرق المسرحية الوطنية[٧٥].

□ التضييق على عملية التربية والتعليم في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة[٧٦] وتقييد حرية العمل الاكاديمي في جامعات الضفة والقطاع[٧٧].

(ب) **الحرب الايديولوجية**: تعتبر الحرب الايديولوجية من اكثر ادوات التسميم السياسي خبثاً ودهاء، حيث ان مصدر عملية التسميم يشجع خصومه على طرح مفاهيمهم الايديولوجية، والقيام بنشاطهم الفكري، ولكن الى حد معين. والهدف من وراء ذلك هو خلق البلبة الفكرية، ولكن عندما تقترب العملية من ذلك الحد، تنقطع خيوط المساندة، ان لم تخرج عملية تشويه لاولئك الذين كانوا ادوات للغزو الفكري[٧٨].

وفي هذا المجال، شجعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومن خلال سياستها «الليبرالية»، وعبر الاتصالات التي يقوم بها موظفو الحكم العسكري مع القيادات المحلية، هذه القيادات على طرح مفاهيمها بخصوص المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك حتى تقف على حقيقة اتجاهاتها ثم لا تلبث ان تتخلى عنها، ان لم تقم بطردها الى الخارج أو اعتقالها. ويتضح هذا في ضوء ما يلي:

□ تشجيع سلطات الاحتلال لاتجاه الكيان الفلسطيني المستقل (اتجاه الجعبري ـ شحادة ـ الفاروقي، واتجاه مجموعة أبو شلباية)، ثم التخلي عنه.

□ قيام السلطات الاسرائيلية بحملة طرد واعتقال اداري للقيادات الوطنية في الضفة الغربية، بعد أن عبرت عن اتجاهها المناوئ بالدعوة إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣.

□ تشجيع ظاهرة روابط القرى، ثم التخلي عنها.

□ اقالة معظم رؤساء البلديات في الضفة الغربية، منذ أواخر العام ١٩٨١، لرفضهم التعاون مع الادارة المدنية.

عملية زرع المفاهيم وتشويه الادراك

من خلال عملية الاتصال السابقة، حاولت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري ان تغرس مفاهيم وقيم معينة بين مواطني الضفة والقطاع لتشويه ادراكهم لحقيقة القضايا التي

يثيرها الاحتلال، ومن ثم التأثير في اتجاهاتهم ونشاطاتهم الحركية. ومع ان هذا الموضوع يحتاج الى دراسة مستفيضة، الا انه من الممكن تقديم بعض النماذج، مع التذكير بان الاقتناع بأي منها قد يقود الى تطويع لارادة مواطني الضفة والقطاع. ومن هذه النماذج:

١ ـ **تشويه الطابع القومي العربي**: فلعزل مواطني الضفة الغربية والقطاع، نفسياً، عن محيطهم العربي، بما يؤدي الى سهولة التحكم فيهم والسيطرة عليهم، ركزت الدعاية الاسرائيلية الموجهة اليهم، في أول الامر، على حال اللامساواة التي كانت قائمة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية تحت الحكم الاردني منذ العام ١٩٤٨، وعزفت على وتر الارهاب المصري والعنجهية الفرعونية في قطاع غزة منذ ذلك الحين[٧٩]، وذلك كمقدمة للتشكيك في المحيط العربي لمواطني الضفة الغربية والقطاع، واقناعهم بان الدول العربية تخلت عنهم، وبأنها لا تستطيع ان تخلصهم من الاحتلال، وبأن أي جهد تقوم به أي دولة عربية، بخصوص حل القضية الفلسطينية، لا يخدم مصلحتهم، ولا مصلحة الشعب الفلسطيني بصفة عامة[٨٠]، ومن ثم فليس امامهم سوى الاذعان، والقبول بالامر الواقع، والتفكير المستقل عن الاطار العربي[٨١].

٢ ـ **التعايش السلمي مع الاحتلال والقبول به كوضع مؤقت**: لقد وقف موشي دايان (وزير الدفاع الاسرائيلي حتى نهاية حرب تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٧٣ والمسؤول الاول عن ادارة المناطق العربية المحتلة) وراء فكرة التعايش بين العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي واليهود، عن طريق تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بالقدر الذي يجعلهم يقارنون بين وضعهم «المتحسن» تحت الاحتلال ووضعهم السابق تحت الحكم الاردني والادارة المصرية. وانطلقت فكرة التعايش من الفرضية القائلة بأن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لا يشكلون عنصراً سياسياً ذاتياً يستطيع ان يبرم اتفاقيات سياسية دون موافقة الدول العربية، ومن ثم يمكن اشراكهم في السياسات الحكومية الدنيا، من خدمات وأشغال عامة وتعليم وصحة وغيرها[٨٢].

ومن هنا، فقد هدفت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري إلى اقناع مواطني الضفة الغربية والقطاع بأن السلام الكلي طريقه طويل، وانه حتى يتم الوصول الى ذلك، فيجب التركيز على التعاون والتعايش بسلام بين العرب تحت الاحتلال واليهود، والتركيز على الحياة اليومية وتحسينها[٨٣]. ويدخل ضمن هذه الفكرة فرض وجهة نظر اسرائيل في الصراع الاسرائيلي، والتي تدور حول عدم استطاعة القوة والصراع العسكري ان يؤديا الى حل شامل للصراع، وان الصراع لا يحل الا بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات المباشرة. ومن ثم حرصت الدعاية الاسرائيلية على القاء ظلال الشك على نتائج أي عمل عسكري يقوم به الفلسطينيون[٨٤] والدول العربية[٨٥].

٣ ـ **التخلي عن حالة «اللجوء»**: نظراً لان مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة تذكر، دوماً، بالمشكلة الفلسطينية، فقد أولت السلطات الاسرائيلية هذه المسألة عناية خاصة، وعملت على اقناع اللاجئين بان لا فائدة من انتظار حل يجدد ايامهم الغابرة (أي العودة وتحسين الوضع عموماً)، ويأتي تلقائياً من خارج المخيمات، وانه يجب عليهم العمل على تحسين اوضاعهم، والاندماج في حياة السكان الاصليين، بمساعدة السلطات الاسرائيلية[٨٦].

(١) انـظر: هشـام شرابـي، **الفـدائيـون الفلسـطينيـون، صدقهم وفعـاليتهم**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ١٩. كذلك: رجـا شحـادة، **صامـد، يوميات صامد في الارض المحتلة**، القاهرة: دار البيادر، ١٩٨٥، ص ٤٦.

(٢) للوقـوف على مفهـومي الحرب النفسية والتسميم السيـاسي، من منـطلق تنـظيري مرتبط بخبـرة المنـطقـة العـربية في صراعها مع الحركة الصهيونية واسرائيل، انظر: د. حامد ربيع، **الحرب النفسيـة في المنـطقـة العربية**، بيروت: المؤسسة العـربيـة للدراسـات والنشر، ١٩٧٤، خاصـة الصفحات ٨ ـ ٩ و ١٦ و ٢١ ـ ٢٢ و ٣٢ ـ ٣٣ و ٣٧ ـ ٣٨ و ٩١ و ١٦١ و ٢٢٨ ـ ٢٢٩ و ٢٤٩ ـ ٢٥٥.

(٣) انـدريه بوفر، **الحرب الثورية، الاشكال الجـديـدة للحـرب** (ترجمة اكرم ديري والهيثم الأيـوبي)، بيروت: المـؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٤) انـظر: أحمد عباس صالح، «الاغتراب والحـرب النفسيـة»، **الكـاتب** (القاهرة)، العدد ١٠٧، شباط (فبراير) ١٩٧٠، ص ٤.

(٥) هشـام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجـه اسرائيـل وامـيركـا** (ترجمة انعام رعد)، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠، ص ١٤٨.

(٦) قارن: امـيرة حبيبي، **النـزوح الثاني، دراسـة ميـدانيـة لنـزوح ١٩٦٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٠، ص ٤١.

(٧) انظر وقارن: صالح، «الاغتراب والحرب النفسية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤ ـ ٧.

(٨) عبد الحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العـدد ١٠٥، آب (أغـسـطس) ١٩٨٠، ص ١٥٥. وجـديـر بالذكـر ان الحكومة الاسرائـيليـة، وفي جلستهـا الطارئـة بتـاريـخ ١٩٨٥/٨/٤، قررت العـودة الى اتبـاع بعض اساليب هذه السياسة، في اعقاب مقتل اسرائيليين، وبشكل خاص اساليب الاعتقال الاداري والابعاد وهـدم المنـازل، وذلك بعـد ان كانت اقلعت عنها منـذ العـام ١٩٨٠، انـظر: **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨٥/٨/٥.

(٩) تعتمـد معـظم اساليب هذه السياسة، واجـراءاتهـا، على قوانين الطوارئ التي استنتها حكـومـة الانتداب البريطاني العام ١٩٤٥، وعلى القوانين العسكرية المماثلة التي اصدرتها سلطات الحكم العسكري. وقد اعتمدنا في سوق الامثلة على هذه السياسة على العديد من المصادر، حيث توجد وقـائـع كثـيرة، مثل: **اليوميات الفلسطينية**، من المـجـلد السـادس (١٩٦٧/٧/١ ـ ١٩٦٧/١٢/٣١) الى المـجـلد الرابـع عشر (١٩٧١/٧/١ ـ ١٩٧١/١٢/٣١)؛ و **شؤون فلسطينية** ، من العـدد الاول (آذار ـ مارس ١٩٧١) إلى العدد ١١٠ (كانون الثاني ـ يناير ١٩٨١)؛ و **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، من المجلد الاول (١٩٧١) إلى المجلد الثامن (١٩٧٨)؛ وكذلك:

Hallaj, Mohammed; "Israel's Palestinian Policy", in Abu Lughod, Ibrahim (Ed.); *Palestinian Rights Affirmation and Denial,* Willmate (Illinois): Medina Press, 1982, pp. 93 - 105.

(١٠) انظر ما جاء حول اقتحام المستوطنين اليهـود لبلدة حلحـول في الضفة واستباحتها، في **الاهـرام**، ١٩٨٥/٩/٢٨. وبخصـوص ارهـاب المستوطنين للسكان العرب في الضفة، انظر: غال ليئـور، «دم اليهـود ثمين والدم العربي رخيص» (ترجمته «الرأي» الأردنية، ١٩٨٣/٥/٢٨، عن صحيفـة «يـديعـوت أحـرونـوت» الاسرائيلية)، **اتجاهات الصحافة الاسرائيلية**، القاهرة: مؤسسة «الاهـرام» ـ مركـز الدراسـات السـيـاسيـة والاستراتيجية، ١٩٨٤، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

(١١) Quandt, William; "Political and Military Dimension of Contemporary Palestinian Nationalism" in William Quandt, Fuad Jaber & Ann Mosly Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism,* LosAngeles (Berkely): University of California Press, 1974, p. 79.

(١٢) على الرغم من وجود بعض كوادر الثورة وبـؤرهـا قبل حرب العام ١٩٦٧، إلا ان أحداث حرب العام ١٩٦٧، اكتسحت الهيكل القديم، وكان لا بد من بناء هيكل جديد في مواجهة الاوضاع التي فرضها الحكم الاسرائيلي العسكري، وحصوله على

الملفات السرية الخاصة بالامن الاردني في الضفة الغربية. حول ذلك، انظر: يوسف كامل حسين، **التطبيق الفلسطيني لنظرية العنف السياسي**، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٩، ص ٢٩٦.

(١٣) شرابي، «الفدائيون الفلسطينيون، فاعليتهم وصدقهم»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٤) زئيف شيف في «هآرتس» (١/١٠/١٩٧١)، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الاول، ١٩٧١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٥) الهيثم الايوبي، «مسيرة الكفاح الفلسطيني في خمسة عشر عاماً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(١٦) أحمد خليفة، «سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد الأول، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ٨٤.

(١٧) عزرا ينوف في «معاريف» (١٦/٢/١٩٧٢)، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ١٤٤.

(١٨) انظر: شرابي، «الفدائيون الفلسطينيون...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

(١٩) قد يثير الاسلوب الثالث، والذي يتخذ شكل عمليات عسكرية على اراض لدول عربية، الرأي العام العالمي. اما الاسلوب الاول، والثاني، فيخدمان استراتيجية الردع الاسرائيلية للدول العربية. ومن العمليات التي نفذت حسب الاسلوب الثالث: معركة الكرامة (٢١ آذار ـ مارس ١٩٦٨)، وعملية فردان (١٠ نيسان ـ ابريل ١٩٧٣)، وعملية الليطاني (١٥ ـ ٢١ آذار ـ مارس ١٩٧٨)، وعملية غزو بيروت العام ١٩٨٢.

(٢٠) الايوبي، «مسيرة الكفاح الفلسطيني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٢١) انظر، بهذا الخصوص: د. طارق اسماعيل، «حركة التحرير الفلسطينية: مداها وابعادها»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١، ص ٣٣، وما بعدها.

(٢٢) شرابي، «الفدائيون الفلسطينيون...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

(٢٣) الايوبي، «مسيرة الكفاح الفلسطيني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.

(٢٤) «**الكفاح المسلح عام ١٩٧٤، تصاعد وترابط مع النضال السياسي**»، بيروت: الاعلام الموحد ـ م.ت.ف.، بلا تاريخ نشر، ص ٣٤.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٢. ولم ندخل ضمن هذا الاطار عمليات تبادل الاسرى التي حدثت بين المنظمة واسرائيل بواسطة الصليب الاحمر الدولي، والتي وصلت حتى أيار (مايو) ١٩٨٥ إلى اربع عمليات (**الاهرام**، ٢١/٥/١٩٨٥)، لان تلك العمليات تمت مقابل اطلاق سراح جنود اسرائيليين (او جثث لهم) وقعوا في الاسر، في اثناء القيام بعمليات عسكرية ضد قواعد المقاومة الفلسطينية، اي بمبادرة اسرائيلية.

(٢٧) عبدالرحمن غنيم، **مدفعية اسرائيل النفسية**، بيروت: دار الآداب ودار العلم للملايين، ١٩٦٨، ص ١٤٣.

(٢٨) السيد عليوه، **مقاومة الحرب النفسية**، القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية، بلا تاريخ نشر، ص ٤٨.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٣٠) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٩.

(٣٢) تقسم الشائعات، وخاصة تلك التي تتعلق بالحروب إلى ثلاثة انواع: الشائعات المروعة (او شائعات الخوف)، والشائعات الحالمة (أو شائعات الاماني)، والشائعات داقّة الاسافين. انظر: **المصدر نفسه**، ص ١٤٤.

(٣٣) عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢٣٤.

(٣٤) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣٥) راجع: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الاول، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩، نقلاً عن صحيفة **الاتحاد** الحيفاوية (٥/١٠/١٩٧١)؛ وكذلك: **اليوميات الفلسطينية**، المجلد التاسع. (من ١/١/١٩٦٩ ـ ٣٠/٦/١٩٦٩)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، ص

٣٧٠، وذلك نقلاً عن اذاعة **صوت العاصفة** (١٧/٥/١٩٦٩).

(٣٦) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣٧) لطف غنطوس، «أثر التركيب الطبقي لابناء فلسطين في العمل السياسي»، **دراسات عربية** (بيروت)، العدد ٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٣٨) روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة** (ترجمة خالد عايد)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٣٩) عبد الجواد صالح، «تجارب من الارض المحتلة، زراعة النجوم على أرض فلسطين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٦٣ ـ ٦٤، شباط/آذار (فبراير/مارس) ١٩٧٧، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٤٠) د. شريف كناعنة، **التغيير والاستمرارية، دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣، ص ٤٣.

(٤١) عن تشغيل الاطفال بسبب رخص اجورهم، وذهاب هؤلاء لما يعرف بـ «سوق النخاسة»، وخاصة في جنوب فلسطين، انظر: عبد الحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٨٣، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤٢) د. كناعنة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٤٣) انظر، في المعنى ذاته: روز ماري صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٤٤) سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ـ ٥ ، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٥٤٨.

(٤٥) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ـ ٩٨.

(٤٦) د. كناعنة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣.

(٤٧) «رسالة خاصة من غزة الى مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ٢٣٧.

(٤٨) انظر، على سبيل المثال، تصريحات موشي دايان في هذا الخصوص (١٥/١١/١٩٦٨)، في **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثامن، (١/٧/١٩٦٨ ـ ٣١/١٢/١٩٦٨)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، حزيران (يونيو) ١٩٦٩، ص ٤١٤.

(٤٩) انظر احدى الوقائع بهذا الخصوص في: **المصدر نفسه**، ص ٣٥٠.

(٥٠) **من ملاحظات الباحث الذاتية ومعايشته الواقعية**.

(٥١) شرابي، «الفدائيون الفلسطينيون...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤.

(٥٢) من افضل من وصل إلى هذه الظاهرة فرانز فانون، انظر: فرانز فانون، **معذبو الارض** (ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي)، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٥٣) عبد الجواد صالح، «تجارب من الارض المحتلة، بيت دقو ذات اللون الاصفر»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٥، آذار (مارس) ١٩٧٦، ص ٩٦.

(٥٤) **من ملاحظات الباحث الذاتية**.

(٥٥) وليد سليم محمد عبد الحي، **مشكلات حركة المقاومة الفلسطينية** (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧، ص ١٧.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٥٧) عبد الحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤، تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٢٥٣.

(٥٨) عمرو العملة، «تقييم لدور روابط القرى كادارة بديلة لادارة التنمية في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٤٩، حزيران (يونيو) ١٩٨٤، ص ١٢٥.

(٥٩) صبحي النجار، «اسرائيل تبحث عن عميل»، **الطليعة** (القاهرة)، أيار (مايو) ١٩٧٦، ص ٦٥ ـ ٦٨.

(٦٠) «**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**»، المجلد الثامن، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٥٢.

(٦١) عيسى الشعيبي، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، ص ٢٥٢.

(٦٢) عبد الحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩٥، حزيران (يونيو)

١٩٧٩، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٦٣) د. ربيع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

(٦٤) د. حامد ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وارادة التكامل القومي**، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣، ص ٨٣.

(٦٥) د. ربيع، «الحرب النفسية في المنطقة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤.

(٦٦) د. ربيع، «الثقافة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.

(٦٧) تسمى عملية التسميم السياسي، على المستوى الفردي، عملية «غسل دماغ»، انظر: **المصدر نفسه**، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٦٨) مثال: خلال الـ ١٤ عاماً الاولى للاحتلال، بلغ عدد الذين اعتقلوا من ابناء الضفة والقطاع، لمدد تتراوح بين يوم وسنوات عدة، ربع مليون شخص، أي بواقع واحد من كل خمسة مواطنين. انظر: أمنون كابليوك، «بعد ١٤ عاماً من الاحتلال في الاراضي العربية المحتلة»، (عل همشمار، ١٩٨١/٦/٥)، في: **اتجاهات الصحافة الاسرائيلية**، القاهرة: مؤسسة «الاهرام» ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨١، ص ٢٠٧.

(٦٩) تستخدم برامج الاذاعة الاسرائيلية لاقناع المواطنين العرب بان الاحتلال «يسهر على راحتهم ويحل مشاكلهم». ومن هذه البرامج: «ستوديو رقم واحد» و «مشوار الاربعاء» و «مع العاملين».

(٧٠) استندنا في التقسيم الى: د. ربيع، «الثقافة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٧١) عطا محمد صالح زهرة، «الثقافة العربية والتحدي الصهيوني في الارض المحتلة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٣ ـ ٣٤، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر)، ١٩٨٣، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٧٢) تمثلت هذه المحاولات بصفة خاصة في تهويد المسجد الاقصى والاعتداء على بعض الاديرة المسيحية في القدس وتقسيم الحرم الابراهيمي بين العرب واليهود في الخليل.

(٧٣) حسام الخطيب، «الارض المحتلة في خضم المواجهة الثقافية»، **شؤون عربية**، العدد ٣٣ ـ ٣٤، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ١٧٢.

(٧٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٧٥) انظر: صقر أبو فخر، «النشاط الثقافي في فلسطين المحتلة لعام ١٩٨١»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٤، آذار (مارس) ١٩٨٢، ص ١٣٧ ـ ١٤٣.

(٧٦) زهرة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(٧٧) علي سعود عطية، «جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة»، **شؤون عربية**، العدد ٣٣ ـ ٣٤، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٧٨) د. ربيع، «الثقافة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩.

(٧٩) د. ربيع، «الحرب النفسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.

(٨٠) على سبيل المثال، أثار التعليق السياسي للتلفزيون الاسرائيلي، الناطق بالعربية، بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢، تساؤلات حول اقتراح الرئيس السادات بخصوص تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة. ودارت التساؤلات حول اسباب الاقتراح، ومبرراته؛ وهل يعني ان يطرد الاردن الفلسطينيين من على ارضه ؟ وعن جدوى الحكومة المؤقتة بعد ٢٥ عاماً على حرب فلسطين ؟ وهل يعني ذلك الانتظار ٢٥ أو ١٠٠ سنة أخرى ؟ أورده: د. مختار التهامي، **تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٨١) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(٨٢) يهوشفاط هركابي، **الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية** (ترجمة أحمد الشهابي)، بيروت: دار القدس، بلا تاريخ نشر، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٨٣) انظر ما أعلنه موشي دايان لدى زيارته غزة بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٨ واجتماعه بمجلس بلديتها وبعض الشخصيات فيها، «**اليوميات الفلسطينية**»، المجلد السادس (١٩٦٧/٧/١ ـ ١٩٦٧/١٢/٣١)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ص ٣١٠.

(٨٤) انظر؛ د. التهامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٨٥) بخصوص حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، انظر: «الحرب النفسية والخطوط الاعلامية لاذاعة اسرائيل باللغة

العربية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، ص ١٣٨.

(٨٦) هذا ما توصل اليه خبيران اسرائيليان في جامعة تل ابيب، بعد درسهما الاوضاع الاقتصادية لمخيمات اللاجئين بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. انظر ملخصاً للدراسة في **معاريف**، ١٩٧١/١٢/٢٦.

اسرائيل والاسلحة النووية

د. تيسير الناشف

ما فتئت اسرائيل منذ انشائها في أيار (مايو) ١٩٤٨، تقوم بالبحث والتطوير النوويين. ففي سنة ١٩٤٨ اوفدت الحكومة الاسرائيلية الاختصاصيين في علم طبقات الارض إلى صحراء النقب للقيام بعمليات استكشاف جيولوجية واسعة النطاق لتحديد حجم رواسب الفوسفات ودرجة تركيز اليورانيوم فيها. وفي سنة ١٩٤٩، اوفدت جامعات اسرائيلية، بالتشجيع المقدم من الحكومة الاسرائيلية، وخصوصاً من وزارة الدفاع، ومن حاييم وايزمان، أول رئيس لاسرائيل، طلاباً متفوقين الى سويسرا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية للتخصص في الدراسات النووية.

وفي سنة ١٩٤٩، أيضاً، انشئ قسم لبحوث النظائر في معهد وايزمان للعلوم في رحوفوت. وقد ذكر ان هذا القسم يتضمن مختبرات تضم الفيزياء النووية التطبيقية، والالكترونيات، والرنين النووي المغناطيسي. ان هذا المعهد الذي تعمل فيه مجموعة كبيرة من الفيزيائيين والكيميائيين والمهندسين وعلماء الذرة اصبح احد المراكز الرئيسة للبحوث النووية في اسرائيل.

وتتضمن البنية الاساسية النووية الاسرائيلية اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية والمجلس القومي للبحث والتطوير اللذين يقومان بتشغيل عدة معاهد ومراكز للبحوث النووية، منها قسم العلوم النووية في معهد وايزمان في رحوفوت، ومعهد التخنيون للتكنولوجيا في حيفا، ومركز البحوث النووية في ناحال سوريك بالقرب من يافنيه، ومركز ديمونا الواقع في النقب الشمالي، ويقومان بالاشراف عليها. وتضطلع وزارة الدفاع بالمزيد من البحوث والانشطة النووية.

وثمة اتصالات علمية واسعة النطاق بين العلماء النوويين الاسرائيليين والعلماء في الكثير من البلدان الغربية. ولدى قسم من العلماء الاسرائيليين خبرة طويلة في العمل في مجال الصناعة النووية.

لقد حقق الباحثون العاملون في المجال النووي التقدم الملحوظ؛ وكشفت الدراسات التي أجريت في الاراضي الواقعة الى الجنوب من سدوم وبئر السبع في النقب عن كمية كبيرة من رواسب الفوسفات التي تشمل اليورانيوم منخفض الدرجة. واخترع العلماء العاملون في معهد وايزمان للعلوم، ليجعلوا من الممكن استخلاص هذه المادة النووية الثمينة الموجودة بتركيز قليل يبلغ ١٠٠ جزء الى ١٧٠ جزءاً في المليون، عمليات جديدة لاستخلاص هذه المادة

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٦

وتكريرها.

وخلال السنوات الاولى من عقد الخمسينات، اكتشف الدكتور يسرائيل دوستروفسكي المنتمي الى المعهد طريقة جديدة لانتاج اكسيد الديوتريوم او الماء الثقيل، وهو مهدىء هام للمفاعلات النووية المستخدمة لليورانيوم الطبيعي التي يمكن ان تُستخدم في انتاج البلوتونيوم.

واحد الاسئلة الهامة المطروحة، هو ما يلي: هل كان القصد من برنامج اسرائيل النووي المبكر، من بدايته، صناعة الاسلحة النووية الانشطارية ام ان صناعة الاسلحة هذه لم تصبح هدف البرنامج الا فيما بعد ؟

هناك مَنْ يعتقد بان دافيد بن - غوريون، رئيس الورزاء ووزير الدفاع الاسبق، قرر حوالى سنة ١٩٥٥، نظراً الى تصوره للاوضاع السياسية والعسكرية السائدة في الشرق الاوسط، الشروع في التحرك صوب الخيار العسكري النووي.

لقد شارك الجهاز العسكري الاسرائيلي في الجهود النووية الاسرائيلية المبكرة. والدلالة على ذلك ان حكومة بن - غوريون وضعت اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية التي اقامتها، سراً، سنة ١٩٥٢، تحت اشراف ومراقبة وزارة الدفاع الاسرائيلية. ولم يتم الكشف عن وجود تلك اللجنة، التي ترأسها ارنست بيرغمان الذي كان يدعو الى حيازة اسرائيل للاسلحة النووية، وعن خضوعها لاشراف ورقابة وزارة الدفاع، الا في سنة ١٩٥٤.

المساعدة الاميركية

قدمت الولايات المتحدة الاميركية المساعدة الى اسرائيل في بحوثها الذرية، بموجب اتفاق مبرم بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥٥. ضُمّت الاخيرة الى «برنامج الذرة من اجل السلم» الاميركي الذي اعتمدته حكومة الرئيس دوايت آيزنهاور. وقد ذكر بيتر براي في كتابه *"Israel's Nuclear Arsenal"* ان هذا البرنامج هو برنامج للمساعدة الاجنبية حاول ان يخفف، عن طريق الطاقة النووية، من وطأة مشاكل الطاقة التي تعاني منها البلدان النامية. وفي اطار هذا البرنامج قُدِّمت الى الدول المشاركة مساعدة مادية وفنية كبيرة حتى تستطيع هذه الدول ان تفهم اسرار العلوم النووية.

وفي اطار برنامج «الذرة من اجل السلم»، فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠، تلقى ٥٦ اسرائيلياً التدريب في مركز البحوث المسمى «مختبر ارغون الوطني» ومركز البحوث في أوك ريدج التابعين لهيئة الطاقة الذرية التابعة للولايات المتحدة الاميركية. ومما ينطوي على اهمية كبيرة ان الولايات المتحدة الاميركية مدّت اسرائيل في العام ١٩٥٥، بموجب ذلك الاتفاق، بمفاعل للبحوث بطاقة ٥ ميغاوات، وهو من النوع البِرْكي الذي يستخدم الماء الخفيف؛ ويقع المفاعل في ناحال سوريك.

لقد جعلت حكومة ايزنهاور تزويد مفاعل ناحال سوريك، الذي بدأ عمله في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٠، متوقفاً على وضع ضمانات معينة حتى لا يمكن استخدامه في صناعة الاسلحة. والاتفاق المبرم بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية يحظر استخدام هذه المنشأة في الاغراض العسكرية ويجيز لهيئة الطاقة الذرية التابعة للولايات المتحدة الاميركية القيام بالتفتيشات الموضعية لتنفيذ شرط الاستخدام غير العسكري الوارد في الاتفاق.

وبقي المفاعل حتى العام ١٩٦٥ خاضعاً لتفتيش الولايات المتحدة الاميركية؛ وبعد هذا التاريخ أخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق ابرمته الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٥. وفي الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٧٥، استعيض عن الاتفاق باتفاق مماثل مدّد ببروتوكول مؤرخ بـ ٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٧.

يتفق عدد من المتناولين للموضوع على ان منشأة ناحال سوريك، الصغيرة نسبياً، كانت، وما تزال، غير قابلة للاستعمال بوصفها مصدراً ممكناً للمواد المستخدمة في صناعة الاسلحة الذريـة. ويرى بعض الدارسين للموضوع ان تصميم مفاعل ناحال سوريك حال دون اية محاولة للحصول على الوقود النووي اللازم لصناعة الاسلحة النووية أو جَعَلَ من الصعب، صعوبة بالغة، القيام بهذه المحاولة.

بيد ان براي يرى ان مفاعل ناحال سوريك يستطيع ان ينتج الاسلحة النووية، وانه يستطيع ان ينتج هذه الاسلحة بسهولة نسبية. وكتب براي انه خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦، وافقت الولايات المتحدة الاميركية على تزويد اسرائيل بخمسين كيلوغراماً من اليورانيوم ٢٣٥ بخُلُوص ٩٠ في المئة لتزويد مفاعل ناحال سوريك بالطاقة. ان هذه الكمية وخُلُوص اليورانيوم ٢٣٥ هذا يكفيان، حتى دون المزيد من الاغناء، لصناعة بضع قنابل انشطارية.

ويعتقد بعض الدارسين لهذا الموضوع بان الضمانات المنصوص عليها في الاتفاق المبرم مع الولايـات المتحـدة الاميركية، وليست القيود الفنية المفروضة على المفاعل، هي السبب الرئيس في ان اسرائيل لم تصنع قنابل ذرية في مفاعل ناحال سوريك.

ورغم خضوع هذا المفاعل للتفتيش، فانه اتاح لعلماء اسرائيليين تجربة مباشرة هامة في تناول المواد والاجهزة النووية، واعدّهم للقيام بمشاريع نووية اكثر طموحاً.

فرضية زولك

فضــلاً عن مفــاعل ناحال سوريك، فان احدى المسائل الخلافية المطروحة هي مدى المساعدة المقدمة من قبل الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل في المجال النووي، وهل تلك المساعدة بلغت البُعد العسكري أم لا ؟

يقول بعض المصادر ان الولايات المتحدة الاميركية، خلال فترة حكومة ايزنهاور، ساعدت اسرائيـل على استحداث الاسلحة النووية. ان تاد زولك مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» سابقـاً كتب مقالة بعنوان «القتل العمد بالوكالة» في شهرية «بنتهاوس» (آب ـ اغسطس ١٩٧٥)، ذكر فيها ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية، او عناصر منها في وكالة المخابرات المـركـزيـة، وهي تتصرف تصرفاً مستقلاً، قد قدمت المساعدة العلنية الى البرنامج النووي الاسرائيلي، في اعقاب حرب السويس في العام ١٩٥٦.

المساعدة الفرنسية

على الرغم من برنامج «الذرة من اجل السلم» ومفاعل ناحال سوريك وفرضية زولك، فان فرنسا كانت المعلّمة الخاصة الرئيسة في حصول اسرائيل على الاسلحة النووية. فطوال اربع

عشرة سنة، من ١٩٥٣ الى ١٩٦٧، اولاً في عهد حكومة غي موليه وبعد ذلك في عهد رئاسة شارل ديغول في فرنسا، عملت باريس وتل ابيب سوية، وسراً، على صناعة الاسلحة التقليدية، وعلى تطوير التكنولوجيا النووية.

يبدو ان ثلاثة دوافع كمنت وراء قرار موليه وديغول بتقديم المساعدة في مجال الاسلحة النووية الى اسرائيل:

اولاً: ان فرنسا، التي كانت متورطة في حرب مثبطة ضد الثوار الجزائريين، قد تكون أملت في استخدام التهديد المتمثل في اسرائيل المسلحة تسليحاً ذرياً في «اجبار» نظام رئيس مصر جمال عبد الناصر على ايقاف تقديم المساعدة الى اعداء الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ثانياً: حتى تصبح فرنسا مستقلة عسكرياً عن «المظلة النووية» التابعة للولايات المتحدة الاميركية، رغبت فرنسا في ان تحوز هي نفسها الاسلحة النووية. لقد بادلت فرنسا مساعدتها الفنية بـ «الماء الثقيل» الاسرائيلي، وحصلت من اسرائيل على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية التي تم استحداثها في الولايات المتحدة الاميركية (لقد حظرت الولايات المتحدة الاميركية بيع حاسبات الكترونية معينة لفرنسا بسبب الفائدة من هذه الحاسبات في تصميم قنابل ذرية وبسبب اهتمام فرنسا الواضح بذلك التصميم). وحصلت فرنسا من اسرائيل ايضاً على سر استخلاص اليورانيوم من المعادن الخام منخفضة الدرجة.

واخيراً: قبل ان اجرت فرنسا في العام ١٩٦٠ تفجيرها الذري الاول، لعلها اعتبرت التعاون النووي الفرنسي ـ الاسرائيلي سياسة للتأمين من الفشل في بناء القنبلة الذرية. ان موارد اسرائيل الاقتصادية والعلمية تم الترحيب بالاستفادة منها في برنامج القذائف الفرنسي وفي البرنامج النووي بوصف هذه الموارد تعزيزاً مفيداً للمساعي الرامية الى تحقيق الطموح الذري الفرنسي.

ان التعاون الذري الفرنسي ـ الاسرائيلي اصبح أشد قوة بعد ان عارض وزير الخارجية الاميركية في عهد الرئيس ايزنهاور، جون فوستر دالاس، محاولة الرئيس ديغول لاقامة علاقة نووية خاصة مع الولايات المتحدة الاميركية بموازاة العلاقة التي تمتعت بها بريطانيا. ان هذه المعارضة اسهمت في ابتعاد فرنسا عن منظمة معاهدة شمال الاطلسي في الستينات وفي دفع فرنسا الى المزيد من الاقتراب من اسرائيل.

ذروة التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي

ان آراء سيلفيا كروسبي وستيف وايزمان وهربت كروسني، الذين كتبوا حول الموضوع، تتعارض مع آراء آخرين هما وليام بادر وروبرت هاركافي اللذين يعتقدان بان التعاون النووي بين فرنسا واسرائيل بلغ ذروته في الستينات. يبدو ان كروسبي تقبل كلام جين رينو (احد العاملين سابقاً في مكتب المفوض السامي للطاقة الفرنسية) وارنست بيرغمان بـ «انه امكن تبيُّن اتجاه كابح بعد العام ١٩٥٩» في التعاون النووي الاسرائيلي ـ الفرنسي. ويعتمد وايزمان وكروسني ايضاً على كلام رسميين فرنسيين بان التعاون بلغ ذروته في سنة ١٩٥٩.

ان من الصعب توفيق هذا الرأي مع ما يقال من ان اهم مشروع اسرائيلي ـ فرنسي (وهو مفاعل ديمونا) لم يتم بناؤه حتى العام ١٩٦٣. ومع ادعاء وايزمان وكروسني بان الفرنسيين قاموا بنقل بيانات مستمدة من تجارب القنابل الذرية خلال سنوات الستين، ومع ملاحظة

كروسبي ذاتها بان فنيين فرنسيين كانوا ما يزالون موجودين في مفاعل ديمونا حتى العام ١٩٦٩ (وحتى العام ١٩٦٦ وفقاً لوايزمان وكروسني).

وبغض النـظر عما اذا بلغ التعاون النووي ذروته قبل سنة ١٩٦٠، او بعدها، فان التبادل النووي بين اسرائيل وفرنسا بقي نشيطاً وقوياً بعد العام ١٩٦٠. ففي اعقاب رفض العروض التي تقدم بها ديغول الى الولايات المتحدة الاميركية، وبعد تفجير العلماء الفرنسيين، في عهد رئاسة ديغول، جهازهم الانشطاري الاول في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠، نشر اللواء اندريه بوفر واللواء بيير غالوا مقالات وكتباً تسوق النظرية المشكوك في صحتها والقائلة بان انتشـار الاسلحـة النـوويـة يمكن ان يسهم في الاستقرار الدولي، بجعل الدول الصغيرة والضعيفة مساوية، عسكرياً، للدول الاكبر المجاورة لها.

ان ظهور هذه الكتابات قد يكون وُقِّت لتبرير بزوغ فرنسا النووية. ولعل كتابات بوفر وغالوا كان القصد منها، ايضاً، ان تبرر فرنسا للولايات المتحدة الاميركية التعاون الفرنسي النووي المستمر مع اسرائيل، الذي كانت الولايات المتحدة الاميركية ترتاب في قيامه.

وخـلال سنوات المشاركة الذرية بين اسرائيل وفرنسا، في عهد ديغول، حازت اسرائيل المواد والموارد العلمية الضرورية لان تصبح دولة نووية. لقد حسّن مهندسون وعلماء نظريون في مجال الفيزياء من اسرائيل مهاراتهم في «ساكلي للبحوث الذرية الفرنسية». ومن الممكن، امكانية كبيرة، ان ديغول، الذي كان علماؤه يقومون بالتفجيرات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ في شمال افريقيا، اتاح لعلماء اسرائيليين الوصول الى المعلومات المكتسبة من تجارب التفجيرات النووية الفرنسية. واذا كان هذا الاسهام الفرنسي الاخير قد حدث فعلاً، فان ذلك يكتسي اهمية خاصة، اذ لعل البيانات الفرنسية زودت الاسرائيليين بمخطط لتصميم القنابل الذرية من الجيل الاول التي تجعلهم موقنين من قابليتها للانفجار دون اجراء التجارب عليها.

مفاعل ديمونا

حصلت اسرائيل من فرنسا على مفاعل ديمونا الذي بلغت قدرته الحرارية الاولية ٢٦ ميغـاوات. ويعمل المفاعل باليورانيوم الطبيعي، ومُهَدَّأ بالمياه الثقيلة. وقد بني هذا المفاعل بمساعدة مقدمة من قبل علماء ومهندسين فرنسيين، ودخل طور التشغيل في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣.

وكان يلزم، في بادئ الامر، ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ طناً من اليوارنيوم لتغذية هذا المفاعل بالوقود، ويستطيع انتاج كمية من البلوتونيوم ذي الدرجة المناسبة لانتاج الاسلحة النووية. وكان تصميمه مماثلاً لمفاعلات «سافانا ريفار» الكائنة في ولاية كارولينا الجنوبية في الولايات المتحـدة الامـيركيـة. فتلك المفـاعلات تنتج بي. يو ٢٣٩ اللازمة للقنابل النووية. والانتاج السنوي من البلوتونيوم من مفاعل بحجم مفاعل ديمونا يتراوح ما بين ٨ و ١٠ كيلوغرامات، اي قرابة ما يعتقد بانه يلزم ـ بعد اعادة تحضيره ـ لانتاج قنبلة ذرية واحدة من البلوتونيوم.

ومما ينطوي على مغزى ان مفاعل ديمونا يستعمل الماء الثقيل ويعمل بوقود اليورانيوم الطبيعي بدلاً من اليورانيوم المغنى المستخدم في المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف، مثل المنشأة التي بنتها الولايات المتحدة الاميركية بالقرب من ناحال سوريك. ان مفاعل ناحال سوريك استهلك عدداً من الكيلوغرامات من اليورانيوم المغنى الذي كان يتعين على اسرائيل

ان تحصل عليه، في البداية، من الخارج. اما مفاعل ديمونا الذي لم يحتج سوى وقود اليورانيوم الطبيعي الذي تستطيع اسرائيل ان تنتجه، فقد منحها القدرة على ان تطور، في آخر الامر، موارد الوقود الخاصة بها، والا تخضع برنامجها النووي للتفتيش الخارجي.

المواد اللازمة

قال ابا ايبان، رسمياً، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، في اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، وكان آنذاك الممثل الدائم لاسرائيل، ان ثمة مصنعاً نموذجياً لانتاج الماء الثقيل قد دخل، بالفعل، طور التشغيل في اسرائيل. وفي العام ١٩٧٩، افاد المعهد الدولي لبحوث السلم في ستوكهولم بانه توجد في اسرائيل منشأة صغيرة لانتاج الماء الثقيل لا يُعرف اسم المقاول الذي بناها او السنة الاولى لتشغيلها.

ويتضمن البرنامج النووي الاسرائيلي اجراء البحوث في مجال استخراج البلوتونيوم. وافادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعهد الدولي لبحوث السلم في ستوكهولم بانه توجد في اسرائيل منشأة نموذجية لاعادة تحضير الوقود المستهلك. وتفيد تقارير بان هذه المنشأة قادرة على معالجة ما يبلغ ٣٤٠٠ كيلوغرام سنوياً من الوقود المعالج بالاشعة، ويمكن ان يستخلص من هذه الكمية ما يتراوح بين ٤ و ٥ كيلوغرامات من البلوتونيوم. وبالامكان، أيضاً، فصل كميات من البلوتونيوم في مختبرات الكيمياء الاشعاعية (ما يطلق عليها «الخلايا الساخنة»).

وفي البداية حصلت اسرائيل على امدادات من اليورانيوم الطبيعي في السوق العالمية من عدد من المصادر، وخصوصاً مصادر غربية وافريقية. واستنبط الاسرائيليون، أيضاً، طريقتهم لاستخلاص اليورانيوم من رواسب الفوسفات في صحراء النقب.

وذكرت تقارير ان جنوب افريقيا زودت اسرائيل بكميات من اليورانيوم الطبيعي بدون الاعلان عن ذلك. وافادت تقارير، ايضاً، بان اسرائيل حصلت، بطرق ملتوية، على كميات من اليورانيوم، قسم منها بدرجة عالية من الاغناء.

مدى تطبيق الضمانات الدولية

لم تنضم اسرائيل، حتى الآن، الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ولم تخضع الجزء الاكبر من مرافقها النووية للضمانات الدولية. وثمة غموض يكتنف طبيعة ونطاق برنامج اسرائيل النووي، ويكتنف المرافق والمواد النووية فيها. ان الضمانات التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اسرائيل تقتصر، فقط، على مفاعل ناحال سوريك الذي وفرته الولايات المتحدة الاميركية، عملاً بالاتفاق الذي أبرمته هذه للتعاون مع اسرائيل، وعلى المواد النووية المقترنة به.

وما من منشأة من المنشآت النووية الاخرى التي تمتلكها اسرائيل خاضعة للضمانات الدولية. ونظراً الى ان اسرائيل ليست طرفاً في اي اتفاق تتعهد بمقتضاه باخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتلك المنشآت النووية الاخرى، فانه لا توجد اية معلومات رسمية حول القسط الاكبر من برنامج اسرائيل النووي الحالي. وفي هذه الحال، فان من المستحيل التيقُّن، بشكل محكم، على اساس المعلومات الصادرة عن المصادر الاسرائيلية الرسمية، من طبيعة

استخدام المنشآت النووية غير الخاضعة للضمانات في اسرائيل، بما في ذلك، بصفة خاصة، مفاعل ديمونا والمنشآت المقترنة به. ولم تقدم اسرائيل تأكيداً مقنعاً للوجه الذي تستخدم فيه قدراتها النووية.

ان البرنامج النووي الاسرائيلي اكثر البرامج النووية تطوراً في الشرق الاوسط. ولدى اسرائيل القدرة، في ضوء انشطتها النووية ومستوى خبرتها وبنيتها الاساسية النووية وتوفر المواد والموارد اللازمة، على انتاج اجهزة نووية متفجرة. وثمة الكثير من البحوث الجادة والتقارير الحكومية وغير الحكومية المنشورة التي تفيد بان اسرائيل انتجت، بالفعل، قنابل نووية، وبأن لديها ترسانة متزايدة من هذه القنابل.

نداء م.ت.ف. لايقاف الهجمة على المخيمات الفلسطينية

تشهد المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت، ولليوم السادس على التوالي، مسلسلاً دموياً جديداً تقوم به بعض الاطراف العميلة في ميليشيا «امل» بدعم من اطراف عربية معينة ضد جماهير شعبنا الفلسطينية الصابرة في مخيماتها الصامدة؛ حيث قامت هذه الاطراف بحصار مخيماتنا وفتح نيران اسلحتها المختلفة عليها وقصفها بالقنابل ومهاجمتها بالآليات والدبابات، في محاولة لتصفية هذه المخيمات تنفيذاً لمخطط متكامل الحلقات لطرد نصف مليون لاجئ فلسطيني من لبنان.

ان اللجنة التنفيذية ترى ان محاولات بعض هذه الاطراف العميلة ومن وراءها من اطراف عربية استئناف تفجير حرب المخيمات في بيروت من جديد، هذا العدوان الذي بدأت بوادره الشريرة منذ مطلع شهر رمضان المبارك من العام الماضي، وعاد ليتجدد في هذا الوقت بالذات، تنفيذاً لحلقات هذه المؤامرة الخطيرة، وتنفيذاً لبعض الاتفاقات المشبوهة التي ابرمت مؤخراً مع العدو الصهيوني والادارة الاميركية، والمتورطة فيها بعض الاطراف العربية، في محاولة جديدة، ويائسة، لتكرار ضرب الوجود الفلسطيني كله في بيروت ولبنان، هذا الوجود الذي تحكمه الاتفاقات العربية المبرمة في اطار الجامعة العربية والامم المتحدة ووكالة الاونروا الدولية والموقعة مع السلطات الشرعية اللبنانية.

ان استمرار هذه الاعتداءات الاجرامية ضد جماهير شعبنا الفلسطيني في مخيمات بيروت ولبنان تشكل جزءاً من خطة متكاملة تتكشف فصولها في كل فترة، لالحاق افدح الاضرار بقضية شعبنا الفلسطيني في لبنان؛ هذا الشعب الذي يتعرض للمجازر المتلاحقة ويخرج من حصار الى حصار ومن معركة إلى اخرى ضمن خطة دموية شاملة يتقاسم فيها الادوار العدو الصهيوني وعملاؤه مع بعض الاطراف المشبوهة في حركة «امل».

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تضع السلطات اللبنانية وكافة الاشقاء اللبنانيين الحريصين على لبنان وامنه واستقراره امام مسؤولياتهم الوطنية والقومية والانسانية للتصدي لمسلسل الدمار الذي يستهدف اللبنانيين والفلسطينيين؛ كما تطالب بالعمل الفوري الجاد والمسؤول من اجل لجم هذا المخطط الطائفي التدميري الذي يهدد منطقتنا العربية، انطلاقاً من ارض لبنان.

وفي الوقت ذاته، فان اللجنة التنفيذية تتوجه بندائها، مجدداً، إلى القادة العرب وإلى جماهير امتنا العربية لمساندتنا في ايقاف هذه الهجمة الاجرامية الجديدة والمجازر المستمرة التي تتعرض لها جماهيرنا في المخيمات الفلسطينية التي تعج بالاطفال والنساء والشيوخ وعشرات الجرحى والمصابين ممن لا يتوفر لهم المأكل ولا العلاج ولا الرعاية الطبية وسط هذا الحصار المشبوه والخطير.

ان هذا الاعتداء الدامي تتم فصوله في الوقت الذي يقف الفلسطينيون واللبنانيون يداً بيد بالجنوب اللبناني في مواجهة العدو الاسرائيلي للقرى والمدن اللبنانية الجنوبية والمخيمات الفلسطينية، ويواجهون معاً المخططات الطائفية من خلال هذا التلاحم الاخوي والمصيري بين الفلسطينيين واللبنانيين، وخاصة مع اخوتنا ابناء الطائفة الشيعية.

ان حقن دماء شعبنا في مخيمات لبنان التي تنتهك في شهر رمضان المبارك مسؤولية نحملها في عنق

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٦

كل عربي، مسيحي، ومسلم، وان استمرار هدر هذا الدم اللبناني والفلسطيني جريمة لا تغتفر ولا يمكن للضمير الانساني وللتاريخ ان يغفرها.

اننا نكرر مناشدتنا لاخوتنا العرب، قادة وشعوباً، لايقاف حمام الدم النازف من الجسد اللبناني، والفلسطيني، ونهيب بالجميع ضبط النفس والاعصاب والالتزام بقرارات وقف اطلاق النار من منطلق المسؤولية الوطنية والقومية والحرص على حقن الدماء وتفويت الفرصة على المؤامرة والمتآمرين.

بسم الله الرحمن الرحيم

اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير

الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله

صدق الله العظيم

تونس، ١٩٨٦/٥/٢٨

بيان م.ت.ف. حول المخيمات:

« امل » ترتكب مذابح جديدة

بدأت عصابات حركة «امل»، بدعم من اللواء السادس، بتنفيذ المرحلة الثانية من العدوان على المخيمات [الفلسطينية]، طبقا للخطة المتفق عليها بين نبيه بري والعميد غازي كنعان، رئيس المخابرات السورية في لبنان. وقد بدأت هذه المرحلة الجديدة بعد ٢٧ يوماً من الاعتداءات المستمرة، حيث بدأت هذه العصابات بتطوير الهجمات على المخيمات في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة مستخدمة الدبابات ت ٥٤، ت ٥٥، مع دبابات الجيش اللبناني المتواجدة مع اللواء السادس، اضافة الى استخدام المدفعية الميدانية الثقيلة، وصواريخ «غراد» بعيدة المدى، والتي يتم اطلاقها على المخيمات من مناطق تواجد القوات السورية في صوفر.

ويتم هذا بالرغم من جميع اتفاقات وقف اطلاق النار التي تمت باشراف مبعوث الرئيس [الجزائري] الشاذلي بن جديد، ومجهودات المراجع الدينية اللبنانية من الاخوة والقادة الوطنيين اللبنانيين بجانب مجهودات السفارتين الجزائرية والايرانية.

[...]

ان منظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي تتوجه الى القادة العرب، وتناشدهم التحرك الفوري لايقاف هذه المذابح الجديدة التي تنفذ، حالياً، ضد الفلسطينيين في مخيماتهم، وضد المسلمين الوطنيين في بيروت الغربية، وضد الشعب اللبناني كله، فان المنظمة تتوجه الى اصدقائها في العالم لمساعدتها لايقاف هذه المأساة المستمرة ضد الشعبين، اللبناني والفلسطيني؛ كما وان منظمة التحرير الفلسطينية، امام بشاعة ما يحدث من جرائم ضد شعبها وجماهيرها في مخيماتهم في لبنان، ترى ان عليها تحمل مسؤولياتها [تجاه] هذا العدوان، طبقاً لتطورات الوضع وخطورته.

اننا ، في ذات الوقت، نكرر التوجه لمناشدة الاخوة المجاهدين في الطائفة الشيعية، التي تتستر

عصـابـات حركـة «امـل» بهم، ليقوموا بواجبهم القومي، والوطني، والديني، والانساني، لايقاف هذه العصابات عن هذه الجريمة البشعة بحق اخوانهم الفلسطينيين، وهم يواجهون كربلاءهم الجديدة على ايدي من يفترض انهم اخوانهم وحلفاؤهم، والله من وراء القصد.

بسم الله الرحمن الرحيم

وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم

صدق الله العظيم

تونس، ١١/٦/١٩٨٦

... وحول وقف اطلاق النار

فيما كانت لجان المتابعة الفرعية تواصل اجتماعاتها اليوم حسب قرارات لجنة التنسيق المشتركة، للاتفاق على تثبيت نهائي لقرار وقف اطلاق النار، وفك الحصار العسكري المفروض حول المخيمات من قبل عصابات حركة «امل» العميلة؛ وبعد ان اعلنت وسائل الاعلام التوصل الى اتفاق لتمركز قوات من الجيش اللبناني في النقاط المحيطة بالمخيمات والمواقع الاخرى في بيروت الغربية، قامت عصابات حركة «امل»، ظهر اليوم، باطلاق عدة قذائف هاون، وبشكل عشوائي، على مخيم برج البراجنة، ورافق ذلك رمـايات غزيرة من الرشاشات الثقيلة والمتوسطة على كافة محاور مخيم برج البراجنة، استمرت حتى الساعة السادسة مساء بتوقيت بيروت، كما استمر القصف العشوائي من مدفعية الهاون والرشاشات الثقيلة على احياء مخيمي شاتيلا وصبرا ظهر اليوم، وبعد الظهر، وبشكل متقطع، وبخاصة رصاص القنص.

وقد سقط برصاص القنص الغادر ثلاثة جرحى من المواطنين في المخيمات لحظة خروجهم، بعد اعلان الاتفاق، من الملاجئ.

هذا، وبمـوجب هذا الاتفـاق، فان قوة نظاميـة بقيـادة وليد سكرية سيتم انتشارها ظهر يوم غد [الثلاثاء] في النقاط التالية:

□ العاملية، المشنوق، بناية الجزائر (مقابل مؤسسة العاملية لجهة الشرق)، بناية مؤنس (منطقة اللجنة العلمية)، بناية السباعي، بناية الهيدوس، طبريا (مدخل حي الاكراد)، التعاونية.

وقد تمّ تحديد ساعة الصفر الساعة الثانية عشرة منتصف الليل كوقت متزامن وواحد لوقف اطلاق النار في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا.

كذلك شهدت منطقة مخيم شاتيلا اجتماعاً مماثلاً بعد ظهر اليوم للاتفاق على انتشار قوات الجيش اللبناني والاشراف على وقف اطلاق النار.

ان منـظمة التحرير الفلسطينية، التي تؤكد التزام جماهير شعبنا، ومبادرتها دائماً لاتفاقات وقف اطلاق النـار، وحقن الدمـاء البريئة، والالتزام بذلك، تحذر عصابات «امل» العميلة، وبعض الاطراف الاخرى، من محاولات استغلال هذا التجاوب المسؤول من قبل الابطال المدافعين عن المخيمات، وتؤكد انهـا لن تسمح مرة اخرى بانتهاك حرمة المخيمات الصامدة، وتطالب بالسحب الفوري للحشود العسكرية

التابعة لـ «امل» والمخابرات السورية، التي تحكم حصارها حول المخيمات، واغلاق المكاتب التابعة لهذه العصابات والتي تطوق مخيماتنا.

وانها لثورة حتى النصر.

تونس، ١٩٨٦/٦/٢٣

نداء الى القيادة الايرانية ـ الحوزة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى

صدق الله العظيم

اتكالاً منا على الله العلي القدير وابتغاء لمرضاته وسعياً لحرمته ورضوانه وحفظاً لدينه وقرآنه وصوناً لامتـه الاسلامية، اتوجه اليكم، عبر هذا النداء، حتى تكون الاستجابة منكم لوضع حد لهذه الحرب العراقية ـ الايرانية، بعد ان بلغت ما بلغت، وبعدما اريق فيها من الدماء المسلمة الزكية ما اريق، وبعد ان ذهب ضحيتها من الارواح المسلمة البريئة عشرات الالوف والتي جاوزت المئات من الالوف من الجرحى.

ولا اجد مناسبة يمكن ان تكون اكثر ملاءمة لكم كقيادة ايرانية، من هذه المناسبة، التي تقوم فيها اميركا، باساطيلها الجوية والبحرية، بضرب ليبيا الشقيقة وشعب ليبيا العربي المسلم. وهي ضربة موجعة ليس لليبيا فحسب، بل لكل الامة العربية والاسلامية، وكل المستضعفين في الارض امام الشيطان الاكبر الاميركي. وليبيا، كما يعرف الجميع، دولة عربية ترتبط مع ايران بأكثر من رباط واكثر من صلة.

ودعـونا ايها الاخوة في القيادة الايرانية نناقش امورنا وامور المسلمين بروية وبمسؤولية والتزام، بعيداً عن الاثارة والمزايدة. ودعونا نطرح سؤالاً نوجهه الى ملايين العرب والمسلمين، وملايين المستضعفين في الارض، الى الامة الاسلامية كافة التي هي خير امة اخرجت للناس: هل كان بمقدور الشيطان الاكبر الاميركي ان يقوم بعمليته هذه ضد ليبيا العربية المسلمة لو لم يكن العرب منشغلين في الحرب العراقية ـ الايرانية مع همومهم الاخرى وما اكثرها؟ هل كان بمقدور الشيطان الاكبر الاميركي ان يقوم بضرب ليبيا وشعب ليبيا المسلم العربي لو لم تكن ايران، التي تربطها بليبيا وقيادة ليبيا هذه الصلات، مستمرة في انشغالها بهذه الحرب العراقية ـ الايرانية؟

الا يستدعي ذلك وقفة صادقة مع النفوس والوجدان والضمير والمنطق؟ وقفة تستند الى شريعة الله الواحد القهار؟

ودعونا نعود قليلاً الى الوراء. فالتاريخ الذي لا يرحم يعيد نفسه. هل كان بمقدور اسرائيل ان تستفرد بالشعبين، الفلسطيني واللبناني، وبالثورة الفلسطينية في حصار بيروت، وحرب الجنوب، وما زالت تعربد في لبنان وفي جنوبه، وتهدد دولا عربية اخرى، لولا انشغال العرب والمسلمين بالحرب العراقية ـ الايرانية؟

ولا زلنا ندفع نحن الفلسطينيين ومعنا شعب لبنان، وسيدفع معنا كل المسلمين نتيجة ذلك، بسبب الاستمـرار في هذه الحرب العراقية ـ الايرانية، ويدفع معنا الشعبان، الايراني والعراقي، الثمن باهظاً من دماء ابنائهما في المعارك المستمرة على الجبهات.

وهل كانت الصهيونية تقدر على اهانتها للمقدسات الاسلامية في فلسطين وضد اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في القدس الشريف، وتهدد اليوم، علانية وجهراً، بانها في سبيلها لهدم المسجد الاقصى والصخرة الشريفة، لبناء ما يسمى هيكل سليمان، لولا انها تعرف ان العرب والمسلمين لاهون عنها وعن مخططاتها ومؤامراتها بهذه الحرب العراقية ـ الايرانية، تستنزفهم وتستنزف مقدراتهم ومواردهم ودماءهم، وبدلاً من ان تراق هذه الدماء الزكية الطاهرة في معركة الجهاد لتحرير هذه الاماكن المقدسة؟

أليس من حق المسلمين، جميعهم، ومن حق العرب، جميعهم، ان يتساءلوا عن معنى استمرار هذه الحرب هنا في الخليج، ومقدساتنا في فلسطين ما زالت تحت الاحتلال الصهيوني البغيض؟ وكيف يمكن ان يواجه المسلمون ربهم وهي كذلك؟ «سيأتي يوم تتداعى فيه عليكم الامم كما تتداعى الاكلة على قصعتها، قالوا او من قلة يومئذٍ نحن يا رسول الله، قال لا انتم يومئذٍ كثير ولكنكم كغثاء السيل»... والقائمة كثيرة يا اخواني المسلمين في ايران.

هل نذكر يوم قامت الطائرات الاميركية ـ الاسرائيلية بضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، دون ان تحسب للعرب والمسلمين حساباً؟ ولماذا تحسب هذا الحساب وقدرات وامكانيات العرب والمسلمين منشغلة في الحرب العراقية ـ الايرانية، بل وتستنزفها هذه الحرب الضروس بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب الحديثة؟ السنا نعيش العام السادس لهذه الحرب التي تستهلك دماء وارواح وامكانيات الشعبين، العراقي والايراني، وتدفع القضية الفلسطينية وشعبها الفلسطيني ثمناً غالياً نتيجة استمرارها؟ وعلينا ان نتذكر انه في ظل هذه الحرب القاسية تمكنت الطائرات الاميركية ـ الاسرائيلية، وبمساعدة فنية كاملة من اميركا، من ضرب الفرن الذري العراقي، وهو الفرن الذري الوحيد الذي كانت تمتلكه الامة العربية، وبالتالي الامة الاسلامية.

هل نذكر بمعركة النفط وانخفاض اسعار البترول وتأثير ذلك على جميع الدول العربية والاسلامية، باعتبار ان دولنا العربية والاسلامية تمتلك القسم الاكبر من حقول النفط في العالم؟ وانه لولا الخلاف الدائر بسبب هذه الحرب وما حولها... لما وصلت اوضاع النفط الى ما وصلت اليه؟

هل نذكر بان جميع المستضعفين في العالم، عرباً ومسلمين، وفي دول عدم الانحياز، قد تأثروا بهذه الحرب المريرة، اذ بدلاً من ان تذهب هذه الامكانيات الهائلة الى آلة الحرب والدمار، كان المؤمل والمفروض ان تذهب [الى] هؤلاء المستضعفين تعينهم وتساعدهم وتشد من ازرهم وترفع من مستواهم، بدل الارتهان للدول الكبرى وبنوكها وشركاتها واحتكاراتها؟

والقائمة طويلة ايها المسلمون في مشارق الارض ومغاربها. القائمة طويلة يا اخوتي المسلمين في ايران. الا يستلزم ذلك عودة لتقويم الامور وتحمل المسؤوليات ووضعها [في] ميزان المنطق وحسب شريعة القرآن [فنتخذ] قراراً تاريخياً؛ قراراً بمستوى الرسالة الاسلامية الكريمة؛ قراراً نوقف فيه هذه الحرب لصالح الشعب الايراني والشعب العراقي ولصالح الامة الاسلامية والامة العربية، لصالح فلسطين المغتصبة المدنسة والمقدسات الجاثمة تحت الاحتلال الصهيوني البغيض ؟ فطريق القدس هو طريق وحدة المسلمين، ولن يكون الطريق اليها عبر هذه الهجمات العسكرية والمواجهات الحربية بين المسلمين، كما هو حادث اليوم في حرب الخليج.

بسم الله الرحمن الرحيم

انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان

يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً

صدق الله العظيم

لذلك، فانني من موقعي العربي والاسلامي، ومن موقع المسؤولية، وموقع الالتزام والجهاد، ادعو الى وقفة مع الحق ومع الضمير، مع الله بقلب سليم مؤمن لتتوقف هذه الحرب فوراً، ولنحتكم في خصوماتنا الى كتاب الله، حكماً بيننا، والى شريعته، فاصلاً بيننا.

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم

صدق الله العظيم

وغير هذا ايها المسلمون، فلا نلومن الا انفسنا، والا ما جنته وقدمت ايادينا.

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

صدق الله العظم

فتعالوا ايها الاخوة المسلمون اليوم نغير هذه الصورة الاليمة التي عليها المسلمون اليوم، وما هم عليه من هوان وقد تداعت عليهم الامم، وكيف نغيرها وبأسنا شديد بيننا وليس على اعداء امتنا الاسلامية؟ علينا ان نغيرها بان نكون، كمسلمين حقيقيين، على قلب رجل واحد. سلاحنا موجه الى اعدائنا. وكيف يكون ذلك وهذه الحرب الضروس مستمرة بكل عنفها وبكل هذه الامكانيات الضخمة تذهب هدراً الى اتون الحرب؟

انني باسم الله العلي القدير، وباسم القرآن، وباسم الحق، وباسم الجهاد، ادعوكم لوقف هذه الحرب العراقية ـ الايرانية، قبل ان تضيع الفرص جميعها، ويدفع المسلمون اكثر مما دفعوا حتى الآن، دماءهم وارواحهم وممتلكاتهم وامكانياتهم وكرامتهم وعزتهم.

انني باسم الله الواحد القهار ادعوكم لايقاف هذه الحرب، وفورا، قبل فوات الاوان، وادعوكم لايقافها بمبادرة تاريخية اسلامية منكم، او ادعوكم لايقافها عبر المبادرات الاسلامية المعروضة، او ادعوكم لايقافها عبر مبادرات دول عدم الانحياز او عبر المبادرات الدولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما، فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله، فان فاءت، فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون

صدق الله العظيم

ونحن هنا لا بد الا ان ننطلق من الموقف الاخوي الاسلامي، بان نتوجه اليكم باسم هذه الشريعة الاسلامية السمحة التي تجمعنا بان نجعل القرآن حكماً بيننا، وفي بداية هذا الشهر الفضيل، شهر رمضان المبارك، شهر الهدى والفرقان، فان ما نتوخاه جميعاً مرضاة لله العلي القدير هو الوصول الى تحقيق الصلح الذي نصت عليه الآية الكريمة رحمة بالمسلمين ورحمة بالاسلام، راجين من العلي القدير ان يوفقنا وان يسدد خطانا لما فيه خير الامة العربية والاسلامية، وان نتمكن من حقن دماء المسلمين وحفظها لمهمتها المقدسة الاساسية، الا وهي تحرير اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، في القدس الشريف، من براثن الصهيونية ودنسها.

بسم الله الرحمن الرحيم

واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة

صدق الله العظيم

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين، انك سميع مجيب.

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا

صدق الله العظيم

اللهم فاشهد، اللهم فاشهد، اللهم فاشهد، اني قد بلغت.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

تونس، ١٧/٥/١٩٨٦

المجلس الثوري: لا مساس بالانتماء الفلسطيني للوطن

عقد المجلس الثوري لحركة «فتح» دورة اجتماعاته العادية على مدى ثلاثة ايام ابتداء من [تاريخ] ١٥ حزيران [يونيو] ١٩٨٦، وناقش، خلال هذه الدورة، الاوضاع الداخلية والتنظيمية للحركة، وتوقف، مطولاً، حول الوضع في لبنان والعدوان على المخيمات في بيروت؛ كما استعرض الوضع السياسي والعسكري العام في الارض المحتلة ولبنان، والعلاقات الفلسطينية على كافة الاصعدة، الذاتية والعربية والدولية.

اولاً، على الصعيد الداخلي: اتخذت المناقشات طابع التقويم الشامل لاوضاع الحركة الداخلية، والاوضاع التنظيمية والادارية، وتم استعراض سلسلة من القرارات التي ينبغي وضعها موضع التنفيذ، وتقرر احالتها لاجتماع اللجنة المركزية في دورتها القادمة لكي يتم عرض النتائج على المجلس الثوري في دورة خاصة لهذا الغرض.

كما صادق المجلس الثوري على قرار اللجنة المركزية بطرد عطاالله عطاالله وغازي عطاالله من الحركة لمخالفتهما النظام الاساسي للحركة.

ثانياً، على الصعيد السياسي: ان ابرز سمات المرحلة الراهنة تتجسد في تصعيد الهجوم الاميركي ـ الصهيوني الشامل ضد امتنا العربية، وقواها الوطنية المناضلة، وقضاياها الاساسية، وفي القلب منها قضية فلسطين.

ولقد اتخذ هذا التصعيد الشامل، تعبيرات بالغة الوضوح ومسارات بالغة الشراسة، تهدف الى تعميق حالة الانقسام والتمزق والتناحر المستشرية في وطننا العربي، والتي يزيد من آثارها السلبية ضلوع بعض الاطراف العربية وتورطها في سياسات وممارسات معينة تؤدي، بالمحصلة، الى اقامة حواجز وعقبات كبيرة تحول دون بناء موقف عربي موحد، تستند اليه الجماهير العربية وقواها الوطنية في نضالها الدؤوب لمواجهة هذه الهجمة الاميركية ـ الصهيونية واحباط اهدافها التآمرية السوداء.

وفي ظل هذه الاوضاع، تجد القوى المعادية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، مناخات مشجعة لتركيز جهودها التحريضية والتآمرية نحو هدف محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وتأليب قوى محلية ودولية للاشتراك معها في محاولة تحقيق هذا الهدف، بعد ان ثبت، عملياً، للادارة الاميركية، واداتها الصهيونية، استحالة تمرير مخططاتها ومؤامراتها ومشاريعها التصفوية، ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية تحتل موقعها الطبيعي والطليعي كقائد لنضال الشعب الفلسطيني وممثل شرعي وحيد له، وكعامل رئيسي من عوامل الصمود العربي في وجه محاولات التركيع الاميركية وفرض الامر الواقع الاميركي ـ الصهيوني.

ولقد حملت الاحداث، السياسية والعسكرية، التي شهدتها المنطقة العربية خلال هذه الفترة مؤشرات واضحة على مدى التركيز الاميركي ـ الصهيوني في محاولات ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاصرتها، ومحاولة افتعال بدائل عميلة لها. ومن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، زيارة رئيسة وزراء بريطانيا [مارغريت تاتشر] للكيان الصهيوني، وما افرزته هذه الزيارة من توجهات محددة افصحت عنها رئيسة الوزراء البريطانية بشكل مباشر حين شنت حملة حاقدة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ووجهت دعوة مشبوهة لايجاد بديل مصطنع عنها في تمثيل الشعب الفلسطيني. وهذا التوجه المشبوه يتكامل مع التهافت الاميركي ـ الصهيوني المستميت في جعل محاربة منظمة التحرير الفلسطينية عنواناً رئيسياً وجوهرياً لجهودها التدميرية في المنطقة، متخذة ذريعة ما اسمته بـ «الارهاب» كمبرر لتجنيد اطراف جديدة في المؤامرة الشاملة ضد الامة العربية والقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي برمته.

واذا كان هدف محاربة منظمة التحرير وشراسة المحاولات الاميركية ـ الصهيونية في هذا الاتجاه،

يبدو بديهياً بالنسبة لنا، الا ان ما نعتبره مأساوياً ومريباً إلى حد بعيد ظهور عدد من الطروحات والممارسات تطرح وتنفذ بأيد عربية تلتقي، عملياً، وبشكل متطابق، مع هذا الهدف الاميركي ـ الصهيوني.

فحين تطرح الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل مسألة ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كأولوية رئيسية في التحرك الاميركي، نلاحظ، في ذات الوقت والسياق، سلسلة من الوقائع والاجراءات المترابطة تتخذها الحكومة الاردنية وتمس، بشكل مباشر وخطير، جوهر الثوابت الوطنية الفلسطينية، والثوابت القومية العربية في تحديد المواقف الصحيحة تجاه القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والنضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. فالى جانب العديد من التصريحات الرسمية الاردنية، التي تطرح، بشكل مباشر، توجهات متناقضة مع قرارات القمم العربية، هناك العديد من الاجراءات التنفيذية التي من شأنها تثبيت الشكوك حول توافق هذه الاجراءات مع السياسة الاميركية ـ الصهيونية ومتطلباتها الفعلية في العمل على تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وضرب التمثيل الفلسطيني.

ولقد تجسدت هذه الاجراءات التنفيذية في سياسة التضييق المدروسة التي تنفذها الاجهزة الرسمية الاردنية ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وفي الاردن، ومحاولات الاستقطاب القهري الذي تمارسه هذه الاجهزة، مستغلة حاجات المواطنين الفلسطينيين ومصالحهم اليومية، وكذلك في اللجوء الى اجراءات المنع والابعاد والتهديد والحصار الاقتصادي على نحو يذكر باجراءات مماثلة دأبت سلطات الاحتلال، وما زالت، على اتخاذها في اطار سياساتها المدروسة لضرب الصمود الوطني في الارض المحتلة وتكريس الامر الواقع الصهيوني عليها.

وفي الوقت الذي تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها كل الاحرار والشرفاء من ابناء الشعب الاردني الشقيق، رفضها ومقاومتها لبدعة الوطن البديل والتوطين، تتخذ السلطات الاردنية مبادرة خطيرة، نرى انها تجسد خطوة بالغة الخطورة في هذا الاتجاه المرفوض، وهي اقرار قانون الانتخاب الجديد في الاردن، والذي بمقتضاه يجرى تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في البرلمان الاردني، في حين ان وضع اللاجئين الفلسطينيين في الاردن له اسسه الراسخة، التي يلتزم بها العرب والمجتمع الدولي، والتي ترفض، بشكل حاسم، ادماج الفلسطينيين دستورياً وعبر مؤسسات الدول الشقيقة والمضيفة، نظراً لما يحمله ذلك من خطر على جوهر القضية الفلسطينية والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني في اماكن الشتات.

كما يلاحظ، بشكل واضح، تبني بعض الاجهزة الاردنية للدمى المتساقطة، واستخدامها لتشويه النضال الفلسطيني، والتي ابرزتها، للأسف، بعض اجهزة الاعلام العربية والدولية.

ان حركة «فتح» ترى في هذه الاجراءات التنفيذية تطوراً سلبياً جديداً وخطيراً في موقف السلطة الاردنية وسياساتها، يتعين على منظمة التحرير [الفلسطينية]، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الامم المتحدة، العمل على وضع حد لها، لما تحمله من اخطار اساسية تهدد القضية الفلسطينية، وتلحق افدح الضرر بالعلاقة الراسخة والتاريخية والمصيرية التي تربط الشعبين، الاردني والفلسطيني، والقائمة على اساس الوحدة النضالية والالتزام القومي بالقضية المركزية، قضية فلسطين.

وفي ذات الوقت الذي نلمس هذه الظواهر السلبية الخطرة يتصاعد العدوان على المخيمات في بيروت، وفي محاولات اجرامية دموية تتخذ طابع الابادة الجسدية للفلسطينيين المتواجدين على الارض اللبنانية، وهي محاولات تأتي في سياق مؤامرات قديمة متجددة لم يعد خافياً ضلوع بعض الاطراف العربية فيها، في سياق صفقات رخيصة تم ابرامها في مراحل متعددة مع الولايات المتحدة الاميركية. ولم يعد خافياً تزامن العدوان على المخيمات، ذي الفصول المتعددة، مع كل مسعى تآمري يجسده طرح مشاريع مشبوهة لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني والامة العربية. واذا كانت هذه الاحداث والمؤشرات تظهر بشكل متزامن مع الطروحات الاميركية والصهيونية التآمرية، كمشروع الحكم الذاتي الاداري في الضفة والقطاع، او في القطاع وحده، كمقدمة لتعميم التجربة على الضفة، فانه من قبيل قصر النظر والتعامي عن الحقيقة والتنصل من المسؤولية ان ينظر [إلى] هذه الاحداث كما لو انها تتعلق بالوضع الفلسطيني،

او وضع منظمة التحرير [الفلسطينية]، بل انها، في جوهرها، مركز المؤامرة على مستقبل المنطقة بأسرها وعلى مستقبل الامة العربية ومصالحها وحقوقها ومصيرها.

امام هذا الوضع، بكل ما يحيط به من تفاعلات سلبية على صعيد العلاقات العربية والوزن العربي على الصعيد الدولي، فان حركة «فتح» تحذر من استمرار هذا الواقع السلبي وتدعو كافة القوى العربية والوطنيـة المخلصـة الى مواجهة هذه التحديات بكل قوة وصلابة، معتمدة على ارادة الجماهير العربية وقدراتها الهائلة ومستفيدة من العمق العالمي الهام الذي يجسده معسكر الاصدقاء وما يقدمه من دعم مادي ومعنوي هام لمواصلة النضال العربي وتحقيق الاهداف العربية العادلة.

ان المجلس الثوري لحركة «فتح» يرى ان الموقف الفلسطيني الذي لا بد وان تجسده منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة، ضمن دوائره المحلية والعربية والدولية، ينبغي ان يكون في غاية الوضوح والحسم، وعلى الاسس التالية:

(أ) توجيه كافة الجهود، المدروسة والمسؤولة والمبرمجة، لتعزيز صمود جماهيرنا العظيمة في الارض المحتلة، وتصليب اداة المـواجهـة الوطنيـة للاحتـلال وسياساته ومشاريعه ورفدها بالامكانات الكفيلة بترسيخها وتصعيدها ومضاعفة فاعليتها على الصعد السياسية والعسكرية. وهنا يسجل المجلس الثوري، بكل الاجلال والاكبار، لشعبنا في الارض المحتلة، صموده العتيد وكفاحه الخلاق في وجه الاحتلال، والذي يجسـد، ايضـاً، مصـدر القـوة المـركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والقائد الوحيد لنضاله الوطني.

(ب) ان ايـة خطوة من أي طرف كان تنـطوي على تواطؤ ضد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وضد نضاله الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واي خطوة باتجاه المساس بالانتماء الفلسطيني للوطن الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية، داخل الارض المحتلة وخارجها، لا بد وان تواجـه بشكل حاسم، ذلك ان ابرز المهام التاريخية، والسياسية، والنضالية، التي تضطلع بها منظمة التحرير الفلسطينية هي حماية اسس القضية الفلسطينية وحماية مكتسبات الشعب الفلسطيني التي انجزها بصموده العظيم ودماء شهدائه الابرار والتزامه المطلق بفلسطين، ارضاً ووطناً.

(ج) العمل على تعزيز وحدة اداة الثورة الفلسطينية بانجاز وحدة الفصائل الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس الثوري لحركة «فتح» يسجل، بكل ايجابية، الجهود المتخذة التي بذلتها القيادة الفلسطينية على هذا الصعيد، ويثمن المبادرة الاخوية التي اطلقها الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد والدعم المخلص الذي يجسده الاصدقاء والرفاق السوفيات وكافة الاصدقاء والاشقاء في هذا الاتجاه.

ان المجلس الثوري يؤكد على ضرورة مواصلة السعي لانجاز وحدة الفصائل بروح من المسؤولية والالتزام والحرص العميق على تحقيق هذا الهدف الوطني الهام.

(د) ان العدوان المتواتر والذي يتخذ طابعاً وحشياً دموياً على المخيمات الفلسطينية في بيروت والذي تنفـذه اجنحة متآمرة من حركة «امل» واللواء السادس وتشكيلات اخرى تدين بالولاء لاجهزة عربية معروفة، ينبغي ان يواجه بكل الصلابة من جانب كافة الاحرار والشرفاء في لبنان والامة العربية. والمجلس الثوري، وهو يسجل باعتزاز كبير، صمود جماهيرنا في المخيمات وبطولة ابنائنا المدافعين عن شرف وكرامة وامن جماهير هذه المخيمات، والذين يجسدون بهذا الصمود اروع تعبيرات الوحدة الوطنية الحقة، يحيي كافة الشرفاء المخلصين من القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية التي ترفض هذه المؤامرة البشعة وتدينها وتعمل بكل امكاناتها لوضع حد لها.

ان المجلس الثوري يرفض كافة الطروحات المغرضة التي تبثها القوى المعادية تحت عنوان «الخطر الفلسطيني في لبنان» وينبه الاشقاء في لبنان الى خطورة هذا الطرح المشبوه والتآمري، ذلك ان ما يتهدد لبنان، أرضاً وشعباً وسيادة، هو المؤامرة الكبرى التي وضعت خطوطها الولايات المتحدة الاميركية واوكلت لعمـلائها [الصهيونيين] وغيرهم مهام تنفيذها بهدف تمزيق لبنان وفرض البلقنة الطائفية عليه لتعميم

هذا المرض على المنطقة العربية بأسرها. ومن هنا، فان المجلس يؤكد موقفه الثابت مع الحل الذي يضمن عروبة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه.

وان المجلس الثوري يهيب بكافة القوى والدول العربية ان [تتحمل مسؤولياتها] القومية تجاه شعب لبنان والتضامن معه وفقاً لقرارات القمم العربية.

ويؤكد المجلس الثوري موقف الحركة الثابت بضرورة انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية وحل هذا النـزاع الذي لا يستفيد منه سوى الاعداء والذي اهدر طاقات الشعبين، العراقي والايراني، بالطرق السلمية لما فيه مصلحة هذين الشعبين والامتين العربية والاسلامية والقضية الفلسطينية.

ان المجلس الثـوري يثمن المـوقف السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من القضية الفلسطينية ومن منـظمـةالتحـريـر الفلسـطينيـة. ورغم كل المحاولات الرامية الى تصديع هذه العلاقات، فان الاتحاد السوفياتي، صديق الشعب الفلسطيني، يؤيد حقوقه الوطنية ويقف موقفاً مبدئياً من هذه العلاقة. ولقد توجت هذه العلاقات الاخوية والرفاقية وتجلت في اللقاء الكبير بين الرفيق [ميخائيل] غورباتشيوف والاخ [ياسر عرفات] ابو عمار، في برلين، خلال المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الالماني الموحد.

تونس، ١٩/٦/١٩٨٦

[بيان]

نص القرار الاردني باغلاق مكاتب م.ت.ف.

عقد مجلس الوزراء [الاردني] جلسة بتاريخ ٧/٧/١٩٨٦، برئاسة السيد زيد الرفاعي، رئيس الوزراء، بحث خلاله ما ورد في البيـان الذي صدر عن المجلس الثـوري لحـركـة «فتـح»، بتـاريـخ ١٩/٦/١٩٨٦، وما تبعه من تصريحات صدرت عن عدد من اعضاء هذا المجلس.

وقرر مجلس الوزراء اصدار البيان التالي، وتنفيذ ما ورد فيه من اجراءات:

اولاً: اصـدر المجلس الثـوري لحركة «فتح»، بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦، بياناً تهجم فيه على المملكة الاردنيـة الهـاشميـة، وسيـاستهـا القـوميـة الواضحـة تجـاه القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني... ومما جاء في البيان المذكور ما نصه:

ان ما نعتبره مأساوياً ومريباً الى حد بعيد، ظهور عدد من الطروحات والممارسات، تطرح وتنفذ بأيد عربية تلتقي، عملياً وبشكل متطابق، مع الهدف الاميركي ـ الاسرائيلي؛ فحين تطرح الولايات المتحدة الامـيركيـة واسرائيـل مسـألة ضرب منـظمـة التحـرير الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كأولوية رئيسية في التحرك الاميركي، نلاحظ، في نفس الوقت والسياق، سلسلة من الوقائع والاجـراءات المتـرابطة، تتخذها الحكومة الاردنية، وتمس بشكل مباشر وخطير جوهر الثوابت الوطنية الفلسطينية، والثوابت القومية العربية، في تحديد المواقف الصحيحة تجاه القضية الفلسطينية، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والنضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: لقد قامت الحكومة الاردنية بدراسة ما جاء في هذا البيان من حيث معانيه ودوافعه وابعاده، وتبـين لها ان البيان لم يكتف بالعبارات التضليلية في تفسيره لمواقف الاردن القومية الثابتة، ولاجراءاته

التي يتخذها للمحافظة على صمود الشعب العربي الفلسطيني على ارضه، بل جاء البيان مناقضاً لروح التعاون والتفاهم التي على اساسها سمحت الحكومة خلال العامين الماضيين، وبناء على طلب السيد ياسر عرفات، بفتح مكاتب اضافية في الاردن غير تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية.

ثالثاً: تعرب الحكومة الاردنية عن اسفها لما جاء في بيان حركة «فتح»، والمنافي لروح التعاون والتفاهم التي تحرص الحكومة على الحفاظ عليها، بالرغم من الخلاف بينها وبين قيادة المنظمة. وبناء على ما جاء في بيان المجلس الثوري لحركة «فتح»، والتصريحات التضليلية اللامسؤولة التي تصدر، باستمرار، عن بعض اعضائه الرئيسيين ضد الاردن، ومواقفه القومية المسؤولة، فقد قررت الحكومة، مضطرة، اغلاق هذه المكاتب الاضافية، التي كانت قد سمحت بفتحها، لان هذه المكاتب تعمل وفق السياسات التي ترسمها لها الجهة التي اختارت هذا التوجه السلبي الجديد تجاه الاردن.

رابعاً: ان الحكومة الاردنية، وهي تتخذ هذا القرار لتود ان تؤكد ان التهجمات والافتراءات التي يتعرض لها الاردن من بعض الجهات لن تثنيه عن التمسك بسياسته القومية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، في اطار العمل العربي المشترك، وعن مواصلة تعامله مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

عمان، ٧/٧/١٩٨٦

المؤتمر الرابع لحزب «العمل»

زحف نحو اليمين

تعود جذور حزب «العمل» الاسرائيلي الى اوائل هذا القرن، وبالذات الى موجة الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين (١٩٠٥ ـ ١٩١٤). ففي تلك الفترة تشكل في فلسطين حزبان عماليان صهيونيان هما: حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الفتي) وحزب بوعالي تسيون (عمال صهيون). وإلى جانب هذين الحزبين كانت مجموعة من المهاجرين رفضت تشكيل حزب خاص بها او الانضمام الى احد الحزبين، وعُرفت باسم غير الحزبيين. ورفعت هذه المجموعة لواء الدعوة الى توحيد الحركة العمالية. وفي العام ١٩١٩، نجحت المساعي بهذا الصدد في تشكيل حزب احدوت هعفوداه (وحدة العمل) من حزبي بوعالي تسيون وغير الحزبيين.

وفي العام ١٩٣٠، تجددت المفاوضات بين حزبي احدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير من اجل توحيد الحزبين، واسفرت عن تأسيس «حزب عمال أرض اسرائيل ـ مباي».

استمر الوضع على هذا النحو حتى العام ١٩٦٥، حيث ادى الخلاف الذي نشب بشأن «فضيحة لافون» بين زعيم مباي المتقاعد دافيد بن ـ غوريون، مدعوماً من كتلة الشباب في الحزب، ممثلة بموشي دايان وشمعون بيرس، وبين الرعيل القديم من زعامة الحزب وعلى رأسهم ليفي اشكول وغولده مئير وبنحاس سابير، وكذلك الخلاف بين هؤلاء بشأن التحالف مع احدوت هعفوداه ـ بوعالي تسيون، استعداداً لانتخابات الكنيست السادسة في العام ١٩٦٥، الى تسريع عملية الاستقطاب الداخلي وتأزيمه. ونجمت عن ذلك هزيمة بن ـ غوريون وانصاره في اللجنة المركزية للحزب، مما أدى الى انسحاب هؤلاء منه والاعلان عن تشكيل قائمة عمال اسرائيل ـ رافي. وفي الوقت الذي حصل الانشقاق داخل مباي، تم تشكيل «تحالف» بين مباي وحزب احدوت هعفوداه (الذي كان انشق عن مباي خلال الاربعينات) وانشأ التجمع العمالي (المعراخ).

وفي سنة ١٩٦٨، تم توحيد احزاب مباي واحدوت هعفوداه، ورافي، في إطار حزب واحد هو حزب العمل الاسرائيلي عبر عقد مؤتمره التأسيسي بتاريخ ٢١/١/١٩٦٨، ووقع على وثيقة اعلان الحزب الموحد كل من السكرتير العام لحزب مباي، غولده مئير، والسكرتير العام لحزب احدوت عهفوداه، يسرائيل غليلي، والسكرتير العام لحزب رافي، شمعون بيرس. ولقد كان لعودة حزب رافي الى احضان الحزب الام، اثرها المباشر في تعزيز مواقع الاجنحة المتطرفة داخل الاحزاب الثلاثة المتحدة.

اعداد مسبق... ودورتان

جرى اعداد برنامج عمل المؤتمر الرابع لحزب العمل الاسرائيلي منذ خمسة شهور، عبر عشر لجان فرعية عملت على غير صعيد. اما الابحاث ذات الحساسية العالية فاعدت في اللجنة السياسية برئاسة عضو الكنيست ميخا حريش (محسوب على الجناح الحمائمي في حزب العمل). وقد مثل امام هذه اللجنة كل من رئيس الحكومة زعيم الحزب، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين. وهي آخر لجنة

ترفع توصياتها للاقرار من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر (**هآرتس**، ٢٨/٢/١٩٨٦).

كما سبق عقد المؤتمر القيام بعقد ٢٩ مؤتمراً مصغراً للمناطق والفروع، شارك في اعمالها عشرة آلاف عضو. ورفع بعض هذه المؤتمرات قراراته الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر كتوصيات، والبعض الآخر قرر عرضها على المؤتمر (**المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٨٦).

وفي اطار هذا الاعداد، لم يقع حزب العمل في خطأ خصمه، حيروت. فقد فصل بين الانتخابات الداخلية، التي تسببت في نسف مؤتمر حيروت، عن الدورة الاولى لمؤتمره، وخصصها لمناقشة برنامجه وشؤون الاقتصاد والسياسة الخارجية، الخ (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨٦).

مؤتمر هادئ في ايام عاصفة

عقد حزب العمل الاسرائيلي مؤتمره الرابع في دورتين: الاولى في الفترة ما بين ٨ ـ ١١ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، والثانية بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٨٦. وشارك في اعماله ٣١٦٧ مندوباً يمثلون ٣٠٠ الف عضو من الذين سجلوا في عملية الاحصاء الكبيرة التي قام بها الحزب قبل حوالى الشهرين في إطار الاعداد لعقد المؤتمر. ومن بين هؤلاء ١٣٣ الف عضو جديد، نصفهم من الشبان (**دافار**، ٨/٤/١٩٨٦).

افتتح المؤتمر في قاعة «مباني الامة» في القدس، في ظل «ازمة موداعي» التي استحوذت على قسط كبير من كلمات الخطباء، وخلقت توتراً شديداً في اجواء العلاقات بين المعراخ والليكود، الشريكين الاساسيين في حكومة الوحدة الوطنية.

حضر جلسة الافتتاح مئات الضيوف وقادة الاحزاب ورؤساء المؤسسات الاسرائيلية وحوالى ثمانين ضيفاً من الخارج يمثلون خمسة وعشرين وفداً، بينهم وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي (**هآرتس** و **دافار**، ٩/٤/١٩٨٦).

وكما كان متوقعاً ومخططاً، لم يشهد المؤتمر تنافساً على منصب رئيس المؤتمر، وخلافاً لما حصل في مؤتمر حركة حيروت، فقد انتخب رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، نسيم زفيلي، رئيساً للمؤتمر. كما لم يجر تنافس على رئاسة اللجنة الدائمة ولجنة المندوبين، حيث اصبحت اللجنة التحضيرية لجنة دائمة ورئيسها عضو الكنيست دافيد ليبائي، وانتخب باروخ غيجمان، رئيس المحكمة العليا في الحزب، رئيساً للجنة المندوبين. وبعد الانتهاء من كل هذه الاجراءات، وقبل البدء في مناقشات المؤتمر السياسية، اعلن سكرتير حزب العمل، عوزي برعام، عن عودة اريبه (لوفا) الياف الى احضان الحزب (**دافار**، ١٠/٤/١٩٨٦).

ثورة تنظيمية

بعد نتائج انتخابات الكنيست العاشر في العام ١٩٨٤، طلب زعيم الحزب شمعون بيرس، وسكرتير عام الحزب، آنذاك، حاييم بارليف، من معهد «مينا تسيمح» اجراء بحث لدراسة العوامل والاسباب التي ادت الى التغيير في استقصاءات الرأي العام قبل الانتخابات وبعدها. وتبين من البحث انه اذا تم تجاوز الاسباب الايديولوجية، فان السبب الرئيس لذلك التغيير، هو صورة حزب العمل في نظر من شملهم الاستقصاء كحزب «تنقصه الريادة، كهل واشكنازي» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٦).

لقد تعامل سكرتير عام حزب العمل، عوزي برعام، على خلفية هذا البحث بجدية، مع هذا الواقع، فوضع امامه هدفاً محدداً، هو انفتاح الحزب، ومده بدم جديد، وتغيير هيكليته التنظيمية. وبكلمات اخرى: «الغاء اللجان المنظمة ولجان التعيينات» (**المصدر نفسه**).

جاء الاصلاح الاول، على الصعيد التنظيمي، عند البدء في مسيرة الاعداد لمؤتمر الحزب بعد انتخابات الهستدروت (١٤/٥/١٩٨٥)، عبر تحديد نسبة تمثيل الفروع وفقاً لوزنها، استناداً الى عدد اعضاء كل فرع بعد عملية الاحصاء، واستناداً الى نتائج الفرع في انتخابات الكنيست الحادي عشر في العام ١٩٨٤، والهستدروت والسلطات المحلية فيما بعد.

وكان هذا التغيير بمثابة اللبنة الاولى بعد اكثر من ثلاثين سنة من هيمنة اللجان المنظمة ولجان التعيينات (**المصدر نفسه**). وفي خطوة لاحقة واكثر تفصيلاً، تقدمت قيادة الحزب باقتراح الى المؤتمر،

استناداً الى توصية اللجنة التحضيرية، مع تعديل طفيف، باتباع نظام جديد في تحديد قائمة المرشحين الـ ٥٤ الاوائل لانتخابات الكنيست، بحيث يجرى انتخاب ٢٦ منهم عبر انتخابات سرية وشخصية داخل مركز الحزب، بينما تنتخب الفروع والمناطق ٢٣ مرشحاً آخر. ومنح زعيم الحزب ـ رئيس القائمة ـ حق اضافة مرشحين اثنين في المكان الثاني والثالث، شريطة الموافقة على هذا الامر من قبل المركز واضافة مرشح واحد من قبل كل من سكرتير عام الحزب وسكرتير عام الهستدروت (**معاريف**، ١٠/٤/١٩٨٦).

وخلال مناقشة الاقتراح داخل المؤتمر، تقدم عاموس كرمل، بأسم مجموعة وزراء واعضاء كنيست واعضاء مركز، باقتراح اضافة اسم عضو الحزب الذي يشغل منصب رئيس الكنيست الى قائمة الاسماء المضمونة، وقد حصل هذا التعديل على موافقة المركز.

وعلى خلفية الصراعات بين الكتل والتيارات المختلفة داخل الحزب، تقدم ممثلو الحركة الكيبوتسية الموحدة باقتراح تعديل طفيف على اقتراح القيادة، وهو انتخاب ٢٣ مرشحاً في مركز الحزب بدلاً من الـ ٢٦ و ٢٣ مرشحاً في قائمة الفروع والمناطق، وضمان اماكن ستة مرشحين، زعيم الحزب واثنان يختارهما للمكان الثاني والثالث، اضافة الى اسماء كل من سكرتير عام الحزب وسكرتير عام الهستدروت عضو الحزب ـ ورئيس الكنيست، بحيث يصبح المجموع ٥٢ مرشحاً بدلاً من الـ ٥٤. وقد فاز هذا الاقتراح باغلبية كبيرة، على الرغم من اصرار سكرتير عام الحزب على التمسك بالاقتراح الاصلي (**المصدر نفسه**).

معسكرات داخل حزب العمل

حرص حزب العمل الاسرائيلي، عبر بذل جهود مكثفة، على ابراز حقيقة ان مؤتمر الحزب لن يكون مؤتمراً للصراعات بين المعسكرات والتيارات المختلفة، وانه منهمك، فقط، بالقضايا الاساسية ـ الايديولوجية، وهدفه اثبات ان ايام مؤتمرات الصراعات قد ولت الى غير رجعة. على الرغم من كل هذا، اتضح ان هذه المعسكرات ما زالت قائمة. وكل معسكر يحتوي داخله على التيارات والاتجاهات السياسية كافة. فمعسكر رابين اكثر من الاجتماعات الجانبية وتوجيه انصاره داخل اعمال ومناقشات المؤتمر. فقد عقد هذا المعسكر ثلاثة اجتماعات جانبية، على الاقل، لانصاره، شارك فيها كل من وزير الدفاع، اسحق رابين، والوزير يعقوب تسور، اضافة الى اعضاء الكنيست شيفح فايس واهرون نحمياس وجاك امير، ورؤساء بلديات ومجالس محلية. وحاول هذا المعسكر تبرير هذه الاجتماعات بقوله: «على الرغم من حقيقة انتهاء الصراع بين بيرس ورابين، مرحلياً، على زعامة الحزب، ما زال هناك قلق بين اوساط هذا المعسكر تجاه مستقبلهم داخل المؤسسات الحزبية» (**هآرتس**، ١١/٤/١٩٨٦).

ولم يقتصر هذا الامر على رجال معسكر رابين، فقد عقدت، ايضاً، اجتماعات سياسية على هامش المؤتمر. وبرز هذا الامر في الصراع المرير بين «جيل الاستمرار» و «جيل الشباب» داخل الحزب. فجيل الاستمرار يؤيد الخط المركزي في مواقف الحزب السياسية، بينما جيل الشباب بما يحتويه من اوساط وتيارات سياسية وسط، «مشوف» و «عراخيم» و «تموروت» و «هكفار هاياروك» و «هامشميرت هتسعيراه» و «منظمة الطلبة»، يؤيد الخط الحمائمي «اليساري». وقد شهد المؤتمر مواجهات سياسية ساخنة بين المعسكرين (**المصدر نفسه**).

آراء وتعليقات حول الجانب التنظيمي

وصف سكرتير عام «العمل»، عوزي برعام، اجواء المؤتمر قائلاً: «لا صراعات شخصية؛ لا نزاعات في القمة؛ مؤتمر الرجل الواحد؛ مؤتمر جماعي ومناقشات في الصيغ الايديولوجية» (**المصدر نفسه**).

لقد اجمعت آراء وتعليقات الصحافة الاسرائيلية على وصف برعام لاجواء المؤتمر ووصفتها بالاجواء المريحة والهادئة والواثقة، وهذا ليس فقط بالمقارنة مع اجواء مؤتمر حركة حيروت الذي نسف منذ جلسته الاولى، بل وايضاً بالمقارنة مع مؤتمريه السابقين، عندما احتلت المنافسة بين بيرس ورابين الصدارة في واجهة الاحداث (**دافار**، ٨/٤/١٩٨٦). كذلك لم يقع حزب العمل في خطأ خصمه، حيروت، حيث فصل

الانتخابات الداخلية عن الدورة الاولى للمؤتمر، التي عالجت البرنامج والشؤون الاقتصادية والسياسية والخارجية.

وفي هذا الاطار، كتب معلق «هآرتس» للشؤون الحزبية، ايلان شحوري: «لقد نجح حزب العمل بما فشل فيه زعماء حركة حيروت في مؤتمرهم الاخير. هذا المؤتمر الذي ابرز الخصام والتناحر داخل القمة. فخلال ثلاثة ايام لم يستطع اجراء اي نقاش سياسي او ايديولوجي. اما مؤتمر حزب العمل فقد جرى طبقاً لما خطط له مسبقاً، وجرت المحافظة على جدول اعماله بدقة متناهية في اجواء مريحة للغاية» (**هآرتس**، ١١/٤/١٩٨٦). وكتبت «يديعوت احرونوت» من هذه الناحية: «سجل مؤتمر حزب العمل نقطتين، على الاقل، لصالحه على صعيد الواقع السياسي الاسرائيلي. فقد عُقد، الى حد كبير، في موعده المقرر (بعكس مؤتمر حيروت الذي تأجل لسنوات عدة، وبخلاف مؤتمر المفدال الذي لم يحدد، بعد، موعد انعقاده)، وخلا من الصراعات الشخصية الحادة». واضافت: «لقد ساهم في هذا الهدوء كونه مؤتمراً لحزب يصارع على الزعامة القومية، هو بحكم تكوينه ائتلاف بين قوى ووجهات نظر، القاسم المشترك بينها واسع جداً، وكون الهدف الرئيس لانعقاده اعادة النظر في الخطوط الاساسية، الامر الذي لا بد وان يتأثر باحتياجات صندوق الاقتراع وبقية الاعتبارات البراغماتية» (**يديعوت احرونوت**، ٩/٤/١٩٨٦).

وكتبت صحيفة «عل همشمار» (١٣/٤/١٩٨٦) ان «مؤتمر حزب العمل الاخير، مثل المؤتمرات السابقة، يشع بالقوة والقدرة». وجاء في افتتاحية «هآرتس» (٩/٤/١٩٨٦) ان «وضع القيادة متين، يوحدها من داخلها ومع مندوبي المؤتمر، الرغبة الاكيدة في تحصين الانجازات السلطوية التي تحققت في حكومة الوحدة الوطنية، واستغلالها وفق توجيهات قادة الحزب، لانتزاع السلطة كاملة في اقرب موعد ممكن».

ووصف أ. شفايتسر الجو عشية انعقاد المؤتمر بانه «هادئ وواثق». ففي تقديره ان حزب العمل «تخلص من ازمة اخذت تجتاحه قبل سنوات من ابعاده عن السلطة في العام ١٩٧٧. فبعد تلك الهزيمة، بدا حزب العمل مهشماً ومقطع الاوصال؛ ولكنه استعاد انفاسه وعاد الى ذاته، كما عاد اليه معظم ناخبيه...» (**هآرتس**، ٧/٤/١٩٨٦).

اما صحيفة «زو هديرخ» (١٦/٤/١٩٨٦)، فقد كتبت: «بالامكان القول ان حزب العمل سجل لصالحه تقدماً في القضايا الداخلية الحزبية. اما خطه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فقد بقي على حاله، وليس في هذا المؤتمر اية بشرى ايجابية تجاه مستقبل الدولة، ولم يقرب اسرائيل من مشاكلها الاساسية، وعلى رأسها قضية السلام».

الدورة الثانية للمؤتمر

عقدت الدورة الثانية لمؤتمر حزب العمل الرابع في ١٥/٥/١٩٨٦، وخصصت لانتخاب اعضاء اللجنة المركزية الجديدة للحزب، ومناقشة بقية المواضيع السياسية التي لم يُنه المؤتمر مناقشتها خلال دورته الاولى، لاقرارها، نهائياً، في البرنامج السياسي للحزب.

لقد فصل الحزب بين الدورتين مدة خمسة اسابيع تقريباً لتجاوز الخلافات بين المعسكرات المختلفة، ومحاولة اختتام المؤتمر دون مشاكل من الاجراءات التنظيمية الخاصة بالمؤتمر ذاته، ولاعطاء اهمية لديمقراطية الانتخابات التي اجريت بطريقة شخصية ـ سرية في جميع دوائر الحزب لانتخاب ممثليها في مركز الحزب.

لقد كان اقرار اللجنة المركزية الجديدة الجانب الاهم في اعمال هذه الدورة، كون المؤتمر بحث القسم الاكبر من القضايا الايديولوجية والسياسية خلال دورته الاولى. وخلت اجواء هذه الدورة من الصراعات والمنافسات الشخصية، مع ابقاء الصراع بين الكتل والجماعات التي يتشكل منها الحزب الى مرحلة قادمة، مرحلة اختيار ممثلي الحزب الذين ستدرج اسماؤهم في قائمة الكنيست في الانتخابات المقبلة.

وتركزت الجهود خلال الفترة الفاصلة بين دورتي المؤتمر، على عمل «لجنة التنسيق التي يرأسها

سكرتير عام حزب العمل، عضو الكنيست، عوزي برعام.

لجنة مركزية جديدة ـ سمات بارزة

تتمتع اللجنة المركزية الجديدة لحزب العمل بسلطات أوسع بناء على تعديل أُدخل مؤخراً على دستور الحزب، بحيث اصبحت بموجب هذا التعديل الجهة المسؤولة عن انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الحكومة، ومرشحي الحزب لانتخابات الكنيست، واعضاء المكتب السياسي، ومرشحي الحزب للمؤسسات الخارجية. وبهذا اصبحت اهم مؤسسات الحزب.

بلغ العدد النهائي لاعضاء اللجنة المركزية الجديدة ١٣٠١، اي بعدد اعضاء اللجنة السابقة ذاته، مع ان القرار الاول كان يقضي بان يكون العدد ١٠٠١، تنتخب الفروع والمناطق التابعة للحزب ثلثيه، بينما تختار اللجنة التنظيمية، برئاسة سكرتير عام الحزب، الثلث المتبقي، اي ما يعرف بـ «القائمة المركزية». واجريت انتخابات الفروع والمناطق في اوائل ايار (مايو) ١٩٨٦، وانتخب ٦٦٧ عضواً عبر انتخابات شخصية سرية. غير ان الضغوط التي مورست على اللجنة التنظيمية، ورئيسها، ادت الى زيادة عدد اعضاء اللجنة الى ١٣٠١، وبهذا ارتفعت نسبة الاعضاء الذين دخلوا اللجنة بالتعيين الى النصف تقريباً.

وقد جاءت هذه الضغوط، اساساً، من جانب بعض الوزراء ورؤساء المعسكرات في الحزب، الذين سعوا الى خلق مركز قوة في اللجنة المركزية الجديدة، ادراكاً منهم ان اللجنة ستقرر القيادة الجديدة لحزب العمل في المستقبل (**المصدر نفسه**، ١٦/٥/١٩٨٦). وكان موشي شاحال ومردخاي غور وجاد يعقوبي في طليعة الوزراء الذين مارسوا ضغوطاً لتعيين اشخاص موالين لهم في اللجنة (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٨٦).

وبالاضافة الى رئيس الحكومة، شمعون بيرس، الذي قدم قائمة تضم عشرين شخصاً لادراجها في اللجنة المركزية، نشط معسكر رابين لاثبات وجوده التنظيمي، وكشف عن دلائل انتعاش، حيث قدرت قوته بنحو ٢٠ بالمئة من اعضاء اللجنة المركزية الجديدة (**عل همشمار**، ١٩/٥/١٩٨٦).

ومن الجدير ذكره، ان عدد اعضاء مركز حزب العمل، كان في مؤتمره الثاني (شباط ـ فبراير ١٩٧٧) ٦٠١ اعضاء. وقبيل انتهاء فترة عمل المؤتمر، تضخم العدد فوصل الى ٨١٦ عضواً، هذا على الرغم من ان الهدف كان المحافظة على ما هو قائم. ومن ثم توسع المركز، بين مؤتمر وآخر. ووصل عدد اعضاء المركز في المؤتمر الثالث ـ في جلسته الثانية (شباط ـ فبراير ١٩٨١)، الى ١٠٧١ عضواً. ومنح زعيم الحزب، شمعون بيرس، خيار اضافة ٧٩ عضواً آخر لتدوير الرقم، حيث اصبح العدد ١١٥٠. ثم تضخم ثانية عبر زيادة غير طبيعية، واصبح عدد اعضاء المركز المنحل ١٣٠٠ عضو (**دافار**، ١٥/٥/١٩٨٦).

توزيع القوى في المركز الجديد

السمة البارزة لتركيبة اللجنة المركزية الجديدة تمثلت في ظهور عدد كبير من الوجوه التي لم تكن في اللجنة السابقة. وتقدر نسبة هؤلاء بنحو الثلث، كما ارتفعت نسبة الشبان حيث بلغت ١٥ بالمئة، ونسبة النساء التي بلغت ٢٠ بالمئة. كما خصصت ١٠٩ مقاعد لاثني عشر مجموعة مختلفة انضمت الى الحزب خلال السنوات الاخيرة ووعدت بتأمين مواقع لها في اللجنة المركزية، ومنها كتلة العامل الديني، والفهود، واوهاليم، واحفاه، ومجموعة عضو الكنيست امنون لين، ومجموعة عضو الكنيست اسحق بيرتس (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٨٦). وحصلت الحركة الكيبوتسية والموشاف على تمثيل نسبته ٢٠ بالمئة من اعضاء اللجنة، بينما تم تأمين الوزراء واعضاء الكنيست التابعين لحزب العمل، واعضاء لجنة التنسيق التابعة للهستدروت، واعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، وبلغ اجمالي هؤلاء ٨٠ عضواً (**المصدر نفسه**).

ومن بين الدوائر التي حظيت بتمثيل كبير في المركز الجديد، دائرة «مشوف» التي يرأسها يوسي بايلين سكرتير الحكومة والتي تضم عدداً كبيراً من الشبان خريجي الجامعات. وكذلك دائرة هكفار هاياروك (القرية الخضراء) بزعامة حاييم رايمون ونسيم زفيلي. وهاتان الدائرتان تتعاونان مع بعضهما، ولهما

اكثــر من ١٠٠ منــدوب في المــركز الجديد. وسوف تشكلان معسكراً ناشئاً، وستقدمان مرشحين فقط لاشراكهمــا في قائمة الكنيست وهما: عضو الكنيست حاييم رايمون، عن دائرة هكفار هاياروك، ويوسي بايلين، عن دائرة مشوف. وهناك ايضاً دائرة «جيل الاستمرار» التي اصبح لها عدة عشرات من الممثلين في المــركز الجديد، وهم جميعاً من الشبان الذين يتطلع العديد منهم الى أخذ مكان مضمون في قائمة الكنيست (**دافار**، ٣٠/٥/١٩٨٦).

وهكذا نرى مما تقدم ان اركان القيادة الحالية لحزب العمل ما يزالون يتمتعون بالسيطرة داخل اللجنة المركزية الجديدة، على الرغم من ارتفاع نسبة الاعضاء الجدد الذين انضموا اليها. كما يلاحظ ان احتمــالات العودة الى التنافس على قيادة الحزب ما تزال قائمة، على الرغم من مظاهر الانسجام التي حرصــوا على ابــرازها خلال المؤتمر. اما قرار توسيع اللجنة المركزية واناطة صلاحية انتخاب اعضاء الكنيست بها فسيؤدي، حسب تعليق صحيفة «دافار» (٣٠/٥/١٩٨٦)، الى نشوء جبهات وتحالفات ومنافسات جديدة داخل اللجنة، وايضاً الى ارتفاع عدد المتنافسين على الاماكن المضمونة خمسة اضعاف (الاماكن المضمونة تتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ مقعداً في الكنيست).

البرنامج السياسي

بعكس التغييرات التي وصفت بـ «الثورة»، من الصعب ايجاد تغييرات، او حتى تعديلات، كبيرة في كراس قرارات المؤتمر الرابع لحزب العمل الاسرائيلي، لاسباب تتعلق بتركيبة الحزب المؤلفة من جماعات واوساط مختلفة، والواقع السياسي الاسرائيلي الداخلي، منها مشاركته مع الليكود في حكومة وحدة وطنية، الامر الذي يفرض عليه المساومة على مواقف بما يتجاوز المساومة البراغماتية التي يفرضها الواقع اليومي، ومحاولته الابقاء على الوضع الراهن في شؤون الدين والدولة لابقاء خياراته مفتوحة مع الاحزاب الدينية.

لذلك ضغط بيرس ومؤيدوه باتجاه انجاز برنامج موجز هو بمثابة «اعلان نوايا» مختصر وغير مثير.. ومقلص للغاية، قبل ان يحين موعد المناقشات» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٦). وتضمن البرنامج الموجز ستة بنود فقط، مقابل ١٤ بنداً في الوثيقة الاصلية التي اعدتها اللجنة التحضيرية، بعضها دمج مع بنود من الوثيقة الاصلية والبعض الآخر صياغات مؤلفة من البرنامج السابق للحزب، في حين تم شطب عدد من البنود.

وفي المؤتمر، تركز النقاش حول مواضيع ايديولوجية، وحول السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية لحزب العمل، والاستيطان، والزراعة، واسرائيل على عتبة العام ٢٠٠٠، واداء حكومة «الوحدة الوطنية».

وقد اسفرت قرارات المؤتمر عن تغيير طفيف في المواقف السياسية لحزب العمل، وصفه بعض المعلقين بالزحف نحــو اليمين؛ حيث تقرر في النقاش السياسي الذي اختتم في اليوم الثاني للمؤتمر، ان تضمن اسرائيل لنفسها، في اثناء مفاوضات السلام مع الاردن، حدوداً قابلة للدفاع عنها بحيث يكون الانتشار الامني لقوات الجيش الاسرائيلي والاستيطان الذي يشمل غور الاردن وشمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون وضواحي القدس، تحت السيادة الاسرائيلية في وقت السلام، وبالمقارنة مع البرنامج الانتخابي السابق، وبناء على طلب بيرس، فقد شُطب «مجال جنوب قطاع غزة من هذه المناطق» (**هآرتس**، ١١/٤/١٩٨٦).

والجدير بالذكر ان شمعون بيرس كان اقترح في المباحثات التي أجريت داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر شطب هذا البند من الصيغة التي اعدتها لجنة الصياغة، وذلك للحؤول دون تكوين انطباع بان حزب العمــل يضع شروطاً للمفاوضات مع الاردن. غير ان بعض اعضاء اللجنة، وفي مقدمهم اعضاء الكنيست سمحــا دينتس وميخــا حريش وابــراهــام كاتس عوز، حذروا من هذا الامــر، لانه سيؤدي، بالضرورة، الى حال من الغليان بين المستوطنين الذين قامت حكومات المعراخ بارسالهم الى تلك المناطق. وبعد مناقشات مطولة اقترع بيرس الى جانب مؤيدي الضم، وتم تمرير هذا البند باغلبية ٢٢ صوتاً ضد ١٦ (**المصدر نفسه** ٢٥/٣/١٩٨٦).

خلال مناقشات المؤتمر لهذا البند والاقتراع لاقراره، اقترع مساعدو رئيس الحكومة ومستشاروه مع

شطب هذا البند، وهم: سكرتير الحكومة، د. يوسي بايلين، والمستشار السياسي، د. نمرود نوفيك، ومدير مكتب الصحافة، د. يسرائيلي بيلخ، ومستشار شؤون الشتات، ابراهام بورغ. كذلك تحفظ من هذا البند، باسم «الحمائم»، عضو الكنيست حاييم رايمون، غير ان هذا التحفظ رفض باغلبية ٦٠ بالمئة مقابل ٤٠ بالمئة (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٨٦).

خطاب بيرس

ابرز ما ورد في خطاب بيرس امام المؤتمر الفقرة التالية: «نقول للفلسطينيين نعترف بكم كشعب. لا نعتزم معالجة النزاع القائم بيننا بالقوة او بالاكراه. لن تُخضعونا بالارهاب، ولا ننوي اخضاعكم بالحرب. السبيل الوحيد هو سبيل التفاهم مع ممثليكم، الذين يعكسون رغبتكم في التسوية وليس بالوهم الكامن بالعنف، او مع وفد مشترك بينكم وبين الاردن... ان اسرائيل تبذل جهوداً لخلق مناخ تفاهم واستراتيجية سلام. وأحد هذه الجهود يبذل في مجال توضيح النوايا... نقول لجيراننا في الشرق اننا مستعدون لبدء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، وآذاننا مصغية لاقتراحاتهم وليس لاقتراحاتنا فقط... نقول للاردن اننا مستعدون لتسويات مرحلية ولحل دائم. واعتقد بان الملك حسين يتطلع، فعلاً، نحو السلام. لقد خاب امله من زعامة م.ت.ف.، ولكن حسب اعتقادي لم ييأس من احتمالات السلام. نحن على استعداد لاستئناف المفاوضات معه في اي لحظة وعلى اي مستوى، سواء عبر الدبلوماسية الهادئة او عبر دبلوماسية علنية...» (**دافار**، ٩/٤/١٩٨٦).

وتطرق بيرس، في كلمته، الى جهود تعزيز السلام مع مصر والى جهود تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق المحتلة، حيث قال: «سوف نواصل نقل السلطات البلدية الى ايد عربية. سنكون مستعدين لنقل صلاحيات اضافية الى الهيئات الادارية القائمة، او الى نظم ادارية مدنية ملائمة يتم انشاؤها. سنكون مستعدين لمنح حكم مدني مستقل لجميع المناطق، او لقسم منها، غزة مثلاً كبداية» (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨٦).

ومن ثم افتتح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، النقاش السياسي في المؤتمر. وكانت النقطة المركزية في هذا النقاش قوله «ان اسرائيل لن تضع العراقيل امام اشراك سكان [الضفة الغربية] وقطاع غزة في وفد اردني ـ فلسطيني لمحادثات السلام». وقوله، ايضاً، «انه وحزب العمل مستعدان لتقديم تنازلات اقليمية ' مؤلمة ' من اجل ارساء السلام، او من اجل حل المشكلة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

تعليقات على خطاب بيرس

لقد اثارت الفقرة التي وردت في خطاب بيرس امام المؤتمر، والتي اعلن فيها اعترافه بالفلسطينيين كشعب، بعض الصخب، لكنه سرعان ما تلاشى بعد التفسيرات التي قدمها رفاق بيرس، ومن بينهم عضو الكنيست زلمان شوفال، حيث قال: «لشدة الاسف، لم تحظ في العناوين سوى اقوال رئيس الحكومة حول ' الشعب الفلسطيني ' ، وليست بقية هذه الاقوال التي تتعلق باقتراحه لمنح السكان العرب في المناطق [المحتلة] ادارة ذاتية، من خلال المحافظة على ارتباطهم بالاردن، ذلك انه بدون هذه التبعية، يستطيع اي كان الوصول الى الاستنتاج الخاطئ، وهو انه اذا كان الفلسطينيون شعباً قائماً بذاته، فلماذا لا يحق لهم دولة خاصة بهم ؟» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٤/١٩٨٦).

ثم تحول هذا الصخب الى تأييد لاقواله، عبرت عنه صحيفة «دافار» (١٠/٤/١٩٨٦) في افتتاحيتها، حيث كتبت: «على المؤيدين والمعارضين لاقوال رئيس الحكومة، في خطابه الافتتاحي امام المؤتمر بشأن الفلسطينيين كشعب، ان يتذكروا، اولاً وقبل كل شيء، ان ليس هناك اي جديد صاخب الى هذا الحد من جانب اسرائيل. صحيح ان شمعون بيرس ليس شخصاً منفرداً، ولم يدل باقواله امام محفل مغلق، فهو رئيس حكومة ومؤتمر حزبه يعتبر منصة رسمية. على الرغم من ذلك، هناك إطار اكثر الزاماً قيلت فيه هذه الامور ـ لقد قيلت وكتبت واجري التوقيع ـ . ان رئيس حكومة اسرائيل، مناحيم بيغن، اعترف بـ ' الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ' ، في اطار كامب ديفيد...». واضافت الصحيفة: «يبدو

لنا، من الناحية السياسية ايضاً، ان ليس الى اسرائيل ما تأسف عليه من هذا الاعلان. فهو سيعزز 'المعتدلين' بين الفلسطينيين وليس المتطرفين. وسيضيف لاسرائيل رصيداً على الساحة الدبلوماسية الدولية، وسيسهل محاولات جس النبض من اجل تسوية سياسية، اذا كانت هناك، بالفعل، امكانية لذلك؛ وهو، بحد ذاته، لا يسحب من ايدي اسرائيل اية اوراق في المفاوضات، فيما اذا حصلت. والحقيقة التي لا يستطيع احد دحضها هي ان المرونة السياسية التي ابداها بيرس، منذ تسلمه رئاسة الحكومة، لم تحقق لاسرائيل سوى الفوائد».

اما صحيفة «هآرتس» (١١/٤/١٩٨٦)، فقد قارنت في افتتاحيتها بين تصريح بيرس هذا وعبارة «حقوقهم المشروعة ومطالبهم العادلة» التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد، وبينت ان «ثمة فارقاً بين صياغة فرضها انور السادات وجيمي كارتر على بيغن في مؤتمر كامب ديفيد، وبين اعلان يدلي به رئيس حكومة اسرائيل بارادته الحرة في مؤتمر الحزب الحاكم في القدس». واضافت: «من الواضح ان بيرس يعترف بعرب المناطق المحتفظ بها ككيان وطني. انه يريد التوصل الى تسوية مع هذا الكيان، وليس مع منظمات م.ت.ف. التي تريد حل المشكلة بالارهاب؛ انه يريد تشجيع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على تنظيم صفوفهم بقواهم الذاتية من اجل انفسهم ولكي يختاروا من بينهم العنصر الفلسطيني في وفد مشترك مع الاردن». وتعتقد الصحيفة بان تصريح بيرس ينسجم مع اعلان اسحق رابين في مؤتمر الحزب: «لا يوجد اي قيد يحول دون كل ساكن يعيش اليوم في المناطق من ان يكون ممثلاً في الوفد الاردني ـ الفلسطيني».

وعلقت صحيفة «زو هديرخ» على الجزء المذكور اعلاه من خطاب بيرس، فكتبت: «لفتت وسائط الاعلام الاسرائيلية الانتباه الخاص الى الجملة التي قالها بيرس خلال تطرقه الى موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا حقاً تحديد لم نسمع مثله من قبل من جانب زعماء حزب العمل. وهو، بالتأكيد، يشكل تقدماً له مدلول مقارنة مع عهد غولده مئير، التي ادعت، في حينه، بانه لا يوجد شعب فلسطيني. غير ان مقاطع اخرى من خطاب بيرس وقرارات المؤتمر، فيما يتعلق بالموضوع السياسي، تكشف انه على الرغم من هذا التحديد الايجابي فلم يطرأ، عملياً، اي تغير ايجابي في المواقف الصقرية لحزب العمل. حتى ان بعض هذه المواقف اخذ منحى اكثر تطرفاً من ذي قبل. وهذا التقويم تؤيده نسبة ليست بقليلة بين مندوبي المؤتمر الذين حاولوا، دون نجاح، جعل البرنامج السياسي اكثر اعتدالاً» (**زو هديرخ**، ١٦/٤/١٩٨٦).

وشارك في هذا التقويم، بنسب متفاوتة، معظم المعلقين، فرأوا ان نتائج المؤتمر لم تأت بجديد، وعكست الازمة الايديولوجية والسياسية التي يواجهها حزب العمل.

في هذا الصدد، كتب نديـر تسور (**عل همشمار**، ٩/٤/١٩٨٦): «لم يخرج المؤتمر بخطة قومية شاملة، ولا برؤية صهيونية ـ اشتراكية... ان الازمة التي يمر بها حزب العمل اصعب بكثير من تلك التي يمر بها حزب حيروت؛ فالاخير لا يتخبط في البحث عن طريقه، بهذه الطريقة او تلك، بالقوة، بالانتهازية، او ربما بمساعدة عنصر الزمن. لكن حيروت له طريقه التي يشقها بما يسمى بتراث جابوتينسكي ـ بيغن، المغمس بالتطرف الديني والشعارات الآنية». واضاف: «لقد فقد حزب العمل، في نقطة ما في بداية السبعينات، قيمه الاساسية، وتلك التي بقيت، وأجري ترقيعها، لم تعد تلائم الظروف القائمة حالياً... ومن المؤكد ان نتائج المؤتمر لن ترسم الخطة والرؤية المنشودة، بل ستعرض، مرة اخرى، مجموعة من القرارات تبقي اصحاب الكراسي في اماكنهم، وتبقي الثياب على لابسيها، بينما يبقى الضباب يكتنف المستقبل».

وكتب بنحاس عنباري (**عل همشمار**، ٩/٤/١٩٨٦): «ان مؤتمر حزب العمل لا يأتينا بالبشائر الكبيرة في ما يتعلق بحل المشكلة الفلسطينية. فالحزب ما زال يتمسك عموماً بجميع انواع الصياغات التي اكل عليها الدهر وشرب، مثل مشروع الون، او التسوية الوظيفية. واحد الاسباب لبناء هذه الصيغ مخبأة عميقاً في الادراج، ولم تخرج الى الضوء، عندما طلب رئيس الحكومة، شمعون بيرس، استئناف المسار السياسي، هو ان بيرس نفسه يعرف عدم فائدتها. ولتلافي تفجير المفاوضات قبل ان تبدأ، قامت الاطراف ـ اسرائيل والعرب ـ بتخبئة اقتراحاتها للحل وركزت على الجانب الاجرائي: مؤتمر دولي، مواكبة دولية،

وفد اردني ـ فلسطيني، الخ. ومن حسن حظ اقتراحات الحل لحزب العمل، انها كانت مخفية في برامج الحزب، ولو حظيت بالوصول الى طاولة المفاوضات لظهرت نواقصها على الملأ...». وخلص عنباري الى «ان مستقبل حركة العمل، ومستقبل اليسار الاسرائيلي كله، مرهون بنجاح المسار السياسي. فاذا فشل سيسيطر كهانا وامثاله، في نهاية المطاف، على السياسة الاسرائيلية. واذا نجح بذلك، يبدو هؤلاء كظاهرة تقشعر لها الابدان، ليس اكثر».

وعلق جدعون سامط على الاجواء السياسية السائدة داخل حزب العمل، فكتب: «لقد ربط بيرس تكتيكه للحفاظ على السلطة بالخنوع للمتدينين، من جهة، والخنوع لصقور حزب العمل، من جهة اخرى. وتناسى بيرس ان الاحزاب الدينية تتآلف، دائماً، مع الاقوى، وان برنامج صقور حزب العمل يؤدي الى سلام بين صقور وحمائم الحزب وليس الى سلام مع العرب... ان ما صدر عن حزب العمل هو اسوأ ما في الدنيا والآخرة: تساهل مع الضم والاكليركية. على بيرس ان يدرك ان الليكود اكفأ منه على ذلك» (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٦).

المناقشات السياسية الختامية

كانت بين القضايا التي بحثت خلال الدورة الثانية للمؤتمر، عبر استكمال البرنامج السياسي للحزب، مواضيع تتعلق بالشؤون الامنية، والهستدروت، و«العرب والدروز والشركس» في اسرائيل، ومناطق التطوير، ومكانة المرأة، والتعليم والثقافة، والشبيبة، ومشكلة الدين والدولة. وبرزت في سياق المناقشات كلمتان القاهما كل من رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين.

عالج بيرس في كلمته قضايا اجتماعية واقتصادية داخلية، ووجه النقد الى التركة التي خلفتها حكومات الليكود، وركز، الى جانب ذلك، على مواضيع تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، مؤكداً اولوية ترسيخ السلام مع مصر وضرورة ايجاد حل لمشكلة طابا خلال الاسابيع القريبة المقبلة (**دافار**، ١٦/٥/١٩٨٦).

وفي ما يتعلق بالمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، اكد بيرس ان سياسة الحكومة تجاهها، هي السعي للفصل بين السيطرة الامنية وبين الادارة التي ستنتقل الى ايدي السكان. واضاف: «سوف نمضي في سياسة التفاهم التي بلورت بوساطة الخدمات الطيبة للولايات المتحدة الاميركية مع الاردن، الى حين البدء بمفاوضات سياسية مباشرة هدفها التوصل الى سلام بين اسرائيل والاردن، وحل المشكلة الفلسطينية بجوانبها كافة (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد السياسي الداخلي، قال بيرس: «ان الوقت حان لوقف النقاش حول المناوبة وبدء النقاش بشأن خطة عمل لدولة اسرائيل. لقد اضطر حزب العمل إلى تحمل مسؤوليات جسام تجاه الاخطاء الجسيمة التي ارتكبتها حكومات الليكود السابقة: لبنان، التضخم، العجز، الجمود، التحريض وتدني سمعة اسرائيل في العالم، لهذا اضطررنا للعمل على اصلاح هذه الاخطاء، بدلاً من القيام بنشاطات هامة للمستقبل». وبالنسبة الى موضوع التنمية، تحدث بيرس عن جوهر فهمه لسياسة التنمية واكد انه ينبغي ان يتم في إطار هذه السياسية توظيف موارد كبيرة في مدن التطوير، واضاف: «علينا العودة، في سياسة التطوير الخاصة بنا، الى مسألة توزيع السكان والتوازن الديمغرافي الصحيح للدولة. ان اكبر خطأ ارتكبته الحكومات السابقة هو اهمال النقب: ٥٠ بالمئة من مساحة اراضي اسرائيل الغربية، لصالح ٥٠ الف دونم في قطاع غزة عملنا فيها بكامل الزخم، اما الـ ١٢ مليون دونم في الجنوب، فكأنما غابت عن ابصارنا» (**المصدر نفسه**).

وقال اسحق رابين في الخطاب الذي لخص به الفصل الامني ـ السياسي من برنامج حزب العمل: «لا مجال للربط بين تورط سوريا كطرف مشجع للارهاب وبين المبادرة الى شن حرب»، واضاف: «لا حاجة للمقارنة بين الطريقة التي عملت الولايات المتحدة بها ضد ليبيا وبين الطريقة التي على اسرائيل انتهاجها ضد الدول التي تشجع الارهاب» (**المصدر نفسه**).

ومن القضايا الهامة التي بُحثت خلال المؤتمر قضية «وضع عرب اسرائيل في حزب العمل». وقدم الى

المؤتمر، في هذا الصدد، مشروع قرار باقامة «دائرة منفصلة داخل الحزب». وادت الخلافات في الرأي حول هذا الموضوع الى تأجيل المناقشة وتحويله الى اللجنة المركزية الجديدة لمناقشته في وقت لاحق. اما اسباب الخـلافـات، فكتبت «هآرتس» (١٦/٥/١٩٨٦)حولها: «يبدو ان اقتراح اقامة دائرة عربية في حزب العمل، كما قدم الى المؤتمر، كان مخالفاً لرأي رئيس الحكومة شمعون بيرس. وقبل نحو شهرين فقط، ايد بيرس، في جلسة خاصة عقدها في مكتبه، اقامة حزب ـ شقيق عربي، لكي تستطيع هيئة كهذه اتخاذ قرارات لا تكبل ايدي حزب العمل ولا تربك قادته في كل ما يتعلق بمكانة ' ارض ـ اسرائيل' وبالعلاقة مع قادة المنـظمات [الفدائية]. ويحمل بيرس مثل هذه الافكار منذ نشاطه في [حزب] رافي، منطلقاً من افتراض ان نشاط حزب كهذا لن يعكر المفهوم العام للحركة» (**المصدر نفسه**).

الزحف نحو اليمين

كثرت تحليلات الصحف الاسرائيلية التي تتحدث عن انتقال حزب العمل الى مواقف اكثر يمينية في المجال السياسي الداخلي، والى مواقف اكثر تطرفاً في مجال القضية الفلسطينية. وفي هذا المجال، علق ليفي موراف: «لم يأت مؤتمر حزب العمل الرابع باي بشرى جديدة ولا بتغييرات مفاجئة. فاتجاه الزحف نحو اليمين استمر، ايضاً، في هذا المؤتمر... ان رئيس الحزب رئيس الحكومة الحالي، شمعون بيرس، يتمتع بسيطرة تامة على اللجنة المركزية الجديدة. ولهذه الحقيقة القاطعة ايضاً انعكاسات على الطابع الفكري والاجتمـاعي للحزب، واستمرار تحركه من الوسط الى اليمين في كل ما يتعلق بالقضايا المركزية تقريباً: السيـاسـة الاقتصادية ـ الاجتماعية، تجديد التنمية، هيكلية الموازنة العامة، الدعم المالي الحكومي، موازنـات التعليم والصحة والانعاش، الحكم الذاتي من جانب واحد بدلاً من الحل الوسط الاقليمي، الخنـوع للابتـزاز الديني. وفي كل هذه القضايا يتجه حزب العمل، اكثر فاكثر، الى ان يصبح شبيهاً بالليكود» (**عل همشمار**، ١٩/٥/١٩٨٦).

وشاركت موراف في الرأي صحيفة «زو هديرخ» (١٦/٤/١٩٨٦)، حيث كتبت: «من السهل ايجاد بنـد جديد يعبر عن صقرية قرارات مؤتمر حزب العمل الرابع، فالبند الذي يتحدث عن ضمان حدود لاسرائيل يمكن الدفاع عنها اضيف اليه، ان هذه الحدود ستشمل غور الاردن وشمال غرب البحر الميت، وغوش عتسيون وضواحي القدس، وهذه المناطق ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية حتى بعد التوصل الى تسـويـة سلمية مع الاردن. هذا البند يتناقض مع ادعاءات زعماء حزب العمل السابقة، القائلة انهم ينظرون الى المناطق المحتلة، او الى معظمها، كوديعة سترد في حال التوصل الى السلام. وهذا يثبت ان حزب العمل اليوم يرفع نداء الضم، وان هذه المناطق اكثر اهمية من السلام. وهكذا يتضح ان وجهة نظر حزب العمل تتجه نحو اليمين اكثر فاكثر».

وفي الاتجاه ذاته، علق رفائيل غاعون على تعاظم التيار اليميني داخل حزب العمل، فكتب: «ان تخلي بيرس عن مشروع الون وعن مشروع الحل الوسط الاقليمي ورفعه لواء الحل الوظيفي يثبت هذا التحول، لانه جاء ليعزز الاتجاه الذي هو من نتاج فكر الليكود» (**عل همشمار**، ١٦/٥/١٩٨٦).

وتطرق ليفي موراف الى ظاهرة جديدة برزت في مؤتمر حزب العمل، ليثبت سير هذا الحزب، حتمياً، نحو اليمين، كتب: «تبرز حيروتية حزب العمل ايضاً في الظواهر التي كانت، حتى الامس القريب، غريبة عنه، وليس فقط في محاولة تقليد حركة حيروت عبر تبني اسلوب الانتخابات الداخلية، وليس كذلك عبر ابعاد كافة الذين يشكلون اكثر من غيرهم كبديل لليكود (ممثلي الحركة الكيبوتسية الموحدة وشركة العمال وغيرهم)، بل ايضاً عبر التصفيق الجماعي والاذرع المفتوحة استقبالاً لزعيم الحزب، على غرار ما كان يستقبل به مناحيم بيغن. هذه ظاهرة مستحدثة في حزب العمل، وفي افضل الاحوال يمكن تسميتها ' طقوس بيغينية' » (**المصدر نفسه**١٩/٥/١٩٨٦).

وعلق البروفيسور يهوشفاط هركابي على سياسة حزب العمل الاسرائيلي بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، قائلاً: «لقد بقيت مواقف حزب العمل كما هي. واعتقد بان الزمن يعمل لغير صالح اسرائيل،

فابتداء من حرب الايام الستة نتجت ظروف لدى كل من الجانب الاسرائيلي، والعربي، تستوجب العمل لانجاز تسوية سلمية، اذا كانت رغبتنا حقاً الحؤول دون انتحار قومي» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/٣٠).

صلاح عبد الله

المؤتمر الخامس عشر لحركة «حيروت»

«حرب» الوراثة

منذ اعتزال مناحيم بيغن العمل السياسي في آب (أغسطس) ١٩٨٣، واستقالته من رئاسة الحكومة، كانت السمة الابرز للوضع السياسي داخل حركة حيروت، هي عدم وجود وريث طبيعي معترف به وقادر على فرض هيمنته وسلطته على الحركة ومؤسساتها. وعلى الرغم من انقطاع بيغن عن العالم الخارجي، وعدم ممارسته لمهام منصبه كرئيس للحركة ولادارتها، إلّا انه بقي محتفظاً بهذين المنصبين، دون ان يجرؤ احد على مطالبته، اما بالعودة الى ممارسة مهامه الحزبية او الاستقالة.

وفي ظل هذا الوضع غير الطبيعي، بقي اسحق شامير، رغم اختياره لرئاسة الحكومة، وفوزه في اثناء المنافسة على هذا المنصب، مرة ضد دافيد ليفي ومرة ضد اريئيل شارون، مجرد قائم باعمال رئيس الحركة ورئيس الادارة، وليس رئيساً اصيلاً لهما. وكانت النتيجة الرئيسة لهذا الوضع ابقاء مسألة الوراثة مفتوحة، وبالتالي الطعن في زعامة شامير، وفتح الباب على مصراعيه امام بروز المعسكرات والتكتلات داخل الحركة، ايذاناً بفتح ملف الصراع على مراكز القيادة، ومنها رئاسة الحكومة ورئاسة الحركة ومؤسساتها المركزية الاخرى.

ومع ان مثل هذا الصراع ليس بالجديد في تاريخ حركة حيروت، ومؤتمراتها، إلّا انه لم يؤدِ، في أي من المرات السابقة، الى تفجير اي مؤتمر، كما حصل في المؤتمر الذي نحن بصدده، الذي انفض دون ان ينتهي إلى انتخاب مؤسساته وهيئاته.

لقد عرفت حيروت، منذ تأسيسها وحتى مؤتمرها الرابع عشر (عقد في صيف العام ١٩٧٩)، الكثير من الصراعات الداخلية التي اتسم بعضها بالتحدي المباشر لمناحيم بيغن، لناحية منافسته على زعامة الحركة (في المؤتمر الثامن في العام ١٩٦٦، رشح شموئيل تامير نفسه لمنصب رئيس الحركة، بعد ان قاد حملة طالبت بيغن بالاستقالة) او محاولة قيادة كتلة داخل المؤتمر وخوض الانتخابات لمؤسسات الحركة وهيئاتها على لوائح منافسة لمرشحي بيغن، كما فعل رئيس ادارة الحركة في حينه، عيزر وايزمان، في المؤتمر الحادي عشر (١٩٧٢)، او الاعتراض على الجمود الايديولوجي للحركة ونهجها السياسي، كما فعل عضو الكنيست الاسبق بنيامين هليفي، الذي استقال من الحركة ومن كتلتها في الكنيست عشية المؤتمر الثاني عشر (١٩٧٥).

ولكن كل تلك الصراعات آنفة الذكر، كانت، خلافاً لما جرى في المؤتمر الحالي، جزءاً من اللعبة الديمقراطية المسموح بها الى حد معين في ظل وجود زعيم غير منازع قادر على كبح اي مسار قد يمس المحرمات المتعارف عليها في حركة حيروت، وهي ايديولوجية الحركة وزعامة بيغن لها. عندها كان بيغن يضرب عرض الحائط بأصول اللعبة الديمقراطية التي ارادها مجرد مظهر خارجي يزيّن به واقع هيمنته

ونهجه السلطوي الفردي في تسيير الامور داخل الحركة ومؤتمراتها. ففي المؤتمر الثامن، العام ١٩٦٦، لم يكتف بيغن بهزيمة شموئيل تامير داخل المؤتمر، الامر الذي كان متوقعاً ومضموناً، بل اصرّ على محاكمته، مطالباً محكمة الحزب بطرده، مع انصاره، من الحركة. وفي المؤتمر الحادي عشر، العام ١٩٧٢، رفض بيغن نتائج التصويت في المؤتمر التي اسفرت عن فوز انصار عيزر وايزمان باغلبية واضحة في مؤسسات الحركة المختلفة، واصر على اعادة الاقتراع وتشكيل لوائح فيها اكثرية واضحة لانصاره، طالباً من المؤتمر المصادقة عليها، وكان له ذلك، مما حدا بوايزمان إلى تقديم استقالته من رئاسة ادارة حركة حيروت، وتجميد نشاطه الحزبي والسياسي فيها (انظر: هاني عبدالله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٠).

كان المؤتمر الرابع عشر الذي عقدته الحركة في العام ١٩٧٩، آخر مؤتمر لها في عهد بيغن رئيساً للحركة وادارتها، واول مؤتمر وهي في الحكم. وعلى امتداد فترة السنوات الست التي قضاها بيغن في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)، كانت مؤسسات الحركة والليكود عامة، في حالة شلل تام، اذ نادراً ما دعيت للانعقاد؛ كذلك توقفت الحركة عن عقد مؤتمراتها القطرية مرة كل سنتين، كما كان الامر في الماضي. فمنذ العام ١٩٧٩ وحتى استقالة بيغن من رئاسة الحكومة في العام ١٩٨٣ (اربع سنوات)، لم تجر انتخابات داخلية في الحركة تمهيداً لعقد مؤتمر قطري جديد. واستمر الوضع على حاله بعد انتخاب اسحق شامير من قبل مركز الحركة رئيساً للحكومة، خلفاً لبيغن، وبالتالي اشغاله لمنصبي رئيس الحركة ورئيس ادارتها بالوكالة، اذ ان مناحيم بيغن لم يقدم استقالته من هذين المنصبين. لكن فشل منافسي شامير مرتين في الفوز بمنصب مرشح الحركة لرئاسة الحكومة (المرة الاولى في اعقاب استقالة بيغن والثانية قبيل الانتخابات للكنيست الحادي عشر) في ظل موازين القوى الكتلوية داخل مركز الحركة المنتخب من قبل المؤتمر الرابع عشر، توضح لخصوم شامير في قيادة حيروت، وبالذات للوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون، ان لا سبيل الى ذلك إلا بقلب موازين القوى داخل المركز عن طريق اجراء انتخابات داخلية لمؤتمر جديد، تسفر نتائجها عن احداث التغيير المطلوب في موازين القوى داخل المؤتمر وبالتالي في الهيئات المنبثقة عنه، اهمها لجنة المندوبين واللجنة الدائمة اللتان لهما صلاحيات واسعة ومقررة في تشكيل المركز الجديد. اما القائم باعمال رئيس الحركة واداراتها، وزير الخارجية اسحق شامير، فانه، وان لم يرفض، من حيث المبدأ، المطالبة بعقد مؤتمر جديد للحركة واجراء انتخابات داخلية لمجالس فروع الحركة وللمؤتمر، الا انه ـ كما سنرى لاحقاً ـ كان يدفع في اتجاه تأجيل المؤتمر قدر الامكان، اما الى ما بعد المناوبة في رئاسة الحكومة أو إلى عشيتها (**هآرتس**، ١٩٨٦/١/٣).

من ناحية اخرى، كان المعسكر الذي يقوده شامير معني بالاسراع في عملية دمج الاحزاب التي يتشكل منها الليكود (حيروت، الاحرار، وحركة لعام) في حزب واحد (حركة الليكود)، قبل انعقاد مؤتمر حيروت الجديد. فمثل هذا الدمج ـ التوحيد، كان سيضمن، سلفاً، لشامير ومعسكره اكثرية واضحة في المؤتمر التوحيدي (التأسيسي)، خاصة وان الاتفاقات التي توصلت اليها حركة حيروت مع كل من حركة لعام وحزب الاحرار، تضمنت تخصيص نسبة مئوية محددة، لكل منهما، في مؤتمر الليكود والهيئات المنبثقة عنه، وكذلك في الكنيست والوزارة في حال تشكيلها من جانب الليكود او مشاركته فيها.

ونجح شامير في خطوته الاولى، على هذا الطريق، اذ على الرغم من معارضة الوزير ليفي، اقر مركز حيروت دمج حركة لعام في حركة حيروت، في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥. واصبح اعضاء لعام الثلاثة في الكنيست، اعضاء في كتلة حيروت البرلمانية. كذلك تضمن اتفاق التوحيد التحاق ٨٧ شخصاً من نشيطي لعام بمركز حركة حيروت (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٩/٢)، وضمان نسبة بالمئة لحركة لعام في اي مؤتمر جديد تعقده حيروت (**هآرتس**، ١٩٨٦/١/١٠).

لكن التوحيد مع حزب الاحرار بقي حبراً على ورق. فالقرار الذي اتخذه مؤتمر حزب الاحرار (عقد في أيار ـ مايو ١٩٨٥)، بالموافقة على الاندماج كان على اساس وثيقة الدمج التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي الطرفين، وعرفت، لاحقاً، بـ «وثيقة ليفي ـ نسيم». وتضمنت تلك الوثيقة تمثيل حزب الاحرار بنسبة

٣٦ بالمئة في المؤتمر التأسيسي للحركة الجديدة، وبنسبة ٣٣ بالمئة في الهيئات المنبثقة عن المؤتمر وكذلك في قائمة مرشحي الحركة الجديدة للكنيست وفي الوزارة (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٨٦). لكن خشية ليفي ومعسكره من الاخلال بموازين القوى داخل المؤتمر الخامس عشر، والمعارضة الواسعة داخل حيروت للنسب المئوية التي تضمنتها وثيقة ليفي ـ نسيم، دفعت الطرفين الى فتح باب المفاوضات من جديد لتعديل تلك النسب (**المصدر نفسه**). وبعد اخذ ورد على هذا الصعيد، توصل الطرفان الى تعديل الاتفاق بشكل يضمن لحزب الاحرار نسبة الثلث فقط في المؤتمر وباقي المؤسسات والهيئات المنبثقة عنه، وكذلك في الكنيست والوزارة، على ان يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة اربع سنوات، فقط، من تاريخ التوقيع عليه، وليس من تاريخ اول انتخابات جديدة (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٦). ورضخ حزب الاحرار لشروط حيروت الجديدة، وقرر مجلس حزب الاحرار المصادقة على الاتفاق المعدل، مطالباً بالمصادقة عليه في مركز حيروت في موعد اقصاه مطلع آذار (مارس) ١٩٨٦، اي قبل انعقاد المؤتمر الخامس عشر لحركة حيروت (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٨٦). لكن مركز حيروت لم يصدق على الاتفاق، اولاً بسبب انشغال قادة حيروت بالصراعات التي كانت دائرة فيما بينهم، وثانياً بسبب معارضة معسكر ليفي الشديدة لذلك، واصراره على ان تتم الموافقة على التوحيد من جانب المؤتمر ذاته.

نتائج الانتخابات الداخلية

بسبب الصراعات الداخلية، تأجل موعد الانتخابات اكثر من مرة. فالموعد الاول لها كان مقرراً في ١٣/١/١٩٨٦، ثم تأجل الى ٢٢ منه، ثم اقرت اللجنة التحضيرية للانتخابات موعداً جديداً لها في ١١/٢/١٩٨٦، على ان يفتتح المؤتمر في ٩/٣/١٩٨٦ (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٦). وصادق مركز حيروت على هذه المواعيد في جلسته التي عقدت في ٣/٢/١٩٨٦ (**عل همشمار**، ٤/٢/١٩٨٦).

وسبق تلك الانتخابات محاولات من الاطراف المتنافسة داخل حيروت للتأثير عليها ومن ثم لتلافي نتائجها السلبية. وكانت تلك المحاولات محور الصراعات التي اتخذت اشكالاً مختلفة. فعلى صعيد اصحاب حق الاقتراح، نشب صراع بين معسكر شامير ـ آرنس ومعسكر ليفي ـ شارون داخل لجنة الانتخابات المركزية وادارة الحركة، اثر الغاء لجنة الانتخابات المركزية، بحجة التزوير، ومصادقة الادارة على قرارها لحوالى ١٢ الف طلب انتساب جديد، ذكر بعض المصادر الصحافية ان غالبيتهم العظمى من ابناء الطوائف الشرقية ومدن الاعمار، حيث تتركز قاعدة حيروت الانتخابية (**هآرتس**، ١ و ٢ و ٣/١/١٩٨٦).

وبرز صراع آخر حول تشكيل «لجنة الشخصيات» ورئاستها المخولة، وفقاً للدستور، اضافة عشرة بالمئة الى مندوبي المؤتمر يتم اختيارهم على اساس شخصي (وزراء حاليون وسابقون، كفاءات علمية، وشخصيات تحتل مواقع تنظيمية في الحركة لم تترشح في الفروع او لم تنتخب). كذلك اشتد الصراع بين المعسكرين حول محاولة معسكر شامير ـ آرنس اضافة عدد يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٤٥٠ عضواً الى المؤتمر دون انتخاب ايضاً، لتمثيل القطاعات القطرية في الحركة (مثل الاقليات والشباب والطلاب وقدامى الحركة واعضاء المنظمات السرية سابقاً ومنظمة بيتار والنساء). وهذا يعني انه اضافة الى العشرة بالمئة التي من حق لجنة الشخصيات تعيينهم على اساس شخصي، سيكون قرابة ٣٠ بالمئة من اعضاء المؤتمر، فيه بالتعيين (**عل همشمار**، ٦/٢/١٩٨٦).

وازاء محاولات معسكر شامير هذه، التي وصفها ليفي بانها تتعارض مع دستور الحركة، وازاء فشل الاخير في مواجهتها داخل مؤسسات الحركة المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر، التي يتمتع فيها شامير بالاكثرية، لجأ ليفي الى المحكمة العليا للحركة لاحباط محاولات شامير ومعسكره. وعلى هذا الصعيد، حقق ليفي انتصارات معنوية، وان كانت جزئية في محصلتها العامة. ففي موضوع استمارات العضوية للمنتسبين الجدد اقرت المحكمة العليا للحركة، جزئياً، الاستئناف الذي تقدم به معسكر ليفي، بان اجازت صحة ٣٥٠٠ استمارة من اصل الـ ١٢ الفاً، ثم ارتفع هذا العدد، لاحقاً، الى خمسة آلاف (**هآرتس**، ٣

و ١٠/٢/١٩٨٦).

وحقق معسكر ليفي انتصاراً معنوياً آخر، عندما قبلت المحكمة العليا للحركة بوجهة نظره الدستورية من ان مركز حيروت ارتكب مخالفة دستورية، عندما وافق، بالاكثرية المطلقة (٥٤ بالمئة مقابل ٤٦ بالمئة)، على اقتراح لجنة الانتخابات المركزية المعدل (١٥٠ بدلاً من ٤٠٠) بتخويل لجنة الشخصيات تعيين ١٥٠ مندوباً الى المؤتمر، اضافة الى العشرة بالمئة من المندوبين التي يخولها الدستور تعيينهم. واستند ليفي ومعسكره في طعنه بشرعية قرار مركز الحركة إلى ان القرار كان يجب ان يتخذ باكثرية الثلثين، وهو ما لم يحصل. ومع ان المحكمة اكدت هذا الجانب في قرارها، اذ جاء فيه انه ليس من صلاحية مركز الحركة اتخاذ مثل هذا القرار، الّا انها، وفي الوقت ذاته، زادت عدد الاعضاء الذين من حق لجنة الشخصيات تعيينهم، من ١٥٠ إلى ١٩٠ (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٢/١٩٨٦).

ويستدل مما سبق، ان معسكر شامير ـ آرنس، كان غير مطمئن إلى نتائج الانتخابات للمؤتمر، ولذا حاول استباق انعكاساتها السلبية على ميزان القوى المحتمل داخله. ومع انه لم يحقق كل ما كان يريده بالكامل، بسبب تدخل المحكمة العليا للحركة، إلّا انه ضمن تشكيل لجنة الشخصيات ورئاستها من انصاره، واقرار المركز لتركيبها باكثرية ٥٨ بالمئة، بعد انسحاب ممثلي معسكر ليفي (اقلية) من اللائحة التي قدمت إلى المركز (**عل همشمار**، ٥/٢/١٩٨٦).

وتفاوتت التقديرات الصحافية بالنسبة الى عدد اصحاب حق الاقتراع في الانتخابات الداخلية. فهناك من ذكر ان عددهم يبلغ ٦٠ الفاً، وهناك من رفع هذا الرقم الى ٨٥ الفاً (**هآرتس**، ١٠ و١٧/١/١٩٨٦). وسيقوم من يشارك في الانتخابات من هؤلاء، اضافة الى انتخاب مجالس فروع الحركة، بانتخاب ١٤٠ مندوباً إلى المؤتمر، من بين المرشحين في قرابة ١٠٠ دائرة انتخابية (**المصدر نفسه**). لكن عدد اعضاء المؤتمر الاجمالي مرشح للازدياد، بسبب الاتفاق مع كتلة لعام قبل اندماجها في حيروت، بضمان تمثيلها في المؤتمر الموحد بنسبة تسعة بالمئة، وبسبب صلاحية لجنة الشخصيات، باضافة ١٩٠ عضواً بالتعيين، وكذلك الصلاحية المخولة لكل من لجنة المندوبين واللجنة الدائمة لاحقاً (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٨٦). وبالتالي، فالمرجح ان يصل العدد الاجمالي الى قرابة الالفين، كما حصل فعلاً (**عل همشمار**، ١٧/٣/١٩٨٦).

تقديرات متناقضة

بلغت نسبة المشاركين في الانتخابات الداخلية، التي أجريت في ١١/٢/١٩٨٦، قرابة ٦٢ بالمئة من اصحاب حق الاقتراع الذين تفاوتت التقديرات بالنسبة إلى عددهم الفعلي (**معاريف**، ١٣/٢/١٩٨٦). لكن هذه النسبة، وحسب مصادر أخرى، هي اعلى نسبة حتى الآن في الانتخابات الداخلية لمؤتمرات حركة حيروت، وانها تدل على الجهود التي بذلتها المعسكرات المتنافسة لحث انصارها على المشاركة في تلك الانتخابات (**عل همشمار**، ١٣/٢/١٩٨٦). وتحدثت تقارير صحافية اخرى عن ان الانتخابات اجريت في ٦٥ فرعاً فقط من اصل ١٠٠ فرع، إما لان المعسكرات المتنافسة اتفقت فيما بينها على لائحة المندوبين في بعض الفروع، واما لان عدد المرشحين، في بعضها الآخر، لم يتجاوز عدد المندوبين المقررين لتلك الفروع (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٨٦).

ومع انه لم تنشر نتائج نهائية وتفصيلية بالنسبة إلى حجم التمثيل الذي فاز به كل معسكر على حدة، بسبب صعوبة ذلك، الا ان تعقيبات قادة المعسكرات المتنافسة اعربت عن الرضى التام، من ناحية، وبالغت في حجم التمثيل الذي فاز به كل معسكر، من ناحية أخرى (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٦).

ولكن، بينما كانت المبالغة سيدة الموقف في تصريحات قادة المعسكرات ونشيطيها المركزيين، كجزء من حملة التعبئة استعداداً للمؤتمر، ذكر بعض التقارير الصحافية احتمال بروز ثلاثة معسكرات متساوية تقريباً في مؤتمر حيروت. ورأى هذا البعض انه اذا ثبتت صحة هذا الاحتمال، فالدلالة الاساسية له، هي ان الرابح الاكبر هو شارون، «اذ انه حتى ذلك الوقت لم يكن وراءه معسكر محدد ولم يكن بالامكان تقدير

حجم نفوذه داخل حيروت. وقد اثبتت الانتخابات ان لشارون مواقع داخل الحركة وانه تحول الى عامل ذي وزن فيها» (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٦). وذكر آخر تقرير صحافي بهذا الشأن ان نتائج الانتخابات اسفرت عن تعادل بين معسكري شامير وليفي، اذ فاز كل منهما بنسبة ٤٠ او ٣٥ بالمئة، بينما فاز معسكر شارون بنسبة ٢٠ او ٣٠ بالمئة على التوالي (**عل همشمار**، ٢٠/٢/١٩٨٦).

اما على صعيد الانتخابات لمجالس الفروع، فاوردت التقارير الصحافية حصول انقلابات في بعضها. ففي حيفا، مثلاً، فقد عضو الكنيست مئير كوهين ـ افيدوف السيطرة على الفرع لصالح معسكر دافيد ليفي. كذلك سيطر معسكر ليفي على فرع جنوب تل ابيب الذي كان في السابق تحت سيطرة معسكر شامير. في المقابل، حقق معسكر شامير انتصاراً كبيراً في فرع ريشون لتسيون، وكذلك في فروع اخرى، مثل رمات هاشارون وكفار سابا وعرار ومتسبيه رامون. اما معسكر دافيد ليفي، فحقق انجازات ملحوظة في فروع عكا ونهاريا والخضيرة وصفد وكرميئيل وطبريا وكريات شمونه. اما في منطقة تل ابيب ككل، فقد بقي الوضع على حاله، اذ فاز معسكر ليفي بحوالى ٥٠ بالمئة، وتوزع الباقي على معسكري شامير وشارون. لكن الحظ لم يحالف مرشح دافيد ليفي في بيسان مسقط رأسه اذ خسر مرشحه رئاسة الفرع هناك، لصالح منافس آخر غير محدد الانتماء (**معاريف**، ١٣/٢/١٩٨٦). لكن خسارة ليفي الكبرى كانت في القدس، حيث فاز مرشح معسكر شامير، رؤوفيه رفلين، برئاسة الفرع وباكثرية المقاعد فيه، وهو اكبر فروع حركة حيروت (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٦).

الاجواء عشية المؤتمر

مع اقتراب موعد افتتاح المؤتمر، في التاسع من آذار (مارس) ١٩٨٦، اخذ الصراع بين المعسكرات المتنافسة يزداد حدة، على خلفية فشل القيادة في التوصل الى تفاهم واتفاقات بشأن الموضوعات التي يدور حولها الصراع. وتزايدت التكهنات باحتمال ان يكون المؤتمر عاصفاً وساخناً. وتميزت فترة الايام القليلة التي سبقت افتتاح المؤتمر بعقد المعسكرات المتنافسة اجتماعات تأييد وتضامن لانصارها، تحولت الى مسرح لتبادل الاتهامات وحملات التشهير التي زادت من اجواء التوتر السائدة بطبيعة الحال.

وشن ليفي هجوماً قوياً على معسكر شامير ـ آرنس، في اعقاب وصف آرنس للتحالف القائم بين ليفي وشارون، بتحالفات عصابات المافيا. وفي محاولة منه لاستثارة الغرائز الطائفية، ذكّر ليفي آرنس بان تحقير انصار المعراخ لابناء الطوائف الشرقية، عبر استخدام عبارات واوصاف مشينة، كلف المعراخ، في حينه، فقدان السلطة (**دافار**، ٥/٣/١٩٨٦). وغمز ليفي من قناة شامير، عندما قال انه يلوذ بالصمت، عندما يتوجب عليه اسماع صوته، بحكم المنصب الذي يشغله. واضاف، ملمحاً الى ضعف شامير كزعيم للحركة، ان مناحيم بيغن كان يعرف كيف يقود ويوجه سفينة الحركة في مثل هذه الايام الصعبة، وكيف يعلم الاعضاء احترام دستورها. واتهم ليفي معسكر شامير بمحاولة «فبركة» اكثرية اصطناعية وتزييف الثقة المباشرة للاعضاء التي وجدت تعبيراً عنها في صناديق الاقتراع، ومحاولة وقف التطور الطبيعي للحركة (**معاريف**، ٥/٣/١٩٨٦).

واعلن شامير فشل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن مواضيع الخلاف، بين المعسكرات المتنافسة. وحدد شامير نقاط الخلاف بانها تتمحور حول رئاسة اللجان والهيئات التي ستدير اعمال المؤتمر والتي ستنبثق منه، قائلاً: «وفي هذه الاثناء، لا ارى حلاً سحرياً يؤدي الى التفاهم قبل افتتاح المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨٦). واتسعت دائرة الخلافات وازدادت حدتها اثر اعلان شامير ان على المؤتمر البحث في ادخال تعديلات على دستور الحركة، واتخاذ قرارات بهذا الشأن، لكي يصبح في الامكان ضم اعضاء جدد الى المؤتمر، عبر طريقة اخرى، غير فروع الحركة (**دافار و معاريف**، ٦/٢/١٩٨٦).

وادت هذه الاقتراحات، وغيرها، الى استنفار المعسكر الآخر، الذي سبق له واعلن، على لسان دافيد ليفي، انه لا يعتبر نفسه مرشحاً لرئاسة الحركة، طالما بقي بيغن محتفظاً بهذا المنصب (**هآرتس**، ٣٠/١/١٩٨٦)؛ ثم عاد، وعلى اثر تصريحات شامير آنفة الذكر، وقال انه اذا تم تنفيذ اتفاق المناوبة،

فليس لديه اعتراض على مكانة شامير كرئيس للحكومة، ولكن اذا حصلت انتخابات عامة، فانه يأمل في ان يحصل، في مؤتمر حركة حيروت، على ما يكفي من القوة لمنافسة شامير على منصب رئيس الحركة، وان يخوض الانتخابات المقبلة على رأس الليكود، كمنافس لبيرس والمعراخ (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/٧).

واتسعت شقة الخلاف بين المعسكرات المتنافسة، في اعقاب قرار ليفي وشارون عزمهما على تنسيق المواقف والتعاون بين معسكريهما خلال المؤتمر. ونص الاتفاق، بين ما نص عليه، على ان يعمل الطرفان داخل المؤتمر لضمان انتخاب دافيد ليفي رئيساً للجنة الدائمة، وشارون رئيساً للجنة المندوبين. ولمّح ليفي وشارون إلى انهما سيعرقلان محاولة شامير في المؤتمر لانتخاب رئيس جديد للحركة، اذا لم يستجب الطرف الآخر لمطالبهما بشأن رئاسة اللجنة الدائمة ولجنة المندوبين (**دافار**، ١٩٨٦/٣/٧). وجاء رفض معسكر شامير ـ آرنس لهذه المطالب والتهديدات المبطنة على لسان نائب وزير الخارجية، روني ميلو، الذي قال: «ان المؤتمر هو الذي يقرر من يترأس هذه اللجان» (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/٧).

واشار مراسل صحيفة «معاريف» للشؤون الحزبية الى ان السمتين الاساسيتين للاجواء التي سيعقد فيها المؤتمر، هما العداء الشخصي المستحكم وعدم الثقة، اللذان يحكمان العلاقات بين قادة الحركة الاربعة، مما يجعلهم غير قادرين على العمل سوياً في الامور الحركية، هذا فضلاً عن ان كلاً منهما يعتبر نفسه مرشحاً لرئاسة الحركة ولمنصب رئيس الحكومة (**المصدر نفسه**).

ولخص المحرر الثاني لمجلة «كوتيرت راشيت» الاسبوعية، ناحوم برنياع، الوضع داخل حركة حيروت بأن «القادة صغار وكذلك الخصومات»، مشيراً الى ان المؤتمر لن يشهد أية مواجهة حقيقية حول وجهة نظر حيروت بشأن النزاع الاسرائيلي ـ العربي، او موضوع العلاقات مع مصر. وعزا الحالة المتردية للحركة إلى غياب بيغن عن الساحة الحزبية ـ السياسية، الذي مكنته شخصيته السلطوية ومكانته الكاريزماتية «من بناء حركة فوق ـ طائفية، امحّت فيها كل الفوارق الاتنية والاجتماعية بين مؤيديها... [بالتفاف الجميع] حول ايديولوجية قومية متطرفة». وخلص برنياع الى ان بيغن نجح في توجيه الاستياء الاجتماعي والاحساس الطائفي بالغبن الى الخارج، الى الحزب الخصم، مما حوّل حركة حيروت إلى حزب اشكنازي، تماثل معه ابناء الطوائف الشرقية تماثلاً كاملاً (**كوتيرت راشيت**، العدد ١٧٠، ١٩٨٦/٣/٥).

ولكن مع مرور الزمن، وبخاصة بعد اعتزال بيغن، اخذت الامور تتغير بعض الشيء ـ على حد قول برنياع ـ ، واخذ الصراع على الزعامة ومراكز النفوذ في الحركة «يبدو، اكثر فاكثر، [كصراع بين] معسكر المقتدرين [الذي يمثله شامير] الذي يخوض حرباً من اجل البقاء ضد اولئك الذين يشعرون بالعوز. وهذه المرارة، يحاول الوزيران ليفي وشارون استغلالها لصالحهما» (**المصدر نفسه**).

وعلى ابواب افتتاح المؤتمر، اخذت صورة موازين القوى الداخلية تتضح اكثر فاكثر، رغم عدم نشر احصاءات موثوقة بشأن القوة النسبية التي تتمتع بها المعسكرات المتنافسة داخل المؤتمر. وفي هذا الصدد، اشار بعض التقارير الصحافية، في وقت لاحق، الى ان عدد المندوبين إلى المؤتمر قد وصل الالفين، وانهم يتوزعون على المعسكرات المتنازعة وفق التوزيع التالي: نحو ٨٥٠ مندوباً لمعسكر شامير ـ آرنس، ونحو ٩٥٠ مندوباً لمعسكر ليفي، ونحو ١٥٠ مندوباً لمعسكر شارون، ونحو ١٠٠ مندوب ليس لهم انتماء محدد إلى أي من المعسكرات الثلاثة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٣/١٧). لكن هذا الوضع المرجح لكفة معسكر ليفي ـ شارون، لم يكن كذلك على صعيد ميزان القوى، على مستوى الوزراء واعضاء الكنيست. فبينما ضم معسكر شامير ـ آرنس اربعة وزراء، فان معسكري ليفي وشارون اقتصرا على الوزيرين وحدهما. وفي الكنيست، رجحت الكفة ايضاً لصالح معسكر شامير ـ آرنس، اذ تألف هذا المعسكر من اثني عشر عضو كنيست، بمن فيهم اعضاء حركة لعام الثلاثة، مقابل سبعة اعضاء كنيست لمعسكر ليفي وثلاثة لمعسكر شارون (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/٩).

جلسة احتفالية

في التاسع من آذار (مارس) ١٩٨٦، وكما كان مقرراً، أفتتح المؤتمر الخامس عشر لحركة حيروت،

بحضور قادة مختلف المعسكرات والعديد من الضيوف ممثلي الاحزاب الاسرائيلية الاخرى، وعلى رأسهم رئيس الحكومة وزعيم حزب العمل والمعراخ، شمعون بيرس. وكان اصرار قادة المعسكرات المتنافسة على القاء كلمات في جلسة الافتتاح، وعدم الاكتفاء بكلمة القائم باعمال رئيس الحركة ورئيس ادارتها، وزير الخارجية اسحق شامير، انعكاساً لوضع الحركة على صعيد عدم الاقرار بزعامة شامير ومؤشراً الى فشل الجهود لتلافي الصراع داخل المؤتمر (**دافار**، ٩/٣/١٩٨٦).

ومع ذلك، وقياساً مع حصل فيما بعد، فقد اتسمت الجلسة الافتتاحية بالانضباط وبالطابع الاحتفالي في مثل هذه المناسبات. من ناحية أخرى، فقد خلت كلمات قادة الحركة، على صعيد الموقف من الاحداث السياسية الجارية والقضايا التي تواجهها اسرائيل، من اي جديد. فكلمة القائم باعمال رئيس الحكومة، اسحق شامير، جاءت تكراراً لمواقف الليكود من كامب ديفيد، والسلام مع مصر، والاستيطان، وغيرها (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٦). اما دافيد ليفي، فخرج قليلاً عن الايقاع العام لكلمات شامير وآرنس وشارون، التي حاولوا فيها تجاهل الخلافات التي تعصف بالحركة، مركزين على ان واجب الساعة يفرض على الجميع الوحدة في وجه الخصوم. وتحدث ليفي عن ضرورة تجديد وجه حيروت، ومنح الاعضاء الجدد امكان الاندماج فيها: «يجب ان نثبت، رغم ما برز من نقاط ضعف، ان بامكان الحركة ان تهبّ من سباتها، وان تصلح، وتبلور، وتتكتل. وهذا هو الامتحان الحقيقي. واذا عرفنا كيف نتغلب على نقاط الضعف فسنخرج من المؤتمر وحركة حيروت اقوى من أي وقت مضى» (**معاريف**، ١٠/٣/١٩٨٦). كذلك انفرد ليفي بمهاجمة المعراخ، متسائلاً: «اية شراكة هذه ؟ واي تحمل للمسؤولية سوياً ؟ [عندما يتهمنا شركاؤنا] بالمسؤولية عن ايصال الدولة الى عتبة الحضيض ؟ » (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٦).

لكن الحدث الابرز في جلسة الافتتاح، كان الرسالة التي قرأها نيابة عن بيغن رئيس سكرتارية حركة حيروت، عضو الكنيست يورام اريدور، ورد ليفي على تلك الرسالة. ففي تلك الرسالة يعرب بيغن عن اسفه لمندوبي المؤتمر، لعدم تمكنه من المشاركة في اعمال المؤتمر (بيغن انتخب عضواً للمؤتمر)، ثم يدعوهم الى رص الصفوف والتكتل وراء زعامة اسحق شامير، كونه لم يعد نائباً راغباً في الاحتفاظ بمنصب رئيس الحركة ورئيس ادارتها» (**المصدر نفسه**).

ولم يفت ليفي المغزى من وراء ذلك، فسارع الى القول انه تعلم الكثير من «المعلم والزعيم والرفيق - مناحيم بيغن». ثم قال ان هناك لحظات يتوجب فيها على كل انسان ان يعتزل السياسة، «وهنيئاً لمن يعتزل مدركاً ان هناك من سيواصلون طريقه. وبالفعل فانا من سيواصل الطريق» (**المصدر نفسه**).

ورغم هذه الاشارة الواضحة الى ان الاوضاع لم تسوَّ، وان الآتي اعظم، فقد انتهى اليوم الاول (الافتتاح) بسلام، حيث توالى الضيوف، على رأسهم رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ورئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، في القاء كلمات التهنئة بهذه المناسبة، مبرزين الجوانب الايجابية، رغم الفوارق، في التجربة المشتركة لحكومة التكتل الوطني (**المصدر نفسه**).

انفجار المؤتمر، ومساعي المصالحة

كل هذه الاجواء، التي سبقت الاشارة اليها، وما تخللها من تبادل الاتهامات والصراعات، جعلت من المؤتمر اشبه بقنبلة موقوته، يمسك بصاعقها اكثر من طرف. وكان هذا الصاعق نتائج التصويت على انتخاب رئيس مجلس رئاسة المؤتمر، ورئاسة لجنة المندوبين، ورئاسة اللجنة الدائمة، التي انفجر المؤتمر وعلقت اعماله قبل خوض المنافسة عليها.

ومنذ انتقال المؤتمرين من «مباني الامة» في القدس الى قاعة المؤتمرات في حدائق المعرض في تل ابيب، وخلال اليوم الاول من اعمال المؤتمر، كانت المؤشرات تشير الى ان المعركة ستكون ساخنة وان الانفجار آت. وظهرت بوادر الوضع المتأزم والمتوتر في اليوم الاول، اذ جرى تبادل الاتهامات حول الغاء عضوية ٤١ مندوباً من الدروز والبدو. وادت الملاسنات حول هذا الموضوع الى تأخير التصويت على منصب رئيس مجلس رئاسة المؤتمر إلى الساعات الاولى من صباح اليوم الثاني (**معاريف**، ١٠ و ١١/٣/١٩٨٦).

وفاز في جولة المنافسة الاولى، على منصب رئيس مجلس رئاسة المؤتمر، مرشح معسكر شامير ـ آرنس، الوزير موشي كتساف، باكثرية ٩٤٠ صوتاً مقابل ٩٠٠ صوت لصالح عضو الكنيست الياهو بين اليسار، مرشح معسكر ليفي ـ شارون (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١١). لكن الانتصار الذي حققه معسكر ليفي ـ شارون، في المنافسة على منصب رئيس لجنة المندوبين، اشعل الضوء الاحمر لدى معسكر شامير ـ آرنس، اذ فاز الوزير شارون على الدكتور بنيامين زئيف بيغن، ابن مناحيم بيغن، باكثرية ١٠٨٢ صوتاً، مقابل ٨٥٦ صوتاً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٢).

وعلى الرغم من التعادل الظاهري، في المنافستين، الّا ان الفارق الكبير الذي فاز به شارون، فضلاً عن الاهمية الكامنة في رئاسة لجنة المندوبين، بدا كمؤشر إلى احتمالات المنافسة الثالثة بين الوزير ليفي والوزير موشي آرنس على منصب رئيس اللجنة الدائمة، التي تفوق، من حيث الاهمية، اللجان والمناصب الاخرى كافة، اذ ان لرئيسها تأثيراً كبيراً في تشكيل مركز الحركة الجديد، الذي ستحسم موازين القوى فيه الصراع، مستقبلاً، على منصب رئيس الحركة ورئيس ادارتها، وكذلك على منصب مرشح الحركة والليكود لرئاسة الحكومة، وتشكيل قائمة مرشحي حيروت للكنيست وقائمة مرشحيها للوزارة.

وبات واضحاً ان معسكر شامير ـ آرنس سيخسر في المنافسة الثالثة، وبذلك سيتكرس انتصار معسكر ليفي ـ شارون بشكل قاطع ونهائي. وادت هذه الصورة التي ارتسمت امام المعسكرين إلى تصعيد حدة التوتر بينهما، وإلى تصاعد اعمال العنف اللفظي والكلامي، الذي بلغ ذروته عندما لم يتمكن اسحق شامير من مغادرة القاعة، الا تحت حراسة مشددة، مما دفع رئيس مجلس الرئاسة، بعد التشاور معه، إلى الاعلان عن تعليق اعمال المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وكان شامير برر قراره هذا بقوله: «لم يكن ممكناً الاستمرار بسبب اعمال العنف من كل الانواع التي شهدناها في هذا المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٣).

وعلى اثر قرار تعليق اعمال المؤتمر، قدم الوزير شارون استقالته من منصب رئيس لجنة المندوبين احتجاجاً على ذلك، لكن تلك الخطوة لم تخفف من حدة التوتر، بل تواصلت حملات التشهير، اذ وصف شامير انصار ليفي بانهم «مجموعة من المجرمين تحاول السيطرة على الحركة». ورد ليفي، في تصريح لاحق، على ذلك بان ما جرى من اعمال مخلة بدستور الحركة ومن محاولة السيطرة على الاكثرية بطرق غير دستورية، هو «مأساة للحركة» (**دافار**، ١٩٨٦/٣/١٣).

ورافقت اجواء التوتر والملاسنات التي تواصلت بعد فض المؤتمر محاولات لرأب الصدع في محاولة للاتفاق على الدعوة إلى عقد دورة ثانية للمؤتمر. وطرح خلال تلك المحاولات العديد من الاقتراحات والحلول بشأن توزيع المناصب ومراكز النفوذ في الحركة، الّا ان تلك الاقتراحات كانت تجابه بالرفض من هذا المعسكر حيناً، ومن ذاك احياناً (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/١٤). وكان آخر تلك الاقتراحات، ذاك الذي قدمه الوزير كورفو (معسكر شامير)، ويقضي بتولي شامير منصب رئيس الحركة ورئيس ادارتها، اضافة الى منصب رئيس طاقم القيادة. ويكون لمعسكر شامير، ايضاً، منصب رئيس سكرتارية الحركة، بينما يتولى معسكر ليفي ـ شارون منصب رئيس مركز الحركة، شرط الّا يشغله وزير (**هآرتس**، ١٩٨٦/٤/٢). وذكر بعض المصادر الصحافية ان الهجمة التي تعرضت لها حركة حيروت، على خلفية ما آل اليه المؤتمر، من جانب الاحزاب الاخرى، ساعدت في كبح جماح قيادتها، ودفعتها الى التفتيش عن حلول. وبدأت حدة التوتر تخف، في اعقاب اللقاءات التي تمت بين شامير وليفي في اطار جهود المصالحة، وتمثل ذلك في تأكيدات الوزير ليفي انه، ومهما كان، لن يحصل انشقاق داخل حركة حيروت (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/٢٠).

ردود الفعل وطبيعة الصراع

تنوعت ردود الفعل بتنوع مصادرها. لكنها، على الصعيد الحزبي، تمحورت حول مصير اتفاق المناوبة في حال استمرار التدهور في العلاقات بين قادة حيروت. وفي هذا الصدد، سارع بعض المتحدثين باسم

احزاب المعارضة الراديكالية (يوسي سريد) إلى طرح اقتراح على جدول اعمال الكنيست، طالب فيه بعدم تنفيذ اتفاق المناوبة، وسأل: «هل نسلم الحكم إلى زعران حيروت ؟» (**المصدر نفسه**). كذلك طرح بعض قادة الاحزاب الاخرى، علامات استفهام بشأن مصير الحكومة الحالية، على خلفية الوضع داخل حيروت (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٦).

وكانت التعقيبات التي ادلى بها بعض قادة حزب الاحرار، اتسمت بالتشكيك «في جدوى استمرار الشراكة مع حركة حيروت»، على خلفية ما جرى داخل المؤتمر، وحذر هؤلاء من استمرار المماطلة من جانب قيادة حيروت، في المصادقة على قرار توحيد احزاب الليكود في حركة الليكود الجديدة بسبب ذلك. واعتبر بعضهم ان ما جرى هو بمثابة دفن لفكرة توحيد الليكود، على حد قوله (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٨٦).

وإلى جانب ردود الفعل الحزبية هذه، كان ما شهده المؤتمر من صراعات مجالاً رحباً للتحليل من جانب عدد من اساتذة علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعات الاسرائيلية. واتسمت تلك التحليلات بالتطابق احياناً والتباين احياناً أخرى، بالنسبة إلى طبيعة الصراع الذي شهده المؤتمر الاخير، وبالنسبة إلى ابعاده وخلفياته. كذلك تناول عدد من المعلقين السياسيين، في الصحف الاسرائيلية، المؤتمر وطبيعة الصراع الذي جرى فيه وانعكاساته المحتملة على وضع حركة حيروت، وعلى مصير اتفاق المناوبة.

بالنسبة إلى طبيعة الصراع وخلفياته، تمحورت التحليلات بهذا الشأن حول ثلاث وجهات نظر: الاولى اعتبرته صراعاً طائفياً؛ والثانية صراعاً بين الاجيال، يطغى عليه العامل الايديولوجي؛ والثالثة صراعاً، مظهره طائفي وواقعه الاجتماعي طبقي.

يقول د. غابي فايمان، وهو محاضر في كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا، ان ما جرى في مؤتمر حركة حيروت يمكن النظر اليه على انه صراع طائفي، اضيفت اليه عوامل اخرى. ويشرح د. فايمان وجهة نظره بقوله: «كان هناك وسيلتان لاصلاح الغبن الذي لحق باليهود الشرقيين على الصعيد السياسي: الاولى تمثلت في تشكيل حركة تامي التي كانت حزباً للطوائف الشرقية فقط، [والثانية] بالسيطرة على الاحزاب القائمة من الداخل». وما جرى في مؤتمر حيروت ـ من وجهة نظر د. فايمان ـ هو نتيجة اللجوء الى الوسيلة الثانية. ويرى د. فايمان ان حقيقة ان المؤسسة الكلاسيكية المسيطرة في حيروت كانت من الاشكناز، بينما الدعم الواسع للحركة كان من ابناء الطوائف الشرقية، يعود الى نجاح بيغن في اجتذاب واثارة التعاطف الشخصي إلى درجة معينة طمست الموضوع الطائفي. ولكن، «بغياب الاب»، عاد الموضوع الطائفي وانفجر، وبخاصة على خلفية المنافسة بين شامير (الاشكنازي)، من جهة، وليفي (الشرقي)، من جهة اخرى (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦).

لكن للبروفيسور يحزقيل درور رأي مخالف في هذا الموضوع. فهو يستبعد ان تكون الاحداث التي رافقت المؤتمر نتيجة «لانفجار طائفي». ويوضح نفيه للعامل الطائفي بقوله: «ليس ثمة حرب طوائف هنا. فالاحداث العاصفة هي نتاج انخراط شرائح جديدة في العمل السياسي، ولا ارى مكاناً للخشية من الصدام على اساس طائفي. فالبديل الاخطر، هو بقاؤها [الشرائح] خارج السياسة» (**المصدر نفسه**).

اما البروفيسور سامي سموحة، وهو محاضر في كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا، فان كان يشارك د. فايمان في رؤيته للعامل الطائفي في الصراع، الّا انه يرى، أيضاً، ان الصراع هو صراع بين الاجيال، لا يخلو من البعد الايديولوجي. ويفسر مقولته بان معظم مؤيدي معسكر شامير ـ آرنس ينتمي الى معسكر الملتزمين، ايديولوجياً، بـ «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، بينما لا وجود لمثل هذا الالتزام الايديولوجي في معسكر ليفي، تحديداً. ومن هذا التحديد لطبيعة الصراع او احد جوانبه، يخرج البروفيسور سموحة باستنتاج هام، وهو «اذا انتصر معسكر ليفي في نهاية الامر، فستكون لذلك نتائج ايجابية، لان المعسكر المتصلب من مؤيدي ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' سيضعف، ومن الممكن ان تصعد في حيروت قيادة اكثر براغماتية، [وبالتالي] فـ ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' لن تتصدر لوحدها الاهتمامات والهموم، بل، ايضاً، المشاكل الداخلية» (**المصدر نفسه**).

لكن المعلق السياسي، شلومو غروس، الذي يكتب في صحيفة «هآرتس» باسم فولص، لا يرى هذا

البعد الايديولوجي لطبيعة الصراع، على الرغم من وجود هامش ـ على حد قوله ـ من التمايز الايديولوجي بين مؤسسة حيروت العريقة وبين القوى الجديدة التي اصبحت فاعلة في الحركة. وهو يرى ان جميع المتنافسين على الزعامة منسجمون، من الناحية الايديولوجية، «انهم جميعاً ينادون بـ ' ارض اسرائيل الكاملة' ، والاستيطان باقصى قدر ممكن في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (**هآرتس**، ١٤/٣/١٩٨٦).

ويقترب د. يورام بك، وهو استاذ للتاريخ في جامعة بن ـ غوريون، في بئر السبع، في تحليله لطبيعة الصراع، مما خلص اليه د. فايمان (طائفية الصراع)، وان لم يقل ذلك بشكل مباشر. فهو يرى ان الصراع الذي شهدته حركة حيروت يعود الى ازدياد وزن من وصفهم بـ «ممثلي اسرائيل الثانية» داخلها. يقول بك: «من الناحية الاجتماعية، ازداد وزن جيل النشيطين واعضاء الحركة الذين كانوا ممثلي اسرائيل الثانية، ممثلي مدن الاعمار والاسرائيليين ذوي الاصول السفارادية. ومن هذه الناحية، احدثت حركة حيروت ثورة اجتماعية في اسرائيل، بفتحها ابوابها لقيادات جديدة [تجسد هذا الثقل، في البداية، في احتلال مراكز نفوذ على صعيد السلطات المحلية، ثم الكنيست]... اما قدماء الحركة الذين تطلق عليهم تسمية ' قدماء الحركة السرية' ، أو ' العائلة المحاربة' ، فقد ازيحوا، اكثر فاكثر، الى موقع الاقلية. والمعركة الحالية هي، في الواقع، معركة استجماع قوى، اكتسبت زخماً مع انسحاب مناحيم بيغن الدراماتيكي من الحياة العامة» (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٦).

اما د. ابراهام بريخته، فيعتبر ما حدث في مؤتمر حيروت «تكملة» للمسار الذي بدأ بانقلاب العام ١٩٧٧، الذي جلب الليكود الى الحكم. وهذا يعني انه يرى ان العامل الطائفي لعب دوراً في المؤتمر. ويتضح هذا الامر من قوله: «لقد حظي الليكود، دائماً، من الناحية الانتخابية، بدعم الطوائف الشرقية (٧٠ بالمئة). وطوال المدة التي كان فيها بيغن رئيساً للحركة، لم يكن ثمة أي طعن في زعامته، ورأت الطوائف الشرقية في قيادته، وفي ايديولوجية حيروت، تعبيراً عن تطلعاتها. واليوم، حيث لا توجد قيادة كهذه، ولم يأت زعيم كاريزماتي بدلاً من بيغن، هناك مطالبة بترجمة دعم الطوائف الشرقية الانتخابي الى لغة القيادة والتمثيل السياسي. هناك، ببساطة، رغبة في ترجمة الواقع الذي كان قائماً لعشرات السنين إلى لغة القوة السياسية، بواسطة المطالبة باشغال المناصب وفقاً للتمثيل» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦).

والملاحظ ان التحليلات التي تنفي وجود العامل الطائفي في الصراع تعود، لدى شرحها لطبيعته، إلى الاعتراف بوجوده وان بشكل غير مباشر. ويتضح ذلك في قول البروفيسور يحزقيل درور ان ما جرى سببه عملية «استبدال الاجيال» وليس «حرب الطوائف». يقول درور: «ان الاحداث التي رافقت مؤتمر حيروت هي اعراض لتغيرات جارية في الثقافة السياسية الاسرائيلية. وهي تغيرات تجد تعبيراً عنها، بصورة اوضح، في هذه الحركة، لانها اكثر انفتاحاً في وجه قوى جديدة. ان الحركة تمر باوج عملية استبدال أجيال، اذ تحتل مكان جيل الآباء المؤسسين قوى جديدة تتمين، في هذه الحركة وغيرها، بالعصبية والهستيرية» (**المصدر نفسه**). ولكن اذا تفحصنا هذه المصطلحات المستخدمة «عملية استبدال الاجيال»، و «ممثلي اسرائيل الثانية»، و «القوى الجديدة» نجد انها الجانب الآخر لعملة الصراع الطائفي. وحتى المحللين ـ كما سنرى لاحقاً ـ الذين يعتبرون ان الصراع في حيروت، كان صراعاً طبقياً، يعترفون، في الوقت ذاته، بأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الاسرائيلي، يجعل من الصعب الفصل بين الطبقي والطائفي، لان الغالبية الساحقة من الشرائح الاجتماعية الدنيا هي من الطوائف الشرقية.

وما تقدم يبدو بوضوح، إلى حد ما، في تحليل الصحافي تسفي تيمور، وبشكل أوضح في تحليل الكاتب غادي ياتسيف، اللذين يتفقان على ان المظهر الخارجي للصراع هو طائفي، لكن جوهره، اجتماعي ـ طبقي. يقول تيمور (**عل همشمار**، ١٧/٣/١٩٨٦): «لقد كانت التناقضات داخل حركة حيروت، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، واضحة، وجلية، منذ فترة طويلة. فلا يوجد أي قاسم مشترك بين يغئال كوهين ـ اورغاد وموشي آرنس، من جهة، وبين دافيد ليفي ويعقوب شمّاي، من جهة اخرى. فالاثنان الأولان يمثلان المؤسسة الاقتصادية [بغالبها اشكنازية] بينما يمثل الآخران الشرائح الاجتماعية محدودة

الدخل، التي تتسم بالتطلعات الطبقية الحادة. وثمة توتر دائم بين هذين الجناحين. وبالفعل، فقد قامت حركة حيروت على التحالف متعدد السنوات بين هذين الجناحين، حيث كانت شخصية مناحيم بيغن تتولى الحفاظ على التوازن، بيد ان بيغن نفسه اعتمد في زعامته على الطبقة القديمة الاشكنازية في اغلبها، عندما كان تمثيل الشرائح الشعبية ضئيلاً ومحدوداً».

ويضيف تيمور: «لا معنى لعرض الانقسام في حيروت على انه انقسام على خلفية طائفية. فالخلفية الطائفية تنبع، فقط، من التقسيم الاجتماعي في اسرائيل، الذي اتخذ فيه النسيج الطبقي مظهراً طائفياً. ولكن حتى لو كان النسيج الاجتماعي في اسرائيل مغايراً، فان تطور ونمو التناقضات ما كان ليتغير كثيراً. فالحقيقة هي، ان معظم قادة معسكر ليفي البارزين، ليس من ابناء المغرب او السفاراديين، بل اشكناز... لكن هذا لا يعني ان ليفي لم يحظ بدعم طابعه طائفي، لكن مجموعة شامير، ركزت حولها، أيضاً، دعماً من ابناء الطوائف الشرقية. وفي هذه اللحظة ليس في ايدينا معطيات عن التركيب الطائفي لمؤتمر حيروت، ولكن في المركز السابق، كانت التركيبة، في غالبيتها، من ابناء الطوائف الشرقية، ومع ذلك فقد حظي شامير باكثرية ثابتة فيه» (**المصدر نفسه**).

اما الكاتب غادي ياتسيف، فيرى ان الرد على السؤال حول ما اذا كان هناك «عامل طائفي» في الصراع داخل حركة حيروت يتوقف على مدلول هذا المصطلح. ويشرح ذلك بقوله: «على سبيل المثال، هل كان هناك ' عامل طائفي ' في صعود وتعاظم حركة حيروت ؟ اذا كان المقصود بذلك ان مشاعر الاحباط والاحساس بالغبن التي تميز اليهود الشرقيين، قد غذيت عن عمد، من جانب قادة حيروت، وانها ساعدتهم في يوم الانتخابات، عندها، فالجواب على ذلك، هو بالايجاب. ولكن، في المقابل، اذا كان المقصود هو ان مجرد الدعم لافكار حيروت وطريقها هو سمة من سمات الشرقي، بصفته هذه، عندها لا يكون لهذا الافتراض اي اساس» (**المصدر نفسه**).

ويرى ياتسيف، ان تحول ابناء الطوائف الشرقية إلى مدمنين يتلقون «جرعات» التنفيس عن واقعهم الاقتصادي والاجتماعي المتدني، من جانب بيغن وحركة حيروت، يتحمل مسؤوليته المجتمع الاسرائيلي ككل، حيث ان الاقل ثقافة والاكثر فقراً، هم، في غالبيتهم، من اليهود الشرقيين، الذين لم تبذل جهود كافية ولم تخصص موارد لردم الهوة الفاصلة بينهم وبين الشرائح الاجتماعية الاخرى ذات الاصول الاشكنازية والغربية عموماً. وبناء على هذا التشخيص، يرى ياتسيف ان المسار الحزبي ـ الداخلي شبيه بالمسار الاجتماعي العام الذي جلب بيغن الى سدة الحكم. ويخلص ياتسيف إلى استنتاجه الاساسي في رؤيته لطبيعة الصراع في حيروت، فيقول ان من يعتبر الدعم الذي خظيت به حيروت، على الصعيد الانتخابي، ينبع من عوامل طائفية، بامكانه، أيضاً، ان يرى العامل ذاته (العامل الطائفي) في الصراع الذي شهدته حركة حيروت في المؤتمر الاخير. لكنه يقول: «نحن الذين نهدف الى تغيير المجتمع الاسرائيلي، بحيث يقل فيه عدد المعوزين. ونحن الذين نعرف ان قلة الامكانات تعني انتماء الشخص الى طبقة اجتماعية، نسمي ذلك العامل ' عاملاً طبقياً ' » (**المصدر نفسه**).

وكما كان هناك تباين في التحليلات التي تناولت طبيعة الصراع، كذلك كان تباين في التحليلات التي تناولت آثار وانعكاسات ما جرى في مؤتمر حيروت، على صورة الحركة ووضعها الداخلي، وعلى قاعدتها الانتخابية، وكذلك بالنسبة الى مصير اتفاق المناوبة بين المعراخ والليكود، وأثّر ذلك في الوضع الداخلي في حركة حيروت. وابرز بعض التحليلات علاقة ما جرى للثقافة السياسية العامة السائدة، لناحية انه جزء منها، ولناحية تأثيرات السلبية فيها وفي الديمقراطية بعامة.

يعتقد د. فايمان بأن ما جرى في مؤتمر حيروت سيكون له تأثير في الثقافة السياسية في اسرائيل، مع ان الجمهور بشكل عام، ذاكرته قصيرة ومرشح لان ينسى ذلك. وعلى حد قوله، فقد لحق بالثقافة السياسية ضرر بالغ بسبب انعدام آداب الحوار واللجوء إلى العنف الجسدي، فضلاً عن ان الجدل تمحور حول القوة والسلطة ومراكز النفوذ وليس حول الجوانب الايديولوجية (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦). اما البروفيسور بنحاس مدينغ، فيعرب عن خشيته ـ في هذا الصدد ـ من تحول اسلوب العنف الذي تميز به

مؤتمر حيروت، الى نموذج يحتذى به في الحياة السياسية في اسرائيل، «فالمشكلة الحقيقية [كما يقول] التي اثارها مؤتمر حيروت، ليست المواجهة الطائفية المزعومة، بل خطر سيطرة هذا الاسلوب على الاجهزة السياسية كلها» (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، كتب الصحفي ران كسليف (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦)، انه اذا صح القول ان مؤتمر حيروت يمثل ـ باحداثه ـ تمثيلاً صادقاً طابع الجمهور الاسرائيلي في الثمانينات، «فليس هناك سبب يدعو لان يلحق العنف وحالة الاشمئزاز اللذان ابرزتهما هذه الحركة اي ضرر بها في الانتخابات المقبلة. واذا نجح مثل هذه الحركة في الوصول الى الحكم، فقد يكون هذا بداية النهاية للنظام الديمقراطي في اسرائيل، وبداية اسرائيل جديدة، من الصعب الاشادة بها».

ومن العام إلى الخاص. ماذا سيكون عليه مصير الحركة ومصير الصراع على الزعامة داخلها ؟ ومن سيكون الرابح فيه ؟ وبتحديد أكثر، هل خطر الانقسام يهدد حيروت ؟

التحليـلات التي تناولت هذا الجانب تجمع على ان خطر الانقسام غير وارد. فوفقاً لرؤية وتحليل الصحفي غدعون سامط للوضع، لا بد لزعماء الحركة من التفاهم، وان من توقع حصول انقسام وتشرذم فلن تتحقق توقعاته، «فالحزب السياسي المفترض ان يتسلم رئاسة الحكومة بعد نصف سنة، لا يمكن ان يحكم على نفسه بالانتحار» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨٦). ونحا هذا المنحى، الصحفي دان مرغليت (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨٦)، الذي خلص الى استنتاج، بانه لا بد من التوصل الى تسوية وان كانت قصيرة الاجل، وان جوهرها سيكون تأجيل غلبة الاتحاد مع حزب الاحرار. اما الكاتب شلومو غروس، الذي يكتب في صحيفة «هآرتس» تحت الاسم المستعار، فولص، فيعتقد بأنه، في ظل الظروف الحالية، من الصعب تصور امكان تصفية الخصومات داخل حركة حيروت، بواسطة حلول وسط، لكنه، ومع ذلك، يستبعد الانشقاق والانقسام وفق النماذج التي عرفتها الحياة الحزبية في السابق، لانه «ليس هناك مكان [في الخارطة الحزبية] لحزب ثالث، اضافة إلى حيروت ليفي وشارون، والى حركة هتحياه» (**المصدر نفسه**، ١٤/٣/١٩٨٦).

واذا كانت حركة حيروت غير مرشحة للانقسام، وفقاً لغالبية التحليلات والتقديرات للاوضاع الراهنة والمستقبلية «لان هناك مصلحة مشتركة وواضحة للجميع ومن المهم لهم جميعاً التراجع عن حافة الهاوية عشية المناوبة» كما يقول البروفيسور مدينغ (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦)، فماذا سيكون بشأن الصراع على الزعـامة الذي بدأ، وبانفضاض المؤتمر، بقي معلقاً ؟ على هذا الصعيد، يرى بعض المعلقين انه، وبغض النظر عن احتمال التوصل الى تسوية داخلية تكرس اسحق شامير رئيساً للحركة، فمما لا شك فيه ان شامير قد هزم في الصراع الذي بدأ ولم ينته بعد (ران كسليف، **هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٦). ويضيف كسليف، ان تتويج شامير رئيساً للحركة، كنتيجة لانحياز شارون ومعسكره اليه، لن يحل المشكلة ولن يغير وضع شامير من حيث الجوهر. «فاذا حصل ذلك، سيكون شامير ومجموعته اسرى في ايدي شارون ـ وهذا وضع لا يمكن تحمله على المدى الطويل، وحتى المتوسط. والامر سيان، حتى لو ادى الصراع على الوراثة الى تصفية شامير، لان ذلك لن يحل المشكلة بل يخلقها. وسيكون الامر مجرد مرحلة لا بد منها استعداداً لصراع أشد واشرس بين الحليفين ليفي وشارون» (**المصدر نفسه**). اما البروفيسور مدينغ، فيرى ان الصراع على الزعـامة خلق مشكلة تتمثل في ان شامير «لم يعد، وكما يبدو، يحظى بدعم الاكثرية [في الحـركـة]، ورئيس الحكومة الذي لا يتمتع بالتأييد الكامل [من قبل حركته] سيكون رئيس حكومة ضعيفاً» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦). ويرى البروفيسور مدينغ انه ازاء الوضع الذي نشأ «هناك نقطتان سيكون لهما، على المدى البعيد، اثر حاسم بالنسبة الى حركة حيروت واوضاعها الداخلية: الاولى موقف حزب الاحرار من الشراكة مع حيروت؛ [والثانية] تنفيذ اتفاق المناوبة» (**المصدر نفسه**). لكن يوئيل ماركوس (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٨٦)، يشك في امكان وصول شامير الى موعد المناوبة والحلول مكان بيرس في رئاسة الحكومة، دون ان يكون واضحاً له، وللجميع، انه يسيطر على حركته. وهذا لن يتأتى له الاّ اذا وضع هذه المسألة في الامتحان، سواء عبر خوض مواجهة، وجهاً لوجه، في الدورة الثانية للمؤتمر، او عبر

اتفاق يضمن له المساندة المطلوبة. ويصف ماركوس كلا الخيارين بانهما «كالخيار بين الطاعون والكوليرا» (**المصدر نفسه**). ويرى ماركوس ان وضع ليفي ليس اكثر اشراقاً من وضع شامير، فكلاهما وصل الى طريق مسدود، وكل خطوة من جانب اي منهما قد تتسبب في تدمير ذاتي وسياسي، خاصة اذا واصلا ارتباطهما بخدمات شارون، لانه من الاشخاص الذين يزرعون الدمار اينما حلّوا وفي اي مكان يصلون اليه (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، تناول بعض المعلقين اتفاق المناوبة من زاويتين: من زاوية تأثيره على الصراع الداخلي في حيروت، ومن زاوية الالتزام به او التنكر له. وهنا، أيضاً، تباينت التعليقات. فالصحفي دان مرغليت (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٠)، يرى ان المناوبة هي الورقة السرية التي بقيت في جعبة شامير، لان أياً من زعماء حيروت لا يستطيع تحمل المسؤولية عن فشل الحركة في تسلم رئاسة الحكومة، وفقاً لاتفاق المناوبة. وهكذا، فاذا امليت التسويات الداخلية في حيروت بفعل الضغط الناجم عن الاحساس بضرورة الحفاظ على الوجود السياسي، فان مصير الليكود ـ حسب رأي الصحفي غدعون سامط ـ سيتأثر، إلى حد كبير، بقاعدة اساسية اخرى، وهي الارتفاع الآلي في شعبية من يشغل منصب رئيس الحكومة. وفي هذه الحال، أي اذا نجح شامير في تجاوز العراقيل الاخيرة، قبل موعد المناوبة، فلن يبقى ذلك الزعيم المهزوم لحركة متشرذمة، بل سيصبح، بصفته رئيساً للحكومة، زعيماً وطنياً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٩). لكن الكاتب حانوخ بارطوف (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/١٨)، يخالفه الرأي. اذ يرى ان تنفيذ اتفاق المناوبة، في ظل الظروف الجديدة التي نشأت في حركة حيروت، معناه، نظرياً وعملياً، تسليم الحكم في اسرائيل الى الوزير شارون.

هذه الخشية ـ أي وصول شارون الى رئاسة الحكومة، او مجرد سيطرته عليها، بفعل الترتيبات التي قد تتم لتسوية النزاع داخل حركة حيروت ـ تكمن، الى جانب اعتبارات اخرى، في صلب تحليلات المعلقين الداعين الى عدم احترام اتفاق المناوبة، بينما اعتبارات المصداقية الشخصية لشمعون بيرس، والنتائج الاقتصادية «المدمرة» لمعركة انتخابات مبكرة، واحتمال الّا تؤدي الانتخابات الجديدة الى تغيير في ميزان القوى بين المعراخ والليكود، والحلفاء المحتملين لكل منهما، تشكل اساس وجهة النظر الاخرى الداعية الى احترام الاتفاق والالتزام به. لكن بعض الداعين الى احترام اتفاق المناوبة يرى، مع ذلك، وجوب العمل لتقديم موعد الانتخابات، في اعقاب المناوبة، لانها الطريق الوحيد لايقاف شارون (**المصدر نفسه**).

يتفق معظم الداعين الى عدم احترام اتفاق المناوبة على ان رئيس الحكومة، شمعون بيرس، وعلى خلفية الوضع داخل حيروت، يمسك بيديه بفرصة ترقيع ما تمزق في حيروت، وما اذا كان حكم الحركة سينفذ في شامير الذي خسر المعركة داخل المؤتمر. «فلو قال بيرس انه لن يلتزم باتفاق المناوبة، لفقد شامير الركيزة الوحيدة المتبقية له للادعاء بالوقوف على رئاسة الحركة، ولكان خصومه حرصوا على ابعاده عن الموقع الذي حصل عليه بالوراثة، ولكن ليس بمقدوره الحفاظ عليه والدفاع عنه» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/١٧). ويرى الصحفي أ. شفايتسر ان التحليلات لمثل هذه الخطوة، حقيقية، وتتعلق بالجوهر: «فحيروت الحالية غير مؤهلة للحكم، فهي بحاجة الى فترة راحة طويلة، للتفكير المنهجي ولتثقيف قيادة جديدة وفحص شؤونها الدخلية» (**المصدر نفسه**). ويدحض شفايتسر ادعاءات الداعين الى الالتزام بالاتفاق، بأن موقفهم نابع من اعتبارات المصلحة الاقتصادية للدولة، فيقول ان معركة الانتخابات للكنيست الثاني عشر ستبدأ يوم تنفيذ اتفاق المناوبة، وستستمر قرابة سنتين، وستكون اسوأ، اضعاف اضعاف، من معركة انتخابية، تقرر الآن، ولمدة ستة شهور فقط. ويرى ايضاً ان القول ان نسف اتفاق المناوبة، سيعيد اللحمة الى حركة حيروت، لا يستند الى الواقع «فالخصومة داخل حيروت حقيقية وعميقة، واذا كان حزب العمل قد احتاج سبع سنوات لرأب الصدع داخل صفوفه [نتيجة النزاع على الزعامة] فلماذا يفترض ان رأب الصدع في حيروت سيتم بين ليلة وضحاها ؟» (**المصدر نفسه**).

ويحذو حذوه، الصحفي فولص (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٤)، الذي يرى ان المبرر الوحيد لنسف اتفاق المناوبة، هو ان «الليكود الذي تشكل حركة حيروت عموده الفقري، لم يعد ذلك الليكود الذي

عقد معه المعراخ اتفاق المناوبة... وحتى لو افترضنا ان الصدع بين المعسكرات المتنازعة في حيروت سيلتئم مؤقتاً، بشكل من الاشكال، فانه بادٍ للعيان، ان شامير، اذا اتيح له البقاء كمرشح الليكود لرئاسة الحكومة، لا يمكنه الاعتماد على دعم حزبه له... ومع ان لا احد بامكانه تصور كيف سترتب حيروت شؤونها الداخلية... الاّ ان نتائج هذا المسار تعني الآخرين، وخاصة المعراخ. فهو سيضطر إلى طرح سؤال على نفسه، حول ما اذا كانت حيروت، كما بدت في المؤتمر الحالي، بامكانها ان تبقى شريكاً له ؟» (**المصدر نفسه**).

ودعت الصحفية دوريت غيفن (**عل همشمار**، ٢١/٣/١٩٨٦)، الى «حل الحكومة قبل تفاقم الوضع»، فكتبت ان تنفيذ اتفاق المناوبة سيدخل حزب العمل في الفخ الذي سيلحق الخروج منه ضرراً مؤكداً فيه. وذكرت غيفن انه اذا كان حزب العمل يجد صعوبة في تنفيذ سياسته، وهو على رأس الحكومة، فكم ستكون الامور صعبة بالنسبة اليه، عندما يكون شامير رئيساً للحكومة ؟ فشامير الذي سيكون تخلص من خوف المناوبة، سينفض عنه، وبسرعة، القدر الضئيل المصطنع من المرونة والتساهل الذي اضطر الى اظهاره (في طابا مثلاً). واضافت ان باستطاعة حزب العمل، حينذاك، الاحتجاج بكلمات عنيفة، غير ان شامير وليفي وشارون هم الذين سيقررون نغمة حكومة التكتل الوطني (**المصدر نفسه**).

في هذا الجانب، يطرح المعلقون الداعون الى عدم نسف اتفاق المناوبة، إلى جانب اعتباري المصداقية والكلفة الاقتصادية لاي انتخابات جديدة، اعتباراً آخر، يعتبرونه الاهم، من وجهة نظرهم. وهذا الاعتبار يقوم على اساس ان أية انتخابات جديدة لن تحدث التغيير المرجو ـ بالنسبة الى الداعين الى نسف الاتفاق ـ في موازين القوى، جراء ما شهدته حركة حيروت في مؤتمرها الاخير. فالبروفيسور يحزقيل درور، على سبيل المثال، يستبعد ان تؤثر الاحداث التي شهدها مؤتمر حيروت، سلباً في قاعدتها الانتخابية». فالمسألة ليست ـ على حد تعبيره ـ «ما يقوله المثقفون في المعسكر الخصم، واعتقد بان ما يقوله هؤلاء، لن يردع مؤيدي حركة حيروت» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٨٦). ويشكك الصحفي غدعون سامط في جدوى المراهنة على الانطباع السلبي الذي سيتركه مؤتمر حيروت على قاعدته الانتخابية، وبالذات على تلك الاصوات العائمة التي تحسم عادة مصير قرابة عشرة مقاعد في الكنيست. «يمكننا ان نقدر ان استطلاعات الرأي العام التي ستعقب المؤتمر، ستبرز انخفاضاً ملحوظاً في قوة الليكود الانتخابية، لكن تلك الاستطلاعات لا تأخذ، عادة، في الحسبان، التأثير المتوخى للزمن في الذاكرة الانسانية» (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٨٦).

اما الصحفي ابراهام طال (**المصدر نفسه**، ٢١/٣/١٩٨٦)، فيعتقد بان من يعللون الآمال بهزيمة الليكود في معركة انتخابية مقبلة «انما يبنون بيتاً من ورق... وان النتائج يمكن ان تشكل مفاجأة، بل يمكن ان تثير الشوق الى حكومة التكتل الوطني». والسبب في ذلك، يعود ـ على حد قوله ـ الى الاحساس لدى الانسان البسيط بان حركة حيروت تعبر عن تطلعات وآمال وتفهم خيبات امله واحباطاته وتتحدث بلغته، وعلى علاقة به، بينما «لم ينجح حزب العمل، بعد، في التخلص من صورة حزب النخبة الذي يمثل الشرائح المقتدرة في المدن والكيبوتسات، ويدير مشروعات اقتصادية ضخمة، ويتحدث الى الرجل البسيط من اعلى، واحياناً بلغة لا يفهمها» (**المصدر نفسه**).

هاني العبد الله

التوثيق وسلطة الاصدار

«وقائع فلسطينية»، العدد الاول، السنة الاولى، نيقوسيا: دار صبرا للطباعة والنشر، شتاء ١٩٨٦، ٦٧٠ صفحة.

صدر العدد الاول من مجلة «وقائع فلسطينية» الفصلية التي تعنى بالتوثيق، وذلك عن دار صبرا للطباعة والنشر. ويقع العدد في ٦٧٠ صفحة من القطع الكبير، ويشتمل على لائحة المصادر المعتمدة، وكذلك على تقديم، وتصدير، وملخصات، وتقارير، ومؤتمرات، وندوات، ومراجعات كتب، اضافة الى اليوميات والوقائع والآراء والوثائق وببلوغرافيا، وفي الختام فهرس اليوميات والوقائع والآراء.

حرصت «وقائع...» على تقديم نفسها الى القارئ، معرفة بذاتها، واهدافها، ومعاناتها، ومؤكدة، في اكثر من موقع، حرصها على ان تكون عملاً مميزاً ونوعياً يقوم على التجميع الحي، الموضوعي، المحايد، لشتات الكيان الفلسطيني»، وعلى ان عملها «لا يعرف الانحياز، لا في مجال البحث ولا في مجال التوثيق، بل يسعى الى معرفة الحقيقة، غير منطلق من مسلمات او آراء مسبقة او افكار جاهزة» (ص ١٨).

وعلى الرغم من ان رئيس تحرير «وقائع...» لم يبخل، في تقديمه، على شرح ظروف عمله، وشدة معاناته، ومحاولة الاجابة على تساؤل رئيس هو «وقائع فلسطينية... لماذا ؟»، الا ان المقدمة خلت، تماماً، من أية اشارة الى اي تجربة، او عمل، او محاولة في هذا المجال، وكأن محاولته «وقائع...» اتت من فراغ، او انها تُشكل نقطة البدء في العمل التوثيقي الفلسطيني، او ان مراكز اهتمامات «وقائع...» لا تتقاطع، كلياً او جزئياً، مع مراكز اهتمامات التوثيق الفلسطيني ومؤسسات البحث المعنية به، الامر الذي يحمل في طياته اجحافاً واضحاً بحق الجهود التوثيقية الفلسطينية التي تتقاطع، بشكل واضح، مع اهتمامات «وقائع...» وعملها في هذا المجال.

وعلى الرغم من ان العلاقة الجدلية ما بين الحركة السياسية الفلسطينية المعاصرة، خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ وحركة التوثيق الفلسطيني، قد تجلت في اكثر من تجربة، ومظهر، الا انه لا يمكن اعتبار اي من التجارب الماضية عملاً متكاملاً يرقى، بمستواه العلمي، الى المستوى المتكامل. فقد امتازت الحركة السياسية الفلسطينية المعاصرة بالتزايد الهائل في كم المعلومات، اضافة الى صفة عدم الاستقرار الجغرافي ومواجهة م.ت.ف. لعدو يحاول استلاب الارض والتاريخ معاً. وهذا ما يُعطي حركة التوثيق الفلسطيني خصوصية معينة تتمثل في شكل من اشكال الحفاظ على الوجود الوطني ووحدته ضد العوامل التي تتهدده وتشتته.

وكان لمركز الابحاث الفلسطيني دور السبق في المجال التوثيقي الفلسطيني، وشكلت مادة الارشيف الارضية الاساسية لتوثيق القضية الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٤. وبالاستناد الى معلومات ارشيف مركز الابحاث، قام المركز بنشر زهاء ٢٤ مجلداً شاملاً بعنوان «اليوميات الفلسطينية»، وهي عبارة عن مسح شامل لكافة نشاطات م.ت.ف. وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموماً، وعلى الصعد كافة.

ويمكننا اعتبار تجربة مركز الابحاث التوثيقية، عبر ما انجزه من جمع وتصنيف ونشر، ابرز التجارب

الفلسطينية في هذا المجال. (لمزيد من التفاصيل انظر: سميح شبيب، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، التوثيق، والتوثيق الفلسطيني).

في ما يلي، سنقصر مراجعتنا لـ «وقائع...» على نقاط رئيسة ثلاث:

١ ـ تشابك العمل التوثيقي لـ «وقائع...» مع اعمال التوثيق في المؤسسات الفلسطينية البحثية الاخرى.

٢ ـ ملاحظات حول المنهج التوثيقي.

٣ ـ سلطة الاصدار.

مشكلة التشابك، ومسألة البديل

كتبت «وقائع...» في مقدمتها: «من خلال معاناتنا كباحثين واكاديميين نريد ان نجمع يوميات ووثائق وتقارير الكيان الفلسطيني في مجلد فصلي واحد لخدمة الباحث، والسياسي، والقيادي، والمهتمين عموماً، بدلاً من البحث المضني عن ذلك في مئات الصحف والمجلات والدوريات والتقارير» (ص ١٢). وكما هو واضح، من خلال الفقرة السابقة، فان «وقائع...» ستقوم بالاعمال التوثيقية الفلسطينية كافة، مفترضة غيابها.

ومن باب التذكر المُسلَّم به، فانه لا بد من القول بان اعمال «وقائع...»، في مجملها، تتشابك، وبوضوح، مع الجهود التوثيقية الفلسطينية، والعربية، القائمة، وفي مقدمتها «اليوميات والوقائع». فقد سبق لمركز الابحاث الفلسطيني ان قام بتغطيتها، وعلى نحو مقبول، منذ سنة ١٩٦٤. واستأنف نشاطه في هذا المجال، موجزاً الوقائع الفلسطينية في باب ثابت من ابواب مجلة **شؤون فلسطينية** بدءاً من ١٥/١١/١٩٨٤ وحتى هذا التاريخ ما تزال مستمرة ولا يختلف عنها ما جاء في «وقائع...» من حيث الاسلوب والعمل.

اما باب الوثائق، فانه يتشابك، كلياً، مع المصادر التالية:

(أ) باب «وثائق» في **شؤون فلسطينية** .

(ب) الوثائق الفلسطينية ـ العربية، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(ج) الوثائق العربية، التي تنشرها الجامعة الاميركية في بيروت.

باب «تقارير» جاء متمحوراً حول النقاط التالي:

- ☐ العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية.
- ☐ العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية.
- ☐ العلاقات الفلسطينية ـ العربية.
- ☐ العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية.
- ☐ احداث المسجد الاقصى.
- ☐ العلاقات العربية ـ العربية.
- ☐ اسرائيليات.

وهذه تتشابك، بشكل سافر، مع «شهريات» و«تقارير» **شؤون فلسطينية** : المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً، المقاومة الفلسطينية ـ عربياً، المقاومة الفلسطينية ـ دولياً، اسرائيليات، المناطق المحتلة، وتقارير خاصة (كتقرير «خلفيات وابعاد الاعتداء على المسجد الاقصى» الذي نشر في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٦ ـ ١٥٧، آذار/نيسان ـ مارس/ابريل ١٩٨٦)، هذا فيما اذا استثني تقرير العلاقات العربية ـ العربية الخارج، اساساً، عن اطار الوقائع الفلسطينية من الناحية التوثيقية.

ولعل الفروق بينهما تتمركز حول مستوى المعالجة، واللغة، ومراعاة قواعد التوثيق وقوانينه، مما لا يخفى على القارئ. وكان الاجدى عدم اللجوء الى تكرار الموجود، والعمل على سد ثغرات هي موجودة داخل البناء التوثيقي ذاته.

اما ابواب «ملخصات» و«دراسات» و«مؤتمرات» و«ندوات» و«مراجعات كتب» و«آراء» و«ببلوغرافيا»،

فسوف نناقشها في البند التالي:

ملاحظات حول المنهج التوثيقي

حددت هيئة تحرير «وقائع...» هدف عملها «بانه يقدم الحصاد الاساسي للجهد الفكري العربي، والاجنبي، في اطار منهجي متماسك. وتتيح [وقائع...] للقارئ والباحث وصانع القرار، على حد سواء، رؤيــة متكاملة لهذه الجوانب، وتغنيهم عن تتبع متفرقاتها وجمع شتاتها، وتعينهم، بالتالي، على تجاوز عقبات تغييب بعض المصادر بفعل عوامل الحجب المتعدد في الوطن العربي» (ص ١٥). وبذلك حمّلت «وقــائع...» نفسها مسؤولية تقديم المعلومات كافة، ومن مختلف المصادر والمراجع العربية والاجنبية، بشكل يفي بحاجة المستويات العلمية، والسياسية، كافة. الّا ان هيئة التحرير، ومقدمة الناشر خلتا، تماماً، من تحديد الوسائل والمناهج التوثيقية، المؤدية الى تحقيق هذا الهدف. واقتصرت المقدمة التصدير على ذكر مصاعب عمل «وقائع...» والجهود التي ادت الى ظهورها الى حيز الوجود.

وعلى الرغم من عدم تحديد «وقائع...» لمنهجية عملها، فاننا سنحاول، قدر المستطاع، إستنباط تلك القوانين، وذلك من خلال ملاحظاتنا النقدية حول ابوابها الثابتة.

١ ـ دراسات

افتتحت «وقائع...» ابوابها الثابتة بنشر دراستين (الصفحات ١٩ ـ ٥٦): الاولى لمايكل هدسون بعنوان «الفلسطينيون بعد لبنان»، والثانية لوليام كوانت بعنوان «الاستراتيجية الاميركية في مفاوضات كامب ديفيد». وعلى الرغم من اهمية هاتين الدراستين، فان ثمة اسئلة منهجية تطرح نفسها من خلال طريقة النشر، وهدفه:

(أ) توحي طريقة النشر وكأن الدراسة الثانية كُتبت لـ «وقائع...» على الخصوص، حيث لم يتم ذكر مصدر النشر، ولا تاريخه، ولا مكانه. وتوضح الهوامش ان دراسة هدسون مترجمة عن نص انكليزي سبق ان نشر في مجلة (*Current History (Jan., 1985* ، اما دراسة كوانت، فلا تذكر الهوامش شيئاً عن طبيعة الدراسة.

(ب) من طبيعة نشر الدراستين يبرز سؤال: لماذا تم اختيار هاتين الدراستين دون سواهما من بين آلاف الدراسات في المجال ذاته. ما هو معيار الاختيار في ذلك ؟

٢ ـ مُلخصات

شغلت «الملخصات» الصفحات ٥٧ ـ ٧٤، واعتمدت المصادر الانكليزية فقط، فغطت ١٣ موضوعاً تدور جميعها حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واذا اعتبرنا هدف الملخصات هو تقديم رأي لا يتمكن القارئ العربي من الوصول اليه، نتيجة عدم اجادة اللغات الاجنبية، او صعوبة، او استحالة، الوصول لبعض الصحف العربية والاجنبية، فكان الاجدى بالملخصات عرض بعض مواقف الصحافة الاسرائيلية، لا سيما وان لائحة مصادر «وقائع فلسطينية» اشتملت على سبع صحف اساسية عبرية!، اضافة الى مواقف سياسية، وآراء فلسطينية، يتم تغييبها في بعض الدول العربية عمداً، وبالاكراه. ولا يغيب عن بالنا ان المقتطفات الواردة في باب «آراء» في «وقائع...» لا تُغني عن عرض الملخصات. الا ان السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: ما هو مبرر حشد كل هذه الملخصات والآراء، في وقت كان بامكان «وقائع...» ان تقوم بعرض عناوينها، وعناوين غيرها في كشاف واسع، ليتمكن القارئ من انتقاء العناوين المختارة، وان تقوم بتأمين نسخ مصورة عنها لمن يطلبها.

٣ ـ التقارير

تتمتع التقارير باهمية مميزة وخاصة في اي عمل توثيقي جاد. وعلى الرغم من الاهمية الاستثنائية للتقارير، فقد جاءت في «وقائع...» موجزة وشملت في مجموعها الصفحات ٧٥ ـ ١٣٠. ومع انه يلاحظ التقاطع، شبه التام، بين باب التقارير في «وقائع...» وباب التقارير والشهريات في **شؤون فلسطينية** ، كما اشرنا آنفاً، فان اللافت للنظر في تقارير «وقائع...» انها لا تتبع قواعد التوثيق التقريري، بل انها تترك العنان للتحليل والتنظير عبر التقرير ذاته، ويأتي التنظير بديلاً من الوثيقة. مثال: في تقرير العلاقات الفلسطينية

ـ العربية، وتحت عنوان فرعي «العلاقات السورية ـ الفلسطينية» يَرد التالي: «حددت سوريا، اكثر من مرة، موقفها من الموضوع الفلسطيني، على قاعدة الحل الشامل والعادل، في اطار مؤتمر دولي، بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية مستقلة... وانطلاقاً من هذا التوجه، دعت [سوريا] الى اقامة التوازن الاستراتيجي مع العدو [اسرائيل]، ومن هذا المنطلق ايضاً، فقد تعارضت توجهات سوريا مع توجهات وتحالفات قيادة المنظمة مع الاردن ومصر، باعتبارهما بوابة عبور للتسوية الجزئية والمنفردة، وفق الشروط الاميركية ـ الاسرائيلية، وهذا سيؤدي الى اضعاف الموقف السوري في نهاية المطاف» (ص ٩١).

فهل ينسجم ذلك مع اية قواعد توثيقية علمية، او حيادية ؟

مثال آخر: في تقرير العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، اخذ التحليل والتنظير مجراه، وبُني على اسس العداء المسبق لـ م.ت.ف.، وبدلاً من الاشارة الى الوثائق، والتصريحات الخاصة، بما يتعلق بمحاولة تقاسم السلطة في الضفة الغربية بين اسرائيل والاردن، وبدلاً من ابراز الدور الاميركي بتخريب العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، ومحاولة جذب الاردن باتجاه اسرائيل، ودفعها الى التسوية على حساب م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني، فقد تم تحميل م.ت.ف. المشكلات كافة المتعلقة بمسيرة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. ولم يكتفِ التقرير بذلك، بل اطلق العنان للتنبؤات السياسية، والاوهام، فاورد: «اما م.ت.ف. فقد حرصت بدورها، وفي ظل غياب اي عمق عربي ينسجم مع مواقفها وتحركاتها، على ان تُبقي الخلاف في حده الادنى [اي الخلاف الاردني ـ الفلسطيني] وتتجنب خوض اية معركة سياسية مع الاردن، مكتفية بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية ما حدث.

«وحين يلوح امامها دور وافق عملي للتسوية، فانها ستجد الملك، آنذاك، بانتظارها، هذا اذا لم تحدث تطورات تنفض كل هذه التقديرات» (ص ٩٠).

أما ما يختص بتقارير العلاقات العربية ـ العربية، فهي، ووفق ابسط مفاهيم التوثيق الاقليمي، لا تدخل في صلب العمل التوثيقي الفلسطيني، بل انها تتعداه الى نطاق العمل العربي المشترك.

٤ ـ مؤتمرات وندوات

يبدو العنوان، لاول وهلة، مغرياً وشديد الجاذبية من الناحية التوثيقية. الا انه جاء في « وقائع ...» باهتاً للغاية من حيث المضمون، متضمناً تقريراً واحداً عن « دورة اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ».

ولم يتضمن هذا الباب تقريراً فلسطينياً واحداً، على الرغم من ان الفترة التي تغطيها « وقائع... » حافلة بالمؤتمرات، والندوات، الفلسطينية المتخصصة. نذكر منها على سبيل المثال: الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في تونس، ١٣ ـ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. وندوة « اليهود والفلسطينيون: الحوار ممكن »، باريس ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦.

٥ ـ مراجعات الكتب

وشغلت تلك المراجعات الصفحات ١٣٧ ـ ١٧٨، وعرضت عشرة كتب بعضها تمت مراجعته في صحف عربية اخرى. الا ان السؤال: الا يجوز عرض كتاب سبق وان تمت مراجعته وعرضه ؟ بالتأكيد ذلك ممكن. الا ان عرض «أي كتاب» بصورة شاملة، يقع ضمن اختصاص المجلات الثقافية والسياسية الجامعة. الموسوعة الفلسطينية، مثلاً، تم عرضها، وفي اكثر من صحيفة، بشكل عام وشامل، واذا كان يجوز عرضها، ونقدها، بشكل عام، في مجلة غير متخصصة، فليس في ذلك اي غضاضة؛ ولكن كما هو الحال في «وقائع...» المتخصصة بالتوثيق، يفترض ان يكون العرض تخصصياً وعميقاً، لا شاملاً. وكان ممكناً ان يتم التعرض للموسوعة الفلسطينية، بشكل اختصاص، من حيث مراعاتها لقواعد التوثيق، والفهرسة، والتأريخ، وخلافه، لكن العرض جاء شاملاً عاماً. وما ينطبق على الموسوعة الفلسطينية ينطبق على الكتب الاخرى التي تم تناولها، مما يُخرج هذا الباب من نطاق الاختصاص التوثيقي الى مجال

الثقافة العامة.

٦ ـ يوميات ووقائع

تنقسم «يـوميـات ووقائع» الى قسمين. قسم خاص بالقضية الفلسطينية، وقسم خاص بالصراع العـربي ـ الاسرائيلي. وفي هذا الصدد، سنقصر ملاحظاتنا حول القسم الاول، فقط، لعلاقته المباشرة بالمجال التوثيقي الفلسطيني، بشكل اساسي ومباشر. وللتحديد، سنقوم باستقراء سريع لليوميات في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٦/٢/١. فمن خلال قراءة الاخبار الواردة، يتبين ما يلي:

☐ اوردت «وقائع...» ٥١ خبراً تتعلق باطراف «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وجماعة ابو نضال والحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة المؤقتة. ووردت تحمل الارقام التالية، وفقاً لتسلسلها: ٢، ٣، ٧، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٦١، ٦٥ ـ خبران، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١٦٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨. منها ست وقائع متعلقة ببيانات وتصريحات جماعة ابو نضال.

اما م.ت.ف.، قيادة ومؤسسات واجهزة ومكاتب خارجية وحركة «فتح» ولجنتها المركزية، فقد اوردت «وقائع...» ٤٥ خبراً، وردت تحمل الارقام التالية، وفق تسلسلها: ١، ٤، ٨، ٩، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٤، ١١١، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٠، ١٤١، ١٥٤، ١٥٥.

وبـذلك يبدو النشاط السياسي لـ «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وكأنه النشاط الاساسي في المجال الفلسطيني، وذلك على حساب تهميش الدور السياسي لـ م.ت.ف.، ومؤسساتها، ودور حركة «فتح» ولجنتهـا المـركـزية. وكمثال، فان «وقائع...»، لسبب او لآخر، لم تعتبر جولات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام للثورة الفلسطينية، وقائع فلسطينية. ولم تذكر خبراً واحداً حول زيارات ياسر عرفات، وجولاته التالية خلال الفترة التي نتعرض لها:

☐ زيارته لبغداد واجتماعه مع وزير خارجيتها طارق عزيز في ١٩٨٦/١/٣.

☐ اجتماعه مع الرئيس العراقي صدام حسين في ١٩٨٦/١/٥.

☐ زيارته للمملكة العربية السعودية في ١٩٨٦/١/٩، واجتماعه مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي، الامير سلطان بن عبدالعزيز، في ١٩٨٦/١/١١.

☐ زيارته للجمهورية العربية اليمنية في ١٩٨٦/١/١٨.

☐ زيارته لبغداد في ١٩٨٦/١/٢٣.

اضافة إلى خلو «وقائع...» من تغطيات النشاطات الفنية، والرياضية، وبشكل خاص الاخبار المتعلقة بنشاطات كافة الجاليات الفلسطينية في العالم.

٧ ـ آراء

تنوعت «الآراء»، في باب «القضية الفلسطينية» وغطت ٤٥ مقتطفاً من صحف عربية، وانكليزية، دون ايراد اي مقتطف من اي صحيفة عبرية، و٧٤ مقتطفاً في بند الصراع العربي ـ الاسرائيلي في «آراء».

وعلى الرغم من الاهمية السياسية للمقتطفات السابقة، الّا ان ايرادها في مجلة توثيقية، تُدرك ابعاد «انفجار المعلومات»، امر يدعو الى الدهشة ويطرح، بالتالي، امكان وضع كشاف شامل لرؤوس الموضوعات السياسية، وايراد نبذة قصيرة جداً، لا تتجاوز السطرين، حول كل مقالة، وايراد المصدر وتاريخه، وعدد صفحاته، ومؤلفه، بحيث يتمكن القارئ من العودة اليها او طلبها من «الوقائع» ذاتها، عند الحاجة.

٨ ـ الوثائق

يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

☐ جاء باب الوثائق خالياً من بيان اللجنة التنفيذية (١٩٨٦/٣/٨) حول خطاب الملك حسين. وهو من ابرز، واهم، البيانات والاحداث السياسية التي تغطيها الوثائق. وهذه الواقعة، بحد ذاتها، تلقي ظلالاً

قاتمة على مصداقية «وقائع...» وتجعلنا نتساءل الى اين نتجه ؟ باعتبار ان البيان سبب الغيظ لكل المتحاملين على قيادة م.ت.ف.

□ اعتمدت «وقائع...» على نصوص فلسطينية واردة في صحف، ومصادر نقلتها من مصدرها الرئيس، ولم ترجع «وقائع...» الى المصدر الاصلي. مثلاً: نص البيان السياسي لـ م.ت.ف. الصادر عن اجتماعات بغداد بتاريخ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، حيث اوردته «وقائع...» نقلاً عن «القبس» الكويتية بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦، علماً بان مصدره الاساسي هو وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) (ص ٥٠٧).

□ اوردت «وقائع...» الشروط الاميركية لاشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، كما وردت في تصريح صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ ٣/٢/١٩٨٦. وكان الاجدى نقلها عن مصدر رسمي مخوّل في قيادة م.ت.ف.

□ اعتمدت بعض النصوص على مصادر مجهولة، وتم ايرادها بالاستناد الى «مصدر خاص» دون ذكر المصدر، مما يتنافى وعلنية التوثيق واسسه (انظر الصفحات ٥٠٨ و ٥١٤ و ٥١٨ و ٥٢٨ و ٥٣٢).

□ وردت في باب «الصراع العربي ـ الاسرائيلي» وثائق لا تندرج، من حيث المضمون، في باب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل تتعداه الى باب الصراع الفلسطيني ـ الدولي، مثلاً (ايراد النص الكامل لتقرير وزارة الخارجية الاميركية حول مجموعة ابو نضال، ٣١ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٥)، (ص ٥٣٥). وبعضها يُمكن تصنيفه تحت عنوان التضامن العربي، مثل: «نص البروتوكول التجاري الجديد بين مصر ولبنان»، الموقع في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ (ص ٥٣٩). او وثائق ذات صفة محض اسلامية، ولا يمكن ادخالها في باب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مثل: « مقتطفات من البيان الختامي للمؤتمر الوزاري السادس عشر للدول الاسلامية»، المنعقد في فاس بتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ (ص ٥٤٠). ويصعب، فعلاً، ادراج الوثائق الواردة في باب القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، تحت العنوان ذاته. كما وانه يصعب اكتشاف المعيار الذي اعتمد في اختيار تلك الوثائق دون سواها.

٩ ـ ببلوغرافيا

حاولت ببلوغرافيا «وقائع...» ان تورد مسحاً شاملاً للانتاج الثقافي المتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية، خلال الفترة الزمنية «من مطلع ١٩٨٣ حتى منتصف ١٩٨٤»، على ان ينظر في الاعداد اللاحقة في اضافة ما نشر بعد ذلك التاريخ. وقد اعتمدت الببلوغرافيا على ايراد اسماء الكتب، ومعلومات النشر، وكذلك عناوين المقالات الواردة في الدوريات العربية، والاجنبية (انكليزية وفرنسية). وكما هو واضح من العنوان، فان الببلوغرافيا هي شاملة وتامة، ولا تقتصر على ابرز المقالات وابرز الكتب فحسب. الاّ ان ما اوردته الببلوغرافيا جاء على ذكر جزء من اسماء الكتب، وعناوين المقالات في الدوريات المعتمدة في لائحة المصادر المُثبتة في مطلع «وقائع...»، وكذلك تم اغفال عناوين كتب اخرى، وهي غير قليلة. مثلاً: اصدر في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وغزة) ٢٠٨ كتب خلال العام ١٩٨٣. اما في سنة ١٩٨٤، فقد اصدر ١٧٥ كتاباً توزعت على مختلف العلوم (انظر: حسين غيث، **الببلوغرافيا الفلسطينية في الوطن**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، منها ٣٧ كتاباً في الشؤون التاريخية والجغرافيا والتراجم، وبعضها اعادة نشر. بينما ورد في باب «شؤون تاريخية وجغرافية» في «وقائع...»، في العربية، ١٤ كتاباً فقط، وذلك خلال عام ونصف! وبعضها جاء ايراده دون التدقيق في عام النشر وعدد الصفحات، مثلاً كتاب «حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣» الذي صدر في بيروت عن مركز الابحاث، فقد ذكرت «وقائع...» ان سنة النشر هي ١٩٨٣، والحقيقة انها سنة ١٩٨١؛ وبأن عدد الصفحات ٤٢٤، والحقيقة انها ١٤٨ صفحة فقط. هذا اضافة إلى افتقار الببلوغرافيا الى التصنيف حسب اسم المؤلف، حيث اكتفت بالتصنيف، وفقاً للموضوع.

سلطة الاصدار

تدخل اعمال التوثيق العام، على نمط «وقائع فلسطينية»، في اطار عمل المؤسسات الرسمية للدولة، وسلطاتها الرسمية، وذلك لاعتبارات قانونية، تتعلق بتنظيم الادارات الرسمية، وضبط نشاطاتها، ونشر ناتج اعمالها. فـ «وقائع فلسطينية» زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي تم عرض غلاف عددها الرقم ٤١٣، تاريخ ١١/١٢/١٩٣٤ على غلاف «وقائع...» الداخلي، (وبصورة تكاد توحي بان «وقائع...» هي استمرار للوقائع اياها!)، مما يشكل تجنياً على الميزة التوثيقية، هي منشورات ذات صفة رسمية حكومية، صادرة وفقاً لقانون خاص، صادر عن السلطات الانتدابية في فلسطين. ومن باب التذكير، فان تحديد سلطة اصدار «الجريدة الرسمية» و«الوقائع الوطنية» هي من صلب سلطات الدول، حيث ينص القانون على تحديد صفة هيئة الاصدار، واسم النشرة، وقوانين اختيار الوثائق، وطريقة النشر، والتوزيع، وخلافها من المسائل المتعلقة بالوقائع الوطنية.

وقد انشأت الدول العربية مراكز للوثائق، وفقاً لقانون خاص، تصدر عنها نشرات ودوريات وجرائد ذات صفة رسمية. وابرز تلك المراكز:

- المركز القومي للاعلام والتوثيق (جمهورية مصر العربية) ١٩٥٥.
- المركز الوطني للتوثيق (المملكة المغربية) ١٩٦٨.
- مركز التوثيق الوطني الجزائري (الجمهورية الجزائرية) ١٩٧١.
- مركز التوثيق القومي (الجمهورية التونسية) ١٩٦٦.
- مركز التوثيق القومي (الجمهورية السودانية) ١٩٧٣.
- الجمعية العلمية الملكية (المملكة الاردنية الهاشمية) ١٩٧١.
- مركز التوثيق العلمي العراقي (الجمهورية العراقية) ١٩٧٢.

وفي الجماهيرية الليبية، اصدرت قيادة الثورة قانوناً يحمل الرقم ٢ لسنة ١٩٨٣، حددت فيه طرائق العمل في الوثائق السياسية، وفهرستها، ونشرها. الى هذا، فقد اسست الهيئات التوثيقية العربية الرسمية فرعاً اقليمياً للوثائق، في سنة ١٩٧٢، وذلك في نطاق عمل المجلس الدولي للارشيف. وعقد الفرع الاقليمي العربي خمسة مؤتمرات عامة، كان آخرها في تونس، في الفترة الواقعة ما بين ٢٣ ـ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٤، وذلك بحضور م.ت.ف.، بعضوية كاملة. وللفرع نظامه الداخلي، ولوائح عمل خاصة تنظم سُبل التبادل، والتفاعل، التوثيقي بين الدول العربية، من جهة، ومراكز التوثيق العالمية، من جهة اخرى.

وعلى الرغم من مصاعب هذا الفرع، فقد تمكّن من ارساء اسس العمل العربي المشترك في هذا المجال، ولا تزال نشاطاته متواصلة من اجل الاستفادة من الخبرات، والرقي بعملية التوثيق العربي الى المستوى المطلوب. ويتم ذلك عبر اعضاء يمثلون، في الاساس، مراكز التوثيق في دولهم، والتي يعتبر تمثيلها عملاً سياسياً، وثقافياً.

كما وتدخل عمليات التبادل الوثائقي في صلب مكونات وعمل الادارة السياسية. وبذلك لا تتمكن هيئات غير رسمية من تحقيق التفاعل التوثيقي بين الدول، كونها لا تتمكن من انتاج الوثائق السياسية، وبالتالي الادعاء باهمية بعضها دون الآخر، او تبادلها مع غيرها من الدول الأخرى.

على الصعيد الفلسطيني، وعلى الرغم من افتقادنا لنظام خاص (قانون) صادر عن الادارة السياسية يحدد اسس التعاطي، من جمع وفهرسة ونشر وخلافه، مع اعمال التوثيق، الّا انه لا يمكن اعتبار باب التوثيق الفلسطيني «وكالة بلا بوّاب» سواء من جهة المشاركة والحضور العربي والدولي في هذا النطاق او القدرة الفعلية للنجاح في التصدي لهذه «المهمات الكبرى». وذلك عائد، في اساسه، الى امور جوهرية تتعلق، في مجملها، بعدم قدرة الافراد او المؤسسات الخاصة على انجازه.

ففيما يتعلق بالوقائع الفلسطينية، كأحداث سياسية، اقتصادية، ثقافية، جارية، فانها احداث ذات طبيعة متشعبة للغاية وتتعلق بنشاطات المؤسسات والهيئات السياسية الفلسطينية كافة، أياً كان اتجاهها السياسي او حجمها التنظيمي، اضافة الى مختلف نشاطات مؤسسات الشعب داخل الوطن المحتل، وكذلك نشاطات الجاليات الفلسطينية في العالم. وهذا، بدوره، يحتاج الى مؤسسة سياسية، لها امتداداتها،

وبعثاتها الدبلوماسية في العالم، ولديها سلطة وقوة الحصول على الوثائق السياسية، وخلافها. وهو امر تفتقر اليه «وقائع فلسطينية»، وبالتالي جاء عملها ناقصاً وانتقائياً، بطريقة تخّل بمعنى وهدف الوقائع التوثيقية.

اضافة الى ذلك، فان نشر الوثائق يحتاج ـ عادة ـ الى اعادة تقييم الوثائق ذاتها؛ وهذا يحتاج، طبعاً، لهيئة وطنية مخولة، ولا يمكن ان يتم اجتهاداً او اعتباطياً، وانما تلجأ اليه الهيئات الرسمية، وفقاً لقانون يحدد ذلك، وتتحمل السلطة الرسمية، في العادة، نفقات الاصدار التي تفوق قدرات الافراد، والمؤسسات ذات الطبيعة الخاصة والتجارية، لكون الوقائع عملاً يدخل في دائرة اشهار العمل السياسي، والحكومي، والوطني، عموماً، ولا يمكن لمردوده المالي ان يقوم بتغطية نفقاته.

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

١ ـ م.ت.ف.: الاردن يتدخل في شؤوننا

استكمل الملك حسين باغلاقه ٢٥ مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الاردنية عمان، ما كان قد بدأه في ١٩ شباط (فبراير) الماضي، عندما اعلن وقف التنسيق مع قيادة م.ت.ف.؛ ولذلك دخلت العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية التي قامت على اساس من بنود اتفاق عمان المبرم بين الاردن والمنظمة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، مرحلة القطيعة، في الوقت الذي كانت تتواصل الحرب الثانية ضد المخيمات الفلسطينية. وعلى الرغم من حجم المخاطر الناجمة عن تفاقم الازمتين في ظل استمرار حالة التفكك التي تسود الاوضاع الفلسطينية وتعرض م.ت.ف. الى المزيد من الحصار، توقف قطار التوحيد بين فصائل م.ت.ف. عند المحطة الجزائرية حيث انطلقت مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد قبل شهور، فراوحت المبادرة الجزائرية في مكانها، بينما الكل ينتظر التطورات المحتملة بعد اتفاق براغ بين جناحي اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين بامكان التوصل الى صيغة اتفاق حول الاتحاد تعيد اليه وحدته وتفتح الطريق لخطوات توحيدية أخرى اوسع واكثر أهمية.

المبادرة الجزائرية تراوح مكانها

لم تتوصل الجهود الفلسطينية التي بذلت حتى الآن لانجاح مبادرة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الى نتائج ملموسة على الرغم مما حظيت به المبادرة من قبول من غالبية الاطراف الفلسطينية وما بذل بشأنها من تحركات سياسية، اعقبت اعلانها في مطلع نيسان (ابريل) الماضي. فقد اصطدمت الدعوة لعقد مؤتمر مصالحة بين الفصائل الفلسطينية بخلافات تنظيمية وسياسية فلسطينية لم يُحسم امرها بعد، وفي مقدمتها الخلاف حول مصير اتفاق عمان والضغوط التي يتعرض لها بعض المجموعات الفلسطينية. الى هذا، فقد تم عقد اجتماع ثلاثي في العاصمة الجزائرية (١٩/٥/١٩٨٦) شارك فيه ممثلون عن «فتح»، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ الّا ان المباحثات «لم تحقق اغراضها في التوصل الى صيغة مشتركة للوحدة الوطنية بين فصائل الثورة الفلسطينية».

وكان قد مثّل «فتح» في المحادثات المذكورة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، ومثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عضو المكتب السياسي، عبد الرحيم ملوحي، ومثل الجبهة الديمقراطية عضو المكتب السياسي «ابو قاسم» (**القبس**، الكويت، ٢٠/٥/١٩٨٦).

وذكرت مصادر الاجتماع، ان المباحثات لم تؤد الى نتائج محددة، وبالتالي لم يصدر بيان عنها. وفي اعقاب الاجتماع، قال الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ان الجبهة « ليست بصدد الدخول في حوار لا طائل منه، اذا لم تتوفر لدينا القناعة بان هذا الحوار سيؤدي الى اتفاق شامل. وهذا يتطلب الغاء اتفاق عمان اولاً وقبل كل شيء»

(**البيـان** ، دبي، ٢٥/٥/١٩٨٦). بينمـا قال الامـين العـام للجبهـة الديمقـراطيـة لتحـرير فلسـطين، نايـف حواتـمـة، «ان الجـبـهـة الديمقـراطيـة والتحـالف الديمقراطي جاهزان للحـوار الوطني على اسس سياسية وتنظيمية حددهـا برنـامـج م.ت.ف. وقـرارات الاجماع الوطني، ممثلة بقـرارات المجـالس الوطنيـة، وخـاصة قرارات دورة الجزائر التي وقع عليها الجميع» (**الحرية** ، نيقوسيا، ١/٦/١٩٨٦).

تزامنت هذه التصريحات مع ما اعلنه نائب القـائـد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، من «ان الرئيس الجزائري سيـدعـو جميع المنظمات الفلسطينية الى عقد اجتمـاع في نهـاية حزيران (يونيو) ١٩٨٦ في العاصمة الجزائرية». واوضح الوزير «ان قيادة المنـظمة وحركة ' فتح ' وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الديمقراطية لتحـرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني وافقت على الاجتمـاع». وذكر ان ثمة مشكلات ناجمـة عن عدم ادلاء جبهـة الانقـاذ الوطني الفلسـطينية برد ايجابي حتى الآن (**السفير** ، بيروت، ١٢/٦/١٩٨٦). كمـا اكـد الوزير ان قيادة «فتح» اعربت عن رغبتها في الاجتماع الى بقيـة المـنـظمـات من دون شروط مسبقة «وطي صفحـة الخـلافات الماضية» وان تبرهن جميع الفصائل الفلسطينية على روح المسؤولية وتأخذ في اعتبـارهـا « ان بعض الاطراف يسعى الى اغتصاب حق تمثيل الشعب الفلسطيني وضرب م.ت.ف. بوصـفـهـا رمـز كفـاح الشـعـب الفلسطيني » (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التحرك ذاته، أجري في تونس لقاء بين «فتـح» والحـزب الشيـوعي الفلسـطيني، استمرت جلساته على مدى ثلاثة أيام، تم خلالها استعـراض شامل لمجمل الاوضاع في الساحة الفـلسـطينيـة. واختتم الاجتمـاع بتـاريـخ ٣١/٥/١٩٨٦، وأُصدر في ختامه بيان مشترك، تم التأكيد فيه، على ايجابية المباحثات التي ادت الى اتفاق تنسيق مشترك للتصدي لمساعي فرض الحكم الذاتي والادارة الذاتية في الضفة الغربية وقـطاع غزة، وذلك في ضوء الـترتيبات العملية لمباشرة سلطات الاحتلال تنفيذ ذلك بدعم كامل من واشنطن والحكومة البريطانية، كما بدا ذلك واضحـاً من خلال تصريحات واتصالات رئيسة وزراء بريـطانيـا في اسرائيـل، وكمـا بدا من تصريحـات عدد من كبـار المسؤولين الاردنيين (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ٢١/٦/١٩٨٦). واوضـح البيان: «ان التنسيق المشترك مفتوح لجميـع القـوى والتنظيمات الفلسطينية المعنية بالمشاركة في هذا المضمار. وبهذه المناسبة، فان الطرفين اللذين سبق ورحبا بالمبادرة الجزائرية التي اطلقهـا الرئيس الجـزائـري الشاذلي بن جديد، بالدعوة لحوار فلسطيني هدفه استعادة وحـدة م.ت.ف.، يؤكدان، من جديد، ترحيبهما بهذه الدعوة الاخوية المخلصة» (**المصدر نفسه**).

وافادت مصادر مطلعة، بأن اللجنة المركزية لـ «فتـح» استقبلت وفـداً من المكتب السياسي للجبهـة الديمقراطية لتحرير فلسطين في اعقاب لقاء «فتح» والحزب الشيوعي الفلسطيني، وان الاجتماع كُرِّس للبحث في كيفية استعادة وحدة الفصـائل في اطار م.ت.ف.، الّا انه لم ترد اية مؤشرات بعـد اللقـاء تفيـد بدخـول الجبهـة الديمقـراطيـة في لجنـة التنسيق المشتركة بين «فتح» والحزب الشيوعي الفلسطيني.

الى ذلك تعـددت التصريحـات والتعليقات، وكلهـا اكـدت حرص «فتح» على انجاح الحوار الفلسـطيني. واثـار رئيس اللجنـة التنفيـذيـة لـ م.ت.ف.، ياسر عرفـات، مسـألة الوحـدة الوطنيـة فور وصـوله العـاصمـة الجـزائـرية (٢٨/٦/١٩٨٦)، وصرح «بان المساعي التي تبـذلهـا منـظمـة التحرير الفلسطينية وحركة ' فتح ' بالذات من اجل تحقيق الوحدة الوطنية لكل فصائل الثورة الفلسطينية في اطار المنظمة قطعت شوطاً يبشر بالامل». وقال: «ان الموضوع المهم الذي سيبحث فيه في الجزائر هو المبادرة التي اعلنها الرئيس الشاذلي بن جديد لتحقيق وحدة الموقف الفلسطيني، مشيراً الى ان خمسة تنظيمات فلسطينية ابدت استعدادها لبدء حوار شامـل وفوري، اضافة الى ترحيب ١١ تنظيماً بهذا الحوار». واضاف ان اتصالات تجرى مع

بعض الفصائل الاخرى لهذا الغرض من دون شروط مسبقة (**النهار**، بيروت، ٢٩/٦/١٩٨٦).

وصرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، محمود عباس (ابو مازن)، قائلاً: «ان الاتفاق الفلسطيني - الاردني الذي تطالب المنظمات المتطرفة بالغائه ليس عقبة في طريق انعقاد مؤتمر المصالحة الذي دعا اليه الرئيس الجزائري». اذ «اننا لا نعتقد بانه بقي شيء من هذا الاتفاق، بعدما اوقف الملك حسين العمل به» (**فلسطين الثورة**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

والتقى الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، عرفات (٢٨/٦/١٩٨٦)، واستعرض الطرفان العلاقات الثنائية بين الجزائر ومنظمة التحرير وتطورات القضية الفلسطينية، اضافة الى الجهود التي تبذلها الجزائر من اجل عقد مؤتمر يضم الفصائل الفلسطينية كافة، بهدف توحيد الصف الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٩/٦/١٩٨٦).

نحو مؤتمر توحيدي لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين

عقد ممثلو «فتح» وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني اجتماعاً لهم في مدينة براغ في تشيكوسلوفاكيا، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٦، لبحث صيغة توحيدية لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين. وذكر ان المباحثات تركزت حول مسألتين اساسيتين: الاولى، التنظيمية، وتم الاتفاق بشكل عام في هذا المجال على جميع القضايا التنظيمية؛ والثانية، وتتعلق بالمسائل السياسية. وتقرر في ضوء الاتفاق ان يعقد المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين في الجزائر ما بين ٢٠ و٢٥ آب (اغسطس) ١٩٨٦ (**النهار**، بيروت، ١٦/٦/١٩٨٦). في اعقاب لقاء براغ، صرح رئيس اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، محمود درويش، بان لجنة تحضيرية من الكتاب والصحافيين الفلسطينيين انهت اجتماعات لها في الاسبوع الاول من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٦ في براغ، وتم الاتفاق، خلال الاجتماعات، على عقد المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين في النصف الثاني من آب (اغسطس) المقبل (**الحرية**، ٢٢/٦/١٩٨٦). وذكرت مصادر فلسطينية مسؤولة (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد)، ان مسيرة اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين تندفع قُدماً الى امام، وان اجتماعات براغ اثمرت صيغة للوحدة، ربما كانت مدخلاً لوحدة وطنية فلسطينية اشمل (**الافق**، نيقوسيا، ٢٦/٦/١٩٨٦).

التحرك الفلسطيني - عربياً

على الرغم من ان مسيرة الحوار السوري - الفلسطيني «قطعت اشواطاً ايجابية» على حد تعبير رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف) (**السفير**، ١٨/٦/١٩٨٦)، الّا انها عادت وانتكست، مما ادى الى توقف تلك المسيرة. وعاد النظام السوري الى تشديد حملاته العدائية ضد م.ت.ف. وكيل الاتهامات لقيادتها، مما اضطر قيادة المنظمة الى معاودة الكشف عن ابعاد الدور السوري، ومعاداته لـ م.ت.ف. وأساليبه في التدخل في الاوضاع الفلسطينية الداخلية. واكد عرفات «انه لم يطرأ اي تغيير مهم على العلاقات بين سوريا والمنظمة على رغم ان القيادة الفلسطينية ابدت استعداداً تاماً لتحسين علاقاتها المتوترة مع دمشق » (**النهار**، ٣١/٥/١٩٨٦).

من جهته، اشار صلاح خلف (ابو اياد) الى تدخل النظام السوري في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وقال: «ان حضور كل الفصائل [الفلسطينية] المؤتمر الذي دعا اليه الرئيس الشاذلي بن جديد في نيسان (ابريل) الماضي عائد الى سوريا وليبيا». واكد خلف انه اذا اعطت سوريا وليبيا الضوء الاخضر لمنظمات فلسطينية تحت نفوذهما وضغوطهما، سيضم اجتماع الجزائر كل الفصائل، والّا فستحضره كل الفصائل الفلسطينية المستقلة غير الخاضعة لارادة سوريا وليبيا. وانتقد خلف دور سوريا بشدة، ناسباً اليها ابتزاز جماعات فلسطينية في

دمشق، وقال: «انهم [المنظمات] في حاجة الى قاعدة. وسوريا تعرف ذلك وتستغله» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التحرك الفلسطيني، عربياً، وصل عرفات الى الدار البيضاء (١٢/٦/١٩٨٦)، في زيارة رسمية الى المملكة المغربية، رافقه فيها عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي، وعبدالرحيم احمد، لاجراء مباحثات مع المسؤولين المغاربة في شأن آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، والجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٣/٦/١٩٨٦). وكان عرفات قال، قبل وصوله الى الدار البيضاء، ان اسرائيل تسعى الى بث الشقاق بين م.ت.ف. وبعض الدول العربية عن طريق الدعوة الى عقد مؤتمر دولي حول أزمة الشرق الاوسط، تُستبعد منه م.ت.ف. (**السفير**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

والى الجزائر وصل عرفات صباح ٢٨/٦/١٩٨٦، قادماً من تونس على رأس وفد فلسطيني يضم عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرحيم احمد ومحمود عباس (ابو مازن)، حيث كان في استقباله، في مطار هواري بومدين، عضو الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، محمد شريف مساعدية. واجتمع عرفات، فور وصوله العاصمة الجزائرية، الى مساعدية، وبحثا آخر المستجدات والتطورات السياسية على الساحة العربية والدولية (**وفا**، تونس، ٢٨/٦/١٩٨٦).

وصل عرفات الى بغداد (٢٩/٦/١٩٨٦) في زيارة رسمية يرافقه عبدالرحيم احمد (**القبس**، ٣٠/٦/١٩٨٦). وذكرت وكالة الانباء العراقية ان وكيل وزارة الخارجية، نوري الويس، كان في استقبال عرفات، يرافقه مدير واعضاء مكتب حركات التحرر العربية (**العرب**، لندن، ٣٠/٦/١٩٨٦). والتقى عرفات الرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٦ وتباحثا في الشؤون العربية والدولية ذات العلاقة بازمة الشرق الاوسط، وتطورات القضية الفلسطينية، والحرب الثانية ضد المخيمات (**السفير**، ١/٦/١٩٨٦). وحضر عرفات عرضاً عسكرياً (٣٠/٦/١٩٨٦) لمجموعة جديدة من مقاتلي الثورة الفلسطينية في احد المعسكرات خارج بغداد، كان اقيم لمناسبة تخريج دورة جديدة من ضباط الصف والتحاقهم في صفوف القوات الفلسطينية المتواجدة في العراق (**القبس**، ١/٧/١٩٨٦).

ومن الجدير ذكره ان عرفات سبق واعلن بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٦ ان المنظمة قررت «انهاء الوجود العسكري الفلسطيني في تونس»، مشيراً الى ان الوجود السياسي والاداري سيستمر والقيادة التونسية ترحب بهذا الوجود (**السفير**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

ازمة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية

منذ ان اوقف الملك الاردني حسين، مسيرة التحرك السياسي المشترك مع قيادة م.ت.ف. (١٩/٢/١٩٨٦)، وقيادة م.ت.ف. تحاول جاهدة وقف حالة التدهور المتصاعد في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، واعادة الامور الى ما كانت عليه. الّا ان الحكومة الاردنية، رغم اعلانها الالتزام بالاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، عملت تدريجياً على تفريغ الاتفاق من محتواه السياسي.

وقد عقب عرفات على ذلك بقوله: «ان من يعتقد بأن بامكانه المضي الى امام دون م.ت.ف. هو واهم». وابلغ عرفات الى صحيفة «كوريرا ديللا سيرا» الايطالية (٩/٦/١٩٨٦)، انه لم يبق، حالياً، شيء من الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وان الملك حسين «يتوهم اذ يعتقد بان بوسعه عمل القليل دون م.ت.ف.، والحكومة [الاردنية] تعتقد بامكان ابعاد الفلسطينيين عن م.ت.ف. بسياستها العدائية الحالية تجاه المنظمة، ولكن الحكومة الاردنية تخطئ التقدير، وبوسعكم سؤال وزير خارجيتكم اندريوتي الذي زار، مؤخراً، فلسطين لتعرفوا كيف يفكر الفلسطينيون هناك. واعتقد بانه فهم جيداً طموحات شعبنا بعد اجتماعه بوفد فلسطيني في القدس» (**القبس**، ١٠/٦/١٩٨٦).

وقال عرفات في حديث نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الاميركية (١٦/٦/١٩٨٦)،

ان دعوة الملك حسين للشعب الفلسطيني للبحث عن قيادة جديدة «تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية الفلسطينية». واوضح ان الحكومة الاردنية تقوم بالتضييق على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة لعدم اذعانهم لاقتراح الملك حسين بالتخلي عن ياسر عرفات. وذكر عرفات ان الاردن لا يكتفي بوضع العقبات امام الفلسطينيين الذين يريدون العبور من الضفة الغربية المحتلة الى الاردن لقضاء اعمال او لاسباب خاصة وحسب، ولكنه يضع، ايضاً، العقبات في وجه كل من يريد تجديد جواز سفره الاردني. وقد فسر عرفات هذه الاجراءات بانها محاولة من جانب الاردن للضغط على الفلسطينيين من أجل التخلي عن م.ت.ف. واعلان ولائهم للاردن (**اللواء**، عمان، ١٧/٦/١٩٨٦).

وفي تطور، هو الاول من نوعه، منذ بدء مسيرة التحرك الفلسطيني ـ الاردني المشترك، اعلن المجلس الثوري لـ «فتح» (١٩/٦/١٩٨٦) ان الاردن قام باتخاذ «اجراءات تمس، بشكل مباشر، وخطير، جوهر الثورة الفلسطينية والعربية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني». ودعا المجلس في بيان صادر في ختام اجتماعاته، الامم المتحدة والجامعة العربية و م.ت.ف. العمل لوضع حد لهذه الاجراءات التي تعد تطوراً سلبياً وخطيراً في موقف الحكومة الاردنية.

واشار الى ان من بين هذه الاجراءات الغاء بعض صلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كالحاق مراكز الشباب في المخيمات الفلسطينية بالوزارات والدوائر الرسمية الاردنية. واكد المجلس طرد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) وغازي عطاالله، من «فتح» لمخالفتهما النظام الاساسي فيها (نص البيان، كاملاً، في باب «وثائق»، ص ٨٦ ـ ٨٨).

واتخذ مجلس الوزراء الاردني (٧/٧/١٩٨٦) قراراً باغلاق ٢٥ مكتباً لـ «فتح» وم.ت.ف. في الاراضي الاردنية، من بينها مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، ومكتب نائب القائد العام خليل الوزير (ابو جهاد)، ومكتب مستشار عرفات السياسي، هاني الحسن. واعرب الوزير عن اسفه لهذه الخطوة وقال انها تأتي ضمن سلسلة من الاجراءات غير المعتادة في وقت نحرص على الابقاء على علاقات اردنية ـ فلسطينية طيبة. ووصف القرار بانه «مُتعجِّل»، وقال: «اننا نتساءل، بمرارة، عن هدف القرار الاردني (**السفير**، ٨/٧/١٩٨٦).

من جهته، ندد صلاح خلف (ابو اياد)، بالقرار الاردني، وقال: «ان الحكومة الاردنية تسعى الى تكوين قيادة فلسطينية بديلة وتصفية القضية الفلسطينية»، مضيفاً «ان القرار لم يفاجئ القيادة الفلسطينية».

وحذر خلف الاردن من «ان التاريخ لن يصفح، مطلقاً، عن الذين تآمروا ضد القضية الفلسطينية». واشار الى «ان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة لا يمكن ان تخضع لمزايدات او ان تكون موضوعاً لممارسة الضغوط من خلال اغلاق المكاتب وطرد الكوادر الفلسطينية او سجن المناضلين في الاردن» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، انذرت السلطات الاردنية خليل الوزير (ابو جهاد)، بضرورة مغادرة الاراضي الاردنية خلال ٤٨ ساعة، وقد غادرها الى بغداد (**المصدر نفسه**، ١٠/٧/١٩٨٦).

وفور مغادرته، صرح الوزير بـ :«ان الشعب الفلسطيني في الاردن والارض المحتلة يشوبه الاحباط والمرارة والالم الشديد لما يمثله القرار الاردني باغلاق المكاتب». وتوقع ازدياد العمليات العسكرية في الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١١/٧/١٩٨٦).

واجتمعت اللجنة المركزية لـ «فتح» في تونس (١٠/٧/١٩٨٦) لدراسة المستجدات السياسية الناجمة عن الاجراءات الاردنية، في وقت تم تأجيل اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي صرح ناطق رسمي باسمها بأن اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ما يزال مقرراً كمسألة عاجلة للبحث في العلاقات الفلسطينية مع الاردن، واصدار رد على قرار عمان باغلاق مكاتب المنظمة (**المصدر نفسه**).

٢ ـ الحرب الثانية

تشابهت «الحرب الاولى» ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، شاتيلا وصبرا وبرج البراجنة، مع «الحرب الثانية» ضدها، وذلك في العديد من الاوجه، سواء من حيث الاداء او الاهداف، الا انها اختلفت في وسائل التنفيذ وفي مبرراته.

فقد جاءت الحرب الاولى تحت شعار «اخراج قوات عرفات والموالين له» من المخيمات الفلسطينية، وكان ساعد في ذلك بروز اطراف فلسطينية تمحورت وتشكلت في اطار ما سُمي «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية».

اما الحرب الثانية، فخاضتها حركة «امل» بشكل اكثر وضوحاً وشراسة، وجاءت نتيجة للتحالف والتنسيق بين «امل»، من جهة، والنظام السوري، من جهة اخرى؛ اذ يرى الطرفان ان تعاظم الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، من شأنه ان يُشكل خطراً متنامياً على مصالحها. وفي هذا الشأن، ذكر رئيس «امل»، نبيه بري، امام المؤتمر العام السادس للحركة، الذي عقد في اواسط نيسان (ابريل)، ١٩٨٥، «ان تنامي الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان يُشكل خطراً بالنسبة الينا، فهو يجر الى حرب ثانية مع اسرائيل؛ كما ان من شأنه ان يزعزع الاستقرار الامني والسياسي في لبنان» (**الافق** ، نيقوسيا، ١٢/٦/١٩٨٦).

ووفقاً لحسابات طائفية ضيقة، رأت قيادة «امل» في ابادة سكان مخيمات بيروت، وخاصة مخيم شاتيلا اولاً، ضماناً لوصل الضاحية الجنوبية ببيروت الغربية، وبالتالي احكام سيطرتها المذهبية على العاصمة عبر نقل عناصرها وعائلاتهم اليها. كما انها ترى في ضرب الوجود الفلسطيني في برج البراجنة فائدة كبرى لها تمكنها من تحويل الضاحية الى منطقة متجانسة طائفياً ومقفلة لقيادة هذه الحركة (**الحرية** ، نيقوسيا، ٢٩/٦/١٩٨٦).

وقد استفادت «امل» من دروس الحرب الاولى للمخيمات، فرأت في « اخراج انصار عرفات » شعاراً غير صالح للاستخدام، بعدما افتضح امره في الحرب الاولى، فاوضحت، مع بدء حربها الثانية على المخيمات، عدم اطمئنانها للوجود الفلسطيني المسلح، أياً كان انتماؤه السياسي، بحجة ان القوات الفلسطينية، عامة، سرعان ما تتحول الى «قوات عرفاتية»، اضافة الى عدم صلاحية الشعار ذاته في اوساط الجماهير الفلسطينية في لبنان، بعدما واجهت تلك الجماهير، بمختلف اتجاهاتها السياسية، الحرب الاولى، دفاعاً عن الوجود والذات الوطنية.

بدء القتال

بدأت الحرب الثانية مساء ١٩/٥/١٩٨٦، إذ اندلعت اشتباكات عنيفة، مفاجئة، في محيط مخيم برج البراجنة، اوقعت ـ حسب تقديرات اولية ـ قتيلاً واحداً و٣٠ جريحاً.

حملّت «امل» مسؤولية الاشتباك لمسلحين فلسطينيين، الامر الذي نفته اللجنة الشعبية لمخيم برج البراجنة، واصدرت بياناً بهذا الخصوص، جاء فيه: «اننا نؤكد ان هذا الادعاء عار من الصحة، وان ما جرى يعود لتصرف عدد من المشبوهين داخل حركة ' امل' » (**السفير** ، بيروت، ٢٠/٥/١٩٨٦).

وفي اليوم التالي (٢٠/٥/١٩٨٦)، التقى وفد موسع من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، نبيه بري، الذي صرح قبل اللقاء بـ «أن الذي حدث البارحة لم يكن انفجاراً وانما هو حادث يحصل داخل ' امل' » و[مثله] يحصل بين كل التنظيمات. وحصل مثله قبل ايام في داخل التنظيمات في بيروت، ولم يستمر [الحادث] اكثر من ثلاثة ارباع الساعة» (**المصدر نفسه** ، ٢١/٥/١٩٨٦).

من جهتها، اصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً حذرت فيه من مخاطر المؤامرة التي تدبرها بعض جماعات «امل» ضد المخيمات

الفلسطينية. واعتبرت المنظمة «استئناف الهجمات على مخيمات بيروت حدثاً خطيراً، لا سيما وان العدو الصهيوني يعبىء قواته لشن هجوم جديد على المخيمات والمدن اللبنانية في جنوب لبنان» (**وفا**، تونس، ١٩/٥/١٩٨٦).

وظهر ٢٣/٥/١٩٨٦ توتر الوضع الامني في محيط مخيم برج البراجنة، ووقعت اشتباكات بالرشاشات والقذائف الصاروخية بين عناصر بين «امل» وبين عناصر من داخل المخيم، خفت حدتها في السابعة مساء، اثر اتصالات بين «امل» والفلسطينيين. الا انها ما لبثت ان استؤنفت بعد ساعتين وامتدت الى مخيمي صبرا وشاتيلا.

ومع تجدد الاشتباكات، اتهم النظام السوري م.ت.ف. ومصر بتجديدها، معتبراً ان ما يجري في المخيمات هو «تفخيخ عرفاتي ـ مصري» (**تشرين**، دمشق، ٢٥/٥/١٩٨٦). وبذلك الاتهام تناسق الهجوم العسكري لـ «امل» مع التغطية الاعلامية والسياسية له التي يقدمها النظام السوري.

وطوال يوم ٢٦/٥/١٩٨٦ شهدت المخيمات اشتباكات دامية، سقط نتيجتها ثمانية قتلى و ٥٦ جريحاً. وافادت مصادر امنية بان الاشتباك بين مخيم برج البراجنة ومحيطه، بدأت في الثالثة من فجر ٢٦/٥/١٩٨٦، وتركزت على محاور زين الدين ـ السباعي، وهيدوس، والعنان، ثم امتدت الى مداخل المخيم لجهة المهنية العاملية وطريق المطار ومسجد الرسول الاعظم، واستخدمت خلاله مختلف انواع الاسلحة والقذائف، واستمرت عنيفة حتى السابعة صباحاً. وبعد هدوء حذر لم تتوقف خلاله الرمايات الرشاشة، المتبادلة، تجددت الاشتباكات بعنف في العاشرة قبل الظهر بعد سقوط قذائف هاون ١٢٠ ملم في المخيم ومحيطه. وتبين في ما بعد ـ حسب مصادر امنية ـ ان مصدر القصف مرابض «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني في شرق العاصمة. استمرت الاشتباكات عنيفة حتى قرابة الثانية بعد الظهر، حصلت خلالها محاولات للتقدم من داخل المخيم الى خارجه، وخصوصاً لجهة المهنية العاملية.

بعد ذلك، هدأ الوضع نسبياً، اثر اعلان اتفاق لوقف النار، لم يصمد طويلاً، فتجددت الاشتباكات، كما تجدد القصف على محيط المخيم، واجريت محاولات تمدد في اتجاه الاحياء السكنية المحيطة بالمخيم. واستمر الوضع على حاله حتى الثالثة بعد الظهر حيث تراجعت، نسبياً، حدة التراشق بعد اتفاق جديد لوقف النار، لكنه ايضاً، لم يصمد سوى لخمس دقائق، اذ سرعان ما عاد التراشق، بعنف، واستخدمت فيه، الى جانب الرمايات الرشاشة، المدفعية المباشرة والقذائف الصاروخية والهاون. وفي الرابعة بعد الظهر عنفت الاشتباكات، اثر محاولة تقدم جديدة في اتجاه المناطق السكنية المحيطة بالمخيم تحت غطاء كثيف من قذائف الهاون. واستمر الوضع متفجراً حتى الخامسة بعد الظهر حين هدأ على بعض المحاور؛ وفي السابعة والنصف هدأ على جميع المحاور، باستثناء رمايات قنص محدودة، فتحركت اللجان المشتركة ميدانياً لوقف رمايات القنص نهائياً والتأكد من عدم تجدد الاشتباكات (**السفير**، ٢٧/٥/١٩٨٦).

في هذا الوقت، اجريت اتصالات شاركت فيها قيادة «امل» وممثلون لجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وهيئة العمل الوطني اللبنانية وممثلون عن المراقبين السوريين، ومن الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب التقدمي الاشتراكي. وتركز البحث حول ضرورة ضبط الوضع (**المصدر نفسه**).

الا ان الاجراءات التي اتخذت بهذا الصدد لم تصمد سوى لساعات، امتدت بعدها الاشتباكات لتشمل محيط مخيمي صبرا وشاتيلا، وذلك بعد ظهر ٢٧/٥/١٩٨٦. واوضحت مصادر فلسطينية ان الاشتباكات كانت في مخيم شاتيلا اندلعت بعد اطلاق النار على سيارة في المخيم وسقوط قتيل وجريحين ودارت اشتباكات بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من «امل» استعملت فيها قذائف مدفعية وصاروخية واسلحة رشاشة، اوقعت خمسة قتلى و٣٥ جريحاً (**النهار**، بيروت، ٢٨/٥/١٩٨٦). واستمرت الاشتباكات عنيفة

طيلة ١٩٨٦/٥/٢٨ وسُجلت محاولة تقدم فلسطينية في الساعة الثالثة والثلث مساء على الحي الغربي لشاتيلا. وذكرت مصادر امنية ان ثلاث قنابل صاروخية القيت على منزل بري في بيروت الغربية، الا انها لم تصل هدفها (**القبس** ، الكويت، ١٩٨٦/٥/٢٩).

وعُقد بعد ظهر ١٩٨٦/٥/٢٩ اجتماع في مقر الحزب السوري القومي الاجتماعي، ضم ممثلين عن الحزب السوري القومي، ووفداً من «جبهة الانقاذ...» وعضو المكتب السياسي لـ «امل» حسن المصري. وتم الاتفاق، في الاجتماع على وقف لاطلاق النار في مخيمي برج البراجنة وشاتيلا ابتداء من الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ١٩٨٦/٥/٢٥، وتشكيل «لجنة قيادية» مشتركة من «امل» و «الانقاذ...» وقوة مشتركة من الطرفين ايضاً. واتفق على ضرورة عودة المقاتلين من الطرفين الى مواقعهم السابقة في برج البراجنة بعد احلال الامن.

في التاسعة مساء، تراجعت الاشتباكات في محيط مخيم برج البراجنة (**النهار** ، ١٩٨٦/٥/٢٩)، وهدأت، نسبياً، بعد الاتفاق المذكور مما فسح في المجال امام مبادرة ايرانية لوقف اطلاق نار شامل. وقد اجتمع ممثلون عن «امل» ومسؤولون في السفارة الايرانية، ومندوبون عن «الانقاذ...» و «حزب الله »، وذلك في مقر السفارة الايرانية في بيروت (١٩٨٦/٥/٢٩). واستعرض المجتمعون الاوضاع التي تعيشها المناطق الوطنية، والمخيمات الفلسطينية، واتفقوا على اعلان وقف اطلاق النار في مناطق برج البراجنة وشاتيلا، ابتداء من السادسة مساء، ووقف كل اعمال التحصين والاستفزاز. وعلى الرغم من ذلك، تجددت الاشتباكات بدءاً من الثالثة بعد الظهر من اليوم ذاته، في محيط برج البراجنة، وخفّت حدتها قرابة الثامنة مساءً. وافاد مصدر امني بان الاشتباكات اخذت تخف ابتداء من العاشرة ليلاً (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٥/٣٠)، واتخذت وتيرة متقطعة اقتصرت فيها العمليات على الرمايات الرشاشة تخللتها قذائف صاروخية بين الحين والآخر، لاسيما في محاور العنان، عرابي، سينما بالاس، السباعي، زين الدين، والاكراد، فيما سيطر رصاص قنص على محاور المدخل الغربي الشمالي للمخيم لجهة طريق المطار التي قطعت امام حركة السير، وافيد عن اصابة ثلاثة اشخاص بجروح في مخيم برج البراجنة، فيما اعلنت «امل» عن مقتل احد عناصرها (**السفير** ، ١٩٨٦/٥/٣١).

واصدرت اللجان الشعبية في المخيمات بياناً اكدت فيه موقفها المؤيد لوقف النار، ووقف النزف، وفك الحصار العسكري والتمويني عن المخيمات، واجلاء الشهداء والجرحى. كذلك اصدر اقليم لبنان «فتح» بياناً هو الاول، حول الحرب الدائرة، حمَّل فيه حركة «امل» مسؤولية الاشتباكات، ونفى ان تكون «فتح» هي البادئة.

وفي ١٩٨٦/٥/٣٠، دخلت الحرب اسبوعها الثاني ودارت اشتباكات عنيفة في محيط المخيمات الثلاثة. وتحدثت الاطراف المتنازعة عن صد هجمات متبادلة. وسقطت على المخيمات قذائف صاروخية. وافادت المصادر بسقوط ثلاثة قتلى وجرح ١٠ آخرين (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩٨٦/٥/٣١).

محاولة اقتحام المخيمات

تصاعدت حدة الاشتباكات،صباح ١٩٨٦/٥/٣١، حول مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. وذكرت مصادر امنية في بيروت ان قوات «امل» واللواء السادس شنت فجر ١٩٨٦/٥/٣١ هجوماً كبيراً بالدبابات والعربات المدرعة وتحت غطاء كثيف من القصف المدفعي والصاروخي الثقيل على جميع محاور مخيمي برج البراجنة وشاتيلا، بعد ان كان المدافعون عنهما استطاعوا، خلال الليل، احتلال عدة مواقع دفاعية. واوضح بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان حركة «امل» حاولت، في هجومها الذي فشل، نقل جرحاها الموجودين داخل مخيم برج البراجنة. واضاف البيان: «ان المطلوب من ' امل' واللواء السادس المبادرة بوقف نزيف الدم الذي تسببا فيه معاً في المخيمات» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٥/١).

وذكرت المصادر، ايضاً، ان عشرات القتلى

والجرحى سقطوا خلال المعارك والهجمات المتبادلة وعمليات القصف، وان اكثر من ١٠٠ الف شخص نزحوا من منازلهم في الضاحية الجنوبية في اتجاه الجنوب والبقاع خوفاً من اتساع رقعة الحرب الدائرة.

واصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً جاء فيه: «ان الموقف بات لا يحتمل، والصمت صار مستحيلاً، وان حسابات ' امل' ستفشل مرة اخرى كما حدث خلال الحرب الاولى، رغم خطة الاستنزاف التي تتبعها هذه المرة».

وسقط نتيجة محاولة الاقتحام تلك تسعة قتلى واصيب حوالى ٨٥ شخصاً بجروح مختلفة (**السفير**، ١/٦/١٩٨٦).

وبتاريخ ١/٦/١٩٨٦، شهدت محاور المخيمات، محاولات متبادلة للاقتحام. وفي الساعة الثامنة مساء، قام المقاتلون الفلسطينيون في شاتيلا بهجوم واسع على جميع المحاور، ودارت اشتباكات عنيفة بمختلف انواع الاسلحة اوقعت سبعة قتلى و٥٧ جريحاً (**النهار**، ٢/٦/١٩٨٦).

وعلى صعيد الاتصالات السياسية تكثفت الجهود على اكثر من صعيد لوضع حد للاشتباكات الدائرة منذ احد عشر يوماً في المخيمات الفلسطينية؛ الا ان هذه الاتصالات لم تنجح في الوصول الى نتيجة، وظل الوضع الامني يتراوح بين هدوء حذر وتصعيد. وصباح ١/٦/١٩٨٦، عقد اجتماع في السفارة الجزائرية في بيروت حضره السفير الجزائري، عبدالكريم الغريب، وممثلو حركة «امل» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقد اتفق فيه على وضع حد للاشباكات بدون الاعلان عن وقف لاطلاق النار، بل العمل لتثبيت اتفاقات وقف النار السابقة (**السفير**، ٢/٦/١٩٨٦). كما تم اجتماع للاحزاب والهيئات السياسية في مكتب نبيه بري للتداول بالشأن ذاته، حضره وليد جنبلاط، ورئيس المخابرات السورية العاملة في لبنان، العميد غازي كنعان، ومروان حمادة، واكرم شهيب عن الحزب التقدمي الاشتراكي، وعدد من مسؤولي «امل» على رأسهم بري (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٦).

«امل» تحاول تحسين شروطها

في ٤/٦/١٩٨٦ دخلت حرب المخيمات يومها الثالث عشر. وشهد محيط المخيمات محاولات تسلل متبادلة بين «امل» والمقاتلين الفلسطينيين، تخللها قصف مدفعي على المخيمات مصدره مدافع دبابات ت ـ ٥٤ ومدافع مباشرة ١٠٦ ملم ومدافع هاون عيار ٨٢ و١٢٠ ملم، تابعة لمرابض «امل».

واصدرت اللجان الشعبية في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، بياناً دعت فيه، القوى والهيئات والشخصيات الوطنية «الى زيارة المخيمات والاطلاع على الاوضاع المأساوية لشعبنا» (**النهار**، ٥/٦/١٩٨٦).

ومنذ صباح ٥/٦/١٩٨٦، شهدت المحاور هدوءاً حذراً، باستثناء رمايات في الساعة الرابعة من بعد الظهر بالقرب من الكلية العسكرية في مخيم شاتيلا، طال بعضها المناطق السكنية في برج البراجنة، ومسجد شاتيلا. وصدَّ المقاتلون الفلسطينيون محاولة تسلل قام بها مقاتلو «امل» عبر محور الروضة (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، اتفق المراقبون السوريون و «امل» و «الانقاذ...» على انشاء غرفة عمليات مركزية، وغرفة فرعية في برج البراجنة، وثالثة في مخيم شاتيلا، وذلك للاشراف على تنفيذ «اتفاق دمشق» (**المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٨٦).

في المقابل، صرح ياسر عرفات بان عمليات «امل» ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت «تدخل في اطار مؤامرة واسعة لتجزئة لبنان وبلقنة منطقة الشرق الاوسط كلها» وقال: «ان هذه العملية نتيجة لتعاون ' امل' واسرائيل. ولا شك في ان السوريين يمكنهم وقف المعارك لان ' امل' تحصل على المساندة والتسليح الكامل منهم» (**الشرق الاوسط**، ٦/٦/١٩٨٦).

وعنف القتال، مجدداً، بتاريخ ٦/٦/١٩٨٦، وجاءت الاشتباكات في اعقاب اجتماع لجنة التنسيق المشتركة للمخيمات، والذي اكد خلاله المجتمعون على تثبيت وقف اطلاق النار. وقد تصاعدت حدة المعارك في

السابعة مساء، وشملت محاور المخيمات الثلاثة، وأحصي ثلاثة قتلى واصابة ١٨ شخصاً (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٧).

وعلى الرغم من دعوة الاطراف كافة الى ضرورة اللجوء لضبط النفس، والتقيد بقرار وقف اطلاق النار، فقد تواصلت الاشتباكات متقطعة بمدافع الهاون والدبابات والصواريخ والاسلحة الرشاشة. ووقعت، في الوقت ذاته، عمليات تراشق مدفعي شملت المنطقتين الشرقية والغربية. وفي دمشق، استؤنفت مناقشات بين الاطراف اللبنانية والسورية والفلسطينية، في اطار من السرية، بغية ايجاد حل. الى ذلك، اصدرت السفارة الايرانية في بيروت بياناً (١٩٨٦/٦/٨) اعلنت فيه ان نائب وزير الخارجية الايراني، محمد علي بشاراتي، وصل الى بيروت. واكد البيان ان بشاراتي سيقابل مسؤولين سياسيين ودينيين لبنانيين ليتباحث معهم بصدد الاحداث الاخيرة في لبنان والمنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/٩).

وخلال ليل ١٩٨٦/٦/٩، عنفت الاشتباكات. وذكرت مصادر فلسطينية ان القتال اوقع خمسة قتلى و٢٠ جريحاً، مشيرة الى ان ما يقرب من ٥٠ قذيفة مدفع هاون وعشرات القذائف من عيار ١٠٦ ملم سقطت على مخيم شاتيلا، خلال الدقائق الخمس والاربعين الاولى من القصف العشوائي لميليشيات « امل » واللواء السادس. واعتبر هذا القصف اخطر انتهاك لقرار وقف اطلاق النار الذي اعلنته «امل» ووافقت عليه «جبهة الانقاذ...» يوم الخميس (١٩٨٦/٦/٥) بمناسبة عيد الفطر.

وعلى صعيد الوساطة الايرانية، اجتمع بشاراتي قبل ظهر ١٩٨٦/٦/٩ مع رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، واستعرض معه الوضع من مختلف جوانبه وضرورة التوصل الى قرار لوقف النار. وكذلك، وجهت اكثر من ١٤٠ شخصية فلسطينية واردنية مذكرة الى الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، والى الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، ناشدتهما بذل كل الجهود من اجل وقف الهجمات التي تتعرض لها مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.

وبعث عرفات رسالة الى الامين العام للامم المتحدة شكا فيها من «هجمات منظمة» يتعرض لها الفلسطينيون في لبنان ودعا الى تدخل الامم المتحدة لوضح حد لحملة الابادة التي يتعرض لها الفلسطينيون (**النهار**، ١٩٨٦/٦/١٠).

وفي هذا الصدد، صرح عرفات بان سوريا تشارك في الهجمات على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال، في حديث نشرته صحيفة «كورييري ديللا سيرا» الايطالية، ان دبابات ت ـ ٥٤ و ت ـ ٥٥ شاركت في مهاجمة مخيمات بيروت.

تجددت الاشتباكات بعد هدوء حذر شابه التوتر، وعنفت صباح ١٩٨٦/٦/٨. واعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان استمرار الاشتباكات في المخيمات ومحيطها، مسؤولية حركة «امل». واشارت الى ان عمليات القصف دمرت ١٠٠ منزل، واصابت ٣٠٠ منزل آخر، وهجّرت ١٧ الف مواطن من مخيم البرج وسبعة آلاف من مخيم شاتيلا (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/١٠).

ويوم ١٩٨٦/٦/١٠، دخلت الحرب اسبوعها الرابع، وشهد ذلك اليوم معارك عنيفة. الى هذا، نجحت الوساطة الايرانية، جزئياً، وتم اجلاء سبعة جرحى من مخيم برج البراجنة ظهر يوم ١٩٨٦/٦/١١، اضافة الى امرأة حامل وطفلها، باشراف بشاراتي والوفد الايراني ومسؤولين من «امل» وجبهة الانقاذ. ونُقل الجرحى الى مستشفى بيروت. وقد ترافقت العملية مع هدوء امني شبه تام في برج البراجنة، اختلّ بعد الظهر، اثر تجدد الاشتباكات وامتدادها الى مخيم شاتيلا (**السفير**، ١٩٨٦/٦/١٢). وكان سبقت عملية اجلاء الجرحى اجتماعات واتصالات كان آخرها اجتماع عقد في السفارة الايرانية في بيروت (١٩٨٦/٦/١٠)، حضره بشاراتي، ورئيس حركة «امل» وممثلون عن «جبهة الانقاذ...»، حيث توصل المجتمعون الى اتفاق لوقف النار. ولخّص بيان اصدرته السفارة الايرانية نتائج الاجتماع بالنقاط التالية:

«١ ـ العمل على وقف اطلاق النار بشكل

فوري.

«٢ ـ العمل على سحب الجرحى من المخيمات باشراف وفد الجمهورية الاسلامية.

« ٣ ـ بعد وقف اطلاق النار وايجاد الاجواء المناسبة للحوار، تتواصل المباحثات للوصول الى الاتفاق النهائي والشامل لحل الاشكالات والخلافات كافة».

وعلى الرغم من اجواء الاطمئنان التي اشاعتها عملية سحب بعض الجرحى من مخيم برج البراجنة، فقد تدهورت الاوضاع، بشكل متسارع، منذ صباح ١٢/٦/١٩٨٦، واشتدت الاشتباكات عند الظهر، وسقط نتيجتها ١٢ شخصاً وتسعة جرحى (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٨٦).

«اتفاق دمشق»

ادت الاجتماعات والمشاورات التي قام بها نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، مع اركان حركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، من جانب، ومع المسؤولين السياسيين المسلمين، من جانب آخر، الى اتفاق لامن بيروت يقضي بوقف اطلاق النار، وقفاً شاملاً، في كل المخيمات، اعتباراً من السادسة مساء ١٤/٦/١٩٨٦، وتأليف لجنة قيادية مشتركة من حركة «امل» و «جبهة الانقاذ...» والحزب التقدمي الاشتراكي ومراقبين سوريين للتأكد من تثبيت وقف النار وسحب المسلحين وازالة المظاهر المسلحة، وعلى ان تقوم قوة امنية قوامها كتيبة من اللواء السادس بعملية فصل في مناطق الاحتكاك، وارجاع المسلحين الى مواقعهم السابقة قبل بدء الاشتباكات (**النهار**، ١٥/٦/١٩٨٦).

ولم يلق اتفاق وقف اطلاق النار المذكور التزاماً فورياً به، وانتكس الوضع الامني على محاور شاتيلا وصبرا وبرج البراجنة قرابة السادة والنصف من اليوم ذاته، ودارت اشتباكات عنيفة استخدمت فيها الاسلحة الثقيلة، والصاروخية (**السفير**، ١٥/٦/١٩٨٦). وذكر ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «ان المدافعين عن مخيم برج البراجنة التزموا وقف اطلاق النار بعد اعلان اتفاق دمشق، لكن ' امل ' واللواء السادس استمرا باطلاق قذائف هاون ١٢٠ ملم و ب ـ ١٠، اضافة الى رصاص القنص، مما ادى الى مقتل شخص واصابة خمسة آخرين بجروح» (**المصدر نفسه**).

وكانت حركة «امل» و «جبهة الانقاذ...» قد اتفقتا على تشكيل غرفة عمليات مشتركة مركزية وغرفتي عمليات فرعيتين لمخيمي برج البراجنة وشاتيلا، للاشراف على تثبيت وقف اطلاق النار، وتحديد نقاط تمركز قوات الفصل التي اتفق عليها في دمشق مؤخراً، وترافقت تلك الاجراءات مع انفجار الوضع مجدداً، وتعرض مخيم برج البراجنة، منذ الساعة السادسة والنصف من صباح ١٥/٦/١٩٨٦، لقصف مدفعي بمعدل أربع قذائف في الدقيقة، مصدره مرابض «امل» في منطقتي المرامل والكوكودي (**السفير**، ١٦/٦/١٩٨٦).

وعاشت جبهة المخيمات في يومها الرابع التالي لاتفاق دمشق الثاني (١٧/٦/١٩٨٦) هدوءاً حذراً قبل الظهر، ما لبث ان انفجر بعد الظهر، وسُمع دوي انفجارات ورشقات استمرت نحو ساعتين. وظل دوي القذائف يسمع، بتقطع، حتى ساعة متقدمة من الليل.

ونظراً لفشل لجان التنسيق المكلفة مراقبة وحفظ وقف اطلاق النار، اقترح ياسر عرفات، ثلاثة حلول بعث بها الى قادة دول مجلس التعاون الخليجي لانهاء الهجمات ضد المخيمات، وهي: ١ ـ اعادة تشكيل قوة الردع العربية، على ان يشترك فيها غير المتورطين في الحرب؛ ٢ ـ ان تضطلع قوات م.ت.ف. في مهمة حماية المخيمات؛ ٣ ـ نشر مراقبين لقوات الطوارئ الدولية حول المخيمات (**فلسطين الثورة**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

الى ذلك، شهدت محاور المخيمات هدوءاً حذراً طيلة يوم ١٨/٦/١٩٨٦ ونشطت الاتصالات بين قيادة «امل» ووفد من «جبهة الانقاذ...» وفريق المراقبين السوريين، وتم تحديد سبع نقاط مراقبة لوقف اطلاق النار (**المصدر نفسه**). الا ان الحالة الامنية حالت دون تثبيت

تلك النقاط طيلة يوم ١٩/٦/١٩٨٦، حيث سيطر رصاص القنص والرمايات المتقطعة، منذ السابعة صباحاً، على محاور شاتيلا وصبرا وبرج البراجنة، كما سقطت قذائف هاون على مخيم شاتيلا، وسقط نتيجة ذلك اربعة جرحى (**السفير**، ٢٠/٦/١٩٨٦).

ونعمت المخيمات الفلسطينية بهدوء نسبي ليل الجمعة ـ السبت (٢٠ ـ ٢١/٦/١٩٨٦)، لكن الوضع عاد وتفجر عند الساعة الحادية عشرة، على محاور برج البراجنة. وعنفت الاشتباكات في الثانية عشرة والربع من بعد ظهر يوم ٢١/٦/١٩٨٦. وفي الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين، عنفت الاشتباكات ثانية واستخدمت فيها انواع الاسلحة الرشاشة والصاروخية والمدفعية، وتساقطت قذائف في بعض احياء الضاحية الجنوبية، منها اربع قذائف في محلة الرويس. وبلغت الاشتباكات ذروة العنف في الخامسة والربع من بعد ظهر اليوم ذاته، واستهدف قصف مدفعي وصاروخي محيط المخيم وداخله وبعض الاحياء السكنية في الضاحية الجنوبية حددت مصادر امنية مصدره منطقة الجبل (**النهار**، ٢٢/٦/١٩٨٦). وصرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية ان هذه الجولة من القتال، التي بدأت في ١٩/٥/١٩٨٦، بلغت اليوم الثالث والثلاثين والحصار مستمر «من دون التمكن من ادخال المؤن والادوية».

وشهدت محاور مخيم برج البراجنة وشاتيلا يوم ٢٢/٦/١٩٨٦ انحساراً ملحوظاً في حدة العمليات العسكرية، على الرغم من استمرار تبادل رمايات القنص والقذائف الصاروخية المتقطعة. واعتباراً من السادسة مساء، تجددت الرمايات والقذائف الصاروخية المتبادلة، لكنها ظلت في اطار التوتر النسبي غير العنيف (**السفير**، ٢٣/٦/١٩٨٦).

وعلى صعيد جهود التهدئة، استمرت الاتصالات واللقاءات بين القيادات المعنية لوضع حد نهائي للنزف الحاصل بين المخيمات ومحيطها. وعقد في السابعة مساء ٢٢/٦/١٩٨٦ اجتماع موسع للجنة التنسيق في مقر المراقبين السوريين، حضره ممثلون عن «امل» والحزب التقدمي الاشتراكي، و «جبهة الانقاذ...». وصرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انه، للاسبوع الخامس، يتواصل الاعتداء والحصار على مخيمات شعبنا في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. ورغم تعهدات قيادة «امل» وتوقيعها على اتفاق دمشق، فان حملة الابادة والتدمير ما زالت مستمرة مع ما يرافقها من منع اخراج الجرحى، ومن قطع التموين والمياه. وتواصل قوات «امل» واللواء السادس عمليات تدمير المخيمات مستخدمة الدبابات والصورايخ ضد البيوت الآمنة والمواطنين العزل (**المصدر نفسه**).

وفي بيان، هو الاول من نوعه منذ انسحاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اطار التحالف الديمقراطي، دعت الجبهتان الشعبيةوالديمقراطية، في بيان مشترك (٢٣/٦/١٩٨٦) حركة «امل» الى التوقف الفوري عن مواصلة العدوان على المخيمات الفلسطينية.

الى ذلك، باشرت الكتيبة ٦٧ من الجيش اللبناني انتشارها، وتمركزها، منذ صباح ٢٣/٦/١٩٨٦، وبشكل مترافق مع انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من مواقعهم الى داخل المخيم، ومقاتلي «امل» الى مراكزهم الاساسية السابقة (**المصدر نفسه**). واستأنفت الكتيبة ٦٧ انتشارها في معظم النقاط التي حددتها لجنة التنسيق في مخيمي برج البراجنة وشاتيلا ومحيطهما (٢٤/٦/١٩٨٦). وقرابة الثانية والربع من بعد ظهر اليوم ذاته تحركت قوة من الكتيبة الـ ٦٧ تُقدر بنحو ١٠٠ عنصر مزودة بسبع ناقلات جند من محلة الكوكودي على طريق المطار، وانتشرت في النقاط التالية: السباعي، هيدوس، العنان، شلهوب، زين الدين. وقرابة الرابعة بعد الظهر، دخلت قوة اخرى من الكتيبة الى مدرسة اريحا وسينما الشرق، في مخيم شاتيلا، بعدما تمكن المشرفون على عملية الانتشار من وقف اطلاق النار في المخيم (**النهار**، ٢٥/٦/١٩٨٦).

وامضى سكان المخيمات الفلسطينية، والمناطق المحيطة بها، ليلة هادئة (١٩٨٦/٦/٢٦)، منذ اكثر من شهر قتال. الاّ ان حالة الحذر، والترقب، ترافقت مع ما شهدته محاور المخيمات من هدوء نسبي، ومعارك لم تنته فصولها.

س.ش.

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

عمّان نحو القطيعة

التأم عقد وزراء خارجية الدول العربية بعد الاعتداء الاميركي على ليبيا، ولم يتفقوا على ما سيبحثونه، فأجلّوا اجتماعهم الى وقت لاحق لم يتفقوا على تحديده. ولم تنجح جهود الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في التوصل الى عقد اجتماع للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، على الرغم من انه حدد اكثر من موعد، ثم عاد فبدله، ولا في عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي، او عادي.

وفي هذا الصدد، صرح الامين العام للجامعة بـ «ان ١١ دولة عربية وافقت على عقد مؤتمر عربي، وان عقد القمة لن يتوقف على اشتراك سوريا وليبيا... وعن جدول اعمال القمة، قال القليبي ان الحرب العراقية ـ الايرانية والقضية الفلسطينية والخلافات الثنائية بين الدول العربية ستحتل مركز الصدارة في جدول الاعمال» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٦/٦/٤). وهي المواضيع التي اختلف مجلس وزراء الجامعة عليها في آخر اجتماع له. ولم تثمر جهود م.ت.ف.، في هذا المجال، باكثر مما حققته جهود الامين العام لجامعة الدول العربية، على الرغم من ان رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، قال: «ان المنظمة تبذل جهودها لعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي، حتى لو اقتصر على بعض اعضاء جامعة الدول العربية» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٥/٢٤).

وتنتظر القمة الموعودة، كما يعلن معظم الاوساط العربية الرسمية، تنقية الاجواء العربية التي لم تحقق نجاحاً حتى الآن، الا في مجال المصالحة بين الاردن وسوريا، والتي توجت بالخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فحل بذلك خلاف محل آخر.

الاردن: قطيعة بالتقسيط

على الرغم من رد منظمة التحرير الفلسطينية المتزن على خطاب الملك الاردني حسين الذي اعلن فيه وقف التنسيق السياسي مع قيادتها، استمرت العلاقات بين الطرفين في انحسار وازاه تعزيز علاقات الاردن مع سوريا. ويبدو ان الوساطة المصرية لاصلاح ذات البين لم تصل الى نتيجة عملية. فقد أصرَّ الاردن على التمسك بموقفه الداعي الى قبول م.ت.ف. بالقرارات الدولية وتشكيكه بتمثيل قيادة م.ت.ف. للشعب الفلسطيني. فقد قال ولي عهد الاردن، الامير حسن، في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، «انه لا بد من ان يقوم الفلسطينيون بتمثيل انفسهم بانفسهم... واشار الى ان اعادة فتح الحوار مع م.ت.ف. لا يمكن استئنافه ما لم تقبل المنظمة بالقرارات الدولية» (**الرأي**، عمان، ١٩٨٦/٥/٣٠). كما المح الملك حسين، في

حديث نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الى ان القمة العربية المنتظرة «قد تؤيد اختيار قيادة جديدة لـ م.ت.ف. او تؤيد جماعة اخرى غير التي يرأسها ياسر عرفات لكي تتعاون معه في جهوده من اجل تحقيق السلام. واشار الى ان عرفات عجز عن التوصل الى اتفاق معه لبدء مفاوضات مع الولايات المتحدة واسرائيل (**الاهرام**، ١٢/٦/١٩٨٦).

وقد الحت الاوساط الفلسطينية الى ان الاردن، كما كان الحال مع سوريا في العام ١٩٨٣، يحاول ايجاد بدائل فلسطينية لـ م.ت.ف. وذلك انسجاماً مع الدعوة الاميركية ـ الاسرائيلية، التي كانت احد الموضوعات التي بحثتها رئيسة وزراء بريطانيا مع شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، في اثناء زيارتها الاخيرة لاسرائيل. وجاءت حركة الانشقاق التي قادها عطاالله عطاالله، في كنف النظام الاردني اشارة الى مثل هذا التوجه، على الرغم من ان قيادة م.ت.ف. لم تول الانشقاق اهتماماً، نظراً لعدم اهمية الذين قاموا به. وقد «اتهم المتحدث باسم م.ت.ف. احمد عبدالرحمن، المخابرات الاردنية بمساندة حركة الانشقاق التي يتزعمها عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، وطالب السلطات الاردنية بالعمل على انهاء المسرحية التي يقوم بها ' ابو الزعيم ' » (**الاهرام**، ٣/٦/١٩٨٦).

ولم تتوقف الامور عند حدود دعم الاردن لـ «ابو الزعيم»؛ اذ بدأ حملات مضايقة جديدة طالت الفلسطينيين المقيمين في الاردن، وفلسطينيي المناطق المحتلة. كما اعتبرت العودة للعمل بقانون الانتخابات الاردني الذي اوقف العمل به بعد قمة الرباط ١٩٧٤، مؤشراً على تخلي النظام الاردني عن الالتزام بقرار قمة الرباط القاضي بوحدانية تمثيل الفلسطينيين من قبل م.ت.ف.، وعودة الى الوضع الذي كان قائماً قبل ذلك القرار. وقد ربط المجلس الثوري لحركة «فتح»، في تحليله للظروف الراهنة، بين الدعوة الاميركية لتصفية م.ت.ف. والاجراءات الاردنية «فحين تطرح الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل مسألة ضرب م.ت.ف. وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كأولوية رئيسة في التحرك الاميركي، نلاحظ في نفس الوقت والسياق سلسلة من الوقائع والاجراءات المترابطة تتخذها الحكومة الاردنية، وتمس، بشكل مباشر وخطير، جوهر الثوابت الوطنية الفلسطينية... ولقد تجسدت هذه الاجراءات التنفيذية في سياسة التضييق المدروسة.... ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي الاردن ومحاولات الاستقطاب القهري... وتنفذ السلطات الاردنية...اقرار قانون الانتخاب الجديد والذي بمقتضاه يجرى تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في البرلمان الاردني... كما يلاحظ بشكل واضح تبني بعض الاجهزة الاردنية للدمى المتساقطة واستخدامها لتشويه النضال الفلسطيني » (**وفا** ، تونس، ١٩/٦/١٩٨٦). وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، أشار، في مقابلة صحافية معه، الى وجود ضغوط اردنية على الفلسطينيين الموجودين في الاردن (**التضامن** ، لندن، ١٤/٦/١٩٨٦، ص ١٦).

وقد جعلت الحكومة الاردنية من بيان المجلس الثوري آنف الذكر، ذريعة لاتخاذ قرارها باغلاق ٢٥ مكتباً لـ م.ت.ف.، وابعاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، من الاردن، على الرغم من ان الوزير يرأس الجانب الفلسطيني في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة التي شكلت بقرار قمة عربي لدعم صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وجاء في البيان الاردني: «ان هذا الاجراء يأتي رداً على بيان اصدره المجلس الثوري لحركة ' فتح ' [الذي وصفته الحكومة الاردنية بـ] انه مناقض لروح التفاهم ويمس الموقف الاردني» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩/٦/١٩٨٦). مع ذلك، اكد بيان الحكومة الاردنية «ان الحملات التي يتعرض لها الاردن من بعض الجهات لن تثنيه عن التمسك بسياسته القومية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية في اطار العمل العربي المشترك، وعن مواصلة تعامله مع م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر**

نفسه).

وقد علق عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، على بيان الحكومة الاردنية بالقول: «ان بيان المجلس الثوري لحركة ' فتح' لم يكن السبب الحقيقي للقرار الاردني، ولكنه ذريعة لتنفيذ قرارات تم اتخاذها من قبل » (**الاهرام** ، ١٠/٧/١٩٨٦). واضاف الوزير: « كان هناك اصرار من [قبل] الجانب الاردني على قرار وموقف تجاه م.ت.ف. يرتكز على الحد من العلاقة مع المنظمة، ومحاولة التأثير على ارتباط الاهل في الارض المحتلة بالمنظمة، ووضع خطة للانفراد بالعلاقة معهم... ومن هنا كانت جملة الاجراءات الاردنية، [وذلك] في محاولة للحد من علاقتنا بالاراضي المحتلة »(**السفير**، ١١/٧/١٩٨٦).

لم تفاجأ القيادة الفلسطينية بقرار الحكومة الاردنية، وهو ما اكده عضو اللجنة المركزية لـ « فتح »، صلاح خلف (ابو اياد)؛ فقد اصدر القرار « بعد سلسلة اجراءات كنا نتوقعها من هذه الحكومة التي تحسب انها بمثل هذه الاجراءات يمكن ان تجعل هذه القيادة تخضع لمخططاتها التي تستهدف ضرب م.ت.ف. وخلق قيادة بديلة وتصفية القضية الفلسطينية » (**وفا**، ٨/٧/١٩٨٦).

اما في المناطق المحتلة، فقد وصفت شخصيات فلسطينية بيان الحكومة الاردنية «بالقرار الذي يتماشى وسياسة عمان الثابتة ضد م.ت.ف. والشعب الفلسطيني خدمة للمصالح الاميركية والصهيونية » (**المصدر نفسه**). وقال رئيس تحرير جريدة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان «الرد الفعلي على مثل هذه الخطوات هو المزيد من الالتفاف حول ممثل الشعب الفلسطيني م.ت.ف. وقيادته الشرعية... [و] انهاء أي نفوذ للاردن في الاراضي المحتلة كتعبير من الجماهير عن استيائهم لمثل هذا التحرك» (**المصدر نفسه**).

فاذا كان الاردن قد قرر في خطاب الملك (١٩/٢/١٩٨٦) وقف التعامل السياسي مع قيادة م.ت.ف.، واذا كانت الحكومة الاردنية قررت في قرارها (٧/٧/١٩٨٦) اغلاق مكاتب م.ت.ف. في الاردن وابعاد ممثلها في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، فمع أي م.ت.ف. تريد التعامل، واستمرار تقديم الدعم الذي اكد عليه بيان الحكومة الاردنية ؟

اجاب ياسر عرفات، على سؤال «هل هناك قطيعة الآن مع الاردن ؟» قائلاً: «لقد قرر الملك حسين ذلك» (**التضامن** ، ١٤/٦/١٩٨٦، ص ١٦).

وربط بيان المجلس الثوري (١٩/٦/١٩٨٦) بين الاجراءات الاردنية والحرب على المخيمات الفلسطينية في بيروت، ورأى «ان أي خطوة من اي طرف كان تنطوي على تواطؤ ضد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني... وأي خطوة باتجاه المساس بالانتماء الفلسطيني للوطن الفلسطيني... داخل الارض المحتلة وخارجها، لا بد وان يواجه بشكل حاسم» (**وفا** ، ١٩/٦/١٩٨٦).

ولقيت الخطوة الاردنية الاخيرة ترحيباً من قبل اسرائيل، حيث رأى فيها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، «تشجيعاً لاقامة قيادة فلسطينية بديلة». واعتبرها وزير الدفاع، اسحق رابين، «خطوة في الاتجاه الصحيح». واعتبر رئيس الاركان، موشي ليفي، ان هذه الخطوة ستزيد من صعوبة القيام بنشاط عسكري ضد اسرائيل في المناطق المحتلة «حيث لم يعد الاشخاص الذين يعيشون في الاراضي المحتلة قادرين على التوجه الى الاردن وتلقي الاوامر والعون والتوجيه » (**السفير** ، ١٤/٦/١٩٨٦).

جولة اخرى ضد المخيمات

يمكن القول ان الحرب التي اعلنتها حركة «امل» في بيروت على المخيمات الفلسطينية في لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٥ لم تتوقف منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من «اتفاق دمشق» الذي وقعته «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، اثر الجولة الاولى في العام الماضي، فان هذه الحرب استمرت على شكل اشتباكات متفرقة حيناً، يتم تطويقها من قبل لجنة تنسيق امن المخيمات، الى حرب مفتوحة، كما حدث في

الجـولتـين الاخـيرتـين (آذار / نيسـان ـ مارس / ابريل وايار / حزيران ـ مايو / يونيو ١٩٨٦)، وتوقف القتال بين الجولتين الاخيرتين، لم يكن الا هدنـة مؤقتـة، قطعتهـا اشتبـاكات متفرقة بدأت اواسط أيار (مايو) في محيط مخيم برج البـراجنـة، ثم اتسعت في ١٩٨٦/٥/٢٨ لتشمـل مخيمات بيروت الثلاثة، برج البراجنة وصبرا وشاتيلا، وتوقفت باتفاق ثانٍ وقعته «امل» مع جبهـة الانقـاذ الوطني الفلسـطيني برعاية دمشق أيضـاً، وانبنى عليه خطة امنية جديدة للمخيمـات كجـزء من خطة امنية لمدينة بيروت الغـربية. وقد اختلفت فيها الادوات التنفيذية. ففي الخطة السابقة، كان من تولى التنفيذ قوة ضاربة، من الاحزاب الوطنية اللبنانية باشراف مراقبـين سوريين. اما في الخطة الجديدة، فقد تولى التنفيذ قوات من الجيش اللبناني بمشاركة قوات خاصة سورية، باشراف المخابرات السورية مبـاشرة. فقـد «عقدت لجنة التنسيق الخاصة بامن المخيمات اجتماعاً برئاسة مدير المخابرات السـورية في لبنان، العميد غازي كنعان، بحث خلاله ما تم تنفيذه من اجراءات لتنفيذ ' اتفاق دمشق رقم ٢ ' الذي تشارك فيه الى جانب قوات من الجيش اللبنـاني والدرك كتيبة خاصة من الجيش السوري» (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٢٧).

بين الذرائع والاهداف

وتحت الذرائـع عينهـا، وبالادوات ذاتها، دارت الجـولة الاخيرة من الحرب على المخيمات الفلسـطينية طوال شهر كامل. وتذرَّعت «امل» بانهـا تحـارب «جمـاعـة عرفات» في المخيمات، وتقاتل ضد عودة القيادة الفلسطينية الى بيروت. لكن رئيس ميليشيـا حركـة «امل»، نبيه بري، كشف، في حديث الى التلفزيون اللبناني (القناة ٧)، «عن رفضـه عرضـاً سورياً بارسال الفي مقـاتل من جبهة الانقاذ الى مخيمات بيروت... وقال بري لقد رفضت هذا العرض انطلاقاً من المـوقف الموحد بين قوات المنظمة ومقاتلي جبهة الانقاذ والذي تجسد في المواجهة المشتركة لقوات ' امل ' ... وابلغت السوريين بان مقاتلي الانقاذ سيعلنون ولاءهم الى جانب عرفات قبل ان يصلوا الى مشارف المخيمات» (**وفا**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

فهل يستطيع بري ان يرفض عرضاً سورياً دون التنسيق مع سوريـا التي اوكلت لنفسهـا دور الحَكَم. يقول بري: «ان حرب المخيمات لا يمكن ان تنتـهي الا عن طريق قيـام سوريـا بدور عسكري مباشر فيها... بتكوين قوة من ١٠٠٠ جندي سوري تتولى مهمة الفصل بين المتحاربين في منـطقـة المخيمـات، بحيث تفصـل القـوات السـوريـة منـطقة المخيمات نفسها عن احياء الشـيـعـة المـجـاورة لهـا» (**الاهـرام**، ١٩٨٦/٦/١٢). فهل هي لعبة ادوار موزعة بين سوريـا و «امـل» ترفض فيهـا « امل » عرضاً سورياً لصالح الفلسطينيين، لتطرح عرضاً من قبلها لصالح سوريا، على ان تتولى سوريا تغطية « امـل »؟ يقـول نائب الرئيس السـوري، عبد الحليم خدام، في مقابلة معه: «ان الانفجار حول المخيمات لا تتحمل مسؤولية حركة ' امل ' ... ولا يمكن لها ان تلجأ الى فتح الصراع مع اي طرف فلسـطيني. ان التفجـير حول المخيمات مرتبط بسيـاسـة بعض الاطراف الفلسـطينيـة التي تسعى الى احكام سيطرتها على بيروت والى خلق حالة صراع مذهـبي تمكن هذا الطرف من ان يركب موجـة احـد الاطراف المذهبية من اجل العـودة وفـرض النفـوذ على بيروت» (**المجلة**، لندن، ٢٥/٦ ـ ١٩٨٦/٧/١، ص ١٩).

بالمقابل، تنفي قيادة م.ت.ف. انها بصدد العودة الى لبنان. ويرى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، ان «هـذه دعـايـة اوجدتها ابواق متآمرة... كل ما حصـل بخصـوص المخيمات هو اننا طلبنا من الرئيس اللبنـاني تسهيـل عودة افراد مشردين وجـمـع شمـلهم مع عائـلاتهم في لبنـان على مراحـل... واستغلت الابـواق المتآمرة والبنادق الجبانة هذه المسألة، ووجهت حقدها ورصاصها الى الشعب الفلسـطيني، بدلاً من اسرائيـل» (**المصـدر نفسـه**، ١٨ ـ ١٩٨٦/٦/٢٤، ص ١١). وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في مؤتمر صحافي عقده في تونس: « ان الهدف من حرب المخيمات هو طرد نصف مليون فلسطيني من ضمن مؤامـرة التقسيم الطائفي... انـا لا

اطالب بالعودة الى بيروت، ولكنني اطالب بحماية المخيمات الفلسطينية، لان المعركة ليست معركة عودة، والعـودة ليست واردة في ذهن القيـادة الفلسطينية» (**السفير**، ٢٠/٦/١٩٨٦).

فاذا كانت عودة القيـادة الفلسـطينية الى بيروت غير واردة، فلمـاذا تقـاتـل «امـل» الفلسـطينيين وتطالب بنزع سلاح المخيمات ؟ يقول عبدالحليم خدام: «لا بد من العمل لفصل الحـرب الاهلية في لبنان عن الصراع العربي - الاسرائيلي، فلو ربطنا الازمة الداخلية في لبنان بالصراع العـربي - الاسرائيلي لساهمنا في قتل لبنان وتدميره، لانه ليس هناك حل منظور لازمة الصراع العربي - الاسرائيلي... وبالتالي، ان ربط الازمـة اللبـنـانـيـة بهـذا الصراع يعـنـي استمـرارهـا... والذين يحـاولون الربـط بين الازمتين، انما يريدون اختطاف لبنان والمساومة عليـه من اجـل ان يجدوا لهم مكاناً على طاولة وهمية للتسوية ليس لها وجود في المدى المنظور» (**المجلة**، ٢٥/٦ - ١/٧/١٩٨٦، ص ١٩).

فماذا يعني عزل لبنان عن قضية الصراع العربي - الاسرائيلي ؟

لقد اكد مصدر فلسطيني ان رئيس حركة «امـل»، نبيـه بري، اوفـد مبعـوثاً الى القيادة الفلسطينية في تونس يحمل رسالة «ابدى فيها استعداده لفتح صفحة جديدة بين حركة ' امل ' و م.ت.ف. ... وطالب بوقف ارسـال المقـاتلين الفلسـطينيين الى لبنان، وبالامتناع عن قصف المستعمرات الاسرائيلية عبر الجنوب اللبناني» (**المصـدر نفسه**، ص ٨). ويرى عضو اللجنة المـركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت هي مسألة «تقديم فواتير...» « بحيث انه حينما كانت اوسـاط دوليـة وامـيركيـة تهـدد البعض بخصوص قضايا الارهاب، وُجد من يقول اننا نضرب المخيمات تحت عنوان محاصرة ما يسمونه بالارهـاب الذي هو ورقـة ستلقى على مائـدة المساومات الدولية... حينما شنت ' امل ' حربها على تلك المخيمـات، عبـر حوارهـا مع غولدنغ، تبرعت بالقول انها الجهة التي تستطيع الاخذ على عاتـقـهـا استمـرار الحـد من التحـرك الفلسـطيني الذي يخـافـه العدو الاسرائيلي » (**الشرق الاوسط**، ١/٧/١٩٨٦).

وتـرى م.ت.ف. ان « محـاولات تفجـير الصراع اللبناني - اللبناني ومحاولة تفجير صراع فلسطيني - فلسطيني تحت اسم القوة الامنية المشتـركـة في المخيمـات التي تقررت مؤخراً في دمشق باشراف المخـابرات السورية... [هي] بهدف انهاء الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان وضرب م.ت.ف. والقوى الاسلامية الاصولية في لبنـان، طبقـاً لما تم الاتفـاق عليه مع المبعوثين الاميركيين» (**وفا**، ١٥/٦/١٩٨٦). ولذا دعت م.ت.ف. «الاخـوة القـادة العرب والرأي العام العربي... الى التحرك... من أجل بذل كل الجهد لتـطبيق حل عربي يضمن للبنان وحدته وامنه واستقـراره، كمـا يضمن لشعبنـا الفلسطيني الامـن والاسـتـقـرار » (**المصـدر نفسـه**، ١٦/٦/١٩٨٦).

فمـاذا كانت مواقف الاطراف العربية من الحرب على المخيمات الفسطينية في لبنان ؟

لبنان

تكـاد تجمـع الاطراف اللبنانية كافة على شعـار «عدم العودة الى ما قبل ١٩٨٢»، لكنها تختلف في تفسـير ذلك الشعار ومضمونه. فقد علق قاضي صيـدا الجعفـري، محمـد حسن الامـين، بـ «ان حرب المخيمـات هي النقيض لخيار المقاومة ضد اسرائيل. وقال ان السياسة العربية لا تريد لخيار المقاومة ان يفرض برنامجاً نضالياً شاملاً لكل المنطقة العربية في صراعها مع اسرائيل... ليس ثمة ركيزة او قاعدة تصلح لان يقـوم التضـامن العـربي عليهـا كالقضيـة الفلسطينية... ان لبنان كان، وما يزال، ضحية تآمـر الانـظمة العربية على قضيتهم الاصلية» (**السـفـيـر**، ١/٦/١٩٨٦). ويـرى زعـيـم حزب الله، محمد حسين فضل الله، «ان حرب المخيمـات ليست مسألة امنية، بل هي مسألة سيـاسيـة... هنـاك نوع من انـواع الصراع الاقليمي [على] الساحة العربية الذي يخوض الحـرب بعنف وشراسة في الساحة الفلسطينية من اجل تصفية حسابات معينة... لقد قلت، منذ ان بدأت حرب المخيمات، ان هذا الجرح قد فتح

ولن يغلق... الا اذا اغلق الملف اللبناني كله والملف الفلسطيني كله» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/٢). وقال المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية، عبدالله بابتي: « يعملون على استمرار حرب المخيمات من اجل ان يفرز الفلسطيني في الرشيدية وفي البرج الشمالي ليأتي الى خارج الجنوب لتطمئن اسرائيل » (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/١٦). واعلن مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ حسن خالد، موقفه قائلاً: «نحن نرفض حرب المخيمات ونرفض أية معركة تقوم في وجه الفلسطينيين باي شكل كان» (**المجلة**، ١١ ـ ١٩٨٦/٦/١٧، ص ١٦). ويقترح الرئيس اللبناني امين الجميل لانهاء الحرب ضد المخيمات «التوصل الى اتفاق لبناني ـ فلسطيني واتفاق لبناني ـ سوري. واوضح ان علاقاته مع الزعماء الفلسطينيين يمكن ان تساعد على حل الازمة الحالية» (**الرأي**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

مقابل هذا الاتجاه الذي عرضناه آنفاً، هناك نقيضه الذي يرى في الفلسطينيين «الشر المستطير». على سبيل المثال، قال رئيس مجلس النواب اللبناني، حسين الحسيني «ان موقف بعض القيادات الفلسطينية... [هو] الذي حال دون تطبيق القرار الدولي الرقم ٤٢٥، العام ١٩٧٨، وساهم في تمكين اسرائيل من تعطيل تنفيذ هذا القرار وفي انشاء الحزام الامني، وهو الذي ادى، بلا شك، الى الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ » (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٥). لكن اسرائيل لم تقل انها ستطبق القرار الدولي الذي يشير اليه السيد الحسيني. فقد قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان الدولة العبرية يمكن ان تسحب قواتها المتبقية في الجنوب، اذا وافقت حركة ' امل' على تحمل مسؤولية منع وقوع أية هجمات عبر الحدود» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/١٥). وتجاوباً مع اعلان رابين، قال قائد جيش لبنان الجنوبي، انطوان لحد: «انه مستعد لتسريح جيشه، اذا ضمنت حركة ' أمل' الامن في الجنوب... [و] توصلت الى اتفاق امني مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

الجزائر

حاولت الجزائر عبر سفيرها في لبنان، بالتعاون مع نائب وزير الخارجية الايراني الذي زار بيروت في اثناء الحرب ضد المخيمات، الوصول مع الاطراف المتقاتلة الى وقف لاطلاق النار، ولم تنجح مساعيها. وعلقت صحيفة «النصر» الجزائرية على تلك الحرب بـ «ان ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية ليس صراعاً طائفياً... وانما هو صراع سياسي لا يمكن فصله عن ازمة الشرق الاوسط... واياً كانت المبررات، فان استعمال القوة من طرف حركة ' امل' ... لا يخدم سوى مصلحة العدو الصهيوني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/٧).

اليمن الديمقراطي

اتجهت عدن الى العنوان المباشر المسؤول عن استمرار الحرب على المخيمات. ووجه الامين العام للحزب الاشتراكي في اليمن الديمقراطي، علي سالم البيض، نداء الى الرئيس السوري حافظ الاسد «كي يتدخل لوقف المعارك بين القوات الفلسطينية وميليشيا حركة ' امل' في بيروت... وابلغه قلقه العميق بشأن هذه المعارك الدائرة... حول المخيمات الفلسطينية في الضاحية الجنوبية من بيروت، تلك المعارك التي لا تخدم سوى المصالح الامبريالية والصهيونية» (**الرأي**، ١٩٨٦/٦/٥). كما اجرى رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الديمقراطي، حيدر ابوبكر العطاس، اتصالاً هاتفياً مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي «بشأن القتال الذي يدور في لبنان بين ميليشيات حركة ' امل ' والفلسطينيين... واتفقا على ضرورة القيام بعمل لانقاذ المخيمات الفلسطينية من تهديدات التدمير والهلاك التي تتعرض لها هذه المخيمات» (**المصدر نفسه**). وابرق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى علي سالم البيض، موضحاً «ان ما يجري هو جزء من المؤامرة الاميركية ـ الاسرائيلية والتي تورطت فيها بعض الاطراف العربية» (**وفا**، ١٩٨٦/٦/١). كما كان عرفات قد تلقى برقية من البيض اكد له فيها «ان اليمن الديمقراطي لن يدخر جهداً في سبيل تحقيق وحدة المناضلين... لصالح الشعبين

اللبناني والفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

مصر

اعربت مصر عن استنكارها وقلقها لما تتعرض له المخيمات في لبنان. وصرح مصدر مسؤول في الخارجية المصرية بان مصر ترى في «تصاعد الاعمال العسكرية في بيروت والمجازر الوحشية التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية وبعض الفئات اللبنانية... تصعيداً لا مبرر له واراقة للدماء العربية بايد عربية... وتناشد الشعوب العربية ان تكشف للرأي العام هذه الايدي الآثمة حتى يدرك الجميع مغبة اعمالهم، ويكفوا عما يقومون به» (**الاهرام**، ٥/٦/١٩٨٦). كما طلب ياسر عرفات، من الرئيس المصري «التدخل لدى السلطات اللبنانية لفرض سيطرة الدولة في منطقة المخيمات في بيروت» (**السفير**، ٧/٦/١٩٨٦).

السعودية

ناشد ملك السعودية، فهد بن عبد العزيز، في كلمة وجهها الى لبنان، الوجدان اللبناني لكف الاذى عن الفلسطينيين، قائلاً: «لقد حل يوماً بين ظهرانيكم اخ لكم عزيز علينا وعليكم بعد ان اخرجه العدو من ارضه ودياره فآويتموه واكرمتم وفادته... واشاد الضيف بذلك... ولكن سرعان ما اختلطت الاوراق... ألا فلنعد الى تحكيم الضمائر... ونحافظ على ما تبقى من ابناء الشعب الفلسطيني في كل الاوطان حتى يرد الله غربتهم... ويأخذ بيدهم الى طريق النصر» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٦/١٩٨٦).

الاحزاب الشيوعية العربية

دعت الاحزاب الشيوعية والعمالية العربية الى عقد اجتماع حضره الحزب الشيوعي الاردني، والسوري، والفلسطيني، والمصري، والعراقي، والسعودي، وجبهة التحرير الوطني البحرينية. واصدر المجتمعون بياناً جاء فيه: «ان احزابنا اذ تدين هذه الاعتداءات، تدعو حركة 'امل' الى الاستجابة للمناشدات الاخوية الفلسطينية والوطنية اللبنانية والعربية والعالمية التي تطالب بوقف هذا العدوان... وتتناقض هذه الاعتداءات مع ادعاءات مرتكبيها بانها حريصة على المعركة ضد الامبريالية والصهيونية... وبانها حريصة كذلك على تحرير القدس والاراضي المحتلة... فجماهير المخيمات... كان لها شرف القتال جنباً الى جنب مع المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات المارينز... وضد الاحتلال الاسرائيلي... ان احزابنا تدعو لوقف الاقتتال فوراً والحؤول دون تفجير اقتتال فلسطيني - فلسطيني، او لبناني - فلسطيني... وهذا يتطلب الالتزام بوقف اطلاق النار... وفك الحصار عن المخيمات... كما تدعو احزابنا الى حماية الوجود الفلسطيني في لبنان» (**وفا**، ١٧/٦/١٩٨٦).

ولم تتوقف الجولة الا عندما قررت سوريا بايعازها لـ «امل» بالتوقف، حيث تم التوصل الى «اتفاق دمشق ٢». فهل هو اتفاق في اطار مسلسل قد تتبعه اتفاقات ثالثة ورابعة، الخ ؟

أ.ش.

المقاومة الفلسطينية - دولياً

تاتشر «يهودية شرف»

بعد فشل محاولات الملك حسين في استدراج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى

القبـول بشروط واشنطن المطروحة في المشروع الامـيركي لحـل ازمـة الشرق الاوسـط، يكـون العنصر الأهم بين عناصر انجاح ذلك المشروع (عنصر التمثيـل الفلسطيني)، قد أُسقط من قائمة الساعين الى مصادرته، بعد ان بدا، ولفترة غير وجيزة، انه على وشك ان يفتح الباب في وجه الذاهبين الى طاولات المفاوضات.

واعقب الفشل الاردني في هذا المجال، بروز اصرار أردنـي على المضيّ قدمـاً مع المسـاعي الامـيركية، يقابله اصرار فلسطيني على افشال الخطوات التي من شأنها ان تقود الى حلّ ليس شرط تحقيقه الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقـريـر المصـير. وثمـة من يرى ان الصراع الاردني ـ الفلسطيني الدائر، حالياً، على صعيد هذه المسـألة الجوهرية يتخذ، في احيان، شكل «حـرب خفيّـة» تدور رحاها «بغية حصول كل [من الطرفـين] على دعم لموقفـه على الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية» (لميس عندوني، «الحرب الخفية»، **ميدل ايست انترناشيونال**، ١٦/٥/١٩٨٦).

فالملك حسـين يعمـل، بحماس ملحوظ، في محور رباعي، عواصمه واشنطن ولندن وتل ابيب وعمـان، لاستبعـاد م.ت.ف.، من أيـة تسـوية محتملة، ويسعى الى «اقنـاع الفلسـطينيـين باختيار قيادة بديلة» (**المصدر نفسه**). وتنطلق قيـادة هذا المـحـور الى هدفهـا من التسليم باللاءات الاميركية الثلاث: لا لحق تقرير المصير، لا لدولة فلسـطينيـة، لا لعـودة اللاجئـين الى ديارهم؛ واستطراداً من اعتقاد مشترك بضرورة حل عقدة التمثيل الفلسطيني اولاً، بمنأى عن م.ت.ف.، لكي يمكن تحقيق تقـدم في اي حل لازمـة المنطقـة. وعـلى هذا الاسـاس، نشطت اتصالات مكثفة ومشاورات فيما بين العواصم المـذكـورة توِّجت بحـدثين بارزين: الاول زيارة رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، الى اسرائيل؛ وعلى ضوئه تم الثاني وهو جولة الملك حسين الى باريس وواشنطن ولندن للوقوف على النتائج والتباحث حول ما يمكن عمله على صعيد التحرك السياسي. ورافق هذين الحدثين حديث عن «مقترحات جديدة للسلام» طرحت من قبل الاطراف المشـتـركـة، فأكدتها تصريحات ونفتها اخرى، وحديث حول امكان استمالة الاوروبيين الى التوجه الجديد والتخلي عن «بيان البندقية».

في المقابل، هناك تحرك سوفياتي هادئ على صعـيـد ازمـة الشرق الاوسـط، المـح اليـه الاوروبيـون الغـربيـون باقتضاب. فالاوساط السيـاسيـة في دول اوروبـا الغـربية ترى ان الدبلوماسية السوفياتية «ابدت ذكاء سياسياً في المدة الاخيرة». وبنت هذه الاوساط وجهة نظرها، في هذا الشأن، نتيجة المؤشرات التالية:

«اولاً: يشـجـع السـوفيـات الاردن على استئنـاف مبـادرة المفـاوضـات الاردنيـة ـ الفلسـطينيـة بدون تجاهل الفئات الفلسطينية الموالية لسوريا، بقصد توسيع الاجماع العربي حول قاعـدة تفـاوضيـة اوسـع نطاقـاً، لحمل اسرائيل على التفاوض واشراك الولايات المتحدة [الامـيركيـة] والاتحاد السوفياتي، كضامنين لاتفاق محتمل.

«ثـانيـاً: يوصي السوفيات السوريين بعدم عرقلة المصـالحـة بين جميع الفلسطينيين، بل والعمل على تيسيرها، نظراً لانه لا يمكن ايجاد تسـوية سياسية دائمة للمسألة بدون مشاركة الحركة الفلسطينية كلها وموافقتها.

«ثالثاً: تولي موسكو علاقاتها مع مصر اهمية خاصة، نظراً لانها تعتمد على دور مصر المفيد... في السعي الى تخفيف الخلافات او التغلّب عليها في العـالم العـربي» (ميشيل داجاتا، «اوراق جديـدة يحملهـا السـوفييت للشرق الاوسط»، **الاهرام**، القاهرة، ١/٦/١٩٨٦).

زيارة تاتشر لاسرائيل

بعد الاغارة الاميركية على ليبيا من الاراضي البريطانية والاعلان عن اعتزام رئيسة الوزراء البـريـطانيـة، مارغـريت تاتشر، زيارة اسرائيل، واجهت السياسة البريطانية في الداخل، فضلاً عن الخارج، سلسلة من التعليقات والانتقادات التي تساءلت عن الجدوى من تحركات من هذا القبيل ينجم عنها حرج بالغ للجانب البريطاني في اطار العلاقات العربية ـ البريطانية. وذهبت التعليقات الى مدى ابعد، وطرحت اسئلة، في هذا

المجـال، حول الدوافـع التي تحـرك السيـاسة البريطانية، وبالتحديد السياسة الحالية بزعامة تاتشر. وفي هذا انقسم المحللون السياسيون إلى غير فريق:

فريق ارجع التصرف البريطاني الحالي الى عاملين: اقتصادي (بالنسبة الى التأييد المطلق للسياسة الاميركية بشأن ازمة الشرق الاوسط) وانتخابي (بالنسبة الى دعم السياسة الاسرائيلية).

فبخصـوص العـامـل الاقتصادي، هناك علاقـة بين التـردي الحـاصـل نتيجة الازمات الداخلية التي تقع بين حين وآخر، وبين امكان المسـاعدة الاميركية في تخطي الواقع القائم او التقليل من وطأته. وقد بلغ الضيق البريطاني، على هذا الصعيـد، حدّاً دفـع رئيسة الحكومة تاتشر الى منـاشدة السياح الاميركيين (الذين انكفأوا عن السياحة في اوروبا، خاصة بريطانيا، خوفـاً من عمليـات تستهدفهم بعد الاغارة على ليبيـا) ان لا يكفّـوا عن القيـام برحلاتهم الى بريـطانيـا التي «ستتعـرض، نتيجـة ذلك، إلى خسارة قدرها ٤٠٠ مليون جنيه استرليني هذا العـام». وقـالت، في اربـع مقـابـلات تلفزيونية عرضت خلال يوم، في الولايـات المتحـدة ودول اخرى: «ان الحياة في بريطانيا عادية ولا تدعو للقلق». واضافت بلهجة كلها رجاء: «تعالوا. ليس من اجـل دعم اقتصـادنـا ومستـوانا المعيشي فحسب، بل لاننـا نفتقـدكم أيضاً، لاننا نحب صداقـتـكـم، ونحب فيكم الدفء والسخـاء» (**التايمز**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

اما العامل الانتخابي، فيعزى الى ان تاتشر ترمي الى تحسـين وضعهـا الانتخابي، بعد ان تحـول الرأي العام البريطاني ضدها على نحو متـزايـد لدرجة ان استطلاعات الرأي الاخيرة سجلت تراجـع اسهم حزب المحـافظين بقيادة تاتشر الى المـرتبـة الثـالثـة، بعدما احتل حزب العمـال المـرتبة الاولى وتلاه، في المرتبة الثانية، تحـالف الاحـرار والاشتراكيين الديمقراطيين. لذلك، فان تودد تاتشر للاسرائيليين اوحى «بانها كانت تضع عينها... على الناخب اليهودي في حي فنشلي [مسقط رأسها ودائرتها الانتخابية] في شمال لندن الذي تقطنه اغلبية يهودية». وقيل، في سياق الاتهامات التي وجهت اليها، ان تاتشر «ربمـا تفضـل الحاخام الاكبر في بريطانيا على اسقف كانتـربري، كبير الاساقفة البريطانيين» (**القبس**، الكويت، ٣١/٥/١٩٨٦).

ويـرى فريق آخـر ان المدلول «التاريخي» للزيارة، لكونها الاولى التي يقوم بها رئيس وزراء بريـطاني الى اسرائيـل منـذ انشـائها في العام ١٩٤٨، يفتح باباً هو موصد حتى الآن، ويعزز الاستنتـاج ان تاتشر ماضية في سبيل احداث تحول بارز في السياسة البريطانية يكرس نهجاً لا يقـل، في دعمـه لاسرائيل، عن النهج الاميركي الحالي الذي تعتمده ادارة الرئيس رونالد ريغان. لذلك، فالزيـارة ـ حسب تصـور هذا الفريق ـ «متـلائمـة» مع القـائمـة بها وحصيلة طبيعية لذهنيـة سيـاسيـة عمـرهـا من عمـر تجربتها السياسية. «فتاتشر هي الزعيمة المحافظة الاكثر رسـوخـاً في تأييـد الصـهيـونيين منذ ونستون تشرشل. وهي، بمعنى من المعاني، ' يهودية شرف' . وزيـارتهـا الى اسرائيـل كانت لفتـة شخصيـة كشفت نزعة لديها...»؛ اذ ان «ربع قرن من الزمن امضته في رعاية المعابد اليهودية اعطى لعضو البرلمان تاتشر، ' وعياً حاداً' في ما يتعلق بالمكان الذي تكمن فيه مصالحها؛ وكذلك اعـطاهـا درسـاً طويلاً في القيم اليهودية التي تشبـه، شبهـاً تامّـاً، قيمهـا» (هوغـو يونـغ، **الغارديان**، ٢٧/٥/١٩٨٦).

وبصرف النظر عن أي من وجهتي النظر هي المطابقـة، او الاقـرب الى الحقيقة، فانهما، في مجملهما، تعكسان خشية بريطانية من ان يؤدي اصرار رئيسـة الحكـومة على التصرف على هذا النحـو الى خسـارة جسيمة تحصدها بريطانيا وحدها ويصعب تداركها فيما بعد، سيما وان كل الجهـود التي بذلت، خلال السنـوات الماضية، لتسوية النزاع في الشرق الاوسط، لم تعمّر طويلاً وباءت بالفشل. وفي هذا السياق، قال «مسؤول له باع طويل في سياسات السلام» موجهاً كلامه الى رئيسة الحكومة: «نصيحتي لتاتشر ان تظل على بعد ميل من العملية. فهي اما ستقول شيئاً لا قيمة له، أو انها ستضطر الى قول شيء يمكن

ان يكون أشبه بقشرة موز». وبرهن على ذلك بان عملية التسوية في الشرق الاوسط أثبتت انها «مقبرة الدبلوماسية منذ عهد [هنري] كيسنجر وجيمي كارتر الى عهد وزير الخارجية الاميركية الحالي، جورج شولتس، الذي قيل، بعد الفشل الذريع الذي لاقته مبادرته في لبنان، انه لا يرغب في ان يُشاهد ثانية في المكان ذاته» (**الديلي اكسبرس**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

«طبخة» اميركية ـ بريطانية

ومن نافل القول ان الانتقادات العديدة لم تقلل من عزم رئيسة الحكومة البريطانية. فالزيارة تمّت. وطقوسها الاحتفالية عززت من ثقة الضيف وارضت طموحات المضيف.

ولدى وصولها، حرصت تاتشر على ان ترتدي للاسرائيليين ملابس بلوني العلم الاسرائيلي: الازرق والابيض (**التايمز**، ٢٨/٦/١٩٨٦). وقالت في مطار بن ـ غوريون: «انني آتي الى اسرائيل كصديقة. في الواقع، صديقة قديمة...». واضافت انها ستبحث مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، كيف يمكن لبريطانيا ان تساعد في دعم الجهود الرامية الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط، بحيث يكون هذا السلام مصحوباً بامن جميع شعوب المنطقة. واعتبرت تاتشر ان زيارتها «تأتي في الوقت المناسب»، وقالت: «آمل في ان نتمكن، معاً، من اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة بدلاً من الشكوك التي تخيّم على المنطقة» (**الوطن**، الكويت، ٢٦/٥/١٩٨٦).

وحسب المعلومات التي اوردتها الصحف، نقلاً عن تصريحات سابقة لتاتشر واوساط سياسية بريطانية، فان «المساعدة» البريطانية لا تختلف، في مضمونها، عن المنحى الذي تسلكه السياسة الاميركية، وهي تهدف ـ حسب ما جاء في تصريح لتاتشر ـ الى تحقيق تسوية «عن طريق التفاوض بين الملك حسين و' الشعب الفلسطيني' ، من جهة، واسرائيل، من جهة اخرى» (**الصنداي تايمز**، ٢٥/٥/١٩٨٦). وفي هذا المجال، تمّت الاشارة الى «مبادرة بريطانية جديدة». ومع ان مصادر بريطانية (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد) اكدت ان تاتشر لا تنوي التقدم بأي مبادرة (**النهار**، بيروت، ٢٤/٥/١٩٨٦)، فان مصادر اخرى (لم تذكر اسماؤها) ذكرت ان رئيسة الحكومة البريطانية «تحمل معها مشروع سلام لحلّ القضية الفلسطينية سبق لمؤتمر طوكيو ان اعلن عن وجوده وانه يحظى بثقة الدول الصناعية السبع التي شاركت في المؤتمر (**الوطن**، ٢٢/٥/١٩٨٦). ويعزز هذه المعلومات ما اعلنه مصدر بريطاني كبير، طلب عدم ذكر اسمه، من ان تاتشر ستحمل الى اسرائيل «مقترحات سلام محدّدة». وقال ان لديه معلومات مؤكدة تشير الى ان الادارة الاميركية طلبت، رسمياً، من تاتشر ان تبحث هذه المقترحات مع المسؤولين الاسرائيليين بشكل سرّي، لان نشر هذه المقترحات على الملأ سينعكس سلباً على المخططات بشأن التسوية في المنطقة.

وأوضح المصدر ان المقترحات البريطانية الجديدة لن تختلف عن المشاريع الاميركية السابقة في شيء (**المصدر نفسه**، ٢٥/٥/١٩٨٦). بل ربما تكون بداية «طبخة» تقوم الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بالاعداد لها بغية ملء الفراغ القائم، حالياً، في جهود تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**القبس**، ٢٩/٥/١٩٨٦). وتنطلق هذه المقترحات، في شروطها، من النقطة التي انتهى اليها التنسيق الاردني ـ الفلسطيني، اي من حال تستدعي «البحث عن افكار جديدة لمشكلة التمثيل الفلسطيني من وراء ظهر م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**)، ومحاولة اقناع الفلسطينيين «بضرورة... اختيار زعماء جدد» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨٦)، وذلك بهدف «مساعدة الملك حسين على تخطي اي دور للمنظمة في المستقبل» (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٦).

وتأكد هذا الطرح من قبل تاتشر نفسها، عندما صرحت بأنه «ينبغي ايجاد ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني لديهم قابلية للتفاوض»، لان المنظمة ـ كما قالت ـ لم تقبل قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ ولم تعترف بوجود اسرائيل ولم تتخل عن « الارهاب »، مع انها ـ أي تاتشر ـ بذلت كل

ما لديها من جهد من اجل اقناع م.ت.ف. بذلك (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٨/٥/١٩٨٦).

وخلال محادثاتها مع المسؤولين الاسرائيليين، طرحت رئيسة الوزراء البريطانية للبحث جملة خيارات من أجل التحرك في الاتجاه آنف الذكر. ومن بين هذه الخيارات:

١ ـ السماح باجراء انتخابات بلدية حرّة في الضفة الغربية وغزة. وذلك، في رأيها، يساعد في بروز قيادة فلسطينية جديدة (**النهار**، ٢٨/٥/١٩٨٦). الا ان هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين.

٢ ـ السماح باجراء انتخابات برلمانية، بحيث يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية من انتخاب نواب لهم في البرلمان الاردني. وفي سياق عرض وجهة نظرها حول هذه النقطة قالت ان اولئك الذين سيقع عليهم الاختيار « يمثلون آراء شعب الضفة بلا شك » (**المصدر نفسه**). وأبدت تاتشر اقتناعها « بأن الحل المقترح، حالياً، بشأن اتحاد الاراضي المحتلة مع الاردن هو الذي يحظى بفرص النجاح وبالترحيب الايجابي من جانب الدول المعنية» (**القبس**، ٢٨/٥/١٩٨٦)، وذلك باعتبار « ان المرء يحاول، دائماً، في اثناء معالجة قضايا من هذا النوع، ان يتوجه نحو الحل الذي يلقى أكبر قدر من القبول والتأييد، لا الى ما يثير صعوبات ومشاكل » (من تصريح لمارغريت تاتشر، **التايمز**، ٢٨/٥/١٩٨٦).

وكان الخيار الاخير هذا ـ كما بدا في حينه ـ الاسهل هضماً لدى الجانبين، البريطاني والاسرائيلي، والممكن استطلاع الآراء بشأنه، واستكشاف ماهية رد الفعل عليه من قبل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. ولهذه الغاية التقت تاتشر مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة في القنصلية البريطانية في القدس المحتلة وتحادثت معها في الجهود المنوي القيام بها لاحياء عملية التسوية في المنطقة، وكررت، مراراً، على مسامع الحاضرين « الحاجة إلى زعامة فلسطينية ' معتدلة ' جديدة ». وذكر ان الفلسطينيين المجتمعين إلى تاتشر أصيبوا « بخيبة أمل كبيرة » من هذا الطرح (روبرت لوستغ، من تصريح لرشاد الشوا، **الاوبزيرفر**، ١/٦/١٩٨٦) وطالبوها بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والسعي لتجديد التنسيق بين الملك حسين وياسر عرفات من اجل استئناف عملية السلام (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٨/٥/١٩٨٦) واستقبال بريطانيا لوفد أردني ـ فلسطيني مشترك (**النهار**، ٢٧/٥/١٩٨٦).

وابلغ الفلسطينيون إلى تاتشر « ان لا جدوى من البحث عن بديل من منظمة التحرير الفلسطينية » لأن مثل هذا الامر « غير وارد على الاطلاق »، وذلك للأسباب التالية:

« أولها، ان نسبة كبيرة من الفلسطينيين تعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لها.

« ثانيها، انه حتى اولئك الذين لا يلتزمون ازاء المنظمة، فانهم لا يعتقدون بأن اية زعامة بديلة في مقدورها ان تحقق شيئاً.

« آخرها، ان القلة من الفلسطينيين التي لا تؤيد م.ت.ف. تخشى اعلان ذلك » (لوستغ، **مصدر سبق ذكره**).

وفي سياق المحادثات البريطانية ـ الاسرائيلية، ايضاً، ذكرت تقارير صحافية ان تاتشر عقدت « صفقة سياسية » مع شمعون بيرس تقضي بأن تقوم بريطانيا بمساع جادة لدى دول السوق الاوروبية المشتركة لابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن اية مفاوضات مستقبلية لحل ازمة الشرق الاوسط، والغاء « بيان البندقية » الذي يدعو الى اشتراك المنظمة في المفاوضات، وذلك مقابل سعي بيرس لدى المؤسسات الصهيونية في بريطانيا لدعم حزب المحافظين الحاكم في الانتخابات البرلمانية المقبلة، خاصة بعد ان تدهورت شعبيته بشكل واضح في بريطانيا. وقيل ان كل شيء سار على ما يرام في هذا الخصوص، وكان من المؤمل جني نتائج ايجابية وسريعة لولا عراقيل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، المتأتية عن رفضه لاقتراح تاتشر باجراء انتخابات بلدية حرّة في الضفة وغزة ـ كما أشرنا آنفاً. وعُلِّل الرفض بأن

رابين أقدم على هذه الخطوة في سياق نيّة تصفية حساباته مع خصمه اللدود بيرس داخل صفوف حزب العمل الاسرائيلي، وذلك في محاولة لافساد كل ما من شأنه ان يؤدي إلى زيادة شعبية بيرس على حسابه، لا سيما وانه يعتبر نفسه المرشح الاول لزعامة حزب العمل بعد بيرس (**الوطن**، ٦/٦/١٩٨٦).

في المقابل، اوردت التقارير الصحافية، كذلك، ان الحكومة الاسرائيلية وضعت، من جانبها، مشروعاً جديداً لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية، بصورة نهائية، في ضوء الاوضاع السائدة في الوطن العربي (**المصدر نفسه**، ٧/٦/١٩٨٦).

ويتضمن المشروع اعادة قطاع غزة، بشكل نهائي، الى السيادة المصرية، وضمّ جزء كبير من الضفة الغربية الى الاردن بصورة رسمية، مع احتفاظ اسرائيل بجزء من مرتفعات الجولان. وذكر ان الحكومة الاسرائيلية ابلغت الى حلفائها تفاصيل المشروع وطلبت دعمه والترويج له واعتماده كأساس جديد لأي تداول يتم حول الشرق الاوسط. وحسب التقارير المذكورة، فان المشروع يشتمل على نقاط عدة، أبرزها:

١ - ان يتخلى الرئيس المصري حسني مبارك عن البند المتعلق باعطاء الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد واعادة قطاع غزة الى السيادة المصرية.

٢ - اجراء اتصالات منفردة مع الاردن لوضع نصوص اتفاقية حول انسحاب اسرائيلي من جزء كبير من الضفة الغربية وضم هذا الجزء، رسمياً، الى المملكة الاردنية الهاشمية.

٣ - بعد ذلك، تجرى اتصالات منفردة مع سوريا للاتفاق على انسحاب اسرائيلي من مرتفعات الجولان، مع ضرورة احتفاظ اسرائيل بجزء منها يتناسب مع متطلبات « أمنها الاستراتيجي »؛ ويلي ذلك توقيع معاهدة صلح بين كل من الاردن وسوريا واسرائيل على غرار الصلح الذي نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد.

٤ - بعد اتمام الخطوات الثلاث، يجرى بحث في القضية الفلسطينية من زاويتها الانسانية، وذلك خلال محادثات بين الدول العربية واسرائيل برعاية الامم المتحدة، أو الولايات المتحدة الاميركية، أو الاثنتين معاً (**المصدر نفسه**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

وفي هذا المجال، علم ان اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بخاصة، وفي بريطانيا وفرنسا بعامة، بدأ يروّج لهذا الاقتراح على أساس انه الحل الذي يتضمن أقصى ما يمكن ان تتقدم به اسرائيل من تنازلات في الاراضي العربية التي تحتلها مقابل السلام الشامل مع العرب. وعلم، أيضاً، نقلاً عن مصادر اميركية (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد)، ان المشروع الاسرائيلي لقي آذاناً مصغية في كل من لندن وواشنطن، لأنه - حسب الاعتقاد فيهما - يحقق صلحاً بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها ويلغي، كلية، دور منظمة التحرير الفلسطينية وشعارات الشعب الفلسطيني. ولم تستبعد المصادر ذاتها ان يكون المسؤولون في العاصمتين، البريطانية والاميركية، قد فاتحوا عدداً من المسؤولين العرب بهذا المشروع (**المصدر نفسه**).

« اعجاب »... وفشل تام

وعلى ضوء ما تقدم من مقترحات متبادلة ومحادثات مستفيضة حول سبل احلال تسوية، أجمعت التحليلات السياسية وتعليقات الصحف على ان الزيارة حققت أمرين: ارضاء الدوافع الشخصية لرئيسة الوزراء البريطانية، وفشل تام في المهمة السياسية الاساسية التي قدمت الى المنطقة من أجلها، حسبما ذكر.

فمظاهر « الود » التي أبدتها تاتشر ازاء الاسرائيليين في ارتداء ملابس بلوني العلم الاسرائيلي وذرف الدموع لعدسات المصورين وهي راكعة على ركبتيها « للنصب التذكاري لما يسمى بضحايا الابادة النازية ضد اليهود » (**القبس**، ٣١/٥/١٩٨٦) قوبلت، في الجانب الاسرائيلي، باعجاب كبير وبحفاوة بالغة فاجأت الزائرة وتجاوزت توقعاتها - على حد تعبير السفير البريطاني في تل تل أبيب، وليام سكواير (**الوطن**، ٣٠/٥/١٩٨٦). وقد نشرت الصحف البريطانية صوراً للاستقبالات الحافلة التي

حظيت بها تاتشر، والمح بعضها الى ان شعبية « المرأة الحديدية » في اسرائيل قد ازدادت جداً الآن، والاعجاب بها هناك اكبر بكثير مما هو عليه الحال في بريطانيا بالنسبة اليها شخصياً، وبالنسبة الى حزبها. واقترح عليها البعض ان ترشح نفسها في اسرائيل لأنها، هناك، ستضمن النجاح (**القبس**، ١٩٨٦/٥/٣١).

أما على صعيد المهمة الاساسية، فقد كتبت صحيفة « الغارديان » البريطانية: « إذا كان هدف السيدة تاتشر هو تعزيز ودفع عملية السلام في الشرق الاوسط، أو حتى تسليط بعض الضوء حول سبل تحقيق ذلك، فانه يمكن القول ان زيارتها لاسرائيل باءت بالفشل... » (**الغارديان**، ١٩٨٦/٥/٢٨)، ولم تحقق اي انتصارات للسياسة البريطانية (**القبس**، ١٩٨٦/٥/٣١). فتاتشر زعمت انها تساهم في عملية السلام لتثبيت مصداقيتها، « غير ان المرء يحتاج الى التفاؤل لكي يصدقها، لا سيما بعد قصف ليبيا من مطارات بريطانية. والانسان الواقعي يعتقد بغير ذلك، إذ يقول: يجب ان ننتظر ان لا تقدم الزيارة للسلام اي شيء على الاطلاق. والاكثر منطقية، هو ان زيارة تاتشر أرضت، فقط، دافعاً شخصياً لديها. وهي لم تخدم مصلحة بريطانيا ولم تكسبها اصدقاء جدداً... » (هوغو يونغ، الغارديان، **مصدر سبق ذكره**).

وتعتبر مصادر دبلوماسية مطلعة في لندن (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد) ان الزيارة « لم تحقق اي نتائج ملموسة... يمكن عن طريقها دفع الامور قدماً على طريق التسوية العادلة ». وقالت هذه المصادر ان تصريحات رئيسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالفلسطينيين « تعتبر استفزازية وتتمشى مع المخططات الاميركية والاسرائيلية الرامية الى استبعاد المنظمة، تماماً، من اي مفاوضات مقبلة حول [ازمة] الشرق الاوسط » (**القبس**، ١٩٨٦/٥/٢٨). وهذا أمر مغاير للواقع. فـ « الواقع يقتضي ادراك ان م.ت.ف.، ذاتها، ما تزال الخيار المفضل لدى العديد من الفلسطينيين، واثبتت قدرتها... على اولئك الذين فضلوا عليها ممثلاً آخر » (**التايمز**، ١٩٨٦/٥/٢٨). كما اثبتت قدرتها في صراعها مع الملك حسين وربحت الجولة الاولى بالنقاط في اعقاب التأييد الذي اعلنه فلسطينيو الاراضي المحتلة لها ورفضها للمحاولات الاردنية الرامية الى خلق قيادة بديلة (عندوني، « الحرب الخفية »، **مصدر سبق ذكره**).

على ضوء ذلك، وتوضيحاً لزيارة الملك الاردني حسين الى بريطانيا التي اقتصر وصفها على « اجراء مراجعة شاملة للوضع... وتحديد ما يمكن القيام به... » (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٦/١٠)، فان مصادر دبلوماسية بريطانية (لم ترد اسماؤها في المصدر المعتمد) شككت في احتمال دخول الاردن في مفاوضات منفردة « لأن مشكلة التمثيل الفلسطيني ستجعل الحكومة الاردنية تتردد، مراراً، قبل الموافقة على حضور اي محادثات مقبلة، ما لم تشارك فيها العناصر الفلسطينية التي ستحظى بموافقة عامة من جانب المنظمة... » (**القبس**، ١٩٨٦/٥/٢٨).

«ابلاغ» التراجع...

وبعد الفشل الذي ألمّ بالتحرك السياسي البريطاني، وعودة تاتشر الى بلادها، لوحظ تغير في لهجة المسؤولين البريطانيين باتجاه الموقف الذي كان معلناً قبل الزيارة. فقد أعلن وزير الخارجية البريطانية، جفري هاو، ان موقف بلاده «ثابت، وما يزال قائماً على مبادىء ' اعلان البندقية' لدول السوق الاوروبية المشتركة والذي ينصب على وجوب اشراك منظمة التحرير في محادثات السلام في الشرق الاوسط» (**القبس**، ١٩٨٦/٦/٢٠).

وقد أُبلغ الموقف البريطاني هذا، وعلى نحو مفصل، الى ممثل م.ت.ف. في لندن، فيصل عويضة، لدى اجتماعه مع مدير قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية، باتريك نيكسون. قال عويضة، بعد الاجتماع، ان المسؤول البريطاني قدّم اجابات عن مجموعة اسئلة فلسطينية حول الموقف البريطاني من م.ت.ف. وحقوق الشعب

الفلسطيني في اعقاب زيارة تاتشر إلى اسرائيل. واشار الى ان اجابات الجانب البريطاني كانت على النحو التالي:

□ ان الموقف البريطاني بالنسبة الى «بيان البندقية» وتأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ما زال قائماً ولا تراجع عنه. فبريطانيا ما تزال تؤكد موقفها من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

□ ان الموقف البريطاني بالنسبة الى تمثيل الشعب الفلسطيني هو ذاته الذي أعلنه وزير الخارجية، جفري هاو، والذي يدعو الى حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه كما يراه الشعب الفلسطيني مناسباً.

□ ان اللقاء الذي تمّ في القنصلية البريطانية في القدس مع شخصيات من الضفة الغربية وغزة هو لتأكيد الموقف البريطاني بعدم الاعتراف بضم القدس.

□ بالنسبة الى العلاقات مع الاردن، فان الفيدرالية أفضل ما تراه بريطانيا مناسباً، ولكن ليست العلاقة الوحيدة التي قد يتم الاتفاق عليها.

□ ان ما قالته رئيسة الوزراء، في ما يتعلق بايجاد بديل، ان أمكن، لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا يعني، أبداً، ان بريطانيا لا تتعامل مع المنظمة، بل العكس، فالتعامل معها سيستمر بالمستوى القائم الآن، ودون اي تغيير.

□ سنحاول (اي بريطانيا) العمل مع م.ت.ف. للوصول الى حلّ، ولكن اذا فشلنا كلياً، فسوف نفكر في ايجاد البديل حينذاك.

□ بالنسبة الى مقابلة رئيس المجلس الوزاري لدول السوق الاوروبية المشتركة، هانز فان دن بروك، مع السيد ياسر عرفات، فاننا لا نرى خللاً فيها. ولو لم تتم لكان ذلك يعني تغيراً في السياسة الاوروبية. انما ما تمّ هو الصحيح (**الشرق الاوسط**، ٦/٦/١٩٨٦).

واشنطن: لا تَعارُض

في الوقت ذاته، شهدت واشنطن تحركاً محدوداً، وذلك انطلاقاً من التقويم الاميركي لزيارة رئيسة الوزراء البريطانية لاسرائيل. فعلى هذا الصعيد، يمكن تلخيص وجهة النظر الاميركية في النقاط الثلاث التالية:

« ١ ـ ان جهود السيدة تاتشر لايجاد مخرج من الازمة لا تتعارض مع الجهود الاميركية، وان التنسيق بين واشنطن ولندن والاتصالات بين مسؤوليها والاطراف المعنية قائم على قدم وساق.

« ٢ ـ ان اي تحرك يتم الاعداد والتنسيق له مقدماً مع الولايات المتحدة أفضل من بقاء الوضع المتفجر على ما هو عليه الآن، خاصة وان علاقات أميركا مع عدد من اصدقائها التقليديين في المنطقة يشوبها الفتور.

« ٣ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست هي السبب الرئيسي أو المحرّض على الارهاب في الشرق الاوسط، مع ضرورة الاعتراف بأن هناك فلسطينيين يتم استخدامهم في عمليات ارهابية » (محمد الحناوي، « هل تضع تاتشر دعوتها للبديل الفلسطيني على الرف »، **الاهرام**، ٧/٦/١٩٨٦).

وانصب الجزء الاهم من التحرك الاميركي على المحادثات التي أجراها الرئيس الاميركي رونالد ريغان والمسؤولون الاميركيون مع الملك الاردني حسين الذي وصل الى الولايات المتحدة قادماً من باريس بعد ان تباحث مع الرئيس فرانسوا ميتران ومسؤولين فرنسيين.

بدأت المحادثات الاميركية ـ الاردنية بخلوة في البيت الابيض بين الرئيس ريغان والملك حسين استغرقت عشرين دقيقة تبعها اجتماع موسع. وفي مستهل المحادثات أعرب الجانبان عن « أسفهما لفشل المحادثات التي أجراها الملك حسين مع م.ت.ف. من أجل ايجاد وسيلة لتمثيل الفلسطينيين في مفاوضات محتملة للسلام مع اسرائيل ». وذكر ان العاهل الاردني أبدى الى الاميركيين قلقه البالغ ازاء « الافتقار الى النشاط وعدم المحافظة على القوة الدافعة لعملية السلام »، في حين اكد ريغان لضيفه « مجدداً، ان التحرك الدبلوماسي الاميركي في الشرق الاوسط يرتكز على مبادرته [المعلنة] في الأول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ » (**النهار**، ١٠/٦/١٩٨٦).

وذكر، ايضاً، ان الملك حسين قدم الى الاميركيين أفكاراً جديدة ومقترحات لتنشيط الجهود في المنطقة، سرعان ما تم نفيها من قبل وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري (**المصدر نفسه**، ١١/٦/١٩٨٦). غير ان مسؤولاً اميركياً رفيع المستوى شارك في المحادثات، تحدث الى الصحافيين ـ مشترطاً عدم ذكر اسمه ـ فأكد صحة « المقترحات الاردنية »، وقال ان حكومته « لن تذيع تفاصيل المقترحات في الوقت الراهن ». وفي هذا الصدد، استخلص المراقبون ان الاردن يتحرك الآن على اربعة خطوط أبلغها الى المسؤولين الاميركيين، هي:

« ١ ـ السعي لتحقيق تقارب سوري ـ عراقي. وهدف الاردن من تحقيق هذا التقارب ازالة العقبات عن طريق عقد قمة عربية، وان ما سوف يسعى الاردن للحصول عليه من القمة، اذا عقدت، هو ان تتبنى قيادة جديدة لـ م.ت.ف. قادرة على السير في عملية التسوية ومستعدة لذلك. فاذا لم يكن ايجاد مثل هذه القيادة للمنظمة ممكناً، يسعى الاردن الى ان تتبنى القمة قيادة فلسطينية اخرى خارج المنظمة. وعلى هذا الاساس حصل حسين على دعم اميركي مشروط لجهوده لتحقيق التقارب السوري ـ العراقي.

« كما سعى الملك خلال محادثاته مع ريغان الى ما أسماه مسؤول اردني ادخال سوريا في العقل الاميركي، وان الملك سعى الى اقناع ريغان بأن الطريق الى تعاون سوريا من أجل التسوية في الشرق الاوسط ليس التهديد أو المواجهة وانما الاعتراف بأهمية سوريا في المنطقة.

« ٢ ـ يتكامل مع الخط الاول ان الاردن سيعمل، في الفترة المقبلة، على تشجيع ظهور ' تمثيل فلسطيني ' لا يعتمد في شرعيته على م.ت.ف. وان هذا يمكن تحقيقه عبر سبيلين: البرلمان الاردني، وعودة بلديات الضفة وغزة الى الادارة العربية ' بطريقة او بأخرى ' على حد قول مسؤول اردني كبير. وما يقصده المسؤول انه سواء عن طريق خطة بيرس لتعيين مجالس عربية لهذه البلديات أو عن طريق اجراء انتخابات بلدية، حسب اقتراح رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر.

« ٣ ـ ان الملك حسين سعى في محادثاته مع ريغان الى تأكيد اهمية ان تتم التسوية من خلال مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وان هذا لا يمكن ان يتحقق الا بتعاون سوريا.

« ٤ ـ ان الاردن سيعمل على تنشيط دوره في اقتصاد الضفة وتطويره. وقد فسّر مصدر اميركي تابع المحادثات عن كثب هذه النقطة بأنها تقع ضمن فكرة ' تحسين ظروف الحياة في الاراضي المحتلة ' التي يركز عليها وزير الخارجية الاميركية [جورج شولتس]، والتي يعمل فيها بنشاط صهر الملك حسين نجيب الحلبي » (**الوطن**، ١٤/٦/١٩٨٦).

واكد وجود مثل هذه المقترحات الاردن نفسه، على الرغم من نفي المصري لها، وذلك على لسان « مسؤول اردني » ولكن في صيغة « تصور شامل لتحريك الموقف » عرضه الملك حسين على الادارة الاميركية. ويتمثل التصور الاردني هذا في النقاط التالية:

« ١ ـ احياء التضامن العربي بتصفية الخلافات بين الدول العربية، ثنائياً وثلاثياً وجماعياً، الى ان يتم الاتفاق على مشاركة الدول العربية في القمة؛ مع الأخذ في الاعتبار ان نجاح الحوار السوري ـ الاردني مهّد لتحسين العلاقات بين سوريا والعراق، وسوف يعمل الاردن على تحسين الجو بين سوريا ومصر. وقال [المسؤول] الاردني ان هذه الاتصالات بدأت بالفعل.

« ٢ ـ تحسين الاوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق لمساعدة الدول العربية التي يواجه أغلبها ازمة اقتصادية [من ' مشروع مارشال ' الاسرائيلي]، وتحسين الاحوال المعيشية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة [فكرة شولتس آنفة الذكر]، وهذا يخلق جواً مناسباً يجعل شعوب المنطقة اكثر تقبلاً للتحرك نحو السلام.

« ٣ ـ عدم التوقف في الجهود المبذولة من جانب الولايات المتحدة [الاميركية] ومن جانب الدول العربية، أيضاً، لتحريك عملية السلام،

والاستفادة من المصلحة العربية » (**الاهرام**، ١١/٦/١٩٨٦).

وتبين من طبيعة المحادثات الاميركية - الاردنية، ان المقترحات والآراء المتبادلة بين الجانبين جاءت، في مجملها، في اطار طروحات نظرية، مستقبلية، لا تنطلق من معطيات ميدانية قادرة على دعم سبل تحقيقها فعلاً. ومن ذلك يستخلص ان محادثات الملك حسين مع الرئيس الاميركي انتهت، ايضاً، الى النتيجة ذاتها التي آلت اليها محادثات تاتشر - بيرس. ففي حين اعلن الجانب الاردني، على لسان وزير الخارجية طاهر المصري، « ان الرئيس ريغان لم يقدم جديداً، ووزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لم يقدم شيئاً جديداً أيضاً... »، مشيراً الى ان الطرف الاردني « كان يعلم، قبل مجيئه... ان ليس لدى الاميركيين جديد... » (**النهار**، ١١/٦/١٩٨٦)، أعرب الرئيس الاميركي، من جانبه، للملك حسين عن الاسف « لأنهما لم يتمكنا من احياء عملية السلام... ». وقال مسؤول في الخارجية الاميركية (لم يرد اسمه في المصدر المعتمد): « ان الجو غير مشجع، بل انه سيىء جداً في الشرق الاوسط » (**القبس**، ١١/٦/١٩٨٦).

اوروبا: « بيان البندقية »

والسعي الاردني، ايضاً، بالاندفاع والزخم ذاتهما، كان اتجه الى فرنسا قبل واشنطن، وذلك في محاولة لتأمين موقف فرنسي لصالح التحرك الاردني، بعد ضمان دعم تاتشر المطلق. ويبدو ان السعي الاردني في هذا الاتجاه انطلق من تصور مفاده انه اذا استطاع الملك حسين اقناع الفرنسيين بصوابية خطواته، فان آمال الملك في احراز موقف اوروبي مؤيد له بشكل مطلق يصبح وارداً وممكن التحقيق، باعتبار ان فرنسا وبريطانيا اذا توافقتا على موقف مشترك، فانهما، حينئذ، قادرتان على لعب دور يؤثر في موقف اوروبا السياسي، كمجموعة.

ولهذا السبب جعل العاهل الاردني من باريس محطته الاولى، واجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران تناولت - حسبما أعلن الملك حسين - « العلاقات الثنائية، والعلاقات الاردنية - الفلسطينية... وتطورات أزمة الشرق الاوسط... وموضوع قيام اوروبا الغربية بطرح مبادرات وافكار جديدة لحل ازمة الشرق الاوسط ». كذلك عقد الملك جولتين من المحادثات مع رئيس الوزراء، جاك شيراك، واستقبل وزير الخارجية، جان برنار ريمون (**الشرق الاوسط**، ٤/٦/١٩٨٦).

وقبل مغادرته باريس، اعلن الملك حسين « ان فرنسا تلتزم سياسة ثابتة ومستقرة بشأن مشكلة الشرق الاوسط »، في حين أعلن الجانب الفرنسي - على لسان شيراك - عن تأييده للتحرك الاردني (**المصدر نفسه**)، رافضاً الاجابة عن سؤال لمعرفة موقف فرنسا من « التحرك الحالي ». وفسّر الفرنسيون تأييدهم بأنه ينبغي ان يكون مقروناً بمضمون الموقف الفرنسي، المتمثل في النقاط التالية:

١ - ان فرنسا ما تزال تؤيد التنسيق الاردني - الفلسطيني وتشجع عليه من منطلق اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (**القبس**، ٤/٦/١٩٨٦).

٢ - تؤيد فرنسا عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والاطراف المعنية بالنزاع العربي - الاسرائيلي (**الوطن**، ٥/٦/١٩٨٦).

٣ - لذلك، فان لدى فرنسا تحفظات من اقتراح تاتشر الداعي الى اجراء انتخابات بلدية في الضفة وغزة، وبالتالي ايجاد قيادة بديلة لـ م.ت.ف.؛ فأهالي الضفة وغزة رفضوا ان يكونوا البديل (**القبس**، ٤/٦/١٩٨٦).

٤ - ان فرنسا متمسكة بمضمون « بيان البندقية » ولن تتراجع عنه (من تصريح لوزير الخارجية الفرنسية، جان برنار ريمون، (**المصدر نفسه**، ٢١/٦/١٩٨٦).

وذهب وزير الخارجية الفرنسية الى ابعد من ذلك، فأكد « ان فرنسا ستتصدى لأية محاولة من قبل أي طرف من الاطراف الاوروبية الاخرى للتراجع عن 'بيان البندقية'، سواء في ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني،

أو بدور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام » (المصدر نفسه).

واعتبر هذا التصريح بمثابة رسالة موجهة الى رئيسة الوزراء البريطانية والدول الاوروبية الاخرى في السوق المشتركة التي قد تجاري الموقف البريطاني الجديد، لا سيما وأن بريطانيا، الآن (منذ مطلع تموز - يوليو الماضي)، تترأس المجلس الوزاري لدول السوق المشتركة.

ولكن قبل ان يحين دور بريطانيا لترؤس مجموعة السوق، و « لايجاد ارضية صالحة للبدء في مفاوضات لاحلال السلام في الشرق الاوسط »، قام رئيس مجلسها آنذاك وزير خارجية هولندا، هانز فان دن بروك، بزيارة الى تونس أدرجت في نطاق السعي « الحثيث لابراز جهود اوروبا الغربية السلمية... » ومعرفة حجم « الدور الذي يمكن لاوروبا ان تلعبه... من أجل جمع الاطراف المعنية [في الصراع] الى طاولة المفاوضات »، واجرى محادثات مطولة مع ياسر عرفات (**القبس**، ١٩٨٦/٦/١٠؛ نقلاً عن (**فرانكفورتر الجمانيه**، ١٩٨٦/٦/٣١).

ورأى المراقبون السياسيون والدبلوماسيون الغربيون « ان لقاء دن بروك - عرفات يعتبر، بحد ذاته، مبادرة دبلوماسية اوروبية لها ابعادها الايجابية على مسيرة السلام العادل والشامل الذي يراعي تطلعات جميع الشعوب... ». فقد اكد اللقاء الذي استغرق اكثر من ساعتين « بصورة قاطعة... اقتناع المجموعة الاوروبية بالدور الهام الذي يمكن لـ م.ت.ف. ان تلعبه في اية تسوية سلمية في الشرق الاوسط ». ولذلك فهو، في المحصلة، «... نصر دبلوماسي جديد لمنظمة التحرير [الفلسطينية] على الساحة الدولية في التصدي للمحاولات الرامية الى ضرب مصداقية الفلسطينيين وصرف الاهتمام الدبلوماسي العالمي عن دورهم... » (**المصدر نفسه**).

ولاحظ الدبلوماسيون، هؤلاء، ان اجتماع عرفات - دن بروك جاء على نحو « تحدٍ اوروبي لموقف اسرائيل التي عارضت، وما زالت تعارض، لقاء المسؤولين الاوروبيين مع عرفات أو أي زعيم فلسطيني آخر يمثل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وبعد الاجتماع، اعتبر دن بروك المحادثات «مفيدة جداً »، وقال: « اغادر هذا المكان من غير ان اكون اكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً مما كنت عليه لحظة وصولي ». ووصف الوضع في المنطقة بأنه «مجمّد»، معتبراً زياراته الاستطلاعية الاخيرة في البلدان العربية، واسرائيل، والولايات المتحدة الاميركية، تفسح في المجال لـ « تقويم جديد » للوضع (**النهار**، ١٩٨٦/٥/٢٧).

الى ذلك، ترى المانيا الاتحادية ضرورة ان تلعب اوروبا دوراً فعّالاً على صعيد النزاع العربي - الاسرائيلي. وأعرب وزير خارجيتها، يورغين موليمان، عن اعتقاده بامكان القيام بمثل هذا الدور، وطالب اسرائيل واميركا « بالتجاوب مع الفلسطينيين » لتنشيط عملية السلام. وعن الدور الاوروبي، قال موليمان ان على اوروبا ان تعمل على اعادة المحادثات بين م.ت.ف. والاردن، « باعتبار ان ذلك يمثل قاعدة أساسية لخلق صيغة من أجل تقديمها الى الاسرائيليين »، والعمل، ايضاً، على انجاح المحادثات المصرية - الاردنية والوصول الى موقف مشترك يقود الى تحقيق تسوية سلمية. وحذّر موليمان من مغبة توقيع أي اتفاق دون مشاركة الفلسطينيين، وبالتحديد دون مشاركة م.ت.ف.، لأنه سيكون بلا أي قيمة (**الوطن**، ١٩٨٦/٦/١).

وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٧، اجتمع المجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية للبحث في « اقرار سياسة اوروبية جديدة » بشأن الشرق الاوسط والعمل على كسر الجموع القائم. وبعد ان ناقش الوزراء المواضيع المدرجة على جدول الاعمال، ومن بينها لقاء عرفات - دن بروك وزيارة تاتشر الى اسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٨)، أعلن دبلوماسيون اوروبيون ان المجموعة الاوروبية تخلّت، في الوقت الراهن، عن خططها بشأن طرح « مبادرة سلام » لاحلال تسوية في الشرق الأوسط. وحسب هؤلاء الدبلوماسيين، فان اعضاء المجموعة توصلوا الى هذا الموقف، « الذي يبعث على التشاؤم »، عقب مناقشة نتائج « مهمة الدبلوماسية الهادئة بين الاطراف الرئيسية للنزاع » في المنطقة. وقال مسؤول في

أحد الوفود (لم يرد اسمه في المصدر المعتمد): « انها ليست اللحظة المناسبة... [لكن] الخيار ما يزال مفتوحاً... لاتخاذ اجراء ما... ويتعين علينا ان نستمر في التحدث إلى الجميع، ويجب اجراء الاتصالات بحرص، ودون ضجة » (**المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٨٦).

محمود الخطيب

١ ـ لندن مع تل ـ ابيب:
البحث عن «قيادة بديلة»

احتلت الزيارة التي قامت بها رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، الى اسرائيل، في ٢٤ ايار (مايو) الماضي، واستغرقت ثلاثة ايام، اهمية خاصة في جانبها الفلسطيني، نظراً لما سبقها من حديث عن تطورات جديدة في الموقف البريطاني من الصراع في منطقة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية، وما رافقها من تكهنات حول احتمال قيام حوار بريطاني مع م.ت.ف. وهي تكهنات اثارها اللقاء الذي جرى بين تاتشر وثماني شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة والمباحثات السياسية التي تخللته وما ترتب عليها من مواقف واثير حولها من اقاويل، خصوصاً بعد الموقف الذي اعلنته تاتشر في ختام زيارتها لاسرائيل والخاص بمصير المناطق المحتلة من وجهة النظر البريطانية، والذي شكل استفزازاً كبيراً لمشاعر المواطنين في الضفة والقطاع.

الى جانب هذه الزيارة، تابعت الاوساط السياسية في المناطق المحلتة، باهتمام كبير، «المشروع» الذي طرحه رئيس بلدية غزة السابق، الحاج رشاد الشوا، على المسؤولين المصريين خلال زيارة قام بها الى القاهرة في العاشر من ايار (مايو) الماضي، والداعي الى اقامة شكل من اشكال الحكم الذاتي في قطاع غزة تحت الادارة المصرية.

يتناول هذا التقرير، بكثير من التفصيل، زيارة تاتشر ونتائجها على الصعيد السياسي المحلي في الضفة والقطاع والموقف العام منها، ويتابع الجوانب المختلفة المتعلقة بـ «مشروع الشوا» والموقف منه على صعيد الضفة والقطاع وكل من الحكومتين، المصرية والاردنية، بوصفهما معنيتين بالمشروع، او ببعض ما جاء فيه.

تاتشر والبحث عن قيادة بديلة

تلقت ثماني من الشخصيات المعروفة في الضفة الغربية وقطاع غزة دعوة وجهتها رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، من خلال القنصلية البريطانية العامة في القدس للاجتماع بها والتباحث معها عشية مغادرتها اسرائيل في ٢٦ ايار (مايو) الماضي. والشخصيات هي: رئيس بلدية غزة السابق، الحاج رشاد الشوا، والمحامي فايز ابو رحمة، والمحامي زهير الريس، ورئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى عبدالنبي النتشة، الذي اقيل قبل ثلاث سنوات، ورجل الاعمال عضو الغرفة التجارية في مدينة نابلس، باسل كنعان، ونائب رئيس بلدية نابلس، عزت العالول، ورئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا السنيوره، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج (**البيادر السياسي**، القدس، ١٩٨٦/٦/٧).

وعقد المدعوون، قبيل توجههم الى مبنى القنصلية البريطانية العامة في الشيخ جراح في القدس، اجتماعاً قصيراً في فندق الوطني خصص لوضع اللمسات الاخيرة على مذكرة

كانوا اعدوها فور تلقيهم دعوة تاتشر لعرضها عليها، وقد تضمنت وجهة نظر موحدة تجاه القضايا التي من المحتمل اثارتها خلال اللقاء.

وفي اثناء الاجتماع، دبّ خلاف بين اعضاء الوفد حول بعض ما تضمنته المذكرة، ورفض رشاد الشوا التوقيع عليها، وايد الياس فريج موقفه هذا. وبعد نقاش، وضغوطات، ووساطات، ولقاءات جانبية، تراجع الشوا عن موقفه ووافق على التوقيع على المذكرة، غير ان فريج لم يتراجع وبقي على موقفه، واصرّ على عدم توقيع المذكرة. وبرر فريج موقفه هذا الى زملائه الآخرين في الوفد بقوله: «نحن لسنا وفداً رسمياً، وليست لنا صفة تمثيلية، ولذلك لا حاجة الى توقيع المذكرة، سيما واننا اجتمعنا في السابق مع مسؤولين غربيين دون ان نقدم لهم أية مذكرة» (**المجلة**، لندن، ٤ - ١٩٨٦/٦/١٠). لكن صحيفة «الفجر» المقدسية والتي يرأسها عضو في الوفد ذاته هو حنا السنيوره اوردت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٨ سبباً آخر لرفض فريج توقيع المذكرة، فاشارت الى ان رئيس بلدية بيت لحم اعترض على خلو المذكرة من أية اشارة الى الدور الاردني في عملية السلام.

على اية حال قدم الوفد المذكرة فيما بعد الى تاتشر خلوا من توقيع فريج، وتضمنت النقاط الثماني التالية:

«١ - ان أية تسوية للمشكلة الفلسطينية يجب ان تتناول المشكلة برمتها وليس، فقط، سكان الاراضي المحتلة الذين يشكلون ثلث عدد الفلسطينيين.

«٢ - ان المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وطنية، تتمثل في إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وحقه في اختيار من يمثله دون اكراه او وصاية من أحد.

«٣ - ان الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، اكد اكثر من مرة انه اختار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً له. وهو يرى في هذا الاختيار ممارسة لحق من حقوقه الاساسية.

«٤ - ان التعامل والحوار المباشر مع م.ت.ف. شرط لا بد منه للسير على الطريق الصحيح في اتجاه السلام. وندعو الحكومة البريطانية الى بدء حوار مع م.ت.ف. دون شروط مسبقة اذا ما اريد لجهود السلام ان تسير قدماً.

«٥ - نؤيد قيادة م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات، التي تمثل امل وتطلعات الشعب الفلسطيني.

«٦ - يطالب شعبنا بعقد مؤتمر دولي، فوراً، لحل المشكلة الفلسطينية بمشاركة الدول الخمس الكبرى.

«٧ - تأييد موقف م.ت.ف. كما ورد في 'اعلان القاهرة' بخصوص اعمال العنف على الساحة الدولية.

«٨ - شجب الغارة الجوية الاميركية على الشقيقة ليبيا» (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٥/٣٠). وبانتهاء الجدل حول المذكرة انتقل الجميع من فندق الوطني الى مقر القنصلية البريطانية في سياراتهم الخاصة (**البيادر**، ١٩٨٦/٦/٧). وكانت اجراءات امنية مشددة اتخذت حول القنصلية البريطانية والمنطقة المحيطة بها وتم وضع عدد من السيارات الاسرائيلية المدرعة عند مدخل القنصلية، بينما انتشر الجنود المدججون بالسلاح على الطرقات المجاورة للتدقيق في هويات المارة (**المجلة**، ٤ - ١٩٨٦/٦/١٠).

ثلاث طاولات عمل

عملت القنصلية البريطانية العامة في القدس على ان يكون لقاء الشخصيات الفلسطينية برئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، لقاء عمل وليس حفل استقبال. وطبقاً لهذا، أعدت القنصلية ثلاث طاولات لجلوس اعضاء الوفد الفلسطيني، ووضعت برنامجاً زمنياً للقائهم بتاتشر قسم الى خمس فترات زمنية، مدة كل منها نصف ساعة. وحال وصول الشخصيات الثماني التقت بهم تاتشر في استقبال عام، حيث تسلمت منهم مذكرتهم السياسية تبادل بعدها الجميع الحديث، فركز اعضاء الوفد على دور م.ت.ف. الممثل الشرعي

والوحيد، وقالوا ان على بريطانيا ان تلعب دوراً افضل مما هي عليه الآن. بعد ذلك تم توزيع الشخصيات على الطاولات الثلاث التي اعدت مسبقاً على الوجه التالي:

الطاولة الاولى، وضمت من حولها كلاً من حنا السنيوره وزهير الريس ومصطفى عبدالنبي النتشه.

الطاولة الثانية، واقتصرت على الحاج رشاد الشوا والياس فريج.

الطاولة الثالثة، وضمت فايز ابو رحمة وباسل كنعان وعزت العالول (**البيادر**، ١٩٨٦/٦/٧).

على امتداد الفترات الزمنية الخمس، اي ما مدته ساعتان ونصف الساعة، طرحت تاتشر على الحضور مسألة وصفتها بانها بالغة الاهمية وضرورية من أجل تنشيط عملية البحث عن السلام، وكسر الجمود الذي يحيط بتحركاته، وحتى توافق اميركا على مبادرة جديدة لتسوية الصراع في المنطقة. واخذت تاتشر تؤكد، خلال لقاءاتها المنفصلة مع كل مجموعة من المجموعات الثلاث، ان المنطقة ستظل تتخبط في هذا الوضع ما لم تقم قيادة جديدة بديلة للشعب الفلسطيني، ويتم التخلي عن م.ت.ف. مؤكدة انها جاءت الى اسرائيل لتقنع المسؤولين فيها بضرورة التحدث مع القيادة البديلة في حال تشكلها. وترغيباً لاعضاء الوفد، قالت تاتشر انها اقنعت اسرائيل بالموافقة على ذلك، وهي تنتظر رد فعل الجانب الفلسطيني، الذي اعلنت حرصها عليه، مشيرة الى ضرورة الاسراع في انجاز المدخل الى عملية التسوية، وهو ايجاد القيادة البديلة. ولم تكتف رئيسة الوزراء البريطانية بهذا الطرح المباشر، بل طرحت الى الحضور مواصفات القيادة البديلة، واهم هذه المواصفات ان تكون هذه القيادة على صلة وثيقة بالاردن، وتعمل معه من اجل الدخول في مفاوضات مع اسرائيل باشراف اوروبي ـ اميركي تحت مظلة مؤتمر دولي. وطالبت الجميع بالعمل من أجل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ كصيغة دولية للتسوية، معلنة لهم ان الاردن وسوريا توافقان على القرار، وانه لم يبق سوى الموافقة الفلسطينية. وما دامت م.ت.ف. ترفض الموافقة على القرار ٢٤٢، فانه يتوجب على الشعب الفلسطيني و«الفئة المعتدلة» التي وصفتها تاتشر بـ «العقلانية» ان تفعل ذلك (**المصدر نفسه**).

اما اعضاء الوفد الثمانية، فقد اختلفت ردودهم واجاباتهم على ما طرحته تاتشر، طبقاً لاختلاف مواقفهم ومواقعهم السياسية ودرجة تأييد كل منهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ومدى قربه او بعده من السياسة الاردنية. وطبقاً لذلك امكن تسجيل المواقف التالية:

□ ركز حنا السنيوره، الذي كان اكثر المتحدثين بين الجالسين الى طاولته، على دور م.ت.ف. وضرورة مشاركتها في اية تسوية سلمية. واشار الى ضرورة ان يكون للاردن دور في التسوية ولكن من خلال التنسيق مع المنظمة.

□ شدد الياس فريج على ضرورة التنسيق الفلسطيني ـ الاردني، ومدح دور الملك حسين في المساعي السلمية الجارية، وذكر لتاتشر انه رفض التوقيع على المذكرة التي قدمت اليها بسبب غياب اي ذكر للدور الأردني. ودعا الى اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، واوحى لتاتشر بفكرة امكان حل مسألة التمثيل عبر البرلمان الاردني.

□ تحدث رشاد الشوا عن دور م.ت.ف. وضرورة مشاركتها في التسوية، وقال ان أية محاولة لايجاد بديل من المنظمة، او للتغاضي عنها، هي محاولة فاشلة، كما ان ذلك امر لا يمكن قبوله. وتحدث عن عمليات الاستيطان الاسرائيلي الجارية ومعاناة سكان المناطق المحتلة، وشاركه في ذلك الياس فريج، حيث ذكّر كلاهما تاتشر بالتقرير الذي اعده الباحث الاسرائيلي ميرون بنبينستي حول الوضع المأساوي في قطاع غزة وطالبا بضرورة ايقاف عجلة الاستيطان.

□ على الطاولة الثالثة، التي ضمت فايز ابورحمة وباسل كنعان وعزت العالول، سمعت تاتشر من المتحدثين ما سمعته من الشوا وفريج حول الوضع في غزة بصورة خاصة، والمناطق

المحتلة عموماً، غير انه أجري حديث مركّز حول الدور الاردني، خصوصاً من قبل باسل كنعان، وهو شقيق الوزير الاردني طاهر كنعان، بينما ركز فايز ابورحمة حديثه على دور م.ت.ف. (**المصدر نفسه**). ولمزيد من المعلومات ولاهمية ما جاء في حوار تاتشر والشوا وتاتشر واعضاء الطاولة الثالثة من آراء نذكر في هذا الصدد ما يلي:

ان رشاد الشوا اكد لتاتشر، ان الجميع يرفضون تجاوز التحركات السلمية لدور م.ت.ف.، وان على بريطانيا عدم اغفال هذه الحقيقة، اذا كانت جادة في موقفها من عملية السلام. وطالب الشوا بان تقوم بريطانيا بفتح حوار مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وردت تاتشر على موقف الشوا بقولها: «ان م.ت.ف. مرفوضة، اوروبياً واميركياً واسرائيلياً، وما دامت هناك رغبة من جانب الفلسطينيين في حل الصراع، فلماذا لا يقومون بتشكيل قيادة بديلة تعمل الى جانب الاردن للمضي قدماً بالتسوية». فقال الشوا، رداً على ذلك: «اننا لا ننكر دور الاردن، ولكن لا معنى لهذا الدور من دون م.ت.ف.»، واوضح الشوا استحالة قيام قيادة بديلة، وقال ان مسألة التمثيل حسمت، وان مشاركة م.ت.ف. في جهود السلام ستدفع العملية خطوات الى امام (**المصدر نفسه**).

وطبقاً لما جاء في المصدر السابق (**البيادر**، ٧/٦/١٩٨٦)، الذي اعتمدناه في شأن حوار تاتشر واعضاء الوفد الثمانية أشير الى ان الجالسين الى الطاولة، وهم باسل كنعان وعزت العالول وفايز ابورحمة، اكدوا لتاتشر انه لا حل بدون مشاركة م.ت.ف. اما تاتشر، فردت عليهم بقولها ان الحل لا يمكن ان يتم الا من خلال قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. واورد المصدر ذاته المواقف التالية من دون ان ينسبها الى اي من الشخصيات بصورة محددة:

□ طُلب من تاتشر ان تمارس ضغطها على الحكومة الاسرائيلية حتى تقبل بتشكيل وفد يأخذ على عاتقه مقابلة «ابو عمار»، واقناعه بقبول القرار ٢٤٢.

□ اكد احدهم لتاتشر انه سيعمل على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، ليحصل منها على تفويض بتشكيل قيادة تعمل بوحي منها، وتأخذ على عاتقها التفاوض مع اطراف الصراع في مرحلة أولى.

□ طُلب من تاتشر حث الحكومة الاسرائيلية على اجراء انتخابات بلدية، يجرى بعدها دعم الفائزين، اوروبياً واميركياً، الذين ينتقلون بعد ذلك الى مرحلة جديدة يعملون خلالها على سحب البساط من تحت اقدام م.ت.ف.

□ ابدى احد اعضاء الوفد، من بين الثلاثة الجالسين الى الطاولة، استعداده للعمل على تشكيل قيادة بديلة. وقال مخاطباً تاتشر: «ان البعض في الضفة والقطاع يخشون التصفية الجسدية في حال افصاحهم عن رغبتهم في تشكيل هذه القيادة». وطالب تاتشر بأن «تُغرق» الضفة والقطاع بالاموال لاقامة المشاريع في مختلف المجالات، دعماً لمحاولات تجاوز م.ت.ف.

□ علق احدهم بقوله: «اذا كانت تاتشر سعت الى سماع آراء متناقضة، فان مساعيها فاشلة، فمن يدعي موقفاً غير ما جاء في المذكرة التي قدمناها لها لا يستطيع الادعاء به خارج القاعة، ولا تأييد له في صفوف الجماهير.

بعد المباحثات التي انتهت بتناول العشاء، غادرت الشخصيات الثماني مبنى القنصلية البريطانية.

أما مارغريت تاتشر، فقد عقدت، قبل ساعات من اختتام زيارتها لاسرائيل، مؤتمراً صحافياً لخصت فيه موقف حكومتها من الصراع في المنطقة والموقف من م.ت.ف. والعلاقات البريطانية ـ الاسرائيلية.

فمن جهة، جددت تاتشر دعوتها للشعب الفلسطيني بتجاوز دور م.ت.ف. ودعته الى اختيار قيادة محلية بديلة تعمل الى جانب الملك الاردني حسين من أجل التفاوض مع اسرائيل، ومن جهة اخرى، اكدت ارتياحها للطابع الممتاز للعلاقات الاسرائيلية ـ البريطانية (**الشعب**، القدس، ٢٨/٥/١٩٨٦).

وتعرضت تاتشر لموضوع الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع، فقالت ان من شأن اجرائها تشجيع ظهور زعامة فلسطينية جديدة

قد تستطيع معها اسرائيل والاردن العمل على تنشيط عملية السلام. وطلبت تاتشر من الحكومة الاسرائيلية العمل من اجل السماح بانتخاب قيادة فلسطينية في الضفة الغربية، والسماح باجراء انتخابات للمجالس البلدية في مدن الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**). وقالت: «ان اجراء انتخابات في الضفة الغربية، الى جانب تعزيز نشاطات التطوير الاقتصادي، والخطوات الانسانية، ستسمح للفلسطينيين بلعب دور مركزي اكثر في تحديد مصيرهم. ويمكن لهذه الاجراءات ان تؤدي الى نمو قيادة سياسية مسؤولة في هذه المناطق (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، [بدون ذكر تاريخ النشر]).

الموقف الاسرائيلي من مقترحات تاتشر سبق وحدده وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي التقى تاتشر لمدة نصف الساعة قبل لقائها بالشخصيات الفلسطينية، حيث استمع الى مقترحاتها، واعلن، بعدها، رفضه اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وقال انه وجد مقترحات تاتشر غريبة جداً. وعقب عليها بقوله: «انه ليبدو لي امراً غريباً، ان المكان الوحيد في العالم العربي الذي يستطيع ان يجري انتخابات حرة هو ما يسمى تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ففي جميع البلدان العربية، لا يوجد رئيس بلدية واحد منتخب» (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٥/١٩٨٦).

ردود الفعل

على الرغم من اهتمام غالبية اعضاء الوفد الذي التقى تاتشر بما دار خلال اللقاء، لم تحظ هذه الخطوة بارتياح غالبية القطاعات الاجتماعية المختلفة في الضفة الغربية والقطاع؛ وعلى العكس من ذلك نددت المؤسسات الوطنية باللقاء (لم تذكر بالاسم). واعلن بيان صدر عنها استنكاره لاي لقاء يعقده اشخاص من الضفة الغربية والقطاع، وجاء فيه: «ان من يقدم على مقابلة تاتشر يعلن انه خارج الاجماع الوطني» (**الشعب**، ٢٦/٥/١٩٨٦).

وكان أُصدر بيان حمل تواقيع عشرات النقابات العمالية ومجالس الطلبة وحركات الشبيبة (لم تذكر بالاسم) دعا الى مقاطعة تاتشر وعدم الالتقاء بها (**المصدر نفسه**). وندد متحدثون في مؤتمر طلابي حاشد نظمه مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية بسياسة بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني. ودان المتحدثون الذين يمثلون جميع الكتل الطلابية في الجامعة اجتماع الشخصيات الثماني مع مارغريت تاتشر التي دعت صراحة الى تجاوز م.ت.ف. وتشكيل قيادة بديلة منها في الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨٦).

واجريت في ٢٧ ايار (مايو) الماضي تظاهرة امام القنصلية البريطانية، رفعت خلالها شعارات نددت بمواقف تاتشر المعادية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. كما شجبت دعوة تاتشر الى اقامة قيادة بديلة، وسلمت مجموعة من المتظاهرات القنصل البريطاني مذكرة تعبر عن ادانتهن لسياسة حكومة تاتشر المتواطئة مع السياسة العدوانية الاميركية (**الميثاق**، القدس، ٢٩/٥/١٩٨٦).

«مشروع الشوا»

تتحدث الاوساط السياسية في المناطق المحتلة واسرائيل ومصر ومنذ اكثر من ثلاثة شهور عن «مشروع تسوية» طرحه رئيس بلدية غزة السابق، الحاج رشاد الشوا، على الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، خلال زيارة الشوا للقاهرة في ١٠/٥/١٩٨٦. يدور المشروع حول شكل من اشكال الحكم الذاتي، يجرى تطبيقه في قطاع غزة، وهو الارض الوحيدة التي خضعت للانتداب، ولم تقرر اي دولة سابقاً ضمه اليها، وظلت الحكومة المصرية تتولى ادارة شؤونه الى ان احتلته اسرائيل في العام ١٩٦٧.

فقد ذكرت صحيفة «الجيروزاليم بوست» الصادرة في القدس باللغة الانكليزية، بتاريخ ٢٢ ايار (مايو) الماضي، «ان مجموعة من الفلسطينيين من القدس والاراضي المحتلة على علاقات وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية طرحوا على مسؤولين مصريين [متواجدين] في اسرائيل مقترحات تدعو الى اقامة حكم ذاتي في غزة». ويدعو المشروع الجديد الى «فتح خدمات

قنصلية مصرية في القدس الشرقية، واعادة [احياء] المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي كان موجوداً في قطاع غزة في اثناء الادارة المصرية له، وافتتاح بنك مصري فيه» (**المصدر نفسه**).

لم ينف الشوا ما نسب اليه من مقترحات، وعلى العكس من ذلك اعلن انه قدم الى المسؤولين المصريين، في اثناء زيارته الاخيرة للقاهرة، مشروعاً يهدف الى اقامة حكم فلسطيني ذاتي في قطاع غزة تحت الادارة المصرية. وقال ان المشروع يقضي بان تكون هذه الخطوة جزءاً من تسوية شاملة تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحيث يستعيد الاردن الضفة الغربية، وتستعيد سوريا مرتفعات الجولان، ويتم قيام الحكم الذاتي الفلسطيني تحت السيادة العربية، وليس تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي، على ان يتقرر الوضع النهائي للضفة وغزة فيما بعد بين العرب (**الاهرام**، القاهرة، ٢٤/٥/١٩٨٦).

واقترح الشوا ان يتم ايجاد طريق بري يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية ويمر بسيناء الشمالية. واعرب في حديث الى وكالة الاسوشيتد برس، عن اعتقاده بان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يرفض اقتراحه، لانه يعني انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وبان سوريا لن تعارضه ايضاً لان اقامة الحكم الذاتي في غزة ستكون جزءاً من التسوية الشاملة. واضاف الشوا، انه شخصياً يقبل بعودة قطاع غزة الى السيطرة العربية شرط ان يُنَصّ صراحة على ان هذه الخطوة هي خطوة اولية ضمن عملية تسوية شاملة تشمل الضفة الغربية وسائر الارض العربية المحتلة (**المصدر نفسه**).

خلفيات ومواقف

تعود مقترحات الشوا الى اوائل شهر نيسان (ابريل) الماضي، حين التقى الشوا مسؤولين اميركيين كباراً (لم تذكر اسماؤهم) ودار نقاش بين الجانبين حول سبل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. في ذلك اللقاء، سئل الشوا عما اذا كان لديه تصور لحل ينهي الصراع ويرضي مختلف اطرافه، فاجاب انه لتحقيق هذا الحل ينبغي، اولاً، ان تتوفر لدى اسرائيل بالذات النوايا السليمة والصافية مع ضرورة تحمل الولايات المتحدة الاميركية مسؤولياتها وتتحرك بصورة جدية اذا كانت معنية، فعلاً، بالسلام. وقال: «اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تريد من م.ت.ف. اعترافاً بالقرار ٢٤٢ بقصد الاذلال، فنحن نرفضه، جملة وتفصيلاً؛ وان كانت جادة، فعلاً، لاحلال السلام، فعليها ان تلتزم بما جاء في مقدمة القرار التي تنص على عدم ' جواز احتلال الارض بالقوة' ». واضاف: «ان في القرار ٢٤٢ اجحافاً للشعب الفلسطيني، وهو يعتبر قضية لاجئين، وهذا مرفوض فلسطينياً، ولكن يوجد في القرار مادة تصلح لان تكون مدخلاً للنقاش والحوار، خاصة مقدمته المشار اليها آنفاً». وسأل الشوا محدثيه الاميركيين عن سبب احجام واشنطن عن الضغط على اسرائيل من اجل ان توقف عمليات الاستيطان، واعادة قطاع غزة والضفة الغربية والجولان الى السيادة العربية (**البيادر السياسي**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

بعد اقل من اسبوع على هذا اللقاء، اجتمع الشوا، في غير عاصمة (لم يذكر المصدر اسماءها ولا تواريخ اللقاءات التي تمت فيها)، الى مسؤولين اميركيين على مستوى عالٍ. اتصل به الاسرائيليون، بعدها، لتحديد موعد من اجل الحوار. وقال الشوا تعقيباً على ذلك: «لقد ادركت ان المسؤولين الاميركيين اطلعوا من اتصلوا بي من الاسرائيليين على تفاصيل ما دار في لقائي معهم» (**المصدر نفسه**).

واكدت المصادر الاسرائيلية مثل هذه اللقاءات. فقد كشفت الاذاعة الاسرائيلية النقاب عن ان جهات اسرائيلية اكدت له ان رئيس الوزراء، شمعون بيرس، وافق، فعلاً، على «مشروع الشوا»، وذلك خلال اجتماع سري عقده بيرس مع صاحب المشروع.

واكدت الاذاعة، ايضاً، ان الشوا التقى، فعلاً، مسؤولين اسرائيليين في طليعتهم، الى جانب بيرس، سكرتير الحكومة الاسرائيلية، يوسي

بيلين، الذي يتولى مهمة اجراء الاتصالات مع الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وابدى بيرس، لدى بحثه المشروع مع الشوا، قبوله به، واشترط لتنفيذه اشراف الحكومتين، الاردنية والمصرية، على ان يكون للملك حسين دور في ادارة شؤون القطاع بعد الانسحاب الاسرائيلي منه. وقالت الاذاعة ان السفير الاميركي لدى اسرائيل، توماس بيكرنغ، زار غزة واجتمع الى الشوا (**الميثاق**، ١٩٨٦/٦/٢٧).

يذكر في هذا المجال انه سبق ان طرح شمعون بيرس في اوائل نيسان (ابريل) الماضي مشروعاً مماثلاً يقضي باقامة كوندمنيوم (سلطة مشتركة) في قطاع غزة، يجري من خلالها تقاسم السلطة في القطاع بين مصر واسرائيل، على ان تترك مسألة السيادة النهائية الى فترة لاحقة. ويتضمن المشروع الذي اوردت تفاصيل عنه صحيفة «القبس» الكويتية منح سكان قطاع غزة (٧٠٠ الف نسمة) حكماً ذاتياً، مع احتفاظ مصر واسرائيل بالمسؤولية المشتركة عن شؤون الامن والدفاع. ومما اوردته «القبس»، ايضاً، ان بيرس بحث فكرة هذا المشروع مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في اثناء زيارة بيرس لواشنطن (اوائل نيسان - ابريل) الماضي. وابلغ شولتس الى بيرس ان ادارة ريغان ستؤيد فكرته، وستحاول تشجيع مصر على الوقوف الى جانبها (**القبس**، الكويت، ١٩٨٦/٤/١٥؛ نقلاً عن **الصنداي تايمز**، ١٩٨٦/٤/١٣). غير ان الرئيس المصري حسني مبارك لم يبد اي اهتمام بهذه المقترحات في ذلك الوقت (**الشعب**، ١٩٨٦/٥/٢٣).

تفاصيل اخرى

في اثناء لقائه مع بيرس وبيلين، سئل رشاد الشوا عن تصوره لمستقبل قطاع غزة، فاجاب بان مصيره مرتبط، كلياً، بمصير الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. فهي اراض احتلت بالقوة ومصيرها مشترك (**البيادر السياسي**، ١٩٨٦/٦/٢٨).

وطرح الاسرائيليون، في اثناء اللقاء، استعدادهم للانسحاب من قطاع غزة واجزاء كبيرة من الضفة الغربية، مع الاحتفاظ ببعض اجزائها لاسباب استراتيجية، مشترطين لانسحابهم من القطاع الاحتفاظ بمسألتين وصفتا بأنهما هامتان، وهما السياسة الخارجية والسياسة الامنية، وابدوا استعدادهم للبدء بقطاع غزة، فرفض الشوا الشرطين الاسرائيليين، لكنه قال: «ان من الممكن بحث هذه المسائل ودراسة تفاصيل الاجراءات التي لا تنتقص من الحقوق الفلسطينية وتؤمن الامن لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

هذه هي الحوارات والوقائع والطروحات الرئيسة التي سبقت طرح الشوا مقترحاته على الرئيس المصري حسني مبارك، في اثناء زيارة الشوا الاخيرة للقاهرة.

بين مبارك والشوا

في اثناء اللقاء المذكور، عرض الشوا على مبارك ما جرى بينه وبين الاميركيين الذين تحادث معهم، وكذلك المسؤولين الاسرائيليين الذين التقى بهم، وطلب منه ان يطلع كلاً من الملك حسين وياسر عرفات على ذلك. وقال مخاطباً الرئيس المصري انه «اذا أُنجز حل فعلي لا ينتقص من حقوقنا، فاننا نطلب من القاهرة ان تمنحنا شريطاً يمتد من شمال سيناء الى رفح، وميناء نويبع، حتى لا نمر نحن اهل غزة الى الضفة الغربية عبر اسرائيل، لاننا لا نضمن نواياها المستقبلية. وفي حال انجاز حل شامل وعادل تقبل به اسرائيل، فاننا نطالب باعطائنا ممراً دولياً يربط القطاع بالضفة وتضمنه الدول الكبرى» (**المصدر نفسه**).

لكن مبارك اعلن رفضه لمقترحات اقامة حكم ذاتي في قطاع غزة دون النظر الى وضع الضفة الغربية (**الجيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٦/١).

وابلغ الى الصحافيين، بعد استقباله الشوا: «ان الشوا جاء الى القاهرة وتحدث الينا عن هذا المشروع. وهذا شيء لا استطيع مناقشته بشكل منفصل عن وضع الضفة الغربية، ولا استطيع ان اعمل من اجله وحده منفصلاً عنها، او من وراء ظهر الملك حسين» (**المصدر نفسه**).

واوردت صحيفة «الاهرام» القاهرية (١٩٨٦/٧/٤) تفاصيل اخرى عما جرى خلال اجتماع مبارك والشوا، فنقلت عن الرئيس المصري قوله: «عندما استقبلت رشاد الشوا ليتحدث معي حول مستقبل غزة، سألته هل تكلم مع الاسرائيليين ؟ قال انه تكلم. وسألته هل تكلم مع الاردنيين ؟ لانني لن اقدم على قرار بمعزل عن الاردن، فقد سبق ان سُبَّ السادات عندما اقترح البدء بتطبيق الحكم الذاتي على غزة وانسحاب الاسرائيليين الى نقاط امنية خارجها... قالوا وقتها انه [السادات] قسم القضية واضاع فلسطين. انني [مبارك] لست على استعداد للبدء بغزة والعمل بمفردي بمعزل عن الضفة الغربية وبدون الملك حسين، لانه شريك في القضية» (**المصدر نفسه**).

واضاف مبارك: «... انتهى تماماً النظام القديم الذي كانت فيه غزة معنا والضفة الغربية مع الاردن على سبيل الامانة... اننا نبحث الآن عن ايجاد كيان فلسطيني تكون له علاقة مع الاردن. وقد تقابلت مع الملك حسين وتكلمت معه بمنتهى الصراحة، ونتفق، معاً، على هذا التوجه [الذي يقضي] بارتباط غزة بالضفة لعلاج القضية ككل دون تجزئة» (**المصدر نفسه**).

من جانبه قال الشوا ان الرئيس المصري حسني مبارك وعده بمناقشة فكرة مشروعه مع الملك حسين وياسر عرفات (**المصدر نفسه**).

٢ ـ صيف أزمات

يصح القول، بكثير من الدقة، ان النصف الاول من العام الجاري (١٩٨٦)، كان على صعيد المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة «صيف الازمات». فقد انتهت شهوره الثلاثة الاولى باغتيال رئيس بلدية نابلس المعيَّن، ظافر المصري، في الثاني من آذار (مارس)، تاركة بوادر ازمة جديدة بدأت تتشكل داخل المجلس البلدي في المدينة، والذي يضم كامل اعضاء الغرفة التجارية فيها. واستمرت هذه الازمة في تصاعد مستمر خلال الشهور الثلاثة التالية من نصف العام الجاري، وهذه الفترة شهدت ازمات سياسية واجتماعية واخرى تداخلت فيها العوامل السياسية والاجتماعية بصورة يصعب معها فصلها وتبيان الجوانب الاكثر تأثيراً فيها على صعيد تشكل الازمة ذاتها.

بعض هذه الازمات مؤقت وعابر فجرته ظروف محددة لكنه مرشح للتفاعل ويحمل مخاطر جسيمة، كالتوتر الذي شهدته الجامعة الاسلامية في مدنية غزة ووصل حد الاعتداءات الجسدية المتبادلة بين الكتل الطلابية فيها، والاضرابات الطلابية التي شهدها عدد من الجامعات في الضفة الغربية على خلفية المشكلات الادارية بين الطلبة والادارات في جامعاتهم بسبب الاقساط الدراسية على سبيل المثال، وبعض الازمات التي رافقت الانتخابات الطلابية في هذه الجامعة او تلك وانتهت بانتهائها؛ على ان اخطر هذه الازمات جميعاً، هي الازمة الراهنة داخل جامعة بيرزيت والتي بدأت في الثلث الاول من العام الجاري ولم تجد حلولاً لها حتى الآن، بل انها مرشحة للاستمرار فترة اطول بسبب طبيعتها وبسبب العناصر المكونة لها والتي تخطت، في بعض جوانبها، امكانات الجامعة وادارتها وكذلك طموحات الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية الذين هم الطرف الآخر في الازمة كما سنرى لاحقاً.

على الصعيد الاجتماعي ايضاً، يسود القلق الاوساط الوطنية المختلفة في مدينة غزة في اعقاب الاعتداء الجسدي الذي تعرض له نائب رئيس الجمعية الطبية في غزة، الدكتور رباح حسن

مهنا، من قبل عناصر مشبوهة، وما تركه الاعتداء من جرحى غالبيتهم من اقارب مهنا، ومن آثار اجتماعية - سياسية تهدد قطاع غزة بمخاطر «لبننته».

في هذا التقرير سنتناول ثلاث ازمات رئيسة وقع بعضها خلال الشهور الثلاثة الماضية ووقع بعضها الآخر قبل ذلك بقليل لكنه بقي دون حل، وما زالت اطرافها تبحث عن مخرج يجنبها عواقبها.

وهذه الازمات التي سنعرض لها تباعاً هي:

- ☐ الازمة داخل المجلس البلدي في مدينة نابلس.
- ☐ ازمة جامعة بيرزيت.
- ☐ الاعتداء على الدكتور رباح مهنا.

مجلس بلدية نابلس

يعيش المجلس البلدي في مدينة نابلس، ومنذ منتصف ابريل (نيسان) الماضي، ازمة داخلية حادة، نشأت في اعقاب اتخاذ رئيس المجلس، حافظ طوقان، الذي عين خلفاً لظافر المصري بعيد اغتياله في آذار (مارس)، قراراً يقضي باحالة كبير مهندسي البلدية، هاني عرفات، على التقاعد وتعيين المهندس ماهر الحنبلي (٤٧ عاماً) خلفاً له في رئاسة القسم الهندسي. وقد أصدر القرار، الذي اثار خلافات بين اعضاء المجلس وادى الى انقسامه الى مؤيدين ومعارضين له، في جلسة عقدها المجلس في ١٥/٤/١٩٨٦، ونص على ما يلي: «قرر المجلس البلدي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٦، بموجب القرار رقم ١٦ احالتكم [هاني عرفات] على التقاعد اعتباراًمن ١/٥/١٩٨٦» (**البيادر السياسي**، القدس، ٣/٥/١٩٨٦). وبصدور القرار بدأت الازمة التي لم تنته حتى اليوم وفشلت جميع جهود الوساطة في حلها.

القصة كاملة

عندما تسلم ظافر المصري رئاسة المجلس البلدي في نابلس، اتفق مع هاني عرفات على ان يتسلم مهندس قسم المساحة، بدلاً من تسليمه لمسّاح. ويعود سبب هذا التغيير الى خطأ في حساب ارتداد إحدى العمارات، ارتكبه احد المساحين. ثم اغتيل المصري وبقي الاتفاق قائماً. واقترح رئيس المجلس البلدي الجديد، حافظ طوقان، تعيين رئيس لدائرة المساحة من عائلة حلاوة، وكان رئيس الدائرة السابق احيل على التقاعد؛ فاقترح هاني عرفات ان يتولى المهندس خالد عبدالمجيد القسم، فرفض طوقان اقتراحه، ونشأت ازمة بين الطرفين اصر خلالها طوقان على موقفه وخاطب اعضاء المجلس بقوله: «يا أنا يا هاني عرفات». وعقد اجتماع لمناقشة الامر. وطالب طوقان باحالة عرفات على التقاعد. وتم طرح المسألة على التصويت، فوافق اربعة اعضاء على احالة كبير المهندسين هاني عرفات على التقاعد، ورفض عدد مماثل الاقتراح، بينما امتنع واحد عن التصويت. لكن الاخير فاجأ الجميع، بعد انتهاء عملية التصويت واقرار النتائج، باعلانه، فجأة، موقفاً جديداً انحاز فيه الى جانب طوقان، وطلب اعادة التصويت مرة أخرى. ورداً على ذلك، طلب اعضاء المجلس من رئيسه ايقاف الاجراءات مؤكدين انهم سيسعون الى ايجاد حل للمشكلة حتى لا تنفجر ازمة داخل البلدية. غير ان رئيس المجلس أصر على احالة عرفات على التقاعد واصدر قراراً بذلك (**المصدر نفسه**).

وواجه حافظ طوقان معارضة شديدة لقراره من قبل اعضاء في المجلس الذي يرأسه ومن قبل شخصيات نابلسية سعت من اجل الوساطة بين الطرفين المتنازعين لوضع حد للمشكلة، كذلك من قبل شخصيات معروفة من القدس. وقيل لطوقان «ان الوقت يفرض التلاحم، ويفرض الاستعانة بخبرة كبير المهندسين [هاني عرفات]؛ لذلك [ينبغي] تسوية المسألة حرصاً على سلامة مسيرة المجلس البلدي، فاصر [طوقان] على الرفض» (**المصدر نفسه**).

وتدخلت نقابة المهندسين في الموضوع، وبعث عمال وموظفو البلدية بعريضة الى رئيس المجلس، شجبوا فيها قرار احالة رفيقهم هاني عرفات على التقاعد (**المصدر نفسه**). وظل طوقان على موقفه مؤكداً ان قرار احالة عرفات على التقاعد هو قرار قانوني وديمقراطي (**البيادر**

السياسي، ٢٦/٤/١٩٨٦). على اية حال، أدى قرار طوقان بحق عرفات الى فرز اعضاء المجلس البلدي الى كتلتين: الاولى ويترأسها رئيس المجلس حافظ طوقان، وترى وجوب تنفيذ الاجراءات بحق هاني عرفات وامور اخرى (لم يذكرها المصدر)؛ الثانية وتضم خمسة من اعضاء المجلس من بينهم ابراهيم عبدالهادي، ووليد استيتية ومروان قمحاوي وعزت العالول. ويطالب هؤلاء باحترام اشكال التعاطي بين اعضاء المجلس، وطرق التعامل، عند اتخاذ القرارات، بحيث توصف بالنزاهة وبالديمقراطية، مع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة البلدية والمواطنين (**المصدر نفسه**). ويقول هؤلاء انهم لا يقفون ضد قرار الاحالة بحد ذاته، وانما ضد الكيفية التي تمت بها عملية اتخاذه، ولا يرون اسباباً موجبة لافتعال الازمة (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٦). ويضيفون: «يتمتع كبير المهندسين هاني عرفات بخبرة وتجربة طويلة نحن بحاجة اليها في مواجهة مخططات سلطات الاحتلال، خاصة في معركة توسيع حدود البلدية. ماذا فعل عرفات حتى يلقى هذا الموظف، بعد ٢٦ عاماً من الخدمة، هذا المصير؟ وماذا سيكون عليه الحال مستقبلاً، اذا ما تكرر الامر وصار تجميع عدد من الاعضاء كافياً لاتخاذ قرار داخل المجلس، ربما يكون اخطر بكثير من قرار الاقالة. لقد جئنا دون انتخاب من أجل تعريب المجلس البلدي، كلجنة انتقالية تعمل على تحقيق بعض المكاسب خلال عملية التعريب، ولم نأت لنفتح معارك شخصية او نطرح اموراً حلّها ليس داخل المجلس البلدي. لقد كان بالامكان حل الخلاف، والآن بالامكان حله ايضاً، غير ان رئيس المجلس يرفض ذلك، فالقضية، اذاً، ليست للمصلحة العامة، بقدر ما هي تصفية حسابات، وهنا تكمن الخطورة. فاذا كان 'الحشد' الذي تم داخل المجلس هذه المرة، هو من اجل احالة هاني عرفات على التقاعد، فمن يدري، فربما يتم الحشد نفسه للتصويت على أمور خطيرة للغاية، نرفضها بشدة» (**المصدر نفسه**).

في مقابل ذلك اوردت مجلة «العودة»، استناداً الى مراقبين، ان الاعضاء الثلاثة الذين عارضوا قرار احالة عرفات على التقاعد (في المصادر الاخرى اربعة اعضاء عدا عرفات نفسه) تربطهم به علاقات ودية، اضافة الى كونهم كانوا جميعاً من ضمن احدى عشر شخصية نابلسية التقت رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، صيف العام ١٩٨٤، ووصفوا في حينه بجماعة بيرس (**العودة**، القدس، ٢٤/٤/١٩٨٦). ووفقاً لمعلومات (لم يحدد المصدر مصدرها) ان فريقاً من المواطنين، كان مارس ضغوطاً على رئيس مجلس بلدية نابلس السابق، بسام الشكعة، قبل اقالته، للعمل على إقالة هاني عرفات بسبب تجاوزاته الادارية، الا ان الشكعة، على الرغم من ادراكه التام لهذه التجاوزات، آثر، من جهة، عدم اثارة زوبعة حول الموضوع، ولاعتقاده، من جهة اخرى، بأن عرفات مهندس ذو خبرة طويلة، ليس من السهل ايجاد بديل مناسب له؛ لذلك لم يجر منذ ذلك الحين بحث في مسألة اقالة، او عدم اقالة، هاني عرفات (**المصدر نفسه**).

وسط هذه الاجواء من الردود والتفسيرات المؤيدة، وكذلك المعارضة، لقرار احالة عرفات على التقاعد بدت الازمة وقد دخلت مرحلة التجميد، اذ لم يشر أي من المصادر الصحافية، او غير الصحافية، الى اي تطورات جديدة في الازمة، من اي نوع كانت.

الازمة في جامعة بيرزيت

ما ان يبدأ فصل دراسي ما في جامعة بيرزيت، حتى تبدأ معه ازمات. فادارة الجامعة اصبحت معروفة بكثرة تعديلاتها الجديدة لقرارات وقوانين العام السابق. ويزيد من حدة هذا التغيير المتواصل الذي يطال، في الغالب، الاقساط الجامعية وسلم العلاقات الداخلية واحياناً اجور العاملين، انه يتم من قبل ادارة الجامعة من دون تنسيق مع الهيئات المعنية فيها، من نقابة العاملين الى مجلس الطلبة وغيرهما.

على هذه الخلفية، نمت وتطورت أزمات عدة داخل الجامعة في فترات مختلفة، كان آخرها،

مما نشأ مع بداية العام الدراسي، الازمة التي وقعت في آذار (مارس) الماضي، عندما رفض طلاب الجامعة دفع الاقساط العالية، والتقويم الاكاديمي الجديد القاضي بجعل العطلة الاسبوعية يوماً واحداً بدلاً من يومين. لكن الازمة الاخطر كانت «ازمة تجديد العقود» التي برزت في الشهر ذاته بعد صدور قرار بعدم تجديد عقود عدد من العاملين، واستمرت حتى اليوم دون ان تتمكن الاوساط الادارية والمسؤولة في الجامعة من ايجاد مخرج لها.

فقد وجه نائب رئيس الجامعة يوم السبت ١٩٨٦/٣/١٥، رسائل الى مئة واربعين استاذاً ومحاضراً فيها، جاء فيها : «يؤسفني ان اعلمكم بان الجامعة لن تجدد عقدك الذي ينتهي في ١٩٨٦/٩/٣٠، علماً بان الجامعة بصدد دراسة وتعديل الانظمة بشكل يتلاءم مع احتياجاتها وامكاناتها » (**الطليعة**، القدس، ١٩٨٦/٣/٢٠). وبررت ادارة الجامعة هذا القرار، وما تضمنه من اجراءات، بالازمة المالية التي تعانيها، والتي اضطرتها ـ حسب قولها ـ الى تقليص نفقاتها (**المصدر نفسه**).

لكن طلاب الجامعة وهيئاتها التدريسية لهم موقف وتفسيرات مختلفة لما وقع. وقد حددوا موقفهم من بداية الازمة، فاصدرت نقابة العاملين بياناً، رداً على قرار نائب رئيس الجامعة، اكدت فيه «ان الجامعة مؤسسة وطنية للشعب الفلسطيني، ولا يمكن ان يتقرر مصيرها من وراء ظهره، خاصة وانها ليست مؤسسة لتحقيق الربح، ودعمها ليس منّة من احد، كذلك فان الضغوط المالية التي تواجهها، بعيدة، كل البعد، عن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وحملت النقابة مجلس الامناء في الجامعة مسؤولية تأمين موازنته واعتبرته، بتركيبته القائمة، غير قادر على القيام بوظيفته الاساسية.

واقترحت نقابة العاملين، للخروج من الازمة، تحقيق ما يلي:

١ ـ الى حين حل «الازمة المالية»، فان الحل الراهن الممكن يجب ان يكون على حساب الخطط التطويرية.

٢ ـ مطالبة مجلس التعليم العالي بالضغط على الجهات الفلسطينية والعربية لتأمين التزاماتها المالية تجاه الجامعات في المناطق المحتلة، بما في ذلك جامعة بيرزيت.

٣ ـ مطالبة مجلس الامناء باتخاذ قرار سريع بتوسيع عضويته على اسس وطنية واكاديمية وتربوية (**المصدر نفسه**).

ونجحت نقابة العاملين في فرض المطلب الرقم ٣ الخاص بتوسيع عضوية مجلس الامناء، اذ وافق المجلس على اضافة اعضاء جدد الى صفوفه.

اما مجلس طلبة الجامعة، فقد استعرض، في بيان اصدره في منتصف ايار (مايو) ١٩٨٦، المستجدات على صعيد الجامعة ملخصاً ازمتها الراهنة وتطوراتها حتى وقت اصدار البيان الذي حدد الازمة في النقاط التالية:

١ ـ «الاقساط: أقدمت الادارة على تحديد سلّم جديد للاقساط الجامعية يلزم الطلبة بدفع مبالغ هائلة لا يقدر على دفعها الطلاب العاديون. وهذا يعني حصراً لنوعية الطلبة المؤهلين للالتحاق بالجامعة، وهم فقط ابناء الفئة المحظوظة اقتصادياً، وبالمقابل تعني [الاقساط الجديدة] اغلاق الجامعة امام السواد الاعظم من ابناء شعبنا.

٢ ـ «سياسة القبول التي تركز على التوجه نفسه الموجود لدى ادارة الجامعة، والذي يهدف الى قبول نوعية محددة من الطلبة، وذلك بالاعتماد على التوزيع الجغرافي، الذي لا يحقق بقاء الجامعة مفتوحة امام ابناء شعبنا كافة، اذ يتم التركيز، فقط، على بعض المناطق التي تخدم الصورة التي يراد حسم [الوضع] عليها.

٣ ـ «محاولة تقييد مجلس الطلبة: وهذه مشكلة يومية يواجهها [فرض زائد للبيروقراطية على صعيد التعامل] ضمن المحاولات التي تهدف الى نزع الصفة التمثيلية عن المجلس لصالح عمادة شؤون الطلبة» (**الشعب**، القدس، ١٩٨٦/٥/١٧).

ولتجاوز الازمة طرح مجلس الطلبة الحلول التالية:

اولاً: «قرار انهاء العقود: نطالب مجلس

الامناء [في الجامعة] بالتراجع عن هذا القرار غير المسؤول فوراً، [فهو] يساعد على هجرة العقول، وكما نرى، نرفض اية اضافات او تعديل على شروط العقود والعمل.

ثانياً: «مشكلة الاقساط: حل مشكلة الاقساط وفق الاسس التلية:

« (أ) رفض المبالغ الباهظة التي تطلبها الجامعة من الطلبة كافة.

« (ب) اعتماد سياسة المقتدر يدفع، وغير المقتدر يعفى عبر نظام مسح اجتماعي شامل يشارك فيه مجلس الطلبة، [ويشارك ايضاً] في وضع اسسه وتقرير نتائجه.

« (ج) لا يحرم أي انسان فلسطيني من اكمال تحصيله العلمي في الجامعة بسبب وضعه المادي.

« (د) رفض الارتفاع المستمر في جدول أقساط الكليات.

ثالثاً: «سياسة القبول: بخصوص هذه السياسة يطالب مجلس الطلبة بما يلي:

□ « الغاء سياسة القبول الجغرافي، واعتماد الكفاءة الاكاديمية بديلاً لها.

□ « زيادة عدد المقبولين سنوياً في الجامعة.

□ « ضمان بقاء جامعة بيرزيت مفتوحة لفئات جماهير شعبنا كافة.

رابعاً: «الغاء الانذارات المجحفة التي اتخذت بحق الوطنيين دون مبرر.

خامساً: «لحل ازمة الثقة والقرار في الجامعة نطرح ما يلي:

□ « ان لا يتخذ أي قرار يهم الحركة الطلابية او النقابية [من] دون علم مسبق ونقاش مستفيض ما بين الهيئات المسؤولة ومجلس الطلبة ونقابة المعلمين.

□ « ان اسلوب الحوار الديمقراطي الهادئ والمسؤول هو الطريق الوحيد لازالة العوائق كافة، التي تعترض المسيرة الداخلية في الجامعة، وعليه، فاننا، في مجلس الطلبة، نطالب بتشكيل لجنة دائمة من مجلس الطلبة ونقابة العاملين وادارة الجامعة، لتتدارس، بشكل مستمر، اوضاع الجامعة ووضع الخطط الكفيلة بالحفاظ على مسيرة الجامعة وتطورها.

سادساً: «وقف الحملات التي تشنها ادارة الجامعة للنيل من شرعية مجلس الطلبة وتمثيله الطلبة كافة. [وهي الحملات] التي تقوم بها [ادارة الجامعة] من خلال مكتب شؤون الطلبة؛ وذلك بالغاء الشروط التي وضعتها الجامعة مؤخراً، والتي تقيد نشاطات المجلس.

سابعاً: «نطالب بفك الارتباط الجديد مع القنصلية الاميركية [وكذلك القنصلية] البريطانية، وملحقاتهما الثقافية، والذي عبر عن نفسه في مشروع مركز اللغات، ودعوة القنصل الاميركي للجامعة، لما تحمله هذه الدعوة من مخاطر جسيمة في هذه المرحلة، التي يميزها تزايد محاولات القوى المعادية لشطب م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، واعطاء هذا التمثيل للنظام الاردني. واننا نطالب ادارة الجامعة اضاءة هذا الغموض في موقفها بصدد هذه المسألة.

ثامناً: «اننا نرفض، وبشدة، ان تنحرف جامعة بيرزيت عن مسيرتها الوطنية، وانتمائها للشعب الفلسطيني. كما نرفض فكرة انسلاخ الجامعة عن واقعها الفلسطيني في ظل الاحتلال.

تاسعاً: «ان يتحمل مجلس امناء الجامعة مسؤولياته في الحفاظ على وطنية مصادر التمويل.

عاشراً: «الحد من مظاهر التسيب الموجود [لدى] بعض الاوساط الادارية، ونطالب بتطبيق سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب» (**المصدر نفسه**).

لقي هذا الموقف الذي عبر عن برنامج عمل متكامل لحل مختلف جوانب الازمة ترحيباً واسعاً لدى المؤسسات والنقابات والجمعيات والنوادي والاطر الجماهيرية والشخصيات والفعاليات الوطنية في المناطق المحتلة، والتي اصدرت بياناً وجهته الى مجلس امناء وادارة جامعة بيرزيت قدم مطلباً واحداً هو الاستجابة للبرنامج الذي طرحه مجلس طلبة الجامعة. وحمل البيان تواقيع كل من: جمعيات الهلال الاحمر في الخليل والبيرة وطولكرم، وجمعيتي اصدقاء المريض في رام الله وجنين، والغرفة التجارية فيها، والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، واللجان

الفـرعية لنقابات الصيادلة واطباء الاسنان في جنـين وطولكـرم، ونقـابـة العـاملين في جامعة النجاح، ودار اليتيم العربي في طولكرم، ورابطة الصحـافيـين العـرب، واتحـاد النـاشرين، والمؤسسات الصحافية، واعضـاء في مجالس بلدية.

كما وقعته عشرات النقابات العمالية ولجان الشبيبـة والنـوادي، ولجـان المـرأة، ومجالس الطلبة، وحركات الشبيبة [لم تذكر بالاسم] في مختلف مدن الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

أصحاب الشأن

لم يقف اعضـاء الهيئـة التـدريسية ممن يطالهم قرار الغـاء العقود مكتوفي الايدي وسط تطورات الازمة، ورفعوا كتاباً الى مجلس امناء الجـامعـة اشـاروا فيـه الى القلق الذي ينتاب اعضـاء هيـأتهم، وركزوا على انعكاسات قرار الغاء عقودهم على الوضع الاكاديمي في المناطق المحتلة. وبرأي هؤلاء، فان تطبيق القرار سيؤدي الى:

☐ «هجـرة الادمغـة الى الدول العـربية والاجنبية، حيث بدأ بعض الاساتذة اتصالات فعليـة مع جامعـات خارج الضفـة الغـربيـة [بقصد] التعاقد معها.

☐ «فقدان الجسم الاكاديمي القادر على العمل والعطاء، مما سيؤثر على وجود المؤسسات التعليميـة العليا، وبالتالي سوف يحرم الطلاب والطالبات من فرص اكمال تعليمهم العالي على ارض الوطن ضمن المفهـوم الحقيقي للصمود» (**البيادر**، ١٧/٥/١٩٨٦).

ويخشى بعض اعضاء الهيئة التدريسية من ان تتخـذ سلطات الاحتلال من موقف مجلس امنـاء جامعـة بيرزيت ذريعـة لانهـاء خدمـات موظفين حكوميين لديها، في حال وافق هذا الامر مصالحها (**المصدر نفسه**).

رد الامناء والادارة

في مقـابـل ذلك، دافـع مجلس الامناء في جامعة بيرزيت عن نفسه، وكذلك فعلت ادارتها، فقدم المجلس شرحاً تفصيلياً لتطور الازمة، عبر عنه حديث لرئيس المجلس د. سعدي عبدالجبار الفقيه نشرته «البيادر السياسي» جاء فيه:

«لقـد التـزم مؤتمـر القمـة العربي العام ١٩٧٨ بدعم مواطني الاراضي المحتلة لمدة ١٠ سنوات. وكان هذا الدعم يغطي حوالى ٨٠ بالمئة من الميـزانيـة التعليميـة المتكـررة التي تشمل الرواتب والاجور والمصروفات الاخرى. وظل هذا الدعم منتـظمـاً حتى العـام ١٩٨٤... [وتم تقليصه] في العام ١٩٨٥، بحيث لم يعد يغطي اكثر من ٤٠ بالمئة من الميزانية المتكررة، الامر الذي ادى الى [بروز] نتيجتين:

☐ «عدم امكان انشاء صندوق وقف كانت الجامعة قررت انشاءه ليصرف ريعه على الميزانية المتكررة للجامعة.

☐ «ايجاد عجز في الميزانية التعليمية المتكررة.

«واستمـر تقليص الدعم العربي في العام الجـامعي الحالي، الا ان الجامعة حافظت على صنـدوق التـوفير للموظفين، وحافظت على عدم المساس به، وكذلك على صندوق تعويض نهاية الخدمة» (**المصدر نفسه**).

وقـال د. الفقيـه انـه «ازاء تفاقم الوضع النـاجـم عن تقليص الدعم العـربي أصـلاً، اضـطرت الجـامعـة الى ابـلاغ اعضاء الهيئة التـدريسيـة بعدم تجديد العقود، ولكن ذلك لا يعني، عملياً، وقانونياً، الغاءها، وكان المقصود، في الواقع، هو الغاء العقد القائم، واعطاء عقود جديـدة طبقاً لحاجات وامكانات الجامعة. ومن تحصيـل الحاصل ان الجامعة لا تستطيع ان تستمـر من دون هيئـة تدريسيـة. لذلك، فان مجلس الامنـاء يسعى من أجل توفير التغطية المالية من التزامات وتبرعات تغطي العقود التي سيلتزم بها مجلس الامناء. وحصول المجلس على الالتـزامـات والتبرعات سوف يجعله قادراً على الايفـاء بالعقـود وعنـدهـا سيقـوم بتـوقيعها» (**المصدر نفسه**).

اما الادارة، فكررت، بلسان مدير العلاقات العـامـة في الجـامعـة، ما قاله د. الفقيه حول مسببات الازمة، بينما يرى رئيس نقابة العاملين،

د. تامر العيساوي، ان استمرار الازمة الراهنة يدل على فشل الطرفين، مجلس امناء الجامعة وادارتها، في القيام بمهمة جمع الاموال التي اوكلت اليهما. ويقول د. العيساوي ان النقابة اقترحت تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلين عن مجلس الامناء والادارة والنقابة ومجلس الطلبة (اي جميع الفرقاء) ويتمتع بالصلاحيات التالية:

□ الاطلاع بشكل تفصيلي على الاوضاع المالية للجامعة.

□ اجراء اي اتصالات يراها مناسبة لحل الازمة.

□ لحين حل الازمة، جذرياً، يقوم فريق العمل بنفسه بترتيب اولويات التقشف في مصروفات الجامعة حسب ما يراه مناسباً (وضع برنامج التقشف من قبل الادارة خلال ازمة مماثلة مرت بها الجامعة العام ١٩٨٤).

□ تتحمل القطاعات المختلفة كافة المسؤولية المشتركة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالازمة، وكذلك تتحمل مسؤولية مشتركة في تنفيذ التزاماتها (**المصدر نفسه**).

ووجهت النقابة رسالة الى مجلس الامناء، تضمنت اربع نقاط مقترحة لحل الازمة اهمها: تحرير عقود للعاملين في الجامعة كافة قبل تاريخ ١٧/٥/١٩٨٦، ووفق شروط عمل مطابقة لشروط العمل للعام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ كحد ادنى، وطالبت باستمرار عمل فريق العمل الذي تم تشكيله لمتابعة الازمة (**المصدر نفسه**).

غير ان شيئاً من هذا لم يحصل، ولم تحقق اي من المطالب التي جرى التحدث عنها والمقترحات التي قدمت، سواء من قبل مجلس الطلبة او نقابة العاملين او الهيئة التدريسسية. ولخص د. العيساوي ذلك بقوله: «انه منذ قيام مجلس الامناء من خلال ادارة الجامعة بعدم تجديد عقود اعضاء الهيئة التدريسية في ١٥/٣/١٩٨٦، والعاملون يتقدمون بمطالبهم لتجديد العقود بالشروط الحالية كحد ادنى، ويتقدمون، ايضاً، بمبادرات لمساعدة مجلس امناء الجامعة على تخطي الازمة. ومنذ ذلك التاريخ والى الآن، حدد نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، تواريخ عدة تعهد خلالها بتجديد العقود. ففي البداية حدد نهاية شهر نيسان (ابريل) او اوائل ايار (مايو) ١٩٨٦، ومضى الموعد دون جدوى، ثم عقد اجتماع هو الاول والاخير مع مجلس الامناء للتباحث حول هذه الازمة، ووعد المجلس باعطاء قرار نهائي حول تجديدها [العقود] في ١٧/٥/١٩٨٦. والشيء الوحيد الذي صدر بعد ذلك التاريخ، هو مقابلة شخصية [تمت] مع د. برامكي ابلغ، في اثنائها، [الى] الاساتذة بانه لن يقلص احداً بسبب الفائض، وان المجلس بانتظار كادر وسلّم معاشات موحد للجامعات (اسوأ من السلم الحالي)، وان العقود لن تجدد الا بناء على ذلك السلّم، وان المسألة لن تتعدى [مدة] اسبوعين، اي [حتى] نهاية شهر ايار (مايو). ومضى ذلك التاريخ [كما مضى] سابقه » (د. العيساوي، من مقابلة اجرتها معه **الطليعة**، ٢٦/٦/١٩٨٦).

امام استفحال الازمة واستمرار رفض الجامعة الاستجابة لمطالب العاملين فيها، اعلن هؤلاء اضراباً مفتوحاً بدأوه في ١٧/٦/١٩٨٦ (**المصدر نفسه**، ١٩/٦/١٩٨٦). ودعماً لموقفهم هذا، تشكلت لجان مختلفة لمساندة الاضراب، بالاضافة الى لجنة التضامن مع اضراب العاملين التي تشكلت من المؤسسات الجماهيرية الداعمة لموقفهم النقابي (**المصدر نفسه**).

على ان الخلاف بين مجلس الامناء والادارة، من جهة، والهيئة التدريسية ونقابة العاملين ومجلس الطلبة، من جهة أخرى، راوح في مكانه، بسبب وجود أزمة مالية فعلية تعاني منها الجامعة بغض النظر عن مسؤوليات أي من الاطراف عنها، وان تسديد التزامات الدول العربية المالية يشكل المدخل الوحيد الممكن للوصول الى حل نهائي وجذري للازمة.

في هذا السياق، علم ان وفداً من مجلس التعليم العالي سيتوجه الى العاصمة الاردنية، عمان، مفتتحاً جولة تشمل عدداً من الدول العربية، حيث يناقش خلالها المصاعب المالية التي تعاني منها الجامعات ومؤسسات التعليم

العالي. كما يلتقي الوفد، بشكل اساسي، مسؤولين في اتحاد الجامعات العربية لبحث سبل توفير الدعم المالي للمؤسسات الاكاديمية في الارض المحتلة. كما علم ان لجنة شكلت مؤخراً لكي تقوم بدراسة موازنات الجامعات، واقتراح الحلول، في ضوء استمرار تقليص الدول العربية واتحاد الجامعات العربية دعمها لمجلس التعليم العالي في الاراضي المحتلة (**الشعب**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

ويبدو ان هذا الكلام لم يكن اكثر من توقعات، وبصورة اكثر تفاؤلاً، معلومات تناقلها بعض الاوساط. اما الشيء الواقعي الوحيد الذي ظل قائماً على أرض جامعة بيرزيت وتدور الاطراف ذات الصلة به من حوله فهو ازمتها ذاتها.

الاعتداء على د. مهنا

يسود مدينة غزة توتر شديد، تخشى الاوساط الوطنية فيها ان يؤدي الى مزيد من اعمال العنف بين الجماعات والمنظمات السياسية المختلفة، بعد الاعتداء على عضو الجمعية الطبية في غزة، الصيدلي ابراهيم اليازوري، والذي وقع قبل مدة، والاعتداء بالضرب الذي تعرض له في نهاية حزيران (يونيو) الماضي نائب رئيس الجمعية الطبية نفسها، د. رباح حسن مهنا، والذي نقل على اثره الى المستشفى حيث أجريت له عمليتان جراحيتان، وأثار موجة استياء واستنكار واسعة في صفوف المواطنين.

فقد قامت جماعة مساء ٢٦/٦/١٩٨٦، بمطاردة د. مهنا الذي كان يقود سيارته بعد مغادرته عيادته الطبية في طريق عودته الى منزله الكائن في حي الرمال في مدينة غزة، حيث اعترضت طريقه سيارة تقل مجموعة من الشبان، وكانت ضمن عدد من السيارات طاردت د. مهنا منذ غادر عيادته. وقام ركاب السيارة المعترضة بالاعتداء على د. مهنا الذي رفض مغادرة سيارته، وكان من نتيجة الاعتداء اصابته بتهشم في عظام ساقيه وكسور مضاعفة في الساق الاخرى، كما اصيب د. مهنا في رأسه وبكسر في ذراعه اليمنى.

وقع الحادث على مقربة من ديوان يعود لآل مهنا، الذين هبَّ بعضهم لنجدة المعتدى عليه دون ان يعلموا بانه من افراد العائلة. ووقعت اشتباكات بين الطرفين اصيب بنتيجتها من افراد عائلة مهنا كل من عادل محمد مهنا (٦٥ عاماً) بكسر في يده اليسرى، العبد موسى مهنا (٥٠ عاماً) بكسر في احدى يديه، ومحمد العبد مهنا (٢٣ عاماً) بكسر في اليد اليسرى، وبشير حسن مهنا (٢٥ عاماً) بكسر في يده اليمنى، وحرب عدنان مهنا (٢٣ عاماً) واصيب في ساقيه، وغسان ابراهيم مهنا (٤٠ عاماً) واصيب في اليد اليمنى (**الفجر**، القدس، ٢٨/٦/١٩٨٦).

على اثر هذه الاحداث، نقل الجميع الى احد مستشفيات غزة، واجريت للدكتور مهنا، الذي نقل الى مستشفى مار يوسف في القدس، عمليتان جراحيتان، واحدة في اليد اليمنى والثانية في الساق اليمنى (**الميثاق**، ٢٠/٧/١٩٨٦).

المعتدون الذين لم تحدد هويتهم تماماً، وصفوا بانهم «مشبوهون يحاولون منذ مدة خلق اجواء من الارهاب الفكري على المواطنين في القطاع مستخدمين في ذلك العصي والآلات الحادة والجنازير الحديدية ' وماء النار' في محاولة للبننة الاراضي المحتلة، وتقسيم ابناء قطاع غزة الى شيع واحزاب من خلال اعتداءاتهم على المواطنين والمنازل واحراقها» (**الفجر**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

ردود الفعل

استنكر خطباء المساجد في غزة هذه الاعمال الوحشية اللامسؤولة، وقالوا، في خطبة الجمعة التي تلت يوم الاعتداء على د. مهنا، ان «مثل هذه الاعمال لا يخدم سوى اعداء شعبنا، وناشدوا المؤسسات والشخصيات في الضفة الغربية وقطاع غزة الوقوف، بحزم، من اجل اجهاض المؤامرة التي تحاك ضد شعبنا» (**المصدر نفسه**). وعقد في مقر الحاكم العسكري في غزة اجتماع ضم عدداً

من الشخصيات ورجال المؤسسات ورجال الدين والمخاتير، من جهة، ومنسق الحكم العسكري الاسرائيلي، من جهة أخرى. وتم خلال الاجتماع بحث الاعتداءات المذكورة وغيرها مما وقع مؤخراً في قطاع غزة. وجاء عقد الاجتماع في اعقاب موجة الاستنكار والتذمر التي سادت في القطاع في اعقاب تكرار الاعتداءات على الوطنيين، وآخرها الاعتداء على د. رباح مهنا (**الميثاق**، ١٩٨٦/٧/٣).

واصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً، في عمان، ناشدت فيه «جميع القوى الوطنية وجماهير قطاع غزة التمسك بالوحدة الوطنية والدفاع عنها وتجسيدها داخل المؤسسات الوطنية».

ومما جاء في البيان: «ان م.ت.ف. اذ تأسف، أشد الأسف، للحوادث المؤلمة الخطرة التي جرت في قطاع غزة المحتل، يهمها ان تؤكد، من جديد، على مرتكزات الوحدة والترابط الوطني، التي هي من اولويات النضال ضد المحتلين الصهيونيين». وانها (م.ت.ف.) «لن تسكت عن اية جهة تتيح للعدو النجاح في مخططاته، أو اية جهة تتورط في عمل من شأنه المساس بالوحدة الوطنية او اضعاف وخلخلة المؤسسات الوطنية. والمنظمة على ثقة بجماهير قطاع غزة، وبقدرتهم على بلسمة الجرح وتخطي الحساسيات، ومعالجة المشاكل بروح وطنية عالية، ووعي وطني عميق وضمير يقظ حتى يستمر كفاح الشعب الفلسطيني وجهاده المتواصل حتى النصر» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٦/٧/١٢).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٥/١٩٨٦ الى ٣٠/٦/١٩٨٦

١/٥/١٩٨٦

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، انه بحث مع الرئيس المصري حسني مبارك، خلال زيارته للقاهرة، في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، واحتمال توجيه اسرائيل ضربة لها. وقال عرفات، في تصريح له، ان الرقم الفلسطيني الصعب قد عاد الى لبنان (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢/٥/١٩٨٦).

□ اختتم المجلس المركزي لـ م.ت.ف. اجتماعاته في بغداد. واكد، في بيانه الختامي، تأييده لموقف المنظمة الذي اعلنته المجالس الوطنية الفلسطينية من القرار ٢٤٢. ودعا المجلس الى نبذ الخلافات العربية وعقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة التحديات الراهنة (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٦).

□ انفجرت سيارة خاصة في مرآب سيارات يقع تحت مبنى سكني في حولون، في اسرائيل. حدث الانفجار بالقرب من براميل الغاز التابعة للمبنى. وتشتبه الشرطة بان عرباً دبروا تنفيذ العملية. وقد وضع مجهولون برميلي غاز، يزن كل منهما ٤٢ كلغم، داخل السيارة، بهدف تفجيرها وتفجير براميل الغاز المجاورة (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٦). كذلك وقعت سلسلة من العمليات الاخرى خلال الايام الثلاثة الاخيرة من عيد الفصح في منطقة غزة، وكانت احداها بتاريخ ١/٥/١٩٨٦، حين اصيبت سيارة اسرائيلية نتيجة تفجير عبوة موضوعة الى جانب الطريق، بالقرب من حاجز ايرين، عند مدخل غزة. ويُذكر ان تلك كانت العبوة الثالثة من هذا النوع التي تُفجر في القطاع (**هآرتس**، ٢/٥/١٩٨٦).

□ اعلنت حالة تأهب قصوى في صفوف الوحدات التابعة للجيش الاسرائيلي، وجيش لبنان الجنوبي، في اعقاب محاولات التسلل الى اسرائيل، والعمليات التي نفذت ضد جيش جنوب لبنان. فقد حاولت خلية مسلحة التسلل الى اسرائيل في منطقة هار ـ دوف، واشتبك معها جنود الجيش الاسرائيلي فقتل اثنان من عناصرها وجرح ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي (**هآرتس**، ٢/٥/١٩٨٦).

□ استقبل ملك المغرب الحسن الثاني وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين في فاس للبحث في مسألة عقد مؤتمر قمة عربي. وطلب من الوزراء العرب مواصلة اجتماعاتهم ومشاوراتهم حول الموضوع (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٦).

□ اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، انه اجتمع مع وزير الداخلية الفرنسي، روبرت باندروا. وقال خلف انه بحث مع الوزير الفرنسي في العلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية ورؤية منظمة التحرير الفلسطينية لعملية السلام. ونفى نبأ اجتماعه مع نائب الرئيس السوري رفعت الاسد خلال زيارته لفرنسا (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٦).

□ سافر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى الولايات المتحدة الاميركية، في زيارة تستغرق عشرة ايام. وسيكون من ابرز احداث رحلة رابين توقيع مذكرة التفاهم لانضمام اسرائيل الى مشروع «حرب النجوم» (**هآرتس**،

٢/٥/١٩٨٦).

□ قام رئيس اورغـواي، خوليو سغنتي، بزيارة رسمية لاسرائيل، هي اول زيارة يقوم بها رئـيس من اورغـواي. وقـد نوه رئـيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، بالدعم الذي قدمته اورغـواي للحركة الصهيونية، قبل قيام الدولة، وبعده (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٦).

١٩٨٦/٥/٢

□ وصــل رئـيس اللجـنــة التنفيـذيــة لــ م.ت.ف.، ياسر عرفـات، الى مالي، قادماً من الجزائر، في بداية جولة افريقية. ثم غادر عرفات مالي قاصـداً نيجـيريـا في اليـوم ذاته (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٦).

□ طلبت اللجنة الشعبية لمخيم عين الحلوة القريب من صيدا، في لبنان، من جامعة الدول العـربيـة التدخل لدى حركة «امل» لوضع حد لاعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٦).

□ تأجل عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ الى اجـل غير مسمى، بعــد ان فشــل وزراء الخارجية العرب في الاتفاق على جدول الاعمال؛ واصدروا بياناً اعلنوا فيه استمرار مشاوراتهم للاتفـاق على جدول اعمـال يتيـح عقـد القمة العـربيـة التي لم يحـدد لها موعد (**الاهرام**، القاهرة، ٣/٥/١٩٨٦).

□ صرحت مصادر مطلعة في واشنطن بان منـظمـة التحرير الفلسطينية طلبت من الدول العـربيـة السعي لدى الحكومة الاميركية لوقف المحاولات التي تهدف الى اغلاق مكتب المنظمة في واشنطن. وقد ابلغ مكتب المنظمة في واشنطن الى سفراء الدول العربية هذه المحاولات (**الاهرام**، ٣/٥/١٩٨٦).

□ اكد الامين العام لجامعة الدول العربية، الشــاذلي القليبي، في رســالة بعث بها الى قمة الدول الغــربية الصناعية، ان فرض تسوية في الشرق الاوسط لا تراعي جوهر القضية المتمثل في مسـاعـدة الشعب الفلسـطيني على استرجاع حقــوقــه الوطنيــة كاملة سيكــون دون جدوى. وطالب القـليـبـي الدول الكـبـرى بتـحـمـل مسـؤوليـاتها، اذا ارادت تجنيب المنطقة خطر الكوارث (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٦).

١٩٨٦/٥/٣

□ وصــل رئـيس اللجـنــة التنفيـذيــة لــ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى جمهورية الغابون، قادماً من نيجيريا. والغابون هي محطته الاخيرة في جولته الافريقية الحالية (**الشرق الاوسط**، ٤/٥/١٩٨٦).

□ قال مدير مكـتـب الرئـيس المصري للشـؤون السيـاسيـة، د. اسـامـة البـاز، ان الاتصالات بين الاردن و م.ت.ف. قد تُستأنف خلال الشهـرين القـادمـين بهدف التوصل الى استـراتيجية مشتركة لاقرار السلام في الشرق الاوسط. واضاف الباز ان ياسر عرفات اعرب، خلال زيـارتـه الاخـيرة للقاهرة، عن استعداده للتوصل الى اتفاق مع الملك حسين (**الاهرام**، ٤/٥/١٩٨٦).

□ قررت لجـنــة العفــو عن السجنــاء الاسرائيليــة اطلاق سراح ثلاثــة من اعضــاء المنظمة الارهابية اليهودية، من سجن تل رميدة، وذلك بعد ان اعفتهم السلطات من ثلث العقوبة (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٨٦).

١٩٨٦/٥/٤

□ انفجـرت عبـوتان ناسفتان في القدس بتاريخ ٤/٥/١٩٨٦. وكانت عبوات ناسفة عدة وضعت في القــدس خلال الشهــور المـاضيـة (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٦).

□ يواجه مجلس بلدية نابلس ازمة خطيرة تنبـع من صعـوبات مالية، بعد الخلاف الذي نشب بين اعضــاء المجلس. ولم ينجــح رئيس البلديــة الجـديد، حافظ طوقان، حتى الآن، في تأمين المبالغ التي وعد بها الاردنيون سلفه ظافر المصري (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٦).

□ اكــد رئيس الحكــومــة الاسرائيليــة، شمعــون بيرس، في جلســة الحكــومــة بتــاريخ ٤/٥/١٩٨٦، ان الاتــصــالات مع الاردن مستمـرة بواسـطة الولايات المتحدة الاميركية. ورداً على سؤال للوزير اريئيل شارون، قال بيرس

ان لا اتفاقات بين اسرائيل والاردن حتى الآن، لكن «هناك تفاهماً». واكد بيرس انه لا يستطيع التحدث عن اي تغيير في وضع عملية السلام في المنطقة (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٦).

□ ترك عدد كبير من ضباط الصف (من رتب رقيب أو رقيب اول)، وبشكل جماعي، الخدمة الدائمة في الجيش الاسرائيلي. ويجد الجيش، ازاء هذه الظاهرة، صعوبات فعلية للسيطرة عليها. ففي الاسبوع الماضي ترك الجيش ٩٧ ضابط صف برتبة رقيب اول. وقال ٩٠ منهم، في مقابلة مع احد كبار الضباط، حول اسباب تركهم الخدمة، انهم لا يعرفون، بالفعل، اين سيذهبون، بيد انهم غير قادرين على مواجهة تآكل الاجور وتغيير ظروف الخدمة التي حظي بها افراد الجيش الدائم في الماضي. وقال كبير ضباط السكرتارية العسكرية، العميد ابراهام اوفير، في لقائه بمجموعة من المراسلين العسكريين، ان ٣٦٠٠ فرد من ضباط الصف، تركوا الخدمة العسكرية في سنة العمل ١٩٨٥، من بينهم ١٧٠٠ في الاطار العام المرسوم لتقليص الكوادر، طبقاً للواقع الاقتصادي الجديد (**عل همشمار**، ٥/٥/١٩٨٦).

□ قال رئيس اورغواي، خوليو سغنتي، في مؤتمر صحافي عقده في القدس، في ختام زيارته لاسرائيل، انه تم توقيع اتفاقيات بشأن زيادة التعاون بين اسرائيل واورغواي، ولا سيما في مجالات تبادل المساعدات الفنية والتعليم التكنولوجي والتطوير الزراعي وتطبيق استخدام الحاسبات الالكترونية في جهاز الادارة الحكومية لاورغواي (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٦).

١٩٨٦/٥/٥

□ بدأت في عمان المباحثات بين الملك الاردني حسين والرئيس السوري حافظ الاسد باجتماع مغلق عقداه فور وصول الاخير الى عمان. وتركز البحث حول الاوضاع العربية الراهنة والعلاقات الثنائية بين البلدين (**الرأي**، عمان، ٦/٥/١٩٨٦). وافادت وكالة «سانا» السورية للانباء ان القضية الفلسطينية شكلت محوراً اساسياً في محادثات الجانبين (**البعث**، دمشق، ٦/٥/١٩٨٦).

□ قال وزير الاقتصاد الاسرائيلي، جاد يعقوبي، خلال الزيارة التي قام بها الى الضفة الغربية المحتلة، انه لا يستبعد امكان قيام اتحاد كونفدرالي بين الاردن والضفة. وقال يعقوبي انه ينبغي دفع عملية احالة الصلاحيات الى السكان، وذلك على الرغم من اغتيال ظافر المصري. من جهة أخرى، اعتبر يعقوبي ان تكثيف الاستيطان اليهودي في الخليل خطأ يمكن ان تدفع اسرائيل مقابله ثمناً باهظاً، ولا ضرورة له، ويجعل من الصعب التوصل الى تسوية مرحلية سياسية تمهد الارض للتسوية النهائية (**هآرتس**، ٦/٥/١٩٨٦).

□ اعتُقلت شبكة مؤلفة من ٢٠ عضواً في القدس الشرقية. ويرأس الشبكة ثلاثة سجناء «امنيين» سابقين ممن اطلق سراحهم في اطار صفقة تبادل الاسرى التي تمت مع جبهة احمد جبريل قبل سنة. وقد نُسب الى اعضاء الشبكة عدد من عمليات الاغتيال، ومحاولات الاغتيال، التي نُفذ بعضها ضد سياح اجانب. وقد حصلت الشبكة على الاسلحة اللازمة لتنفيذ العمليات بواسطة اقتحام منازل تقع في القدس الغربية (**دافار**، ٦/٥/١٩٨٦).

□ التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن، نائب وزير الخارجية الاميركي، جون وايتهيد، بحضور مساعد الوزير، ريتشارد مورفي، ونائب الوزير لشؤون المساعدات الامنية، وليام شنايدر. وقال رابين، قبل اللقاء، ان الهدف الاساسي من محادثاته في واشنطن هو المحافظة على حجم المساعدات الامنية لاسرائيل، التي ستتضرر نتيجة الاقتطاعات الناجمة عن قانون غراهام - ردمان، حيث يأمل رابين بتعويض اسرائيل عن تلك الاقتطاعات بواسطة زيادة عناصر اخرى من المساعدات، او بتدابير اخرى، كزيادة المشتريات العسكرية من اسرائيل (**دافار**، ٦/٥/١٩٨٦).

□ كشف تقرير للمحاسب العام في الادارة الاميركية قُدم إلى مجلس الشيوخ، واستند في جزء منه، إلى محادثات مع موظفين في المؤسسة

الامنية الاسرائيلية، انه خُصص للقوات البرية في اسرائيل خلال السنة الماضية، ما قيمته ٥١ بالمئة من التمويل المحلي في موازنة الدفاع، كما خصص ٣٨ بالمئة لسلاح الجو، و ٦ بالمئة لسلاح البحرية، و ٥ بالمئة لسلاح الاستخبارات ولنشاطات اخرى (**دافار**، ١٩٨٦/٥/٦).

□ اجتمع القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، في تيغو سيغالبا عاصمة هندوراس، الى رئيس هندوراس، خوسيه اسكونا، وإلى وزير خارجيتها. وصرح شامير بأن اسرائيل مستعدة لان «تدرس، بايجاب، بيع اسلحة لهذه الدولة المجاورة لنيكاراغوا، شرط ألا يعدَّ ذلك تدخلاً في مشاكل اميركا اللاتينية». واضاف ان اسرائيل ليست مستعدة لبيع اسلحة لمتمردي حركة «كونترا» (**دافار**، ١٩٨٦/٥/٦).

١٩٨٦/٥/٦

□ قال رئيس هيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، انه طرأ، في الآونة الاخيرة، ارتفاع على عدد العمليات التي تستهدف الاسرائيليين وقوات الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، مضيفاً ان هذا الارتفاع يمكن التصدي له والرد عليه (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٥/٧).

□ اختتم الرئيس السوري حافظ الاسد زيارته للأردن، وعاد إلى دمشق. ووصف وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، المباحثات التي اجراها الاسد والملك حسين بانها كانت ناجحة وانها استهدفت التمهيد لعقد قمة عربية ناجحة تعالج كافة قضايا المنطقة العربية (**الرأي**، عمان، ١٩٨٦/٥/٧).

□ اكد الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس)، في حديث لمحطة التلفزيون، الاميركي *N.B.C.* انه ينبغي الرد على الولايات المتحدة الاميركية داخل الولايات المتحدة الاميركية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٧).

□ وقع وزير الدفاع الاميركي، كاسبار واينبرغر، ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦، مذكرة التفاهم على مشاركة اسرائيل في «مبادرة الدفاع الاستراتيجية» الاميركية. وتمنح المذكرة اسرائيل المكان التنافسي مع شركات اميركية، بشروط متساوية، على مشاريع بحثية وتطويرية في اطار الدفاع الفضائي. وذكرت مصادر قريبة الصلة بالمباحثات حول الاتفاق ان مجال البحث الاسرائيلي سيتركز على مواضيع تهم اسرائيل وتتعلق بالاسلحة التقليدية، بما في ذلك الصواريخ والصواريخ المضادة للصواريخ (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٧).

□ اكد الامين العام لحزب التجمع من اجل الجمهورية (الديغولي) الفرنسي ضرورة ضمان مشاركة فلسطينية في أية مفاوضات تجرى لاحلال السلام في الشرق الاوسط. وقال ان الحكومة الفرنسية تعمل من اجل ايجاد وطن للفلسطينيين في اطار تسوية شاملة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٧).

١٩٨٦/٥/٧

□ اثارت المقابلة التلفزيونية التي بثتها شبكة *N.B.C.* الاميركية مع الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس)، حفيظة الادارة الاميركية التي اتهمت الشبكة التلفزيونية بتشجيع النشاطات «الارهابية». وقال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ان هذا النوع من المقابلات يشجع الارهابيين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٨).

□ اقام نحو مئة شخص من مستوطني قطاع غزة، في عملية سرية نفذت خلال الليل، مستعمرة ناحل في تل السلطان، في المكان الذي يفترض ان يقيم فيه لاجئو مخيم كندا. وجلب المستوطنون معهم خياماً نصبوها في المكان، ولم يعرقل الجيش الاسرائيلي وصول المستوطنين الى تل السلطان (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٨).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في كلمة القاها في معهد اميركان انتربرايز: «اننا نشعر من جهة سوريا باستعداد لرفع مستوى المجازفة بزيادة التوتر مع اسرائيل، نتيجة دعم دمشق الاعمال الارهابية». واضاف:

«ان السوريين لا يرتجلون. لا اعرف على أي مستوى اتخذ القرار، في دمشق، بوضع متفجرة في طائرة الـ عال في لندن، ولا اعرف ما كان عليه تقدير القيادة المقررة في سوريا حيال ما سوف يقع لو حدثت الكارثة التراجيدية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٨).

□ ارتفع العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال فترة كانون الثاني ـ نيسان (يناير ـ ابريل) ١٩٨٦، بمتوسط ٢٢ بالمئة شهرياً مقارنة بالنصف الثاني من العام ١٩٨٥، وبلغ العجز خلال الشهور الاربعة الاول من العام ١٩٨٦ نحو ٦٥٦ مليون دولار (**دافار**، ١٩٨٦/٥/٨).

□ حذر مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، في شهادته امام لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب الاميركي، من استمرار حال الجمود في منطقة الشرق الاوسط، وقال ان استمرار الوضع يؤدي الى تراكم مشاعر الاحباط الشديد، لدى الشبان الفلسطينيين الذين ينسب اليهم القيام بعمليات ارهابية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٥/٨).

١٩٨٦/٥/٨

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، إلى بوركينا فاسو قادماً من الكونغو، وذلك في اطار جولة تشمل عدداً من الدول الافريقية بهدف مواجهة التحركات الاسرائيلية في افريقيا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٩).

□ القيت اربع زجاجات حارقة في آن على موقع للجيش الاسرائيلي في مخيم جباليا. وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان مجهولين اغاروا على الموقع والقوا الزجاجات وفرّوا من المكان، ولم تقع اصابات نتيجة ذلك. وقال مصدر امني رفيع انه طرأ خلال الشهور الماضية ارتفاع هام في عدد العمليات والمحاولات الهجومية في قطاع غزة. واشار المصدر الى التنفيذ الاكثر احكاماً والاكثر جرأة، مثل القاء الزجاجات الحارقة وزرع العبوات على جوانب الطرق وطعن المواطنين في سوق غزة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٩).

□ قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، ابا ايبان، انه اذا لم تضع اسرائيل حداً لسيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، فانها سوف تتحول إلى لبنان آخر. ويتوقع ايبان ان تعاني اسرائيل من جميع الامراض التي اصابت لبنان الغارق في حرب اهلية، اذا قررت ضم اكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل. ودعا ايبان إلى توسيع مسار السلام، وتعزيز السلام المصري ـ الاسرائيلي ليشمل الاردن ودولاً اخرى في المنطقة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٥/٩).

□ كشف مصدر فلسطيني في تونس ان الرئيس اللبناني أمين الجميل التقى، في اثناء زيارته لتونس، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي قال ان الاجتماع تناول بحث المسائل اللبنانية والفلسطينية ووضع الفلسطينيين في لبنان (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٥/٩).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في اول رد له على مشكلة لاجئي مخيم كندا والخلاف الدائر بشأن هذا الموضوع: «هناك قرار حكومي حول نقل لاجئي مخيم كندا، من الجانب المصري إلى الجانب الاسرائيلي، الى تل السلطان. وما دام لم يقدم أي وزير استئنافاً بشأن القرار السابق، فانه سينفذ بكامله» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٩).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في كلمة امام مندوبي حركة الموشافيم في حزب العمل، قبيل الدورة الثانية لمؤتمر حزب العمل: «عندما نصل الى المفاوضات، لن تطرح اسرائيل مشروع الون تمهيداً لاتفاق سلمي، بل ستطرح مشروع الادارة الذاتية. وفي هذه المرحلة، لا يبدو ان ثمة اي امل في ايجاد اتفاق مع العرب حول مناطق [محتلة] » (**دافار**، ١٩٨٦/٥/٩).

□ استعرض وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع رئيس بلدية غزة المُقال، رشاد الشوا، اوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة

المحتل والتسهيلات التي يمكن ان تقدمها مصر اليهم، خاصة في مجال التعليم. واكد الوزير المصري اهتمام مصر باوضاع ابناء القطاع، كما شدد على مواصلة مصر لجهودها من اجل تحقيق السلام الشامل والعادل واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة (**الرأي** ، ١٩٨٦/٥/٩).

□ اتضح من استقصاء للرأي العام قام به معهد بوري بطلب من صحيفة «هآرتس» ان ثلث الجمهور في اسرائيل (٣٢,٩ بالمئة) يعتقد بامكان نشوب حرب مع سوريا، وان ٢١,٧ بالمئة لا يعرفون اذا ما كانت مثل هذه الحرب على الابواب، في حين أجاب ٤١,٢ بالمئة بانهم لا يعتبرون ان الحرب مع سوريا تحظى بامكانية معقولة خلال الفترة القريبة. وقال ٤,١ بالمئة ان مثل هذه الحرب امر محتمل الوقوع خلال السنة المقبلة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٥/٩).

□ استقبل رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مكتبه في القدس، رئيس مجلس الشيوخ الليبيري، جون رانسي، الذي حمل معه رسالة من زعيم ليبيريا، صموئيل دو، الى رئيس الحكومة. والنقطة المركزية في رسالة دو هي بلورة مثلث اميركي ـ اسرائيلي ـ ليبيري (**دافار** ، ١٩٨٦/٥/٩).

١٩٨٦/٥/٩

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، إلى جمهورية توغو في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام (**السفير** ، ١٩٨٦/٥/١٠).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان خمسة فصائل فلسطينية وافقت على حضور مؤتمر مصالحة في الجزائر، الا ان بعض المنظمات، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تشترط الغاء «اتفاق عمان» لحضور المؤتمر (**السفير** ، ١٩٨٦/٥/١٠). وقال خلف، في ندوة صحافية عقدها في تونس، ان لقاءه بالرئيس اللبناني امين الجميل كان ايجابياً وتركز على بحث في هموم شعبي لبنان وفلسطين. واكد خلف، من جهة أخرى، تضامن منظمة التحرير مع سوريا في مواجهة التهديدات الاسرائيلية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٥/١٠).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في حديث مع مجلة «ماغازين» اللبنانية، ان منظمة التحرير الفلسطينية اصدرت امراً الى مقاتليها بالعودة الى منازلهم في بيروت للخدمة في المخيمات والمشاركة في حمايتها (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٥/١٠).

□ اختتمت لجان التضامن الافرو ـ آسيوي العربية اجتماعاتها في القاهرة، واصدرت بياناً اكدت فيه ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا سبيل الى حلها الا بحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه الوطنية الثابتة، وهي حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد (**الرأي** ، ١٩٨٦/٥/١٠).

١٩٨٦/٥/١٠

□ تقرر ان يعقد ممثلون عن جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية اجتماع المصالحة في الجزائر، في الفترة الواقعة ما بين ٢٣ و ٣٠ ايار (مايو) الجاري، وذلك بناء على اقتراح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (**الرأي** ، ١٩٨٦/٥/١١).

□ حذف من جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بند مناقشة القضية الفلسطينية، وذلك في اطار تقصير مدة دورة الجمعية العامة وخفض النفقات، حيث تعاني المنظمة الدولية من أزمة مالية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٥/١١).

□ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، الذي يقوم بزيارة القاهرة. وحضر المقابلة وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٥/١١).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في كلمة له في النادي التجاري

والصناعي في تل ابيب: «ليست لدينا اية خطة لمهاجمة سوريا، او لشن حرب ضد دولة عربية اخرى. وبناء على الدلائل الموجودة في حوزتنا في هذه اللحظة، ليس لدى سوريا نية في مهاجمة اسرائيل ايضاً». واتهم بيرس رئيس م.ت.ف.، ياسر عرفات، بانه هو الذي بث شائعات تزعم ان اسرائيل على وشك مهاجمة مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا. وحذر بيرس سوريا بقوله انه على الرغم من ان لا مصلحة لنا في التدخل في السياسة الداخلية للبنان، فان لدينا مصلحة في الدفاع عن مستوطنات الشمال. واوصى بيرس بتخفيف الكلام حول وقوع الحرب مع سوريا (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨٦). من ناحية اخرى، طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية ان تنقل الى دمشق بيان تهدئة، وان توضح لها ان لا نية لها في مهاجمتها. وقد نقل البيان بعد تعاظم التوتر بين البلدين على خلفية تصريحات سابقة اصدرتها شخصيات رفيعة المستوى في اسرائيل، بمن فيها رئيس الحكومة ووزير الدفاع (**دافار**، ١١/٥/١٩٨٦).

□ شب حريق في حقول الحنطة في كيبوتس نتسريم، في قطاع غزة، فأتى على محصول ١٥٠ دونماً. واشارت مصادر امنية الى اعتقادها بان الحادث نجم عن عملية تخريبية، اذ عثر في المكان على اطار سيارة ووعاء للبنزين (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨٦).

□ وصل وزير القضاء الاميركي، ادوين فينر، الى اسرائيل، وسيجري محادثات مع رئيس الحكومة ووزراء كبار حول موضوع التعاون الدولي في الحرب ضد الارهاب (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨٦).

١١/٥/١٩٨٦

□ صدر في لومي عاصمة توغو بيان مشترك في ختام زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، لها. واكد البيان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة (**الشرق الاوسط**، ١٢/٥/١٩٨٦). ووصل عرفات إلى النيجر، المحطة الثامنة في جولته الافريقية (**السفير**، ١٢/٥/١٩٨٦).

□ اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان لدى القيادة الفلسطينية معلومات موثوقة من مصادر دولية عن احتمال قيام اسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا (**الاهرام**، ١٢/٥/١٩٨٦).

□ وجه رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مناقشة اجرتها الحكومة حول موضوع الديمغرافيا، نداء دعا فيه كل اسرة اسرائيلية الى انجاب اربعة اطفال على الاقل. وقد افادت الاحصاءات بان نحو ٥٥ بالمئة من الاطفال الذين ولدوا خلال العقد الاخير، بين البحر ونهر الاردن، ليسوا يهوداً، حيث يولد كل سنة ٥٠ الف طفل يهودي مقابل ٦٠ الف طفل عربي (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان قرار تنفيذ العملية ضد طائرة الـ عال في لندن قد اتخذ ونفذ بمسؤولية هيئة سورية معتمدة. وذكر ان ذلك ينطوي على تطور خطير في السياسة السورية، الامر الذي يلزم اسرائيل معاينة ما يجري في تلك الساحة (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨٦).

□ اجتمع في ميناء العقبة الاردني، الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين، واستعرضا مواقف البلدين تجاه التطورات الاخيرة على الساحة العربية. كما بحثا في العلاقات الثنائية بين الدولتين، وامكان الحفاظ على التنسيق الاردني ـ الفلسطيني واعادة الوفاق بين منظمة التحرير والاردن (**الاهرام**، ١٢/٥/١٩٨٦).

١٢/٥/١٩٨٦

□ غادر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، النيجر عقب زيارة رسمية استغرقت يوماً واحداً. وقد اجرى عرفات مباحثات مع رئيس دولة النيجر، الجنرال سيني كونتشه، واشار الى الجهود التي يبذلها رئيس النيجر لصالح السلام بين الشعوب (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٦).

□ التقى وزير شؤون الارض المحتلة

الاردني، مروان دودين، العديد من رؤساء المجالس البلدية والقروية والجمعيات الخيرية والتعاونية في الضفة الغربية المحتلة، كما التقى وفداً من لجنة موظفي امانة القدس؛ واطلع الجميع على الخطة الخمسية للاراضي العربية المحتلة. واكد دودين اهتمام الاردن بتخفيف معاناة السكان في المناطق المحتلة (**الرأي** ، ١٣/٥/١٩٨٦).

□ قال الرئيس المصري حسني مبارك، في حديث لمجلة «نيوزويك» الاميركية، ان السبيل الوحيد للتحرك لتجنب ظاهرة الارهاب هو حل المشاكل المرتبطة بمشكلة الشرق الاوسط، ومنها، بشكل اساسي، المشكلة الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٣/٥/١٩٨٦).

□ اطلق سراح اثنين من معتقلي المنظمة الارهابية اليهودية بعد ان خفف رئيس الدولة عقوبتيهما وحوّل المدة المتبقية من مدة حكمهما الى سنتين مع وقف التنفيذ، وبقي الآن في سجن تلموند سبعة معتقلين من اعضاء المنظمة الارهابية اليهودية (**دافار** ، ١٣/٥/١٩٨٦).

١٣/٥/١٩٨٦

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى بينين في زيارة رسمية تستغرق يومين، وذلك في اطار جولته الافريقية (**السفير** ، ١٤/٥/١٩٨٦).

□ اعلن الرئيس اليوناني كريستوف سارتزيتاكيس، في باريس، حيث وصل الى فرنسا في زيارة رسمية، ان ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية سيجعل الارهاب الدولي يفقد مبرر وجوده (**الاهرام** ، ١٤/٥/١٩٨٦).

١٤/٥/١٩٨٦

□ اجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الذي وصل في زيارة لانغولا، محادثات مع الرئيس الانغولي خوسيه ادواردودوس سانتوس، دارت حول الوضع في جنوب افريقيا والشرق الاوسط (**السفير** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ وصل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، إلى باريس لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية جان برنار ريمون (**السفير** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ قالت مصادر فلسطينية ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، طلب من الرئيس اللبناني امين الجميل، في لقائهما الاخير في تونس، تجديد وثائق السفر اللبنانية لحامليها من الفلسطينيين الذين يعملون في دول الخليج العربي. وقد وعد الرئيس اللبناني بتلبية هذا الطلب (**الرأي** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ استبق متحدث باسم م.ت.ف. امكان عودة التنسيق السياسي بين م.ت.ف. والاردن، واضاف ان فشل المحادثات الاردنية ـ المصرية في هذا الشأن لا يعني ان ذلك سيؤثر على موقف مصر من منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ صرحت مصادر في وزارة الخارجية الهولندية بان وزير خارجية هولندا، هانز فان دن بروك، سيلتقي في تونس، خلال الشهر الحالي، برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بتكليف من المجموعة الاوروبية التي ترأس هولندا دورتها الحالية (**الاهرام** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في الاحتفال الرسمي لذكرى قتلى الجيش الاسرائيلي: «اننا نقف في القدس ونعمل من أجل تقوية السلام في الجنوب، وتقليص حدة التوتر في الشمال، واقتراح للسلام في الشرق، وتأمين الامن لشعبنا والسلام للمنطقة باسرها»؛ في حين قال القائم باعماله، اسحق شامير، في المناسبة ذاتها، ان على اعداء اسرائيل ان يسلموا برغبتها في العيش على «ارض ـ اسرائيل» وان يكفوا عن مضايقتها (**هآرتس** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

□ سافر الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، الى واشنطن، حيث سيجتمع مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لبحث احتمالات استئناف عملية السلام في الشرق الاوسط، واحتمالات تحسين العلاقات بين اسرائيل ومصر

(**هآرتس** ، ١٥/٥/١٩٨٦).

١٩٨٦/٥/١٥

□ صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بان المنظمة اغلقت معسكراتها في تونس وعدن والخرطوم، تقريباً، وعاد المقاتلون الى مواقعهم يقاتلون بشكل سري في الاراضي المحتلة وجنوب لبنان. واعرب خلف عن تفاؤله بامكان تحقيق مصالحة بين الفصائل الفلسطينية قريباً (**الاهرام** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ اجتمع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، مع وزير خارجية فرنسا جان برنار ريمون، في مقر وزارة الخارجية الفرنسية. وقال القدومي بعد الاجتماع، ان فرنسا تساند القضية الفلسطينية، خصوصاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ونفى القدومي وجود اتفاق سري بين صلاح خلف والرئيس اللبناني امين الجميل حول عودة الفلسطينيين الى لبنان. كما اشار الى تقدم في العلاقات مع سوريا (**السفير** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ اتضح من الاستنتاجات المؤقتة للبحث الذي اجراه استاذان في الجامعة العبرية، في القدس، حول موضوع النزوح من اسرائيل، ان غالبية النازحين الى الولايات المتحدة الاميركية الذين غيروا اوضاعهم، وحصلوا على صفة مواطنين دائمين في اميركا، هم من الشبان الذين ليس لهم اي مهنة محددة (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ نشبت خلافات بين القدس والقاهرة عشية بدء جولة اخرى من المحادثات حول طابا. فبينما يطالب الوفد المصري بان يتضمن جدول الاعمال مناقشة موضوع السؤال الذي سيعرض على هيئة التحكيم فقط، يطالب الوفد الاسرائيلي بمناقشة موضوعات التطبيع، في اجتماع تل ابيب، الذي لم يتم ترتيبه بشكل نهائي (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في ختام مؤتمر حزب العمل، ان اسرائيل ليس لديها أي نية لمهاجمة سوريا، كما لا يوجد لسوريا اي احتمال لتحقيق نصر على اسرائيل. واكد بيرس ان اسرائيل اقترحت على السوريين تسويات ذات طابع مؤقت، وان اسرائيل مستعدة للتفاوض مع سوريا حول السلام الدائم من دون شروط مسبقة (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ختام النقاش الذي أجري حول الشؤون الامنية الاسرائيلية، في الدورة الثانية لمؤتمر حزب العمل، ان سوريا تمثل بالنسبة الى اسرائيل دولة يمكن ان ترتكب خطأ يؤدي الى احتمال المواجهة العسكرية مع اسرائيل. واتهم رابين سوريا بانها نشطة للغاية في تشجيع عناصر في لبنان على زيادة العمليات ضد اسرائيل، وبانها كانت مشتركة في العمليات التي نفذت في فيينا وروما، وربما في برلين ايضاً. وفي معرض حديثه عن الرد الاسرائيلي المحتمل، قال رابين ان اي دولة تدرس اسلوب عملها في مواجهة القضايا التي تواجهها طبقاً لاعتباراتها (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الاسرائيلية الشمالية، اللواء اوري اور، ان تخندق السوريين في سهل البقاع اللبناني يعتبر اجراء يجعل السوريين مستعدين بشكل اكبر للحرب. وقال، أيضاً، ان الوضع في هضبة الجولان هادئ، ولا توجد اية عوامل تشير الى وجود استعداد سوري يختلف عما كان الوضع عليه قبل اسابيع عدة. وذكر اور انه لا يستطيع الاشارة الى وجود علاقة مباشرة بين التخندق السوري في البقاع اللبناني وبين اطلاق صورايخ الكاتيوشا باتجاه اسرائيل، لكنه اتهم سوريا بانها تؤيد الارهاب من ارض لبنان (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

□ بمناسبة الخامس عشر من أيار (مايو)، الذكرى السنوية لانشاء اسرائيل، القيت الحجارة في مخيم بلاطة للاجئين القريب من نابلس باتجاه دوريات الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود، وذلك بعد ان قام شبان ملثمون باخراج التلاميذ من المدارس في المخيم وبتحريضهم على قذف الحجارة. وقد اضطر الجنود لاطلاق النار في الفضاء تحذيراً، بعد عدم استجابة التلاميذ لنداء التفرق. وقد حظر

التجول في المخيم (**هآرتس** ، ١٦/٥/١٩٨٦).

١٦/٥/١٩٨٦

□ قال وزير العدل الاميركي، ادوين ميز، ان الولايات المتحدة قد تدرس طلباً اسرائيلياً بمنع دخول رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى الاراضي الاميركية. وقد تقدم بالطلب وزير خارجية اسرائيل، اسحق شامير، تحسباً لاحتمال دعوة عرفات الى الامم المتحدة (**السفير** ، ١٧/٥/١٩٨٦).

□ اكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية اهتمام فرنسا بدور م.ت.ف. في الشرق الاوسط، وقال ان باريس ترى في المنظمة ممثلاً لتطلعات الفلسطينيين. واضاف المصدر ان لقاء وزير الخارجية الفرنسي، جان برنار ريمون، مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف) يأتي في اطار اهتمام فرنسا بالاطلاع على وجهة النظر الفلسطينية من قبل قادة م.ت.ف. (**الرأي** ، ١٧/٥/١٩٨٦).

١٧/٥/١٩٨٦

□ ذكر رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، ان الحوار السوري ـ الفلسطيني قطع اشواطاً حتى الآن، لكنه اعترف بوجود عقبات على طريقه. وقال القدومي ان اهم عقبتين تواجهان هذا الحوار هما الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني ومسألة من يخطو الخطوة الاولى. ونفى القدومي ان تكون سوريا وضعت «فيتو» على رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات (**السفير** ، ١٨/٥/١٩٨٦).

□ ذكرت انباء صحفية ان المسؤولين المصريين ابلغوا الى رئيس بلدية غزة المُقال، رشاد الشوا، موافقتهم على اقتراحه بعودة قطاع غزة الى الوضع الذي كان عليه قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على ان يتم بحث الموضوع مع م.ت.ف. واكد المسؤولون المصريون للشوا عدم استعداد مصر للاقدام على اية خطوة تتعلق بالمصير الفلسطيني دون الاتفاق مع م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الرأي** ، ١٨/٥/١٩٨٦).

□ عقد الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية، اجتماعاً مع وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، وعرض عليه افكاراً جديدة اقترحها رئيس الحكومة الاسرائيلية لكسر الجمود في عملية السلام. وقد رفض وايزمان، في حديثه لصحيفة «هآرتس»، تفصيل ماهية هذه الافكار، بيد انه اعلن أن انطباعاً ايجابياً قد تكوَّن لدى الادارة الاميركية عنها (**هآرتس** ، ١٨/٥/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الشمالية، اوري اور، عقب سقوط صواريخ كاتيوشا في منطقة اصبع الجليل، انه ما تزال توجد خارج منطقة الامن عناصر معادية من جماعات مختلفة تعمل ضد اسرائيل. وذكر اور انه يوجد، بالاضافة الى ذلك، سكان يطلقون صواريخ الكاتيوشا باتجاه اصبع الجليل مقابل الحصول على اموال (**هآرتس** ، ١٨/٥/١٩٨٦).

□ قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حديث للقناة الرابعة في التلفزيون البريطاني المستقل، ان الاردن هو فلسطين، وان الاستيطان هو الرد الملائم للغاية لمنع تحويل الضفة الغربية الى دولة فلسطينية ثانية، او تسليمها الى حسين (**هآرتس** ، ١٨/٥/١٩٨٦). ومن ناحية اخرى، دعا شارون، في هذا الحديث، الى فرض حصار على طرابلس ودمشق من اجل تصفية مراكز الارهاب هناك. وقال شارون، الذي يعتقد بان بيروت لم تعد مركز ارهاب بسبب طرد الفدائيين الفلسطينيين منها، ان عاصمتي سوريا وليبيا ينبغي ان تكونا مهددتين بشكل دائم، وذلك لوضع نهاية لاعمالهما الارهابية (**هآرتس** ، ١٨/٥/١٩٨٦).

□ تم خلال الاسبوع الماضي ايفاد مدير قسم اوقيانوسيا في وزارة الخارجية الاسرائيلية، اسحق غونين، الى جنوب افريقيا لعقد اجتماعات مع زعماء المنظمات السود هناك، بهدف توطيد العلاقات بين اسرائيل وهذه المنظمات، قبيل التغييرات المحتملة في السلطة. وتجدر الاشارة الى ان وفداً من نشيطي اتحادات السود قد زار اسرائيل، ونزل ضيفاً على الهستدروت. ولذا

تعتبر زيارة غونين استمراراً لاتجاه تغيير الانطباع الذي يفيد بان اسرائيل تؤيد حكومة البيض (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٦).

١٨/٥/١٩٨٦

□ افادت مصادر في وزارة الخارجية المصرية بان الاردن بدأ مشاورات مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي بشأن اقتراح تعيين ممثل مقيم للامم المتحدة في الاراضي المحتلة، للاشراف على نشاطات الامم المتحدة، الاقتصادية والاجتماعية. وقالت تلك المصادر ان الهدف من الاقتراح هو وضع الصعوبات امام محاولات اسرائيل ضم تلك المناطق (**الشرق الاوسط**، ١٩/٥/١٩٨٦).

□ حدث تبادل للاتهامات بين رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، حاييم آهرون، وبين وزارة الاستيعاب الاسرائيلية، وذلك بسبب الانهيار منقطع النظير في معدلات الهجرة إلى اسرائيل، حيث هاجر في سنة ١٩٨٥ الى اسرائيل حوالى ٦٦٠٠ مهاجر، وفي الشهور الاربعة الاولى من العام ١٩٨٦ ٢٨٠٠ مهاجر فقط (**عل همشمار**، ١٩/٥/١٩٨٦).

□ وصل الى اسرائيل رئيس البوندستاغ في المانيا الاتحادية، فيليب يانيغر، على رأس وفد من رئاسة البوندستاغ، وذلك في زيارة رسمية لاسرائيل. وسيجري الوفد محادثات مع رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، ورئيس الحكومة، شمعون بيرس، ومسؤولين اسرائيليين آخرين (**هآرتس**، ١٩/٥/١٩٨٦).

□ وصل وزير السياحة الاسرائيلي، ابراهام شرير، الى اليونان، في زيارة رسمية لها. ولدى استقباله له، قال وزير الاقتصاد اليوناني ان اليونان لديها رغبة قوية في التعاون مع اسرائيل في المجالين، الاقتصادي والسياحي (**دافار**، ١٩/٥/١٩٨٦).

١٩/٥/١٩٨٦

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان المجلس الثوري لـ «فتح» سيعقد اجتماعاً في تونس الاسبوع المقبل، على ان يعقبه اجتماع للجنة المركزية للحركة (**السفير**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

□ استقبل الامين العام المساعد لحزب البعث الحاكم في سوريا، عبدالله الاحمر، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم. ودار الحديث، خلال الاجتماع، حول التطورات على الساحة العربية والوضع الفلسطيني (**البعث**، دمشق، ٢٠/٥/١٩٨٦).

□ احرز الوفدان، المصري والاسرائيلي، في محادثات طابا، تقدماً ملحوظاً في عدد من الموضوعات محل الخلاف، بيد انه لم يتم انهاء الخلاف حول موضوع السؤال الذي سيطرح على المحكمين، وكذلك الخلاف حول اجراءات تقديم توصيات الحل الوسط من قبل المحكمين. وتجدر الاشارة الى انه اذا لم تنته المحادثات في الجلسة الحالية والحاسمة، فسوف يضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى اتخاذ قرار حول كيفية معالجة الموضوع، وذلك حسبما اعلن رئيس الوفد الاسرائيلي، ابراهام تمير (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

□ المح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في خطابه الافتتاحي للمناقشات السياسية للدورة الصيفية للكنيست، الى ان الاردنيين يمكن ان يتخلفوا عن قطار المناوبة. وقال: «ان الاوضاع تتغير. وما لا يتم احرازه اليوم، سيكون من المشكوك فيه احرازه غداً. واعاد رئيس الحكومة، مجدداً، طرح مقترحاته الى الاردن وسوريا بالاجتماع للتفاوض حول السلام من دون شروط مسبقة (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، خلال محادثاته مع وزير الخارجية الايطالي، جوليو اندريوتي، ان سوريا توجه جهودها باتجاه المواجهة مع اسرائيل، وليس باتجاه السلام. واشار شامير الى وجود ٤٠٠٠ مستشار سوفياتي في سوريا. وقد طرح شامير، خلال المحادثات، امكان الرد العسكري ضد الدول التي ترعى الارهاب، وذلك قبل الرد الذي يأتي على الصعيدين، الاقتصادي والدبلوماسي، وهو

الامر الذي يتعارض مع الموقف الذي عبر عنه، مؤخراً، شمعون بيرس بشأن مكافحة الارهاب (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٨٦). ومن جهة اخرى، اكد وزير الخارجية الايطالي، اندريوتي، ان القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين تنتظران حلاً ملائماً. واستبعد اندريوتي امكان الشروع بمبادرة اوروبية، لان الصيغة المطلوبة لمثل هذه المبادرة لا ترضي الاطراف المعنية بالصيغة ذاتها (**السفير**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

□ اكدت رابطة الحقوقيين الديمقراطية الدولية، في قرار لها، ان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، يعد ضماناً لبلوغ الحل العادل للقضية الفلسطينية (**البعث**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

٢٠/٥/١٩٨٦

□ استقبل وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم. ودار الحديث خلال الاجتماع حول الوضع على الساحة الفلسطينية (**البعث**، ٢١/٥/١٩٨٦).

□ اجتمعت اربع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة بوزير خارجية ايطاليا، جوليو اندريوتي، في القنصلية الايطالية في القدس الشرقية. وطالب رئيس بلدية الخليل المُقال، مصطفى النتشة، الاوربيين بتنشيط دورهم في عملية السلام. وقد حضر الاجتماع كل من النتشة وحنا سنيوره ورشاد الشوا وفايز ابورحمة (**الرأي**، ٢١/٥/١٩٨٦).

□ قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، خلال زيارته للوحدات العسكرية الاسرائيلية في الحزام الامني، في جنوب لبنان، ان الانجازات التي حققها الجيش الاسرائيلي في منطقة الحزام الامني هي انجازات عظيمة للغاية، واكبر مما كنا نتوقع قبل حوالى العام، عندما بدأ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان وانشاء الحزام الامني (**هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٦). وقال ليفي، أيضاً، ان عمليات القوات السورية في البقاع اللبناني مستمرة ولا توجد تغييرات اساسية في هذا النشاط. ووصف ليفي التصريحات العلنية التي ادلى بها كل من زعماء سوريا واسرائيل بانها خفضت من حدة التوتر، ثم ذكر: «اننا، كعسكريين، نترك هذه 'التصريحات' جانباً، ونكون على استعداد للحيلولة دون حدوث مفاجآت» (**هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٦).

٢١/٥/١٩٨٦

□ تسلم رئيس مجلس السيادة السوداني، السيد احمد الميرغني، في اثناء استقباله لنائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخرطوم، رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، تتعلق بالعلاقات بين منظمة التحرير والسودان (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

□ استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي (ابو اللطف)، سفير الاردن في تونس، وبحث معه في آخر التطورات السياسية في العالم العربي (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

□ وقع في بروكسل اعتداء على مكتب الاعلام والارتباط التابع لـ م.ت.ف. اسفر عن خسائر مادية. واصدر مدير المكتب، شوقي أرملي، بياناً اشار فيه الى ان الاعتداء جاء في سياق الحملة الاسرائيلية والصهيونية ضد مكاتب منظمة التحرير في اوروبا (**الرأي**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

□ وجه تجمع «المعراخ» انتقاداً شديداً الى وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون لاعتزامه انشاء منطقة صناعية في جبل الخليل. واعلن وزير الاقتصاد والتخطيط، جاد يعقوبي، انه سيطلب الى رئيس الحكومة اجراء نقاش حول هذا الموضوع (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٨٦). اما شارون فقال: «ان من الواجب ابعاد موضوع الاستثمارات في الصناعة عن الموضوعات السياسية، فالمنطقة الصناعية في جبل الخليل ستقام، شأنها في ذلك شأن اي

منطقة صناعية في شتى ارجاء البلاد». وذكر شارون ان المساعدة الحكومية قد تحددت طبقاً لقانون تشجيع الاستثمارات (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

□ سافر وفد يتكون من حوالى ٢٥٠ من مهاجري المغرب اليهود، وعلى رأسهم خمسة من اعضاء الكنيست من زعماء الجالية، الى المغرب عن طريق اسبانيا، وذلك للاشتراك في احتفالات ملك المغرب بعيد ميلاده. ويضم الوفد اعضاء الكنيست رافي ادري واهرون ابوحتسيرا ومئير شطريت وسعاديا مرتسيانو واسحق بيرتس (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان من الخطأ ان لا تضع اسرائيل في حسابها امكان المساس الضخم بالتجمعات السكانية فيها في اية حرب مقبلة. وذكر رابين، خلال محاضرة القاها في ذكرى بن - غوريون، ان وجود صواريخ ارض - ارض من المدى المتوسط والبعيد ينطوي على ظهور اشكال حرب تختلف عن تلك التي عرفناها حتى الآن. واقر رابين، في محاضرته، بان اسرائيل فشلت مرتين في تحقيق هدف سياسي بوسائل عسكرية، وذلك في حرب العام ١٩٥٦، وفي حرب لبنان (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٨٦).

٢٢/٥/١٩٨٦

□ قالت مصادر فلسطينية ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، نقل رسالة من ياسر عرفات، الى المسؤولين الاردنيين في الاسبوع الاول من شهر رمضان. واكدت الرسالة حرص المنظمة على استمرار جسور من العلاقة بين المنظمة والاردن (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٥/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس: «ان اسرائيل سوف تجد حلاً لمواجهة تزوّد السوريين بالصواريخ المتطورة، التي تفيد انباء مختلفة بان دمشق سوف تحصل عليها قريباً من الاتحاد السوفياتي»؛ والمقصود صورايخ ارض - ارض من طراز اس. اس ٢٣، التي يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر. واضاف بيرس: «اننا نتابع، بحذر، قطع السلاح المتطورة التي تحصل عليها سوريا، وان اي نوع من السلاح يطرح بالنسبة الينا مشكلة فنية سنجد لها الحل» (**هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٨٦).

□ وقعت اسرائيل واليونان على اتفاقية جديدة للتعاون في مجالات السياحة. وعلم ان وزير السياحة الاسرائيلي، ابراهام شرير، ووزير الاقتصاد القومي اليوناني، وافقا على اعادة انعقاد لجنة حكومية مشتركة من رجال السياحة في الدولتين، في اسرائيل، في الموعد الذي سيتحدد عن طريق الدوائر الدبلوماسية (**هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٨٦). وسلم شرير الى رئيس حكومة اليونان رسالة شخصية من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، اعرب فيها عن رغبته الشديدة في توطيد اواصر العلاقات بين اسرائيل واليونان، وبالاخص العلاقات السياحية (**المصدر نفسه**).

٢٣/٥/١٩٨٦

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، ان المنظمة قررت انهاء وجودها العسكري في تونس، فيما يستمر وجودها السياسي والاداري الذي ما زالت القيادة التونسية ترحب به. وذكر عرفات ان المنظمة تبذل جهودها لعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي، حتى لو اقتصر على بعض اعضاء جامعة الدول العربية (**السفير**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

□ اعلن رئيس بلدية غزة المُقال، رشاد الشوا، انه تقدم الى المسؤولين المصريين، في اثناء زيارته الاخيرة لمصر، بمشروع لاقامة حكم فلسطيني ذاتي في غزة تحت الادارة المصرية، على ان يكون جزءاً من تسوية شاملة تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حرب العام ١٩٦٧، بحيث يستعيد الاردن الضفة الغربية وتستعيد سوريا مرتفعات الجولان، ومن ثم يتم قيام حكم ذاتي للفلسطينيين تحت السيادة العربية. واوضح الشوا، ان مصر وعدت ببحث المشروع مع م.ت.ف. والاردن (**الاهرام**، ٢٤/٥/١٩٨٦).

□ استمعت لجنة حقوق الشعب الفلسطيني التابعة للامم المتحدة الى تقارير عن

الندوة الثالثة عشرة حول قضية فلسطين التي عقدت في اسطمبول. ووفقاً للاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها ندوة اسطمبول (٧ ـ ١١ نيسان ـ ابريل ١٩٨٦)، فان افضل طريقة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط هي عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٢٤).

١٩٨٦/٥/٢٤

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى الجزائر في زيارة قصيرة تتعلق بمؤتمر المصالحة الفلسطينية المقترحة (**السفير**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ قال الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ان على رئيس م.ت.ف. الغاء اتفاق عمان كأساس لنجاح مؤتمر المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي دعت اليه الجزائر (**السفير**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ استقبل الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، في بوخارست، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، وجدد تشاوشيسكو الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في منطقة الشرق الاوسط (**السفير**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ استقبل وزير خارجية ايطاليا، جوليو اندريوتي، في روما، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في ايطاليا، نمر حماد، يرافقه المطران هيلاريون كبوجي. وبحث الطرفان في الاجتماع الموقف في منطقة الشرق الاوسط والخطوات اللازمة لوضع مبادئ السلام في المنطقة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ قال رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس، ان ثمة خطة في دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية لانشاء مستوطنتين اخريين في قطاع غزة بالقرب من مستوطنة نتسريم. وقال دروبلس ان هناك خياراً لانشاء مدينة كبرى في ذلك المكان، بيد ان الامكانية لم تعد قيد البحث، واصبح التخطيط متمثلاً في انشاء مستوطنتين (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ افاد تقرير د. ميرون بنبينستي الصادر عن «مشروع الضفة الغربية» بان الوضع في قطاع غزة تجاوز حدود الخجل، وان محاولات حكومة اسرائيل عرض مشكلة غزة على انها مشكلة سياسية ليست الا ذريعة ترمي الى التهرب من مواجهة المشكلة الاخلاقية والانسانية لواقع الحياة في القطاع. وجاء في التقرير، أيضاً، ان الكثافة السكانية في غزة، والتي تعد من اكبر الكثافات السكانية في العالم، سوف تصل، في غضون بضع سنوات، الى معدلات لا تحتمل. ويرى بنبينستي، في التقرير، ان عدد سكان القطاع البالغ الآن حوالى ٥٣٠ الف نسمة، سيبلغ في سنة ٢٠٠٠ حوالى ٩٠٠ الف نسمة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ وصلت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، الى اسرائيل في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام. وقد جاءت هذه الزيارة تلبية للدعوة التي وجهها اليها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في شهر كانون الثاني (يناير)، وذلك خلال زيارته للندن (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

□ قال وزير السياحة الاسرائيلي، ابراهام شرير، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مطار بن ـ غوريون لدى عودته من اليونان، بعد انتهاء زيارته الرسمية لها: «ان تغييراً قد ظهر في التفكير اليوناني بالنسبة الى العلاقات مع اسرائيل، وثمة ادراك في اليونان لاهمية ودور اسرائيل الحالي والمستقبلي في المنطقة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٥).

١٩٨٦/٥/٢٥

□ اصدر المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، البروفيسور اسحق زامير، اوامره الى الشرطة للبدء في التحقيق ضد ابراهام شالوم، رئيس جهاز الامن العام (الشين ـ بيت)، وذلك بعد حصوله على مواد تشير ـ على ما يبدو ـ الى المخالفات الخطيرة التي ارتكبها قبل حوالى سنتين والمتعلقة باخفاء ادلة في قضية اختطاف الباص خط ٣٠٠ عندما قتل عربيان اختطفا

الباص بعد اسرهما (هآرتس ، ١٩٨٦/٥/٢٦).

☐ قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، انه قرر رفض اقتراح يقضي بالزام الجنود المناسبين بالالتحاق بدورة الضباط. وقال ليفي انه قرر رفض الاقتراح من دون مناقشة على الاطلاق، وذلك لاعتقاده بان من الواجب الحفاظ على مبدأ التطوع كقيمة. واكد ليفي ان ثمة «موضة» قد استشرت في الجيش الاسرائيلي منذ حرب لبنان، تتمثل في عدم خجل الجنود من القول انهم خائفون. واضاف: «لقد خاف جنود في الماضي ايضاً، ولكن الخوف في هذه المرة بمثابة 'موضة' » (هآرتس ، ١٩٨٦/٥/٢٦).

☐ اجتمعت رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة من بينهم حنا سنيوره والمحامي فايز ابورحمة والياس فريج ومصطفى النتشه ورشاد الشوا. وقد عقد الاجتماع في القنصلية البريطانية في القدس الشرقية، قدم خلاله الفلسطينيون عريضة تتضمن ثمانية بنود تنص على: «ان م.ت.ف.، برئاسة ياسر عرفات، هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني». وتجدر الاشارة الى ان الياس فريج لم يوقع على العريضة (يديعوت احرونوت ، ١٩٨٦/٥/٢٦). وقالت تاتشر، في مأدبة العشاء التي اقامتها تكريماً لرئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مبنى الكنيست في القدس، انها تطالب اسرائيل باجراء انتخابات في الضفة لتحسين نوعية الحياة والاقتصاد، ومنح مزيد من الفرص لتوحيد الاسر. واعربت تاتشر عن اقتناعها بان انتخابات ممثلي السكان هي السبيل الى تشجيع زعامة مسؤولة في المناطق المحتلة. وطالبت اسرائيل بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة (المصدر نفسه ، ١٩٨٦/٥/٢٦). واعربت تاتشر عن قلقها ازاء عدم احراز تقدم في عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، ثم حثت اسرائيل على ان تشترك في مباحثات مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، وكذلك اقترحت ان يقيم مندوب للامم المتحدة في الضفة الغربية، فضلاً عن اجراء انتخابات فيها (الرأي ، ١٩٨٦/٥/٢٦).

١٩٨٦/٥/٢٦

☐ استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في تونس، وزير خارجية هولندا رئيس المجموعة الاوروبية، هانز فان دن بروك، وبحث معه في المشكلات المرتبطة بقضية الشرق الاوسط وتطوراتها (الاهرام ، ١٩٨٦/٥/٢٧).

☐ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في المحاضرة التي القاها امام طلبة معهد التخنيون: «ان دروس حرب لبنان غير هامة بالنسبة الى حروب الجيش الاسرائيلي في المستقبل، حيث ان هذه الحروب، اذا ما نشبت، ستكون في مواجهة جيوش عربية، وليس في مواجهة [فدائيين]». وقال رابين، ايضاً، ان الدرس الاساسي من حرب لبنان قد تم تطبيقه وتمثل في خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان (هآرتس ، ١٩٨٦/٥/٢٧).

١٩٨٦/٥/٢٧

☐ اتضح ان الشخصيات الفلسطينية التي اجتمعت مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، طالبت بان تعقد بريطانيا مفاوضات، أخرى مع ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من الاجتماع الذي فشل في العام الماضي. وردت تاتشر على طلبهم بضرورة اعلان م.ت.ف. قبولها بالقرار ٢٤٢ والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود (الاهرام ، ١٩٨٦/٥/٢٨). من جهة أخرى، دعت تاتشر الى السماح لفلسطينيي الضفة والقطاع بانتخاب ممثلين عنهم للاشتراك في محادثات السلام. وقالت ان احد الخيارات هو ان ينتخب الفلسطينيون نواباً في البرلمان الاردني، وهؤلاء سيمثلون آراء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة (الرأي ، ١٩٨٦/٥/٢٨).

☐ قرر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تعيين العميد فخري شقورة رئيساً للاستخبارات العسكرية الفلسطينية وتعيين العميد موسى عرفات معاوناً له. ويحل العميد شقورة محل

العميد عطاالله عطالله (ابو الزعيم) بعد ان اعلن الاخير انشقاقه عن م.ت.ف. التي طردته وجردته من جميع مهامه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٥/٢٨).

١٩٨٦/٥/٢٨

□ اعلنت الشخصيات الفلسطينية التي التقت رئيسة وزراء بريطانيا في القدس، تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال رئيس تحرير جريدة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان الفلسطينيين ابلغوا الى تاتشر ضرورة ان تحترم قرارهم باختيار قيادة المنظمة. وذكرت صحيفة «القدس» ان تصريحات تاتشر كانت لطمة بريطانية جديدة للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٥/٢٩).

□ في حديث لمحطة الاذاعة البريطانية، ورداً على دعوة رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، الى اختيار قيادة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر تتمسك باعتبار ان م.ت.ف.، بزعامة ياسر عرفات، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال ان امر اختيار القيادات الفلسطينية شأن من شؤون الشعب الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٥/٢٩).

□ اعلنت، امس، مصادر عسكرية ان رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، اصدر اوامره بالعمل على رفاهية سكان مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس. وتفيد المصادر بان رئيس الاركان يرى ان بالامكان منع غالبية السكان من القيام بعمليات ارهابية بهذا الاسلوب. والمقصود توسيع الطرق واقامة ابنية شعبية وحدائق للاطفال. وقد تم اسناد هذه المهمة الى الادارة المدنية في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٩).

□ استغلت اسرائيل الدورة الخاصة للامم المتحدة، المخصصة لبحث المجاعة والفقر في قارة افريقيا، ومناقشة الازمة الاقتصادية الصعبة التي تجتاح دولاً افريقية، للقيام بحملة اعلامية ضخمة تشمل خطباً واجتماعات مع مندوبين افريقيين ونشر وثائق وعقد ندوات خاصة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٥/٢٩).

١٩٨٦/٥/٢٩

□ قال ولي العهد الاردني الامير حسن، في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، انه لا بد من ان يقوم الفلسطينيون بتمثيل انفسهم بانفسهم، والاردن ما زال ملتزماً بمساندة المنظمة، في اطار الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. واشار الى ان الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن استئنافه ما لم تقبل المنظمة بالقرارات الدولية (**الرأي**، ١٩٨٦/٥/٣٠).

□ قال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، جيورجيو كوميلي، ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قنبلة زمنية، وليس بدافع الكرم تساهم ٦٠ دولة في تمويل الوكالة، بل لان الجميع يدركون الطابع المتفجر لهذه المشكلة، بما في ذلك العرب والاسرائيليون (**الرأي**، ١٩٨٦/٥/٣٠).

□ وصل الى الرباط الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وذلك في اطار المساعي لعقد اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بعد عطلة عيد الفطر (**الرأي**، ١٩٨٦/٥/٣٠).

١٩٨٦/٥/٣٠

□ استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في تونس، مدير ادارة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية اليابانية، واسوكي نياكي. وقال المسؤول الياباني، بعد الاجتماع، انه تبادل وجهات النظر مع م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واشار الى ضرورة اشراكها في اي مفاوضات سلام (**السفير**، ١٩٨٦/٥/٣١).

□ اكد رئيس الوزراء اليوناني، اندرياس باباندريو، تأييد بلاده للقضايا العربية والقضية الفلسطينية وادانتها للتهديدات الاميركية والاحتلال الاسرائيلي. وجددت اليونان موقفها الحازم الذي يفرق بين الارهاب كما تطرحه الدوائر الغربية وبين النضال الوطني، واكدت ان الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لا

يمكن ان يشكل ارهاباً (**الرأي** ، ١٩٨٦/٥/٣١).

١٩٨٦/٥/٣١

□ قال وزير الدولة للشؤون الخارجية في المانيا الاتحادية، يورغين موليمان، ان باستطاعة اوروبا ان تلعب دوراً فعالاً في قضية النزاع العربي الاسرائيلي. واضاف ان على اوروبا ان تطالب اسرائيل واميركا بالتجاوب مع الفلسطينيين، والعمل على تنشيط السلام (**الرأي** ، ١٩٨٦/٦/١).

١٩٨٦/٦/١

□ اشاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بالموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية. وقال ان العلاقة بين المنظمة ومصر علاقة نعتز بها. وكشف عرفات، في حديث لمراسل وكالة انباء الشرق الاوسط، عن مؤامرة يجرى التحضير لها لتنفيذ الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة وخلق بدائل فلسطينية جديدة (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٦/٢).

□ وصل الى عمان الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وذلك في اطار المشاورات التي يجريها لعقد مؤتمر القمة العربي (**الرأي** ، ١٩٨٦/٦/٢).

□ عقد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، الذي جردته م.ت.ف. من كل مناصبه، مؤتمراً قال ان ٤٠٩ ضباط قد حضروه في العاصمة الاردنية، عمان. وقال عطاالله ان المجتمعين قرروا فصل ياسر عرفات من منصبه وانتخبوه هو خلفاً له حتى موعد انعقاد مؤتمر حركة «فتح» العام (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٦/٢).

□ ابلغت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، الى الرئيس المصري حسني مبارك، في رسالة سلمها له سفير بريطانيا في القاهرة، نتائج محادثاتها مع الزعماء الاسرائيليين وزعماء فلسطينيين في المناطق المحتلة، وذلك في اطار جهود بريطانيا لتنشيط عملية السلام في المنطقة (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٦/٢).

١٩٨٦/٦/٢

□ اعرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، عن استعداده لارسال مبعوث من طرفه للمشاركة في مباحثات لانهاء الحرب ضد المخيمات (**السفير** ، ١٩٨٦/٦/٣).

□ اتهم المتحدث باسم م.ت.ف.، احمد عبد الرحمن، المخابرات الاردنية بمساندة حركة الانشقاق التي يتزعمها عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، وطالب عبد الرحمن السلطات الاردنية بالعمل على انهاء المسرحية التي يقوم بها «ابو الزعيم» (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٦/٣).

□ كشف التقرير السنوي لبنك اسرائيل لسنة ١٩٨٥، عن ان ١٧٥٠٠ اسرائيلي قد نزحوا من البلاد في السنة الماضية. وطبقاً لاستنتاجات التقرير، وبالنظر الى نسبة النزوح الضخمة وانكماش الهجرة (في السنة الماضية هاجر الى اسرائيل ١٢٥٠٠مهاجر فقط)، فقد سجل في سنة ١٩٨٥ ميزان هجرة سلبي يقدر بـ ٥٠٠٠ نسمة. وتجدر الاشارة الى ان هذه هي المرة الثانية، منذ قيام الدولة، التي يُسجل فيها ميزان هجرة سلبي (في سنة ١٩٨١ سجل، لاول مرة، ميزان هجرة سلبي بـ ١١٤٠٠ نسمة) (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٦/٣).

١٩٨٦/٦/٣

□ تعهد وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي، خلال افتتاحه لضاحية تتكون من ٧٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة غينوت شومرون، بمواصلة نشاط الاستيطان في الضفة الغربية وتحسين الظروف المعيشية لاعضاء المستوطنات فيما وراء الخط الاخضر. وقال ليفي ان حوالى مئة مستوطنة زراعية جديدة وعشر مستوطنات حضرية قد تم انشاؤها في الضفة الغربية والقطاع في السنوات العشر الماضية. وعلى حد قوله، تم انشاء حوالى ١٥٥٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات القائمة في المناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٦/٤).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال اجتماعه مع رؤساء المستوطنات اليهودية الشمالية في كريات شمونة، بمناسبة مرور عام على اتمام انسحاب الجيش الاسرائيلي

من لبنان واعادة انتشاره على الخط البنفسجي: «ان الحكومة باسرها تعتبر الشمال خط المواجهة الاكثر فعالية لدولة اسرائيل، وان هذا الامر يتطلب منا استعداداً عسكرياً ومدنياً على النحو الامثل». وقال وزير الدفاع ان الضائقة الاقتصادية لمستوطنات الشمال تتطلب الحل، ومن الواجب اعطاء هذه المستوطنات اولوية عليا (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٤).

□ صرح الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، بان ١١ دولة عربية وافقت على عقد مؤتمر قمة عربي، وان عقد القمة لن يتوقف على اشتراك سوريا وليبيا. وكان القليبي التقى في بغداد الرئيس العراقي صدام حسين. وحول جدول اعمال القمة، قال القليبي ان الحرب العراقية ـ الايرانية والقضية الفلسطينية والخلافات الثنائية بين الدول العربية ستحتل مركز الصدارة في جدول الاعمال (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٤).

□ اجتمع الملك الاردني حسين، في باريس، بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وصرح الملك، بعد الاجتماع، بوجوب عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الاوسط، واعرب عن اسفه لتجميد العلاقات بين الاردن وم.ت.ف. في الوقت الحالي، كما دعا الشعب الفلسطيني الى تحديد الاتجاه الذي يجب على الجهات المسؤولة عنه ان تسير فيه (**الرأي**، ١٩٨٦/٦/٤).

١٩٨٦/٦/٤

□ اقتحمت قوات الامن الاسرائيلية جامعة النجاح في نابلس وصادرت كمية ضخمة من المواد الدعائية ذات الطابع الوطني، واعتقلت ما يزيد على عشرين طالباً. واعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الطلبة اعتقلوا بتهمة الاشتغال باعداد وتوزيع مواد تحريضية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٥).

□ صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية بان مصر قلقة من المجازر الوحشية التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في بيروت، وتستنكر هذه الاعمال بشدة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٥).

١٩٨٦/٦/٥

□ قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، اللواء امنون شاحاك، ان «م.ت.ف. تبذل جهوداً ضخمة لاعادة رجالها الى لبنان واعادة بناء بنيتها، بيد ان المقصود ليس اعداداً ضخمة». وقال ان م.ت.ف.، بزعامة عرفات، تنجح في الدفاع عن الفلسطينيين في منطقة بيروت في مواجهة «امل» الشيعية، وذلك بالتعاون مع منظمات فلسطينية اخرى، بما في ذلك منظمات الرفض، وايضاً بالتعاون مؤخراً مع منظمات سنية. وقال شاحاك، ايضاً: «ان سوريا تواصل استعدادها للمواجهة العسكرية الشاملة مع اسرائيل، وهي تبذل مساعيها من اجل الحصول على معدات حديثة، وايجاد بديل لسلاح الجو عن طريق صورايخ ارض ـ ارض». واضاف ان السوريين يحاولون، منذ سنوات، بناء سلاح جو جديد، بيد انهم يشعرون بانعدام الثقة، او الضعف، في مقدرة سلاح الجو السوري على مواجهة سلاح الجو الاسرائيلي. وعلى حد قوله، فان البديل الذي يبحث عنه السوريون، وهو صواريخ ارض ـ ارض، ليس من السهل استخدامه (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٦).

□ وصل الملك الاردني حسين الى الولايات المتحدة الاميركية. وذكرت دوائر اميركية ان الملك سينقل الى الرئيس الاميركي رونالد ريغان، عند اجتماعه به، موقف الاردن وسوريا من زعامة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٦).

□ وافق مجلس النواب الايطالي، باغلبية ١٣ صوتاً، على قرار تقدمت به المعارضة اليسارية يعترف بـ م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٦).

□ اجتمع في العاصمة البريطانية، لندن، ممثل م.ت.ف. فيصل عويضة مع مدير قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية، باتريك نيكسون. وقال عويضة ان المسؤول البريطاني قدم اجابات على مجموعة اسئلة فلسطينية طرحت عليه خلال الاجتماع حول الموقف البريطاني من منظمة التحرير وحقوق الشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٦).

□ اجتمع وزير خارجية بريطانيا، جفري

هاو، مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز. وصرح الناطق الرسمي باسم الخارجية البريطانية، بعد الاجتماع، بان الجانبين اكدا ضرورة موافقة م.ت.ف. على القرار ٢٤٢ على ان يترافق ذلك باعتراف جميع الاطراف المعنية بحق تقرير المصير للفلسطينيين (**الرأي**، ١٩٨٦/٦/٦).

١٩٨٦/٦/٦

□ اتصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، هاتفياً بالرئيس المصري حسني مبارك، وناشده التدخل لدى السلطات اللبنانية لفرض سلطة الدولة في منطقة المخيمات الفلسطينية في بيروت، وذكر عرفات ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ودولتين عربيتين تعاديان م.ت.ف.، تقف وراء ما يجري في لبنان (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٧).

□ اعلن مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، عقب لقائه برئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، ان بريطانيا لا تنوي ايجاد بديل لـ م.ت.ف. حيث ان مسألة اختيار ممثلين للشعب الفلسطيني هي مسؤولية الفلسطينيين انفسهم (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٧).

١٩٨٦/٦/٧

□ لم تتوقف الاشتباكات حول المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية. وقد وجه مجلس الامن الدولي، بعد جلسة مغلقة، نداء لوقف اراقة الدماء في لبنان. واعرب المجلس، عن القلق البالغ ازاء تصعيد المعارك حول المخيمات الفلسطينية. وقد اعترض الوفد اللبناني على مبدأ بحث مجلس الامن لقضية تعتبر قضية لبنانية داخلية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٨).

□ بحث مجلس وزراء المجموعة الاوروبية، في اجتماع له، مسألة اقرار سياسة اوروبية جديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط، وناقش الوزراء الاثنا عشر تقارير حول الاجتماع الاخير الذي عقده وزير خارجية هولندا، هانز فان دن بروك، في تونس، مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، اضافة الى زيارة رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، لاسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٨).

□ بعث وزير خارجية الولايات المتحدة، جورج شولتس، الى زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ الاميركي، روبرت دول، رسالة عبر فيها عن معارضته لزيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، إلى نيويورك لحضور جلسة مجلس الامن الدولي لمناقشة مستقبل فلسطين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٨).

١٩٨٦/٦/٨

□ ذكر دبلوماسيون اوروبيون ان دول السوق الاوروبية المشتركة قررت، في الوقت الحالي، التخلي عن خططها الخاصة بالتقدم بمبادرة اوروبية حول السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٩).

١٩٨٦/٦/٩

□ مع استمرار الاشتباكات في محيط المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية، كرر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، اتهاماته لسوريا بانها تشترك في حرب المخيمات في بيروت الى جانب «امل» واللواء السادس التابع للجيش اللبناني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/١٠). في غضون ذلك، وجهت اكثر من ١٤٠ شخصية فلسطينية واردنية مذكرة الى الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، والسكرتير العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، ناشدتهما فيها بذل الجهود من اجل وقف الهجمات التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في بيروت (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/١٠).

□ عقد الملك الاردني حسين، في واشنطن، جلسة مباحثات مطولة مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، تمت خلالها مناقشة امكان تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط. وحاول الملك اقناع الولايات المتحدة الاميركية بالقيام بدور اكثر فاعلية في هذا المجال (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/١٠).

١٩٨٦/٦/١٠

□ ناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، التدخل من اجل وقف حرب الابادة التي يتعرض لها الفلسطينيون في بيروت الغربية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/١١).

□ ادعى رئيس الحكومة الاسرائيلية،

شمعون بيرس، خلال لقائه بطلبة الصف السابع في مدرسة طبعون، بان «الارهاب الفلسطيني حال دون حل القضية الفلسطينية». وقال بيرس ان اسرائيل ستتخذ تدابير وقائية ضد العمليات الارهابية. واضاف ان ابرز نجاحات مكافحة الارهاب يتمثل في احباط ومنع العمليات الارهابية (**هآرتس**، ١١/٦/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الشمالية الجديد، اللواء يوسي بيليد، في الاوامر التي اصدرها خلال العرض العسكري والاحتفالات التي تم خلالها تسلمه لمنصبه، خلفاً للواء اوري اور: «اننا نتطلع الى السلام، ولكن اذا جاءت البلية من الشمال، فاننا نعرف كيف ندرأها... واننا نصلي من اجل يوم قريب يتم فيه تبادل السفراء بين دمشق والقدس» (**هآرتس**، ١١/٦/١٩٨٦).

□ دان بيان اصدرته ممثلية م.ت.ف. في اثينا جريمة اغتيال المناضل الفلسطيني العقيد خالد نزال، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي اغتيل في العاصمة اليونانية. واتهم البيان المخابرات الاسرائيلية بارتكاب هذه الجريمة (**الرأي**، ١١/٦/١٩٨٦).

١١/٦/١٩٨٦

□ المح الملك الاردني حسين، في حديث نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية، الى ان القمة العربية المنتظرة قد تؤيد اختيار قيادة جديدة لـ م.ت.ف. او تؤيد جماعة اخرى غير التي يرأسها ياسر عرفات، لكي تتعاون معه في جهوده من اجل تحقيق السلام. واشار حسين الى ان عرفات عجز عن التوصل الى اتفاق معه لبدء مفاوضات مع الولايات المتحدة واسرائيل (**الاهرام**، ١٢/٦/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة اجرتها معه صحيفة «عل همشمار»، انه «في المسار السياسي الذي يُنسج بين الاردن والعراق وسوريا تكمن مشكلة سياسية وامنية محتملة لاسرائيل. فاذا تكونت جبهة سياسية سورية - عراقية - اردنية، فان هذه الجبهة ستؤدي الى التطرف في موقف الاردن». وقال رابين، ايضاً: «انني ارى ان الجيش قد مرّ، وما يزال يمرّ، بهزة». واضاف: «ان هذه الهزة تكون، احياناً، قوية ومبالغاً فيها. لقد خرج الجيش من الحربين السابقتين باحساس غير مثالي، وفي الوقت ذاته، طرأ تقليص ملحوظ على ميزانية الامن، فهل تتصورون ان بالامكان تقليص ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، بالمقارنة بما كان مرسوماً ؟ ان هذا الامر يتطلب حدوث هزة، كما يستوجب اعادة النظر في كل المسلمات» (**عل همشمار**، ١٢/٦/١٩٨٦).

□ اكد رئيس النمسا، كورت فالدهايم، موقفه الثابت من القضية الفلسطينية وضرورة التوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الاوسط. وقال ان هذا الحل لا بد وان يعترف بحق الشعب الفلسطيني الثابت والكامل (**الشرق الاوسط**، ١٢/٦/١٩٨٦).

١٢/٦/١٩٨٦

□ وصل الى الرباط رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، يرافقه رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي، وعضو اللجنة التنفيذية، عبدالرحيم احمد. وسيجري عرفات، في المغرب، محادثات تتناول الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٣/٦/١٩٨٦).

□ سلم ياسر عرفات رسالة الى السفير السوفياتي في تونس، فزيفولود كيزيتشينكو، موجهة الى القيادة السوفياتية حول الموقف الخطير في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (**السفير**، ١٣/٦/١٩٨٦).

١٣/٦/١٩٨٦

□ ترأس رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، اجتماعات مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني الذي يعقد اجتماعاته في الرباط، في المغرب. ويعاني الصندوق القومي من عجز مالي بسبب عدم تسديد بعض الدول العربية التزاماتها المالية تجاه منظمة التحرير (**الشرق الاوسط**، ١٤/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/١٤

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في حديث لصحيفة «البيان» الصادرة في دبي، رداً على سؤال حول العلاقات السورية ـ الفلسطينية، ان منظمة التحرير قامت بخطوات عدة وواصلت الاتصالات عبر كل القنوات من أجل ايجاد ارضية مشتركة بينها وبين سوريا. واعرب الوزير عن الاستعداد للقاء فلسطيني ـ سوري من منطلق الرؤية القومية لاهمية مثل هذا اللقاء (**السفير**، ١٥/٦/١٩٨٦).

□ اظهر بحث جديد اعده البروفيسور يهوشع بن ـ ارييه، من قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية، ان عدد اليهود في فلسطين كان في العام ١٨٨٠، اي عشية بدء الاستيطان الصهيوني المنظم في فلسطين، ٢٧ الفاً من بين ٣٥٠ الفاً هم مجموع سكان البلاد (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨٦).

□ قرر الاردن مقاطعة معظم الصحف والصحفيين العاملين في الضفة الغربية، وعدم الاعتماد عليهم في التقارير الاعلامية حول ما يجري في المناطق المحتلة. وعلم ان السلطات الاردنية اعدت «قائمة سوداء» لتشمل اسماء ٣٤ صحفياً من الضفة ينتظرهم امر الاعتقال والمحاكمة بتهمة التحريض ضد الاردن، في حال دخولهم الى الاراضي الاردنية (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨٦).

□ وجه كل من رئيس المجلس الاقليمي للمستوطنات اليهودية في منطقة نابلس، بيني كتسوبر، وسكرتيرة غوش ايمونيم، دانيئيلاه فايس، امراً لنواة نابلس الاستيطانية بالاستيطان في بيت عربي في نابلس (**دافار**، ١٥/٦/١٩٨٦).

□ انهت شركتان اسرائيليتان مفاوضاتهما مع مستثمرين مصريين محليين بعقد صفقة معهم. وسيقام، في اطار هذه الصفقة، مصنعان لانتاج ادوات كهربائية منزلية، بخبرة اسرائيلية. وطبقاً لهذا الاتفاق، ستحصل الشركات الاسرائيلية على امتياز التسويق في اوروبا، والمصريون على امتياز التسويق في الدول العربية، وبشكل خاص في دول الخليج العربي (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨٦).

□ اعلن مساعد المتحدث الرسمي باسم البيت الابيض، في مؤتمر صحافي للصحافيين غير الاميركيين، ان الرئيس الاميركي رونالد ريغان بحث مع الملك الاردني حسين كل جوانب قضية السلام في الشرق الاوسط. كما بحث معه، أيضاً، موضوع اشراك فلسطينيين في مباحثات السلام، وكذلك دور منظمة التحرير فيها (**الاهرام**، ١٥/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/١٥

□ تتابع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعات دورتها الحالية التي بدأتها امس برئاسة ياسر عرفات. وذكرت وكالة «وفا» ان اللجنة ستناقش الابعاد الخطيرة للهجمات التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية (**الشرق الاوسط**، ١٦/٦/١٩٨٦).

□ قال المحامي فايز أبو رحمة، من قطاع غزة، بعد لقائه وزير خارجية فرنسا، جان برنار ريمون، في باريس، انه وزميله رئيس تحرير جريدة «الفجر»، حنا سنيوره، طالبا الوزير الفرنسي بالاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، واقترحا عليه، ايضاً، احياء المشروع الفرنسي ـ المصري الخاص بالحل السلمي الشامل لنزاع الشرق الاوسط الذي قدم الى مجلس الامن الدولي في العام ١٩٨٢ (**الشرق الاوسط**، ١٦/٦/١٩٨٦).

□ اتهم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الحكومة بانها لا تقدم التغطية الكافية للاحتياجات الامنية وبانها لا تضع القضية الامنية على رأس سلم الاولويات الاسرائيلية (**دافار**، ١٦/٦/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان السياسة السورية ليست موجهة فقط لتهديد هضبة الجولان، بل هي اوسع من هذا بكثير». ورأى رابين ان العالم العربي «يبحث عن وسائل تضمن الحاق الضرر بالجبهة الداخلية

الاسرائيلية وتكون بمثابة جزء لا يتجزأ من الحرب ضدنا» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/١٦).

□ يتابع الجيش الاسرائيلي، بيقظة، تحركات الجيش السوري في البقاع اللبناني، بعد ان دخلت كتيبة من الجيش السوري الى قرية مشغرة شمال منطقة الحزام الامني، بهدف ايقاف القتال بين «حزب الله» والحزب القومي السوري الاجتماعي (**دافار**، ١٩٨٦/٦/١٦).

١٩٨٦/٦/١٦

□ اتفق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، وملك المغرب الحسن الثاني، على ضرورة عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية في غضون اسبوع، في المغرب. وذكرت وكالة «وفا» ان الاتفاق على ذلك تم خلال زيارة عرفات الاخيرة للمغرب (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/١٧).

□ افادت مصادر في الادارة الاميركية بان الادارة تشجع على قيام القطاع الخاص بالاستثمار في الضفة والقطاع. واضافت هذه المصادر ان الادارة مستعدة حتى للبحث في امكان ضمان جزء من هذه الاستثمارات، لكي لا تتأثر بالتغييرات السياسية المحتملة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/١٧).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «كل قتال ضد 'حزب الله' مقبول من جانبي». ويعتقد رابين بان القوة السورية التي ارسلت الى قرية مشغرة لم تفلح في مهمتها، ولهذا تطلب الامر مساعدة اكبر من جانب الجيش السوري. واضاف رابين انه يأمل بان تنسحب القوة السورية من مشغرة، بعد انجاز مهمتها (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/١٧).

□ دعا بيان اصدرته الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية الى ضرورة تحقيق وحدة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر شرطاً اساسياً لانتصار النضال الوطني الفلسطيني. واشار البيان الى ان استمرار حالة الانقسام الفلسطيني تساعد في مؤامرة شطب منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٦/١٧).

□ وصل نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، اللواء دان شومرون، الى فرنسا، في زيارة تستغرق ثلاثة ايام، وفقاً لدعوة الجيش الفرنسي. وسيقوم شومرون بزيارة قواعد عسكرية فرنسية ويجري محادثات مع موظفين كبار في وزارة الدفاع الفرنسية، قبل عودته الى اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/١٧).

١٩٨٦/٦/١٧

□ استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في تونس، كلاً من عضو الكنيست محمد ميعاري (القائمة التقدمية) والقس رياح ابو العسل. واجرى الطرفان محادثات سياسية، بحضور بعض مساعدي عرفات. وبعد عودته، اصدر ميعاري بياناً قال انه يحظى بموافقة عرفات. وفي البيان اتهام للولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بالمسؤولية عن الجمود السياسي لانهما ترفضان، باصرار، الاعتراف بـ م.ت.ف. وبالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. كذلك يندد البيان بـ «محاولات حكومتي الاردن واسرائيل تقييد حركة السكان في المناطق المحتلة والتوصل الى تسوية من وراء ظهر م.ت.ف.» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/١٨).

□ وصل ياسر عرفات الى جمهورية غانا قادماً من تونس، في زيارة تستغرق ثلاثة ايام، وذلك في اطار جولته الافريقية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/١٨).

□ بدأ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، زيارة رسمية لرومانيا بدعوة من رئيس الجمعية الوطنية الرومانية نيكولا جوسان. وكان الوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية موضع بحث الشيخ السائح مع المسؤولين الرومانيين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/١٨).

□ قال قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، ابراهام بن ـ شوشان: «يوجد لدى الدول العربية، اليوم، من السلاح ما يكفي للقيام بحرب بحرية شاملة». واضاف شوشان: «ان

الدول العربية تزودت في السنوات العشر الماضية بسلاح بحري من الغرب ومن الشرق، ومع مثل هذه الكميات من السلاح يحتمل ان يتحول التهديد الى حرب بين يوم وليلة» (**دافار**، ١٨/٦/١٩٨٦).

□ اعلن مدير ادارة فلسطين في وزارة الخارجية المصرية، طه الفرنواني، في كلمة امام لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري، ان مصر ترفض المحاولة التي تقوم بها رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، لايجاد بديل لـ م.ت.ف.، كما نفى ان تكون مصر تساند حركة عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، واكد ان ذلك يدخل في اطار العمل على تفتيت م.ت.ف.، في حين تسعى مصر لوحدتها (**الشرق الاوسط**، ١٨/٦/١٩٨٦).

□ خصصت حركة «امناه»، الجناح الاستيطاني لحركة غوش ايمونيم الصهيونية المتطرفة، حوالى ٣٠ مليون دولار لنواة نابلس الاستيطانية لشراء بيوت لليهود في نابلس. اضافة الى هذا، جمعت نواة نابلس الاستيطانية عشرات آلاف الدولارات للغاية ذاتها (**دافار**، ١٨/٦/١٩٨٦).

□ رفض «الحمائم» في حزب العمل، اعضاء «مركز السلام» التوقيع على عريضة تطالب اسرائيل باعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين، بادعاء ان هذا الامر غير مشمول في برنامج حزب العمل السياسي (**عل همشمار**، ١٨/٦/١٩٨٦).

□ اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، برئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، وبحثا الوضع في منطقة الشرق الاوسط. وستتولى بريطانيا رئاسة المجموعة الاوروبية في اجتماعات الاسبوع المقبل (**الرأي**، ١٨/٦/١٩٨٦).

١٨/٦/١٩٨٦

□ عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في غانا، اجتماعاً مع الرئيس الغاني جيري رولينغز. واكد الرئيس الغاني لعرفات استمرار غانا في التفاهم والتعاون مع منظمة التحرير. واقيمت في غانا، بمناسبة زيارة ياسر عرفات لها، مهرجانات تضامن مع الشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ اتفق الملك الاردني حسين ورئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، خلال اجتماعها في لندن، على ان اي تقدم في احياء عملية السلام غير ممكن ما لم يتم التوصل الى حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين في مفاوضات السلام (**الاهرام**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ ترأس وزير الشغل التونسي، نور الدين حشاد، بصفته رئيس المجموعة العربية في مؤتمر المنظمة العالمية للشغل، مهرجاناً نظمته منظمة العمل العربي في جنيف تضامناً مع عمال فلسطين بمناسبة انعقاد الدورة ٧٢ لمؤتمر العمل الدولي (**الشرق الاوسط**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ اتهمت مصادر عسكرية اسرائيلية رفيعة المستوى مصر بانها تخرق اتفاق السلام مع اسرائيل في المجال العسكري بشكل متواصل. وقالت هذه المصادر ان جزءاً من اعمال الخرق هذه ثابت والجزء الآخر يتم في مناسبات، وان الجيش المصري يقوم بتكوين بنية تحتية عسكرية داخل سيناء (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ سجل ارتفاع بنسبة ٩ بالمئة في عدد المهاجرين والمهاجرين المحتملين في شهر أيار (مايو) من العام الجاري، مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، فطبقاً لمعطيات وزارة الاستيعاب، سجل في شهر أيار (مايو) ٦٤١ مهاجراً ومهاجراً محتملاً، مقابل ٥٨٣ مهاجراً في الفترة المقابلة من العام الماضي (**دافار**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ بدأت في مدينة جنوه الايطالية محاكمة المتهمين بخطف السفينة اكيل لاورو. وكان داخل القاعة المان غربيون هتفوا معربين عن تضامنهم مع شعب فلسطين. والاتهامات موجهة الى ١٤ متهماً منهم اربعة وجهت اليهم الاتهامات حضورياً. وابرز المتهمين امين عام جبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس) (**الشرق الاوسط**، ١٩/٦/١٩٨٦).

□ اجرى نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، اللواء دان شومرون، في فرنسا، سلسلة من

المحادثات «حول قضايا ذات مصلحة مشتركة» مع قادة الجيش الفرنسي. وطرحت خلال سلسلة المحادثات ايضاً، قضايا وتقويمات ذات علاقة بالاستعدادات العسكرية على الحدود الشمالية، وامكان شراء اسلحة من فرنسا. وهذه اول زيارة تتم على هذا المستوى منذ عشرين سنة، اي منذ الحظر الفرنسي الذي فرضه الجنرال ديغول في اواخر الستينات (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/١٩

□ هاجم وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، بشدة، اسلوب معالجة الحكومة الاسرائيلية لمشكلة الاستيطان في الغور وفي هضبة الجولان: وقال تسور ان الامر الذي يقلقه هو انه شريك في حكومة تقف مكتوفة الايدي امام انهيار المشروع الصهيوني (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٨٦).

□ رفض الاردن استيعاب جزء كبير من محصول البطيخ في المناطق المحتلة، على الرغم من الطلب المفصل الذي قدمته اسرائيل، شارحة اسباب تأخير موعد التسليم يوماً واحداً (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٨٦).

□ قام رجال ادارة «اراضي اسرائيل» ووزارة الزراعة، ترافقهم «الدورية الخضراء» ورجال حرس الحدود، باقتلاع حوالى الف غرسة زيتون تابعة لسكان قرية ميديا، وذلك على خلفية الادعاء بانها غرست في منطقة اراضي الدولة. وخلال عملية الاقتلاع، وقع صدام عنيف بين القوة المرافقة وسكان القرية ففرض حظر التجول واعتقلت السلطات ثلاثة مواطنين (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/٢٠

□ وصل الى موريتانيا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، واجرى مباحثات مع المسؤولين الموريتانيين بهدف تصحيح العلاقات بين الدول العربية تمهيداً لعقد القمة العربية (**الاهرام**، ٢١/٦/١٩٨٦).

□ صرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، بان مصر ابلغت الى الاردن وقيادة م.ت.ف. ضرورة استئناف الحوار بينهما. وقال ان مصر تبذل جهوداً دبلوماسية مكثفة من اجل ذلك، وان المنظمة رحبت باستئناف الحوار مع الاردن **الاهرام**، ٢١/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/٢١

□ اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، قبيل مغادرته نواكشوط، ان السلطات الاميركية رفضت منحه تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لحضور جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة التي ستعقد في نيويورك في شهر ايلول (سبتمبر) المقبل (**الاهرام**، ٢٢/٦/١٩٨٦).

□ يشير الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة الى زيادة بمقدار ٨٠٠ مليون دولار لصالح اسرائيل. واساس هذه الزيادة يكمن في فائض البضائع والخدمات التي تصدرها اسرائيل الى المناطق المحتلة مقابل البضائع والخدمات المستوردة لاسرائيل من الضفة الغربية (**هآرتس**، ٢٢/٦/١٩٨٦).

□ اصدرت قوات الامن الاسرائيلية امر اغلاق لصحيفة «الفجر» المقدسية لمدة ثلاثة ايام، بسبب نشرها خبراً يتعارض مع توجيهات الرقابة العسكرية. وكانت «الفجر» نشرت على الصفحة الاولى خبراً اقتبسته عن صحيفة «حدشوت» الاسرائيلية، مفاده ان «القوة ـ ١٧» هي المسؤولة عن حادث الطرق الذي قتل فيه جنود اسرائيليون في غور الاردن (**دافار**، ٢٢/٦/١٩٨٦).

١٩٨٦/٦/٢٢

□ صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية بان هناك اتفاقاً اميركياً ـ بريطانياً لتوفير تمويل مالي كبير لاتخاذ اجراءات عاجلة لتحسين الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، الا ان قيادة م.ت.ف. رفضت هذا الاتجاه لانه في مصلحة اسرائيل؛ ووافقت م.ت.ف. على عودة قطاع غزة المحتل للادارة المصرية بعد ان اكدت مصر لها ان القطاع جزء

من الاراضي الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٢٣).

□ افاد وزير العمل والرفاه الاسرائيلي، موشي كتساف، بأن دول اوروبا الغربية وافقت على دمج اسرائيل في الكتلة الاوروبية لمنظمة العمل الدولية دون حق الانتخاب في الوسط الناخب. ولكن في اعقاب نشاط مثابر قام به الوفد الاسرائيلي الذي شارك في مناقشات منظمة العمل في جنيف وفي اعقاب اللقاء الذي اجراه الوزير كتساف مع نظيره وزير العمل الاميركي، سُلط ايضاً، ضغط من جانب الاميركيين والدول الاوروبية، واتفق على اعطاء اسرائيل حقوقها كاملة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٢٣).

□ انهى وزير الخارجية الليبيري، د. برنارد بالمو، زيارته لاسرائيل. وخلال الزيارة اتفق على زيادة المساعدات الاسرائيلية لليبيريا في مجالات الزراعة والطبابة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٢٣).

١٩٨٦/٦/٢٣

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في كوناكري، عاصمة غينيا، التي يزورها حالياً، بسفراء الدول العربية المعتمدين لدى غينيا. وتأتي زيارة عرفات لغينيا في اطار جولة افريقية يقوم بها تشمل ١٦ دولة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٢٤).

□ ذكرت مصادر صحافية في الكويت، نقلاً عن مصادر حزبية لبنانية، ان اسرائيل طلبت من زعماء حركة «امل» تسليمها الاسرى الفلسطينيين الذين وقعوا في يدها خلال معارك المخيمات. وعرضت اسرائيل مقابل ذلك تزويد «امل» بالاسلحة وتقديم مساعدات مالية لها (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٢٤).

□ اشاد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، في تصريح لوكالة انباء الشرق الاوسط، بموقف مصر من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اية تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط، واكد ضرورة اضطلاع مصر بدورها القيادي في العالم العربي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٢٤).

□ اجرى وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، في باريس، محادثات سياسية مع رئيس الحكومة الفرنسية، جاك شيراك؛ وشارك في الاجتماع التأسيسي للمكتب التجاري المشترك لاسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٢٤).

□ اعلنت حكومة ساحل العاج ان جان بيار بوني، وهو دبلوماسي محترف في وزارة الخارجية، سيكون السفير الجديد لدولة ساحل العاج في اسرائيل. وبهذا تكون دولة ساحل العاج الدولة الثالثة في افريقيا التي تجدد علاقاتها مع اسرائيل، بعد دولتي ليبيريا وزائير (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٢٤).

١٩٨٦/٦/٢٤

□ قال الرئيس اللبناني امين الجميل، في حديث مع ممثلي الصحافة اللبنانية في الكويت، انه لا يمكن انهاء حرب المخيمات الا من خلال التوصل الى اتفاق لبناني - فلسطيني واتفاق لبناني - سوري، واوضح ان علاقاته مع الزعماء الفلسطينيين يمكن ان تساعد على حل الازمة الحالية (**الرأي**، ١٩٨٦/٦/٢٥). من جهة أخرى، أُصدر بيان مشترك في قطر، في ختام زيارة الرئيس الجميل لدولة قطر، جدد فيه رئيسا البلدين دعمهما المطلق لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي الوحيد في سبيل استرداد كامل حقوقه الوطنية بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة على تراب وطنه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

□ نفذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في صيدا اعتصامات عند مقر اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وطالبت المعتصمات بالعمل على رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية وانقاذ الجرحى. واصدر الاتحاد بياناً اكد فيه حرص كل فصائل الثورة الفلسطينية على الوحدة الوطنية تحت راية منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

□ قال الملك حسين للرئيس الاميركي رونالد ريغان، في محادثاتهما في البيت الابيض، ان

الاردن لن يجري مفاوضات مع اسرائيل خلافاً لرغبة سوريا. وافادت مصادر في عمان بان الملك حسين حاول اقناع الرئيس ريغان بان التقارب الحالي بين الاردن وسوريا ينبغي ان لا يقلق الاميركيين ويردعهم عن تجديد مبادرتهم السياسية في الشرق الاوسط. مع هذا اوضح الملك لريغان انه لا ينوي تجديد التنسيق السياسي بين الاردن وقيادة م.ت.ف. (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

□ اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، في باريس، مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، ومع وزير الخارجية الفرنسية، جان برنار ريمون. وفي اللقاء مع ميتران طرحت مسألة الاستعدادات السورية ومسألة يهود الاتحاد السوفياتي (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٢٥).

١٩٨٦/٦/٢٥

□ عاد الى تونس رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، بعد جولة افريقية شملت خمس دول. وذكرت صحيفة «الجزيرة» السعودية، نقلاً عن مصادر فلسطينية، ان اجهزة الامن الفلسطينية احبطت محاولة لاغتيال عرفات خلال جولته الافريقية (**السفير**، ١٩٨٦/٦/٢٦).

□ قرر المجلس الاسلامي الاعلى، الذي يعمل في القدس الشرقية، تبني المسلمين كافة في اسرائيل. فقد اعلن، رسمياً، عن اقامة لجنة استشارية للمسلمين في اسرائيل، تقوم بضبط وتنظيم عملية تحويل اموال المساعدة إلى الطلبة والجمهور الاسلامي في اسرائيل. يترأس اللجنة الجديدة رئيس بلدية شفاعمرو، ابراهيم نمر حسين، الذي استضاف رئيس اللجنة المقدسية، الشيخ سعد الدين العلمي (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٢٦).

□ هاجم الملك الاردني حسين، في محاضرة مغلقة في لندن، ياسر عرفات، بشدة وحمله مسؤولية فشل جهود السلام حتى الآن. وقال الملك ان لـ م.ت.ف. تأثيراً سلبياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانها لا تعمل من اجل السلام. وقد شبه الملك تأثير م.ت.ف. على الفلسطينيين في المناطق المحتلة بتأثير المتطرفين في اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٢٦).

□ اظهر التقدير الاولي لوزارة السياحة الاسرائيلية حول مداخيل فرع السياحة في الشهور الممتدة من كانون الثاني إلى ايار (يناير- مايو) من العام الماضي انه حصل هبوط بمقدار ٨٠ مليون دولار مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. ففي الخمس شهور الاولى من العام ١٩٨٦، وصل الى اسرائيل ٤٧٩ ألف سائح مقارنة بـ ٥٩٢ الفاً وصلوا الى اسرائيل في الفترة المقابلة من العام ١٩٨٥، وهذا يعني هبوط بنسبة ١٩ بالمئة. والهبوط ينبع، في الاساس، من الهبوط الواضح في السياحة من الولايات المتحدة الاميركية كنتيجة للنشاطات الارهابية التي وقعت ضد اهداف سياحية في انحاء العالم (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٢٦).

□ عقد وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، اجتماعاً في موسكو مع النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي، د. فورنيتسون، وتبادل معه وجهات النظر الخاصة بمشكلة الشرق الاوسط وحقوق الفلسطينيين، اضافة الى علاقات البلدين (**الاهرام**، ١٩٨٦/٦/٢٦).

١٩٨٦/٦/٢٦

□ صرحت مصادر فلسطينية في القاهرة بان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، قدم خلال اجتماعه مع وزير خارجية هولندا في تونس، ثلاثة اقتراحات لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام. وتضمنت هذه الاقتراحات ايجاد دور اوروبي يتعدى اصدار البيانات، واذا تعذر عقد مؤتمر دولي يمكن من عقد جلسة لمجلس الامن الدولي تتولى انهاء النزاع. اما الاقتراح الثالث، فيقضي باصدار بيان شامل اوروبي - اميركي يشمل جميع عناصر التسوية، على ان تبدأ المفاوضات على اساس هذا البيان. وقد رفضت الولايات المتحدة المقترحات الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٢٧).

□ اجريت في الآونة الاخيرة اتصالات بين

موظفين كبار من اسرائيل ومصر والاردن والولايات المتحدة الاميركية بشأن اقتراح اعادة السلطة المصرية الى قطاع غزة، طبقاً لخطة طرحها رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٦/٢٧).

□ ذكرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان اعضاء نقابة عمال المؤسسات الحكومية البريطانية اتخذوا في مؤتمرهم الاخير، في ١٩٨٦/٦/٢٠، قراراً طالبو فيه الحكومة البريطانية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٦/٢٧).

□ تقدم المحامي د. رام مقلون بشكوى الى رئيس قسم التحقيقات في الشرطة الاسرائيلية، باسم عشرة محامين ورئيس اللجنة السفارادية في القدس دافيد سيثون، ضد عضو الكنيست محمد ميعاري والقس رياح ابو العسل، حول لقائهما، قبل اسبوعين، مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات. والشاكون يتهمون ميعاري وعسل بان اللقاء مع زعيم م.ت.ف. أجري في بلد معاد وانه عبر عن التأييد لـ م.ت.ف. وشكل دعاية لها (**معاريف** ، ١٩٨٦/٦/٢٧).

□ قال المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ان الولايات المتحدة تقدر دور المملكة العربية السعودية لدعم جهود السلام. وذكر ان المشكلة التي تواجهها عملية السلام هي ايجاد ترتيب مرض لتمثيل الفلسطينيين. واكد مورفي ان مبادرة ريغان للسلام للعام ١٩٨٢ ما زالت اساساً صحيحاً للعملية، واعرب عن ارتياح الادارة الاميركية للمصالحة السورية ـ الاردنية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٦/٢٧).

١٩٨٦/٦/٢٧

□ نفى بيان اصدرته م.ت.ف. في تونس ان يكون رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، قد ابدى رغبته في زيارة ايران، وذلك رداً على ما اعلنته وزارة الخارجية الايرانية في وقت سابق (**الرأي** ، ١٩٨٦/٦/٢٨).

□ صرح رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، بانه التقى عدداً من الرسميين الاميركيين، وانهم ايدوا خطته الرامية الى اعادة قطاع غزة الى الادارة المصرية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٦/٢٨).

□ اجتمع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في عدن، بسفراء الدول الاشتراكية المعتمدين في اليمن الديمقراطي. واستعرض حبش، في اثناء اللقاء، التطورات على الساحة الفلسطينية ونشاط جبهته لاستعادة وحدة م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٦/٦/٢٨).

□ اختتم في ستوكهولم اجتماع ضم المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ومساعد وزير الخارجية السوفياتي، فلاديمير بولياكوف، بحث خلاله في مشكلة الشرق الاوسط، واصدر في ختامه بيان مشترك افاد بان الطرفين تبادلا الآراء حول الموقف في منطقة الشرق الاوسط (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٦/٢٨).

١٩٨٦/٦/٢٨

□ وصل الى الجزائر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، وعقد اجتماعاً مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لاستعراض العلاقات الثنائية بين الجزائر و م.ت.ف. واعرب عرفات، في تصريح له، عن قلقه لما يجري حول المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٦/٢٩).

□ اجرى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، محادثات مع الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، تناولت الاوضاع والتطورات السياسية على الساحتين العربية والفسلطينية. وذكر بيان وزعته الجبهة ان البحث تركز على مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وسبل تحقيقها، في ضوء مبادرة الرئيس الجزائري (**السفير** ، ١٩٨٦/٦/٢٩).

□ وصلت اعمال العنف بين الاوساط الاسلامية المتطرفة واليسار في قطاع غزة الى

ذروتها. ففي مدينة غزة يسود توتر شديد، والسكان المحليون افادوا باجواء قلق عام. والضحية الاخيرة في سلسلة اعمال العنف كانت رئيس نقابة اطباء غزة د. رباح مهنا. ونتيجة للاعتداء عليه، اصيب بكسور بذراعيه ورجله وجروح في اجزاء جسمه كافة. كذلك كان مصير بعض افراد عائلته الذين هبوا لنجدته (**هآرتس**، ١٩٨٦/٦/٢٩).

□ احرق جنود الجيش الاسرائيلي، مرة اخرى اكوام محاصيل بدو قبيلة العزازمه، التي تقطن بالقرب من بلدة يروحام. وهذه هي المرة الثانية خلال اسبوعين التي يقوم فيها جنود الجيش الاسرائيلي بحرق اكوام محاصيل القبيلة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/٢٩).

□ اتهم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، سوريا بارسال الفدائي الذي حاول تفجير طائرة الـ عال في مدريد. والفدائي المذكور يحمل جواز سفر سورياً وينتمي الى جناح «ابو موسى»، الخاضع لنفوذ الرئيس السوري حافظ الاسد. وذكر رابين انه لو اراد الاسد الحؤول دون تنفيذ العملية، لكان استطاع ذلك (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/٢٩).

□ وصل المستشار القضائي لوزارة الخارجية الاميركية، ابراهام هوفر، الى القاهرة، على اثر تلميحات من السلطة تجاه استعداد مصر لتليين مواقفها من اجل الوصول الى حل ايجابي بشأن النزاع حول طابا (**معاريف**، ١٩٨٦/٦/٢٩).

١٩٨٦/٦/٢٩

□ وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، واجتمع مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، بحضور مسؤولين عراقيين. وسيشرف الزعيم الفلسطيني على تخريج دفعة من المقاتلين الفلسطينيين في احد المعسكرات القريبة من بغداد (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٦/٣٠).

□ تظاهر امام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية حوالى العشرين من سكان قرية ميديا الواقعة على حدود الخط الاخضر في منطقة رام الله، احتجاجاً على اقتلاع مئات اشجار الزيتون في الاسبوع الماضي من جانب «ادارة اراضي اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٦/٣٠).

□ قال قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، اللواء آفي بن ـ شوشان، ان اسلحة البحرية في كل من سوريا وليبيا تقف في مقدمة اسلحة البحرية العربية التي تمر في مسار متسارع النمو والتطوير؛ وذكر ان السوريين يتسلحون باسحلة هجومية، بينها غواصات وطائرات عمودية لمقاتلة الغواصات. واضاف بن ـ شوشان «لقد افشل سلاح البحرية الاسرائيلي، في الآونة الاخيرة، محاولات بحرية عدة للقيام بعمليات داخل اسرائيل، وقتل خلال هذه الفترة ٣١ فدائياً واسر العديد من الفدائيين. ويتوقع قائد البحرية الاسرائيلية قيام المنظمات الفلسطينية بمحاولات جديدة ضد اسرائيل بعد اعادة تنظيم صفوفها وتدريب رجالها (**دافار**، ١٩٨٦/٦/٣٠).

١٩٨٦/٦/٣٠

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي صدام حسين، وبحث في التطورات الاخيرة للحرب على المخيمات. ونقل التلفزيون العراقي عن الرئيس صدام حسين دعوته الى انهاء حصار المخيمات والعمل على حماية الفلسطينين في لبنان (**السفير**، ١٩٨٦/٧/١).

□ كشفت مصادر فلسطينية عن ان ياسر عرفات استقبل وفداً ايرانياً في تونس برئاسة رئيس الحرس الثوري الايراني قبل اسابيع؛ وبحث الجانبان في العلاقات بين المنظمة وايران. وقالت مصادر صحافية ان عرفات رد على دعوة الوفد له لزيارة ايران بانه يشترط لقبول الدعوة وقف الحرب بين العراق وايران (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/١).

□ عاد من عمان محمد رشاد الجعبري، وافاد بانه اجتمع مع رئيس حكومة الاردن، زيد الرفاعي، ومع وزير شؤون المناطق المحتلة، مروان دودين. وعلى حد قول الجعبري، الذي سافر الى عمان وفقاً لدعوة اردنية، فان الاثنين حادثاه بتفاصيل حول الخطة الخمسية الاردنية

وحـول نيتهم تشجيـع تعيـين عرب في مناصب رؤساء البلديات (**هآرتس**، ١/٧/١٩٨٦).

□ صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليـل الوزيـر (ابو جهاد)، بان الحرب ضد المخيمات في بيروت هي فواتير تسدد تحت عنوان «محاربة الارهاب»، واكد عدم رغبة م.ت.ف. في العودة الى ظروف ما قبل حرب ١٩٨٢ في لبنان (**الشرق الاوسط**، ١/٧/١٩٨٦).

□ انهى حسن عيسى مهام عمله كقنصل لمصر في ايلات. وهو يقوم، في هذا الوقت، باعماله حتى يتم تعيين قنصل جديد (**هآرتس**، ١/٧/١٩٨٦).

□ قال وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامـير، ان وزارة الخـارجية الاسرائيلية لفتت انتبـاه اصـدقاء اسرائيل في الغرب تجاه تزايد التحـريض ضد اسرائيـل في الصحافة المصرية (**عل همشمار**، ١/٧/١٩٨٦).

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورق فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

□ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

□ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

□ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

□ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

□ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

□ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.